

صعود ترامب

تحولات السياسة الأمريكية في القرن الواحد والعشرين

★ ★ ★

عزت إبراهيم

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
ECSS
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

صعود ترامب

تحـــولات السياســـة الأمريكية
في القـــرن الواحـــد والعشـــرين

★ ★ ★

صعود ترامب

تحـــولات السياســـة الأمريكية
في القـــرن الواحـــد والعشـــرين

★ ★ ★



المديـــر العـــام: د. **خـــالـــد عـــكاشـــة**

نائب المدير العام: اللواء. **محمد إبراهيم الدويري**

تأليف: **عزت إبراهيم**

إخراج فني: **إسلام علي**

الطبعة الأولى، يناير 2025

رقـم الإيـداع: 2025/2907م

الترقيم الدولي: 978-977-9694-09-2

© حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

100 شارع الميرغني مصر الجديدة – القاهرة – مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

www.ecss.com.eg

عن المؤلف

عزت إبراهيم

صحفي وباحث مصري، من مواليد محافظة المنيا عام 1968، يشغل حاليًا منصب رئيس تحرير صحيفة "الأهرام ويكلي" و"بوابة الأهرام الإنجليزية"، ورئيس وحدة دراسات الإعلام وحقوق الإنسان بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية. عمل مراسلًا لجريدة الأهرام في واشنطن ونيويورك في الفترة ما بين عامي 2009 و2013، وقبلها زميل زائر بمؤسسة بروكينجز للأبحاث في واشنطن والكونجرس الأمريكي بين عامي 2003 و2004 من خلال زمالة الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية APSA وهيئة فولبرايت، وزميل بارز ببرنامج الزملاء الدوليين بجامعة ييل Yale World Fellows Program بين عامي 2006 و2007. وقد حصل على ماجستير العلاقات الدولية من جامعة ساسكس Sussex University البريطانية عام 2001، وتخرج في قسم الصحافة بكلية الإعلام، جامعة القاهرة، عام 1991. كتب مئات المقالات والتقارير والدراسات في السياسة الداخلية والخارجية الأمريكية، وتطورات العلاقات الدولية، والإسلام السياسي، والحرب على الإرهاب، والسياسات الإقليمية للدول الكبرى والسياسات الإعلامية.

نشر مجموعة من المقالات عن صورة الشرق الأوسط في كبري الصحف الأمريكية في أعقاب زمالة جامعة ييل.

يشغل منصب المتحدث الرسمي باسم المجلس القومي لحقوق الإنسان منذ يناير 2022، ويشغل أيضًا عضوية الأمانة الفنية لاتحاد الصحفيين الأفريقيين ومقره القاهرة.

صعود ترامب

تحولات السياسة الأمريكية في القرن الواحد والعشرين

القسم الأول | تحولات السياسة الأمريكية

تقديم: القسم الأول 7

الفصل الأول

جذور الصراع الداخلي 17

الفصل الثاني

ما بعد صدمة العراق 29

الفصل الثالث

ظهور ترامب 43

الفصل الرابع

جدل الدين والعرق والهوية 57

الفصل الخامس

أمة المهاجرين تغلق أبوابها 87

الفصل السادس

صناعة السياسة الخارجية في عهد ترامب 103

الفصل السابع

ترامب بين إدارتين في الشرق الأوسط 135

حياة ترامب في صور 167

القسم الثاني | حوارات مع النخبة الأمريكية

تقديم: القسم الثاني 185

الحوار الأول

فرانسيس فوكوياما 198

الحوار الثاني

بول كينيدي 220

الحوار الثالث
جوزيف ناي 232
الحوار الرابع
جون لويس جاديس 248
الحوار الخامس
إيان شابيرو 258
الحوار السادس
فريد زكريا 266
الحوار السابع
ستيفن كوك 280
الحوار الثامن
جيفري فيلتمان 294
الحوار التاسع
إيان بريمر 307
الحوار العاشر
زيجينو بريجينيسكي 317
الحوار الحادي عشر
آن ماري سلاتر 325
الحوار الثاني عشر
براين كاتوليس 331
الحوار الثالث عشر
دنيس روس 337
الحوار الرابع عشر
فالي نصر 343
الحوار الخامس عشر
بريت ماكجورك 351
الفصل السادس عشر
خاتمة 359

تقديم

تمر منطقة الشرق الأوسط والعالم بمرحلة من التحولات غير المسبوقة، في مدة خمسة وعشرين عامًا، منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر في الأراضي الأمريكية، التي كانت بمثابة الفتيل أو عود الثقاب الذي أشعل نار الغضب الأمريكي ضد جماعات الإسلام السياسي التي أسهمت الولايات المتحدة بالنصيب الأكبر في صناعتها خلال سنوات الحرب الباردة من أجل محاربة السوفييت في أفغانستان، ولكنهم انقلبوا على صانعيهم بعد انتهاء أدوارهم الوظيفية واشتد الصراع بينهما عندما وطأت أقدام القوات الأمريكية منطقة الخليج في حرب تحرير الكويت وتحريض تنظيم القاعدة ضد الوجود الغربي بعد أن كان يعتقد أسامة بن لادن زعيم القاعدة أن خطط إقامة خلافة إسلامية تمتد من أفغانستان إلى المغرب العربي هي مسألة وقت، ليس أكثر. كانت لحظة الهجمات الإرهابية المنسقة، التي استهدفت برجي مركز التجارة العالمي والبنتاجون، إلى جانب محاولة أخرى أُحبطت في بنسلفانيا، بمثابة زلزال في التاريخ الأمريكي. لم تقتصر التداعيات على الدمار المادي والخسائر البشرية الهائلة، بل امتدت لتترك أثرًا نفسيًا عميقًا وموجات ارتدادية مستمرة عبر الزمن. على مدى تلك السنوات، شهدت الولايات المتحدة تحولات دراماتيكية -سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية- بلغت ذروتها مع صعود دونالد جيه. ترامب، نجم تلفزيون الواقع الذي تحول إلى سياسي مثير للجدل ثم أصبح الرئيس الخامس والأربعين ويعود مجددًا الرئيس السابع والأربعين، وعينه اليوم على تشكيل المشهد السياسي الداخلي وإعادة تعريف مكانة بلاده على الساحة العالمية.

هذا الكتاب يتناول رحلة التحولات العميقة التي طرأت على المجتمع الأمريكي خلال الخمس والعشرين عامًا التي أعقبت أحداث سبتمبر، وصولًا إلى حقبة ترامب. ويسعى إلى كشف الروابط المتشابكة بين صدمة 2001 والانقسامات الشعبوية والدينية وأزمة الهوية التي باتت من ملامح أمريكا المعاصرة. وينقسم الكتاب إلى قسمين؛ الأول: من سبعة فصول تتناول تطورات الشأن الأمريكي الداخلي من خلال قراءة تحليلية لمسارات السياسة الداخلية والخارجية، جنبًا إلى جنب، منذ بداية القرن الواحد والعشرين، وتأثير ذلك في العقيدة العسكرية والخروج في حملات طويلة، غير معتادة، إلى أفغانستان والعراق، وظهور انقسامات واستقطاب سياسي كبير، على مدى سنوات، أدى إلى فجوة واسعة بين المحافظين والليبراليين بشأن قضايا الهوية ودور الدين والديموغرافية. ونلقي الضوء على تطورات قضية الهجرة غير الشرعية وهي واحدة من القضايا الساخنة في العقد الأخير. كما نتناول بالتحليل السياسة الخارجية في عهد ترامب بين الإدارتين الأولى والثانية والسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وكيف تغيرت تلك السياسة على مدار السنوات الخمس والعشرين الأولى من القرن الواحد والعشرين. وفي القسم الثاني من الكتاب: نتناول مجموعة كبيرة من الحوارات التي أجراها المؤلف مع نخبة الحياة الفكرية والسياسية في الداخل الأمريكي. وهي النخبة التي شاركت في صياغة نظريات ومشاريع فكرية وسياسية مهمة في السنوات الأربعين الماضية مثل "نهاية التاريخ" و"القوة الناعمة" و"مشروع القرن الأمريكي الجديد". وتغطي تلك الحوارات الفترة الزمنية التي يتناولها الكتاب منذ بداية الحرب على العراق وحتى صعود ترامب إلى السلطة.

ليست هذه الرحلة مجرد تأمل في الماضي، بل محاولة لفهم الحاضر والاستعداد للمستقبل عند التعامل مع أمة تعيش حالة من الانقسام العميق لكنها لا تزال تملك مفاتيح التحكم في إدارة مقاليد الأمور على الساحة الدولية حيث أثبتت الأحداث أن واشنطن لا تزال صاحبة الكلمة العليا في معظم تطوراتها الأخيرة من جنوب شرق آسيا إلى الشرق الأوسط ومن جبال القوقاز إلى جنوب أفريقيا. أدخلت هجمات الحادي عشر من سبتمبر الولايات المتحدة في عصر من الحروب الدائمة، تاركة بصماتها على كل جانب من جوانب الحياة الأمريكية. كان الرد المباشر بشن "الحرب على الإرهاب" يحمل أبعادًا عالمية ومحلية في آن واحد. على الصعيد الدولي، قامت الولايات المتحدة

بحملات عسكرية في أفغانستان والعراق؛ مما أدى إلى صراعات طويلة الأمد أعادت تشكيل الشرق الأوسط لكنها استنزفت الموارد الأمريكية، من وجهة نظر المنتقدين في الداخل. كما أدت تلك الحملات إلى فوضى وصراعات وحروب داخلية في كثير من الدول. أما داخليًا، فقد غيرت هجمات سبتمبر من طبيعة العلاقة بين المواطنين والدولة، حيث توسعت صلاحيات الحكومة في مجال المراقبة والتنصت وقلصت مساحة الحريات المدنية، من خلال سياسات جديدة غير معتادة مثل قانون "باتريوت". لم ينجح خطاب الوحدة واليقظة الذي تبناه الرؤساء المتعاقبون منذ جورج دبليو بوش إلى جوزيف بايدن في توحيد الأمة، حيث أسهمت السياسات الفعلية في تعميق الانقسامات المجتمعية على مدى عقدين. وفي غمار هول الصدمة أيضًا كان لتصوير الصراع بين الولايات المتحدة والتنظيمات المتطرفة على أنه معركة بين الحضارة والهمجية، مصحوبًا بتقديم صورة مغلوطة عن الإسلام وعدم التفرقة بين الدين والجماعات المتاجرة به – دور لا يمكن إنكاره في زرع بذور كراهية الأجانب وتعميق حدة الخلافات الثقافية في مجتمع لطالما تباهى بتنوعه.

شهد العقد الأول من القرن الواحد والعشرين عودة ظهور النزعة القومية وتراجع قبول التعددية الثقافية وتشجيع تيار العولمة. كما واكب ذلك أيضًا اضطرابات اقتصادية زادت من حدة التوترات الاجتماعية. وقد كان للأزمة المالية عام 2008 تأثير محوري، إذ كشفت هشاشة الحلم الأمريكي في نظر غالبية المواطنين. فقد الملايين منازلهم ووظائفهم ومدخراتهم؛ مما أدى إلى فقدان الثقة في المؤسسات المالية والسياسية. ورغم تعافي "وول ستريت" بسرعة بفضل خطط الإنقاذ الحكومية، فإن الشارع الأمريكي عانى من ركود طويل أدى إلى حالة من اليأس المجتمعي واسعة النطاق. لكن المؤثرات السلبية للوضع الاقتصادي لم توزع بالتساوي على طبقات المجتمع. فقد أدى اتساع الفجوة بين النخب الثرية وطبقات المجتمع الوسطى والفقيرة إلى خلق بيئة خصبة للحركات الشعبوية في اليمين واليسار. وبينما تفاقمت مشكلات البطالة والفقر في المناطق الصناعية بولايات الغرب الأوسط نتيجة العولمة والتحول لاستخدام التكنولوجيا المتقدمة ونقل صناعات كثيرة إلى الخارج، أصبح الإحباط العميق وقودًا لصعود شخصية مثل دونالد ترامب، الذي وعد من خلال خطاب عاطفي بإعادة "عظمة" أمريكا، وإحياء الهيمنة الصناعية والتجارية، واستعادة الأمن الاقتصادي،

وفرض الحمائية عند اللزوم. إلى جانب هذه التحديات الاقتصادية، برزت انقسامات ثقافية متزايدة لم يكن متصورًا أنها ستؤدي إلى نتائج غير مواتية. فرغم أن رئاسة باراك أوباما اعُتبرت على نطاق واسع علامة فارقة في التقدم والقبول العرقي، فإنها كشفت أيضًا عن مخاوف عميقة متعلقة بالتغيرات الديموغرافية في الولايات المتحدة. فقد أيقظ انتخاب أول رئيس أمريكي من أصل أفريقي الحركات التي تدافع عن مجتمع أكثر شمولية وعدالة مجتمعية أكبر، مثل حركة "حياة السود مهمة"، لكنه أثار أيضًا ردود فعل عنيفة من قطاعات من السكان الرافضين للتغيير من البيض المحافظين. وفي ظل مساعي الليبراليين لإثبات تفوقهم في فترة أوباما، سعت الأجندة التقدمية إلى القيام بتغييرات واسعة على مستوى قوانين الإجهاض والمثلية الجنسية؛ مما أدى إلى استقطاب ثقافي بشأن قضايا النوع والهوية الجنسية والهجرة وحرية الأديان، لتصبح تلك القضايا بمثابة نقاط اشتعال رئيسية في الخطاب الأمريكي. تواكب مع تزايد التوتر الثقافي صعود تأثير وسائل التواصل الاجتماعي التي عمقت تلك الانقسامات، سواء في الولايات المتحدة أو على المستوى العالمي، وخلقت تلك الوسائل ما يسمى بغرف الصدى التي أصبح فيها الأفراد معزولين عن وجهات النظر المخالفة لهم، لترتفع وتيرة الحرب الثقافية وتصبح سمة مميزة للحياة الأمريكية، حيث تسللت معارك الهوية وصراع القيم إلى كل زاوية من زوايا المجتمع.

في تلك الأجواء، ظهر دونالد ترامب الشخصية التي استغلت هذه التناقضات والتوترات وزادت من حدتها. استند خطابه الانتخابي، من اللحظة الأولى، إلى مخاوف التآكل أو التراجع الثقافي، خاصة ميراث السكان البيض، ووعد بإعادة صورة مثالية عن أمريكا يشعر الكثيرون بأنها قد فُقدت بسبب السياسات التقدمية، لتصبح رئاسته الأولى محورًا للجدل حول ماهية الهوية الأمريكية في عالم سريع التغير، بينما يعد في الرئاسة الثانية بتأكيد تلك الهوية وإنهاء السياسات التي لا تتوافق مع القيم الأمريكية. في عهد ترامب، تحول الحزب الجمهوري إلى أداة تخدم سياسته الشعبوية وتيار "ماجا" الذي يخدم توجهاته، في حين اتجه الحزب الديمقراطي نحو اليسار مدفوعًا بحركات تقدمية تدعو إلى تغيير جذري في السياسات العامة ردًا على المحافظين. وكانت النتيجة ظهور بيئة سياسية أصبح فيها التوافق نادرًا، وغلب الصراع الحزبي على إدارة شئون الحكم في ظل لغة عدائية وإقصائية في الجانبين. ولم تمنع الفضائح والمناورات

السياسية غير المسبوقة، في فترة ترامب الأولى، سواء خطاباته، من حظر الهجرة وطرد المهاجرين وبناء الجدار الحدودي إلى تعامله مع جائحة كورونا وأحداث اقتحام الكابيتول، من أعادة انتخابه مرة أخرى. وتؤكد عودة ترامب أن تياره هو نتاج الاستقطاب الحاد وصعود اليمين المحافظ على امتداد البلاد بشكل غير مسبوق، فهو لم يخلق الانقسامات، التي كانت موجودة بالفعل، ولكنه تحول إلى رمز لتلك الانقسامات.

في ظل تلك التحولات الداخلية الحادة، تتأثر السياسة الخارجية الأمريكية اليوم بشخصية الرئيس أكثر من أي عوامل أخرى، وبخاصة تحت حكم ترامب، الذي يخرج في أسلوبه عن العلاقات الراسخة بين المؤسسات التقليدية ويتبع سياسات أكثر جرأة من أسلافه في التاريخ القريب. يتحكم في العقل الجمعي الأمريكي اليوم فكرة أن الولايات المتحدة عند مفترق طرق، وأن التحديات التي تواجه الأمة هائلة منها؛ التغير المناخي، التنافس الدولي، عدم المساواة العرقية والاقتصادية، وتآكل القيم الديمقراطية. في الوقت نفسه، يشعل ترامب خيال مؤيديه بأن تلك التحديات تمنح البلاد فرصة لإعادة تعريف معنى أن يكون المرء "أمريكيًا". تعيد حقبة ترامب طرح السرديات التي لطالما شكلت هوية الأمة الأمريكية. على سبيل المثال؛ ما هو معنى "عظمة" أمريكا في عالم مترابط ومتعدد الثقافات؟ كيف يمكن لمجتمع متنوع أن يصيغ إحساسًا بالوحدة دون محو اختلافاته العرقية والدينية؟ وكيف يمكن للديمقراطية أن تصمد في عصر الاحتيال الرقمي وتراجع الثقة؟ ما مكانة الولايات المتحدة في عالم متعدد الأقطاب؟

تبدو عودة ترامب إلى البيت الأبيض مجددًا أكثر إثارة من وصوله إلى السلطة في عام 2016. ففي المرة الأولى كان يمكن التعامل مع فوزه بالرئاسة باعتباره مفاجأة أو حدثًا عارضًا نتيجة أخطاء المرشحة الديمقراطية هيلاري كلينتون، مثلما اعتقد الديمقراطيون في الولايات المتحدة وبعض الحلفاء الأوروبيين. بعد انتخابات 2024، اعتقدت حكومات عديدة أنها باتت أكثر خبرة بكيفية توقع طريقة تفكير وسلوك ترامب وكيفية الاستعداد لما هو قادم. وقال مسئولون في عواصم كبرى: إنهم سيركزون على أفعال إدارة ترامب، وليس على تصريحاته. وقد وضعت الدول الكبرى خططًا لتخفيف تأثير تهديداته بفرض تعريفات عقابية، بينما تنظر الدول الأقل قوة وثروة في إمكانية تفادي التعامل مع أربع سنوات أخرى من سياسة "أمريكا أولًا" المثيرة للجدل. تصريحات ترامب،

قبل تنصيبه رسميًا بأسابيع قليلة، عن عدم استبعاد استخدام القوة للاستيلاء على جرينلاند وقناة بنما وضم كندا وإعادة تسمية خليج المكسيك باعتبار ذلك مسألة أمن قومي هدمت تلك التصورات. بالنسبة لمن تفاءل بإمكانية فصل الجدية عن التهريج في كلام ترامب، بدت هذه التصريحات وكأنها أداء جديد لمزيج سمته صحيفة نيويورك تايمز "الجرأة الفوضوية" مع نسخة أكثر انفلاتًا أو "ترامب-2".

تصريحات ترامب عن ضرورة توسع الولايات المتحدة جغرافيًا ليست من قبيل المراهقة السياسية ولكنها انعكاس لإعجابه المفرط بحقب من التاريخ الأمريكي شهدت توسعًا وازدهارًا، وبالأخص ما يسمى بعصر "الإمبريالية الأمريكية". تقول الدراسات التاريخية إن الثمانينيات والتسعينيات من القرن التاسع عشر، شهدت سباقًا على السيطرة العالمية ولم تكن هناك دولة مهيمنة واحدة. ومع ازدياد قوة الدول، كان من الطبيعي أن تتوسع تلك الدول جغرافيًا؛ مما أدى إلى إعادة رسم الخرائط واندلاع النزاعات من آسيا إلى الكاريبي. وقد شاركت الولايات المتحدة في تلك المشاريع الاستعمارية الأوروبية عندما ضمت جوام وبورتوريكو في عام 1898. ولكن في حالة الدول الأكبر مساحة، مثل الفلبين، اختارت الولايات المتحدة السيطرة غير المباشرة من خلال التفاوض على صفقات تمنح معاملة تفضيلية للأعمال والمصالح العسكرية الأمريكية. أشاد ترامب بالفعل بتلك الحقبة بسبب سياساتها الحمائية، مدعيًا أن الولايات المتحدة في تسعينيات القرن التاسع عشر "كانت على الأرجح أغنى ما كانت عليه بسبب نظام التعريفات". الآن، يبدو أنه يضيف إلى ذلك التركيز على السيطرة الإقليمية من القرنين التاسع عشر والعشرين. تشترك الفترتان في التاريخ الأمريكي بظهور مخاوف من الاضطرابات الجيوسياسية والتهديد بالإقصاء من مناطق ذات أهمية اقتصادية وعسكرية. بالنسبة لترامب، تبدو الصين عدوًا رئيسيًا، جاهزة -من وجهة نظره- للاستيلاء على أراضٍ بعيدة عن حدودها. لذلك، اتهم بكين دون أدلة بالسيطرة على قناة بنما التي بنتها الولايات المتحدة. كما تبرز مخاوف أكثر واقعية من تحركات الصين وحليفتها روسيا للسيطرة على طرق الملاحة القطبية والمعادن الثمينة في جرينلاند. فالمنافسة العالمية على النفوذ الاقتصادي والجغرافي تشغل حيزًا من تفكير ترامب وفريقه. كما أن "عقيدة مونرو"، التي نشأت في القرن التاسع عشر، واعتبرت من خلالها الولايات المتحدة النصف الغربي للكرة الأرضية بمثابة منطقة نفوذ حصرية

لها، عادت إلى الواجهة مع فرض الرسوم الجمركية والحديث عن صفقات إقليمية من أجل توسيع مساحة الدولة الأمريكية. يساور القلق المؤرخون من أن الحقبة الحمائية والإمبريالية التي يبدو أن ترامب يحن إليها تشكل البيئة نفسها التي سعت من خلالها ألمانيا وإيطاليا للحصول على نصيب أكبر من العالم، وكانت النتيجة حربين عالميتين.

الجانب الآخر في عودة ترامب أن الرجل يحاول الوفاء بوعوده، مهما كانت جنونية، من أجل القاعدة العريضة التي منحته أصواتها في انتخابات 2024 حيث توجد قائمة طويلة من الوعود السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحتاج إلى تحرك سريع، ليس فقط للحفاظ على شعبيته، فهو رئيس لفترة واحدة فقط بحكم الدستور، ولن يحق له الترشح مجددًا، ولكن لأنه من خلال "مشروع 2025" المحافظ يريد تمهيد الطريق لحكم الجمهوريين للبلاد لسنوات طويلة قادمة. وفي سبيل ذلك، كان التركيز في تعيينات إدارته إسناد المناصب الكبرى لشخصيات تدين بالولاء له وتتوافق مع أفكاره تمامًا، على عكس الفترة الأولى من حكمه.

في ظل تلك التعقيدات التي تحكم السياسة الأمريكية اليوم، داخليًا وخارجيًا، نقدم قراءة شاملة وعميقة لتطورات السياسة الداخلية في السنوات الخمس والعشرين الأولى من القرن الواحد والعشرين من أجل فهم كيفية صناعة السياسات والقرار السياسي في تلك الحقبة وتسليط الضوء على الأفكار التي تشكل العقل السياسي، والحركات الاجتماعية التي ترسم ملامح الصراع الديموغرافي والعرقي والديني والهوية الوطنية وتحكم التغيير بما يؤثر في المسار المستقبلي للسياسة الأمريكية والعلاقات بالعالم الخارجي، وبخاصة الوجود الأمريكي في الشرق الأوسط، في مرحلة غير مسبوقة، حيث تعلو التهديدات من أطراف بعينها عن إعادة تشكيل المنطقة وتدور التكهنات في أوساط الرأي العام عن طبيعة التغيير المحتمل دون أن نعلم ما تدبره القوى العظمى.

هذا الكتاب عن كل الطرق التي قادت إلى "ترامب"!

عـــزت إبراهيم

القاهرة – يناير 2025

القسم الأول:
تحولات السياسة الأمريكية

1 جذور الصراع الداخلي

في العشرينيات من القرن التاسع عشر دون الفيلسوف الشهير هيجل تلك العبارة: "ولد التاريخ في الشرق الأدنى.. وعاش طفولته في اليونان.. ومرحلة النضج في أوروبا.. وسيأتي يوم يصبح فيه أمريكيًا". وقد جاء هذا اليوم عندما بسطت الإمبراطورية الأمريكية أجنحتها وأعادت هندسة العلاقات الدولية قبل ثمانية عقود. ومثلما عانى التاريخ من قسوة وهيمنة الإمبراطوريات القديمة الجامحة، حل الدور على الولايات المتحدة لتكتب صفحات ملتبسة بداية من مرحلة الميلاد ثم مرحلة العنفوان واليوم تمر الإمبراطورية الأمريكية بمرحلة اختبار مدى قدرتها على البقاء على القمة بكل ما يعني ذلك من صراع وتحولات في السياسة الداخلية وفي السياسة الخارجية. في فبراير 1941، كتب هنري لوس، الناشر البارز لمجلتي "تايم" و"لايف"، مقالًا يُبشّر بما سماه "القرن الأمريكي"، وهو عصر ما بعد الحرب الثانية حيث ستوظف الولايات المتحدة مكانتها باعتبارها "القوة المهيمنة في العالم" لنشر "المشروع الاقتصادي الحر" و"مجتمع الرفاه" عالميًا. تخيل لوس أن الولايات المتحدة هي "الضامن الرئيسي لحرية الملاحة والبحار" و"القائدة لحركة التجارة العالمية"، ورأى في هذا المستقبل "إمكانات تقدم إنساني هائل تفوق الخيال". وتحقق ما أراد

لوس، فأصبحت الولايات المتحدة هي محركة الأحداث على المستوى العالمي لمدة تقترب اليوم من تسعة عقود. فهي تفرض ما تراه في شئون السياسة والمال والاقتصاد الدولي بعد أن سيطرت على آليات السياسة الدولية عبر المنظمات العالمية، وتسيد "الدولار" التعاملات بين الدول، على مدى سنوات طويلة، محتميًا بأكبر قوة عسكرية في التاريخ، والتي تمتلك من الأساطيل ما يكفي لفرض السيطرة على البحار والمحيطات لسنوات طويلة، في الوقت الذي خطت القوة الأمريكية خطوات جديدة في مطلع القرن الواحد والعشرين لتقود التحول في العالم الرقمي والتكنولوجي الفائق القدرة. ورغم المنافسة مع أقطاب أخرى من القوى الصاعدة تظل الولايات المتحدة صاحبة الكلمة العليا لأمد غير معلوم، وبالتالي تظل السياسة الداخلية الأمريكية وانعكاساتها على الخارج والعلاقة مع الشعوب الأخرى موضع اهتمام كبير من كل المهتمين والمتابعين للشأن الدولي لمعرفة كيف ستؤثر صناعة القرار السياسي الأمريكي في اتجاهات السياسة العالمية وكيف يلعب ساكن البيت الأبيض، من إدارة إلى أخرى، دورًا في تحريك الأحداث وكيف يرى الشعب الأمريكي، ونخبته الحاكمة، العالم الخارجي في ظل تعقيدات وتشابكات غير مسبوقة تترك تأثيرًا ملموسًا في المصالح الوطنية للدول كافة بلا استثناء.

لم أجد أبلغ وأشمل من كلمة "صراع" لتكون مدخلًا للكتاب وعنوانًا لما بين أيديكم من حصاد رحلات بحث وحوار ومطالعة وملاحظة عن كثب للمجتمع الأمريكي على مدى أكثر من ربع قرن وهو المجتمع الذي كلما غاص المرء فيه ازدادت حظوظه من الحيرة والرغبة في معرفة المزيد لمن أراد ذلك. فهناك الصراع على الهوية والقومية، الصراع على الهوية الدينية، الصراع العرقي، الصراع على التوجه الاقتصادي، والصراع على العلاقة مع العالم الخارجي. إن معرفة توجهات المجتمع الأمريكي منذ بداية القرن الواحد والعشرين توفر الكثير من الجهد في محاولة تفسير ما يجري من تقلبات سياسية داخلية تقود إلى ثبات أو تغير في السياسة الخارجية. من المنطلق السابق، يعمد هذا الكتاب إلى سبر أغوار الصراع بكل ما تعنيه الكلمة في الداخل الأمريكي وصولًا إلى فهم أشمل لمجتمع تعصف به الأفكار من اليمين إلى اليسار، ثم تنعكس الموجة ارتدادًا في الاتجاه الآخر في سنوات قليلة مخلفة حالة من الاحتقان والاستقطاب بين معسكرين أيديولوجيين يمتلكان رصيدًا متزايدًا

من الشكوك في نوايا بعضهما بعضًا بعد أن استتب الأمر سنوات طويلة اعتقد خلالها المتابع للشأن الأمريكي أنها دولة تحكم من خلال "تيار الوسط" في الحزبين الديمقراطي والجمهوري. على سبيل المثال، كان صعود باراك أوباما من وجهة نظر اليمين يشكل خروجًا صارخًا على تلك الصيغة التوافقية في السياسة الأمريكية، ومن ثَمّ انتفضت قوى اليمين للرد على وصول أول رئيس ملون لحكم البلاد بالدعم والحشد لمرشح يجاهر بمعاداة مؤسسات السلطة التقليدية ويعتبر القيم الأمريكية في خطر داهم بسبب المهاجرين في بلد أُسس وتشكل على أكتاف المهاجرين والعبيد قبل أكثر 300 عام. تدريجيًا، صار المواطن -الفرد- الأمريكي أقل تسامحًا وفي حالة استنفار إزاء السلوك السياسي والمعتقدات والقيم التي تتناقض مع قناعته، في مجتمع كان يملك مساحة كبيرة من التسامح مع الآراء والمعتقدات، إلى حد كبير. توجهات اليوم تتناقض مع استخلاصات لمجموعة من الباحثين، في مسح على المستوى الوطني استمر من سنوات الخمسينيات إلى سنوات الستينيات من القرن العشرين، والذي أشاروا فيه إلى أن الأغلبية في المجتمع الأمريكي تدعم حرية الرأي والتعبير، ومنها حرية "من يكرهون نمط الحياة الأمريكية" في التعبير عن أنفسهم على نحو غير منقوص.

لم يكن الأمريكيون العاديون، بحكم الهجرات المتوالية من بلدان بعيدة عن التراث الغربي «اليوناني- الأنجلوساكسوني»، لا يُظهرون اكتراثًا كبيرًا بالأسئلة الكبرى عن الهوية والصراعات الاجتماعية والمفاهيم والمبادئ التي صاغت ما هم فيه اليوم، وترك الأمريكي العادي النخب تفكر وتدرس وتستنبط ما يحلو لها بينما بات من المألوف أن يذهب الناخب كل أربع سنوات أو كل سنتين إلى صناديق الانتخاب من أجل انتخاب من يمثل مصالحه المباشرة، يعده بتحسين أحواله المعيشية وتوفير الوظائف وخفض الضرائب وتحسين الرعاية الصحية أو مثلما قال الرئيس السابق بيل كلينتون في جملته الأشهر في مطلع التسعينيات: «إنه الاقتصاد يا غبي». في مقابل اكتراث المواطن الأمريكي بمصالحه المباشرة في الحملات الانتخابية، ظلت شعوب العالم تُمني نفسها بأن الناخبين الأمريكيين سوف يستشعرون الخطر الزاحف على الساحة العالمية وينتخبون من يحسن إدارة السياسة الخارجية لبلادهم التي باتت بمثابة مديرة شئون كوكب الأرض. لكن الأمريكيين لا يحسبون

لما يفكر الآخرون فيه تمامًا ويذهبون إلى سيرتهم الأولى باختيار من يرون فيه قدرة أكبر على إدارة اقتصادهم وتحسين أحوالهم المعيشية والصحية. التاريخ يشير إلى أن المواطنين الأمريكيين كانوا أكثر شغفًا بالسياسة العالمية ومعرفة الأخبار الوافدة من وراء المحيطات في القرن التاسع عشر مما عليه أحفادهم اليوم. جرت في مياه المجتمع الأمريكي مياه كثيرة في القرنين الماضيين وباتت العزلة أمرًا حتميًا في بعض المنحنيات من تاريخ تلك الأمة ثم فرضت الهيمنة السياسية والاقتصادية والعسكرية بعد الحرب العالمية الثانية أسسًا جديدة للعلاقة بين الأمريكيين والعالم. حملت سنوات الحرب الباردة والمغامرات العسكرية الأمريكية المتلاحقة، وكثير منها صادم، اهتزاز ثقة المواطن الأمريكي في الطبقة السياسية، من حرب فيتنام إلى حرب العراق وما بينهما من تدخلات فاشلة، وانعكس ذلك على السياسة الداخلية والجدل الساخن حول مراوحة أمريكا ما بين غواية العودة إلى العزلة أم الانخراط الانتقائي على الساحة الدولية حتى وصلت البلاد إلى انتخاب رجل يجمع كل تناقضات الحالة الأمريكية. واحدة من تناقضات الحالة الراهنة هي نزعة التشدد التي لا يتذكر المتابعون لتطور السياسة الأمريكية وجودها على هذا النحو في عقود سابقة. فلو عدنا إلى المقال الشهير للناشر هنري لوس، سنجد أن صاحب المقال كان جمهوريًا، أراد أن يقدم في مقاله نموذجًا لـ «الدولية المحافظة» -وردًا قويًا على الجناح الانعزالي في الحزب الذي يتبنى شعار «أمريكا أولًا». وكان مقصد السيد لوس هو التبشير بأمريكا كعملاق ودود أو «السامري الصالح الذي يهتم بشئون العالم بأسره»، الذي يعزز الديمقراطية والرأسمالية والتجارة والنظام الدولي - وهو التصور الذي شكّل إطار تفكير معظم صانعي السياسات ونخبة السياسة عبر الطيف السياسي لأكثر من نصف قرن. لذلك، بالنسبة للكثيرين من المؤيدين للتصور التقليدي للدور الأمريكي في العالم، يمثل فوز دونالد ترامب الثاني بالرئاسة انقطاعًا حادًا، وربما دائم، مع إطار القرن الأمريكي. هذا الإطار الذي استند إلى أربع ركائز أساسية؛ نظام اقتصادي قائم على القواعد يتيح للولايات المتحدة الوصول الحر إلى الأسواق الدولية الواسعة، ضمان أمن وسلامة حلفائها مدعومًا بالقوة العسكرية الأمريكية، نظام هجرة ليبرالي يعزز الاقتصاد الأمريكي ويكمل الشراكات العسكرية والتجارية مع بقية العالم خارج المعسكر الشيوعي، صورة إيجابية للولايات المتحدة

التي تصدر مهاراتها التقنية والفنية للشعوب الأخرى. يقول الكاتب جوشوا زيتا: «لعلنا اعتدنا على فوائد هذا النظام دون أن ندرك تمامًا مدى هشاشته وإمكانية زواله بسرعة. يتطلب إعادة تقييم الإطار الذي بُني عليه القرن الأمريكي تفكيرًا عميقًا حول ما إذا كانت الولايات المتحدة تستطيع الاستمرار كقوة عالمية مهيمنة في عالم يتغير بسرعة». من الواضح أن انتخاب دونالد ترامب للمرة الثانية، مع برنامجه الذي يتحدى هذا النظام، يمثل انعطافًا كبيرًا في مسار السياسة الأمريكية. ويشير زيتا «سواء أكان هذا الانعطاف إيجابيًا أم سلبيًا، فإنه بلا شك سيفرض تحديات جديدة على النظام الدولي. السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: هل يمكن للولايات المتحدة أن تتكيف مع هذا التحول، أم أن «القرن الأمريكي» أصبح فعلًا جزءًا من الماضي؟». [1]

أعود بالزمن عشرين عامًا إلى الوراء..

ذات مساء بديع في صيف عام 2004 وعلى ضفة بحيرة رائقة في مدينة سياتل الأمريكية، الواقعة في أقصى الشمال الغربي، جلست إلى نائب الكونجرس الديمقراطي جيم ماكديرمت (نائب الدائرة السادسة في ولاية واشنطن) في شرفة عوامة صديقه عالم الجيولوجيا الذي وجه لنا الدعوة في بقعة ساحرة يعتبرونها أثرًا رومانسيًا جميلًا منذ أن احتضنت تلك العوامة مشاهد الفيلم الشهير «بدون نوم في سياتل» للنجم الشهير توم هانكس. على مائدة العشاء، احتدم نقاش حول صراع الهوية في أمريكا والمفارقة بين التدين المغلق في ولايات الجنوب والعلمانية الصريحة في مدن الشمال الشرقي والشمال الغربي. وراح كل واحد من الجالسين يلقي بتأملاته على مائدة الحوار. كنت أعلم أن «ماكديرمت» ليبراليا ينتمي إلى التيار التقدمي، وكنت شاهد عيان في مكتبه بمبنى «لونجوورث» في الكابيتول هيل، حيث كنت أقضي فترة زمالة في الكونجرس، على وقائع ملاحقة النائب بالمكالمات والرسائل الغاضبة بعد أن تجرأ ورفض في بداية جلسة لمجلس النواب في مطلع العام نفسه أن يتلو قسم العهد والولاء متضمنًا عبارة تقليدية «ليبارك الرب أمريكا». راحت عناصر اليمين الأمريكي تمطر المكتب بالاتصالات الهاتفية على مدار يوم كامل بعد بلاغ على الهواء مباشرة من مذيع شهير يدعى «راشليمبو»، الذي كان يقدم

برنامجًا من إحدى إذاعات مدينة نيويورك. كانت ليبرالية ماكديرمت قد وصلت مداها في ذلك اليوم حيث قال لي: «أنا لا أقصد إنكار الذات الإلهية، ولكني أحترم حتى الملحد في بلدي الذي ربما لا يروق له هذا القسم». على مائدة العشاء، أطرقت بالسمع لكل ما قيل ثم باغت ماكديرمت بسؤال «سيدي النائب: ما الذي يجمع بين الليبراليين في سياتل والمتدينيين في تكساس، طالما أننا نتحدث عن بلدين؛ واحدة ليبرالية، والأخرى محافظة وربما متزمتة إلى أقصى مدى؟» بسرعة ودون تردد رد نائب الكونجرس: الضرائب!

ثم صمت.

تلك الواقعة ذكرتني بكلمات عالم السياسة الشهير صمويل هينتنجتون، صاحب نظرية صراع الحضارات، تقول إن الولايات المتحدة الأمريكية قد استعادت عنفوان الشعور القومي، بعد رحلة انزواء في عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين بتأثير الهجرات البشرية، في يوم 11 سبتمبر 2001 حيث استيقظ الإحساس بالوطنية مجددًا والذي كانت قمة عنفوانها بعد الحرب الأهلية في ستينيات القرن التاسع عشر. لكن بعض الخبرات ومسار الأحداث، التي أعقب هجمات سبتمبر، تناقض ما ذهب إليه عالم السياسة صاحب نظرية "صدام الحضارات". في ندوة بجامعة أوكسفورد العريقة، قبل سنوات، سألت أستاذة تاريخ شابة بجامعة شيكاجو عما شعرت به بعد وقوع حوادث سبتمبر فردت، بعد تفكير لبرهة من الوقت، شعرت أن ما حدث في نيويورك يخص دولة أخرى غير التي أسكنها". يقول هينتنجتون: إن كلمة «أمريكا» قبل عام 1740 لم تكن تعني سوى ضيعة من الأرض وليس مجتمعًا إلا أنه بعد هذا التاريخ بدأت موجة تدعو إلى البحث عن الشعور الجماعي أو الجمعي الأمريكي، وتطورت تلك الموجة سريعًا حتى صار هنالك تمييز ما بين ما هو «أوروبي» وما هو «أمريكي» بحلول عام 1766.

هناك مقولة للرئيس الأمريكي إبراهام لينكولن: «إذا أمكننا أن نحدد أولًا أين نقف، وما إذا كانت لدينا الرغبة في التحرك، فيمكن أن نحكم ما ينبغي علينا فعله والطريقة المثلى لفعل ذلك». أين تقف أمريكا هو الشغل الشاغل لمفكرين وسياسيين لعقود طويلة وتحديدًا منذ الانخراط المتعاظم للقوة الأمريكية في صياغة

النظام الدولي بعد مهاجمة الأسطول الأمريكي في «بيرل هاربر» خلال الحرب العالمية الثانية، وحديثًا بمواجهة تلك القوة لتنظيمات الإرهاب العابرة الحدود التي ضربت رموز الإمبراطورية في عقر دارها في مطلع القرن الواحد والعشرين.

رغم أن عناصر قوة الأمم تتحدد- في الموازين التقليدية- بالأرض والموارد الطبيعية والسكان والمناخ إلا أن تلك الميزات- كما يقول وليام أودوم وروبرت دوجاريك- لا تفسر وحدها لماذا الولايات المتحدة تتمتع بكل تلك القوة[2]؛ حيث هناك دول عدة لديهم الميزات ذاتها من حيث اتساع مساحة الجغرافيا ووفرة الموارد الطبيعية والتعداد السكاني الكبير والأحوال الجوية المواتية جدًا، إلا أنها فشلت في الصعود إلى مصاف القوى الكبرى. المؤسسات الليبرالية هي أكثر ما يفسر الصعود المطّرد لقوة الولايات المتحدة منذ استقلالها عام 1776، ونعني بالمؤسسات النماذج والمعايير والقواعد والممارسات التي تظهر في ممارسات التنظيمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كما أن المؤسسات تشمل الأيديولوجيات التي ينطوي تحتها نظم الاعتقاد الدينية والأخلاقية والثقافية، التي يستعين بها الأفراد لتفسير وفهم العالم المحيط بهم. رغم ذلك، يشير المؤرخ الأمريكي آرثر شيليزنجر إلى مقولة لكاتب تعود أصوله إلى الأمريكيين الأصليين "الهنود الحمر"، في الذكرى المئوية الثانية لاستقلال الولايات المتحدة، تحت عنوان "الأمريكي الشمالي"؛ حيث قال "لا أحد يعرف في الوقت الراهن، على وجه الدقة، ماهية ما يسمى بأمريكا". لم يكن صاحب تلك المقولة يعيش في القرن الثامن عشر أو التاسع عشر بل كان ذلك في عام 1976.

كان عام 2024 حافلًا بالصخب السياسي في الولايات المتحدة، في ظل انتخابات رئاسية ساخنة ومحاكمة دونالد ترامب وإدانته، والتي استغلها الديمقراطيون وخصومه الآخرون لمواجهته والتقليل من حظوظه الانتخابية لكن الرجل ظهر قويًا وعنيدًا واكتملت صورة المرشح القوي بمشهد نجاته من محاولة الاغتيال في بنسلفانيا ليخرج منها صلبًا متحديًا من جديد وتوج المشهد بفوزه الكاسح. في أثناء الحملة الانتخابية المحتدمة، صدر كتاب بعنوان «الحرب الأبدية: صراع أمريكا

الذي لا ينتهي مع نفسها»، لمؤلفه المراسل السابق والمؤلف الأمريكي، نيك براينت، والذي يبني مؤلفه على أن العصر الحالي هو بمثابة انعكاس للماضي، وأن دونالد ترامب هو نتاج طبيعي لمراحل في التاريخ الأمريكي مثل نيكسون أو كنيدي أو ريجان. يقول الكاتب: إن كثيرين من الرؤساء الأمريكيين كانت لديهم ميول استبدادية على نحو مدهش، وإن الشعب الأمريكي يحب هذا النوع من الرؤساء، نوعية الرجل القوي، مشيرًا إلى أن هناك أدلة كثيرة على أن الولايات المتحدة اليوم منقسمة أكثر من أي وقت مضى منذ الحرب الأهلية. وعلى هذا النحو، يرى الكاتب أن الاستقطاب الشديد في أمريكا كان في طور التكوين منذ 250 عامًا، ويجادل بأن جذور الغضب الذي يستشري اليوم يمكن العثور على أسبابه في ماضيها المضطرب الذي لم يتم تسوية معضلاته بعد. ويتقاتل الأمريكيون باستمرار حول كيفية تفسير تاريخهم، فهم ممزقون بين أساطير الاستثناء الأمريكي، وحقائق وتاريخ العبودية، وعدم المساواة، وتفشي العنف. فمنذ نهاية الحرب الباردة، أدت حالة الاستقطاب الحادة القائمة في المجتمع الأمريكي إلى تآكل الشراكة الوطنية بين الحزبين التي سادت في الكابيتول هيل في معظم سنوات ما بعد الحرب الثانية. وهكذا أصبحت الديمقراطية الأمريكية تعاني، مريضة إلى هذا الحد لأنها لم تكن –على مدى القسم الأعظم من تاريخ البلاد– في صحة جيدة كما كان يعتقد البعض.[3]

بالعودة إلى التاريخ، توجد رؤية سائدة على نطاق واسع تقول إن الولايات المتحدة فقدت براءتها في اللحظة التي قُتل فيها رئيسها الشاب، جون كينيدي في مدينة دالاس بولاية تكساس عام 1963. فقبل مقتل كينيدي، كان الأمريكيون يبدون ثقة بمؤسساتهم الوطنية، وينظرون إلى السياسة، بشكل عام، باعتبارها مشروعًا نبيلًا، ويدعمون على نطاق واسع ذلك النوع من السياسة الخارجية ذات النزعة التدخلية Interventionist التي جعلت من الولايات المتحدة زعيمة العالم الحر بلا منازع. كان كينيدي يقف وراء فكرة أن الولايات المتحدة تمتلك القدرة على فتح حدود جديدة في الفضاء وهزيمة أي عدو على الأرض، فيما كان شعبها يعتقد أن اقتصاد ما بعد الحرب من شأنه أن يحقق تحسينات مستمرة في نوعية حياة أسرهم، وهذا هو جوهر الحلم الأمريكي. كانت الضواحي تنمو، وكانت النزعة الاستهلاكية متفشية، ولم تقترب أي دولة أخرى من منافسة مستوى معيشتها أو روح القدرة

على العمل. وفي ذلك الوقت، كانت السياسة الأمريكية أيضًا أكثر احترامًا وفاعلية. يقول براينت: إن الديمقراطيين والجمهوريين كانوا يتصرفون انطلاقًا من الشعور بالشراكة الوطنية بين الحزبين، والتي تشكلت خلال الحرب الباردة بسبب التحدي الأيديولوجي الذي فرضه الاتحاد السوفيتي، حيث عملوا معًا بشكل منتظم لتحقيق الصالح الوطني. وكانت الانتخابات الرئاسية عام 1960 بمثابة مثال واضح على ذلك، على الرغم من فوز كينيدي بأغلبية ضئيلة. أعقب مقتل جون كينيدي تعثر وإذلال القوات الأمريكية في فيتنام، وأعمال الشغب العرقية داخل المدن في أواخر الستينيات، واغتيال زعيم الحقوق المدنية مارتن لوثر كينج والسياسي الشاب روبرت كينيدي في غضون خمسة أسابيع فقط. يجدر الإشارة إلى ظهور نتائج سلبية في استطلاعات الرأي في الشهر الذي تلا نشر لجنة وارن، المعنية بالتحقيق في مقتل الرئيس جون كينيدي، لنتائجها في عام 1964 التي قالت إن القاتل لي هارفي أوزوالد تصرف بمفرده وليس مدفوعًا بتخطيط سابق من جهات مجهولة. من المعروف، أن اغتيال جون كينيدي، ومقتل قاتله المزعوم بعد يومين على الهواء مباشرة على شاشة التلفزيون، جعل البلاد أكثر عرضة لنظريات المؤامرة. كما قوضت الحرب في فيتنام، ادعاء أمريكا بالتفوق العسكري، وخلقت حالة من الحذر بشأن التدخل في الصراعات الخارجية التي استمرت لعقود من الزمن. فقد كان لواقعة دالاس وفيتنام ووترجيت تأثير تراكمي. في أوائل السبعينيات، جاءت فضيحة وترجيت، التي تشير استطلاعات الرأي العام إلى أنها تسببت في تراجع ثقة الجمهور في حكومة الولايات المتحدة، وتلاها انحدار مطرد في الثقة على مدى أكثر من خمسين عامًا في شعبية الحكومة والسياسيين. تعتبر شريحة كبيرة من الأمريكيين أنهم قد تعرضوا للخداع المؤسسي، وأن قادتهم السياسيين والعسكريين لم يكونوا يعلنون الحقائق.[4] واحدة من تفسيرات تراجع الثقة في الحكومة الأمريكية تشير إلى أن تلك الحوادث جعلت الخوف، وليس الأمل، هو المحرك للسياسة، كما أثار المرشح الجمهوري، ريتشارد نيكسون، خلال الانتخابات الرئاسية عام 1968، النعرة العنصرية البيضاء بشأن خروج السود على القانون والتقدم الاقتصادي للسود، وهو نوع من سياسات التمييز والتحيز التي أصبحت على مر العقود التالية بمثابة «استراتيجية الجنوب»، بمعنى

هي السياسة التي بنى عليها سياسيون عنصريون في الولايات الجنوبية خطابهم الموجه لأنصارهم.

في السياق التاريخي السابق، يكون انتصار ترامب المفاجئ في عام 2016، ثم قيادته لموجة كاسحة في عام 2024، ليس انحرافًا عن نسق معتاد، بل هو تتويج للتحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تعود إلى عقود من الزمن. يتتبع براينت مسار الرئاسة الأمريكية منذ رونالد ريجان، ويرى أن ترامب قد استفاد بقوة مما سماه «النظام المعطل» وهو الاعتقاد بأن توقف الولايات المتحدة وقادتها عن محاولة جعلها عظيمة هو فرصة سانحة لكسب تأييد قطاعات غاضبة ومحبطة من الجماهير. كان صعود ترامب أمرًا لا مفر منه، من وجهة النظر تلك، بعد أن تمكن من الاستيلاء على الحزب الجمهوري، الذي تخلى عن معظم المبادئ المرتبطة برئاستي رونالد ريجان وجورج بوش، مع ملاحظة أن هناك قادة سياسيين تاريخيين ذوي ميول استبدادية وشعبوية، ولكن لم يتمكن أي منهم من تحقيق مستوى الدعم الذي يتمتع به ترامب اليوم الذي استحوذ على تأييد الجماهير الغاضبة.

وتتفق كتابات معاصرة عديدة على أن مظاهر الكراهية والانقسام وجنون العظمة التي شهدها المجتمع الأمريكي، ولا سيما في الفترة الأولى لترامب هي في الواقع سمة أساسية في المجتمع الأمريكي، حيث حالات التمرد والمذابح والاضطرابات المدنية لا ينبغي أن يُنظر إليها على أنها حالات خارجة عن نسق المجتمع، بل إنها جزء من تاريخ أمريكا. فقد اعتبر المشاركون في أحداث السادس من يناير في مبنى الكابيتول أنهم يتبعون تقاليد تاريخية تبرر عنفهم وتضفي الشرعية عليها. تاريخيًا، على سبيل المثال، كان توماس جيفرسون، أحد الآباء المؤسسين للولايات المتحدة، الذي اختار الدفاع عن التعديل الثاني والحق في حمل السلاح، من أوائل المؤيدين للسيطرة على الأسلحة. واعتقد جيفرسون، أن التمرد المحدود بين الحين والآخر هو أمر مقبول وربما كان ضروريًا في عالم السياسة. لتحقيق هذه الغاية، اقترح جيفرسون، أيضًا، التعامل بقدر من التساهل مع المتمردين، حتى لا يتم تثبيط حالات التمرد. وكانت المفارقة في الجمهورية الجديدة، التي ولدت عام 1776 هي أن رئيس الدولة الأمريكية الجديدة يتمتع بسلطة كبيرة. بعد وصول ترامب للحكم في عام 2016، قالت

استطلاعات للرأي العام أن قرابة ثلث الأمريكيين، يعتقدون أن وجود زعيم قوي لا يزعج الكونجرس هو وسيلة جيدة للحكم، بينما قال الخُمس أنهم «يميلون بشدة نحو صلاحيات استبدادية». تشير أرقام التصويت في الانتخابات الأخيرة (2024) أن ظاهرة ترامب هي، في الواقع، ليست خروجًا جذريًا عن القصة الأمريكية السابقة، بل هو نتاج ماضي البلاد، الذي يعود تاريخه إلى تاريخ تأسيسها، بل وحتى قبل ذلك. فحالة الاستقطاب الحالية في السياسة الأمريكية لها جذورها في التاريخ الأمريكي، الذي اتسم باستمرار بالعنف والافتقار إلى الديمقراطية الكاملة. في الإطار السابق، يقول براينت: إن التنازلات والتفاهمات والتسويات التي كانت تهدف في الأصل إلى الحفاظ على تماسك الاتحاد الأمريكي لم يتم حلها قطّ، واليوم، أصبحت الدولة التي كانت تتطلع بثقة كبيرة إلى المستقبل أسيرة لماضيها المثير للجدل.

قائمة المراجع:

1. Joshua Zeitz Donald Trump Is the End of the Modern Era, Politico magazine, 12 December 2024, at: ttps://www.politico.com/news/magazine/202406/12//trump-ends-american-century-00192236.

.2

3. William Odom and Robert Dujarric, America's Inadvertent Empire, Yale University Press; American First edition (March 10, 2004).

4. Nick Bryant , The Forever War: America's Unending Conflict with Itself – the history behind Trump and JD Vance, Bloomsbury Continuum, 2024.

.5 مرجع سابق

2 ما بعد صدمة العراق

منذ الفشل الكبير في العراق، انفتحت دوائر السياسة والفكر الأمريكية على نقاشات موسعة بشأن البحث عن استراتيجية عالمية جديدة للولايات المتحدة. وقد عاينت بدايات النقاش الموسع في واشنطن وخارجها في الجامعات الكبرى بداية من عام 2007 والتي تبلورت في جملة من الأفكار في التمهيد لانتخابات الرئاسة لعام 2008 والتي شهدت المفاجأة الكبرى بوصول باراك أوباما إلى البيت الأبيض.

ففي أول مناظرة للمرشحين الجمهوريين لانتخابات الرئاسة 2008، كان المرشحون الثمانية يسعون قدر الإمكان إلى إظهار الرغبة في العودة إلى سياسات الرئيس رونالد ريجان، الذي احتضنت مكتبته الرئاسية المناظرة، بينما جلست أرملته نانسي في الصف الأول ترمق من منهم يشبه الأسطورة الراحلة. المعلقون لم يجدوا أحدهم يشبه ريجان بكاريزمته وقدراته الفذة. في المعسكر المنافس، حاول المرشحون الديمقراطيون تقديم بدائل عملية تمزج أفكارًا عدة من التراث الديمقراطي لودرو ولسن وهاري ترومان لبناء استراتيجية كبرى جديدة تحمي الولايات المتحدة من التخبط الراهن. لكن السؤال الذي كان يلح في منتديات

السياسة الأمريكية: من هو جورج كينان الجديد -الذي سيرسم استراتيجية كبرى لمواجهة التهديدات الحالية من القاعدة والأصولية الدينية المستشرية في بقاع عدة، مواجهة خطر صعود الصين، ارتفاع نبرة روسيا عالميًا، ويقدم الولايات المتحدة بشكل مُعدل أكثر نضوجًا على المسرح الدولي؟ كان الشعور العام أن أمريكا لا تملك رفاهية البقاء دون استراتيجية كبرى أو مبادئ استراتيجية حاكمة لمدة طويلة، خاصة بعد تعثر «مبدأ بوش» الذي يعتمد على العمل الاستباقي لإجهاض الخطر المحتمل ضد المصالح الأمريكية والذي نال، بدوره، ضربة إجهاضية في العراق. في وسط تلك النقاشات الحامية- التي حضرت عددًا منها في العاصمة واشنطن وجامعة ييل ومدينة نيويورك تردد اسم جورج كينان كثيرًا. فمن هو الراجل الذي لا يزال حاضرًا بعد سنوات طويلة من رحيله، وعلاقته بالنقاشات المحمومة المستمرة حتى اليوم حول السياسة الخارجية الأمريكية.

في غمرة بحث الولايات المتحدة عن كيفية الارتقاء إلى مقعد القيادة للنظام الدولي في مرحلة ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، خرج دبلوماسي أمريكي شاب هو جورج كينان باستخلاصات نشرها في دورية «فورين أفيرز»، عدد يوليو عام 1947، بتوقيع X يتحدث فيها عن كيفية مواجهة الخطر السوفيتي وانتشار الشيوعية مؤكدًا على ضرورة التصدي للحرب الأيديولوجية عن طريق احتواء التمدد الشيوعي ومحاصرته في الدول الأكثر عرضة في مناطق مختلفة بخليط من القوتين العسكرية والناعمة واستغلال التناقضات في المعسكر الشيوعي. حتى ذلك التاريخ لم تكن الولايات المتحدة تحسب للخطر التبشيري للشيوعية السوفيتية وكانت تفضل الالتجاء إلى توازنات القوى التقليدية. وعاد كينان من موسكو ليتولى تنفيذ الاستراتيجية التي عرفت فيما بعد بـ «سياسة الاحتواء». الحنين إلى استراتيجية متقنة الصنع عاد من جديد إلى الدوائر الأمريكية مع تصاعد لغز «اللا فهم» لأيديولوجية تنظيم القاعدة الذي تحرك ماديًا ومعنويًا إلى قلب الشرق الاوسط بتأثير الفشل في العراق والتركيز على وسائل تقليدية في مقدمتها الاستخدام المفرط للقوة العسكرية، بينما يحمل الموالون للقاعدة الأفكار عبر الحدود دون اكتراث بالحشد العسكري غير المسبوق للولايات المتحدة في العالمين العربي والإسلامي. مما طرح من أفكار -حتى اليوم- لم تُرضِ طموح الأمريكيين في استراتيجية كبرى، حيث توجد دائمًا حلقة مفقودة في

المشاريع المقدمة سواء كانت دراسات موسعة أو مؤلفات لأسماء بارزة. على سبيل المثال، لم تكن توصيات لجنة دراسة العراق برئاسة جيمس بيكر ولي هاملتون إلا تعبيرًا عن الرغبة في تقديم وصفة «واقعية» قصيرة الأجل لكيفية الخروج السلس من العراق –قدر الإمكان– دون تقديم خيارات بشأن الاستراتيجية الأنسب لحصار الإرهاب وحرب الأفكار، وما إذا كانت الديمقراطية وحقوق الإنسان هما الوسيلة الأجدر بالاتباع في المستقبل. نجاح سياسة الاحتواء في الحرب الباردة جاء على خلفية وجود الرؤية الكاشفة ثم تحديد خطوات محددة للسياسات الواجب اتباعها. رغم ذلك، لم تكن تجارب الحرب الباردة زاهية تمامًا، وفي استدعاء للتاريخ جلست إلى المؤرخ الشهير بول كينيدي –صاحب كتاب صعود وسقوط القوى العظمى– في منزله بمدينة نيوهيفن بولاية كونيتيكت متسائلًا عما إذا كانت واشنطن قد مرت بتخبط مماثل في صناعة سياستها الخارجية، في السنوات الأولى للحرب الباردة، فرد المؤرخ الكبير: «نعم، بل إن أمريكا فشلت في رصد تراجع أداء اقتصاد الاتحاد السوفيتي وقراءة المؤشرات السلبية منذ الخمسينيات تحت وطأة فشل الاستخبارات وتفضيل بعض المخططين الاستراتيجيين التعايش مع الشيوعية السوفيتية التي أضحت مقبولة في بقاع عديدة من العالم، وهو ما جعل انهيار الإمبراطورية السوفيتية مفاجئة بعد قرابة أربعين عامًا» من بدء سياسة الاحتواء.

بتأثير سخونة الصراع بين البيت الأبيض والكونجرس في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، كانت هناك حالة من التعافي في النقاش حول صياغة سياسة خارجية تستند إلى أفكار مبتكرة وبناء استراتيجية كبرى بعد أن سعى الفريق اليميني في إدارة بوش الابن إلى تنفيذ استراتيجية تعوق حرية تدفق المعلومات أو النقاشات الحرة المتبادلة في ظل استقطاب حاد في وسائل الأعلام بين المحافظين والليبراليين. تلك الاستراتيجية عمدت إلى تعطيل الجدل حول إيجاد بدائل للسياسات المتعثرة، على عكس اعتياد الأمريكيين على اختبار معدن الأفكار دون مصادرة، وهي من دعامات حيوية المجتمع الأمريكي وليس السياسة الخارجية وحدها. ودارت النقاشات في مطلع الألفية حول محاولة الخروج من المعضلة أو الحيرة بشأن عدم قدرة الولايات المتحدة، الدولة الأقوى في العالم، على تحديد مسار صائب لسياساتها الخارجية. هذا التناقض في القوة الأمريكية أفضى إلى متاهة حقيقية أدت إلى تراجع

الاحترام الدولي للقوة الأمريكية وعجل بفشلها في العراق والمشرق العربي على نطاق أوسع. أفكار كثيرة دارت حول ضرورة الالتفاف 180 درجة والعودة إلى سياسة الاحتواء أو التعاون المتعدد الأطراف أو سياسة خارجية تحمل شعار «الأمن أولًا» أو سياسة خارجية تقوم على أسس الدبلوماسية النشطة تستعيد القيادة السياسية والأخلاقية للولايات المتحدة عالميًا. في الإطار السابق، حاول البعض وضع أطار معرفي محدد للسياسة الجديدة التي يمكن أن تقود أمريكا في الحقبة الجديدة. ففي مقال بمجلة «هاربر» الرصينة قال الكاتب جاك هيت أن الاسئلة التي صاغها المفكر الشهير إيمانويل كانت في أوج عصر التنوير لا تزال صالحة اليوم لتقود أمريكا بعيدًا عن الحالة الخطرة الراهنة، وتلك أسئلة كبرى تجب الإجابة الشافية عنها قبل أي خطوة أخرى وهي: ما الذي يمكن أن أعرفه؟ وما يجب أن أفعل؟ وما يمكن أن آمَل فيه؟

في عام 2007، حاورت أيان شابيرو، عالم السياسة المنتمي إلى التيار الليبرالي، في مكتبه بجامعة ييل العريقة -وكان صاحب أحدث إسهام عن العودة إلى سياسة الاحتواء- والذي أشار في حواره إلى أن عدم الإجابة عن التساؤلات بشأن هوية التحرك الأمريكي المستقبلي يمكن -ولو أن ذلك مستبعدًا- أن يعود بواشنطن إلى «حقبة جديدة من العزلة» بعد السلبيات العديدة الحالية وهو أمر لو حدث سيكون سيئًا جدًا للولايات المتحدة والعالم- حسب قوله. إن سياسة الاحتواء- حسب شابيرو- وليس العزلة هو الحل «للإسهام الأمريكي في الترويج للديمقراطية دوليًا ولكن دون انتهاج طريق تغيير الأنظمة بالقوة». وأشار شابيرو إلى أن السياسة الأمريكية ستأخذ بعضًا من الوقت لبناء إجماع جديد في الداخل. وقد جادلت عالم السياسة الأمريكي، في حوارنا، بشأن قضية الاستقطاب المتزايد بين اليمين «المحافظ» واليسار «الليبرالي» في الولايات المتحدة، والذي بدا لي أنه لا يتيح فرصة لبناء إجماع جديد رغم أن المعسكرين يعلمان جيدًا أن هناك مسائل مبدئية يجب التوافق بشأنها أولًا، من أجل بناء إجماع حول استراتيجية كبرى للسياسة الأمريكية دون الانتظار إلى حدوث شرخ أو كسر أعمق في صورة هجوم مماثل لحوادث سبتمبر. لكن جون لويس جاديس أشهر مؤرخي الحرب الباردة، الأكثر ميلًا للفكر المحافظ التقليدي، أبدى، في حوار آخر، اعتراضًا على استمرار الحديث عن الاستقطاب بين

اليمين واليسار في عصر مكافحة الإرهاب الدولي العابر للحدود والذي يشكل تحديًا لبقاء الدول القومية، مشيرًا إلى أن الفكر السياسي المحافظ يمر بتغير، ففي وقت ما كانت يلتزم بالعزلة التي تنطوي على منح الأولوية للمصالح الذاتية وعدم التدخل لتغيير تركيبة حكومات الدول الأخرى أو الانخراط في مشروعات بناء الأمم. وهو المفهوم الذي تغير في عهد ريجان بالتدخل في شئون شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي. الفارق في حالة بوش الابن أن الخيارات كانت صعبة حيث الحكومة المعادية الراعية لشبكة القاعدة في النصف الآخر من الكرة الأرضية، والظروف الداخلية لأفغانستان هي التي قادت إلى الهجمات ضد واشنطن ونيويورك ليصبح التدخل ضد طالبان وتغيير الحكومة يرقيان إلى مرتبة أعلى درجات الأمن القومي الأمريكي. فحسب جاديس، أصبح كل من الليبراليين والمحافظين في أمريكا مقتنعين بأن تركيبة حكومات الدول الأخرى لم تعد شأنًا خاصًا بتلك الدول تمامًا وهي النقطة التي أثيرت منذ زمن الرئيس الأمريكي وودرو ولسن، في العقد الثاني من القرن العشرين، والذي قال إن التراكيب الداخلية للدول تحدد السلوك الخارجي على الساحة العالمية، وحدثني جاديس قائلًا: «الجميع يتبعون ولسن اليوم بعد أن تغيرت المفاهيم والأفكار، حيث الخطر الحقيقي في الجمود والتمسك بالأفكار القديمة».

في هذا التوقيت، طرح الباحثان أناتول ليفن وجون هولسمان رؤية جديدة تحت مسمى «الواقعية الأخلاقية» حيث يشيران إلى ضرورة العودة إلى السياسة الخارجية التي رسم ملامحها الواقعيون من أمثال هانز مورجينثاو، رينهورد نيبور، وجورج كينان. ويقول ليفن وهولسمان: إن تلك الواقعية ليست عودة إلى العزلة، حتى وهما يدعوان إلى الفكرة القديمة التي تقدم أمريكا للعالم باعتبارها النموذج الأمثل للديمقراطية القوية في الداخل، حيث يمكن أن يتبع الآخرون هذا النموذج دون الحاجة إلى التدخلات العسكرية، وبالتالي يكتسب النموذج الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان قوته من «مثالية» الواقعية الأمريكية في الوقت الذي يلعب الاعتماد الاقتصادي المتبادل دوره في نشر السلام الدولي. نقطة الضعف التي انتقد البعض أطروحة ليفن وهولسمان بشأنها هو تركيزهما على بناء طبقة وسطى عالمية قوية عبر طريق تشجيع النمو الاقتصادي في المناطق الأقل تقدمًا دون الالتفات إلى أن

شبكات الإرهاب نجحت في تجنيد أعداد كبيرة من أعضائها من وسط تلك الطبقة في الشرق الأوسط وأوروبا وشرق آسيا.

وقريب من تلك المنطقة يقف فرانسيس فوكوياما، صاحب نظرية نهاية التاريخ، الذي دعا في كتابه «أمريكا في مفترق طرق» إلى تبني ما سماه «الولسنية الواقعية» -نسبة إلى الرئيس وودرو ولسن- حيث يرى أن قدرة الولايات المتحدة على التأثير في الشئون الداخلية للأمم الأخرى محدودة جدًا، ولكنها لا تزال تملك القدرة على التغيير عبر الإمساك بزمام المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية ومجموعة البنك الدولي، حيث يمكنهم الإسهام بقوة في التحولات الداخلية دون اللجوء إلى القوة العسكرية الخشنة.

وهكذا، يتواصل الجدل، وفي ظل تلك الانقسامات لا يختلف المخططون الأمريكيون بشأن ضرورة الإجابة على الأسئلة المبدئية الكاشفة عن علاقة الولايات المتحدة بالعالم الخارجي فيما يختلفون حول تفاصيل الأجندة.

وقد تواصل النقاش حول مكانة الولايات المتحدة على الساحة الدولية في أروقة السياسة ومراكز الفكر بعد انتخاب أوباما في نوفمبر عام 2008، وظل السؤال المستمر حتى انتخابات 2024: هل يستوجب على المجتمع الأمريكي أن يدخل في مرحلة عزلة جديدة ويتوقف عن التمدد في جنبات الكرة الأرضية، مثلما كان الحال في الأعوام السبعين الماضية، ويفكر في الداخل وحده أم يستمر في استعراض قوته في المناطق الحيوية مثل الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا حتى يحافظ على مصالحه؟

في مطلع العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، صدر كتاب «السياسة الخارجية تبدأ من الداخل» لرئيس مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي ريتشارد هاس واحد من الكتب التي أسهمت في النقاشات العميقة بهذا الخصوص. وهو جدل يهم العالم كله وليس الداخل الأمريكي وحده نتيجة الوجود المتنوع للقوة الأمريكية من نفوذ سياسي وأساطيل حربية إلى شركات متعددة الجنسيات وثقافة شعبية أمريكية غزت كل بيت حول العالم. يقول هاس في مقدمة الكتاب أن التهديد الأكبر للأمن والرفاهية الأمريكية يأتي من الداخل وليس من الخارج، كما يروق

للكثيرين أن يجادلوا، نتيجة تراجع الولايات المتحدة في الإنفاق الداخلي والاستثمارات في الثروة البشرية والمرور بأزمة مالية لا يمكن تجنبها وعملية تعافي بطيئة بشكل غير مبررة وحربين في العراق وأفغانستان بلا أهداف واضحة سببت جلطات مالية وانقسامات سياسية بالغة. وانصبت رؤية هاس على أن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تبقى على سطوتها في الخارج ما لم تقم باستعادة «عناصر القوة الداخلية» وهو نقد ينطبق على كل دولة تريد أن تتبع سياسة خارجية قوية، ليس بالضرورة تقدم على التوسع العسكري أو على استخدام القوة ضد دول أخرى، ولكن الاستفادة من المكونات الإيجابية في الداخل لسياسة خارجية أفضل.

يقصد هاس وهو خبير معروف في العلاقات الدولية ودبلوماسي عمل بالخارجية ووكالات حكومية أخرى لمدة أربعة عقود، أن العودة عن السياسة الخارجية بنهجها الحالي وتعظيم الاستثمار في الداخل وإصلاح السياسة الداخلية هو السبيل إلى سياسة خارجية أفضل، وعليه فالولايات المتحدة يجب أن تراجع أفعالها وسلوكها الخارجي. وتعتبر حرب العراق الثانية التي بدأت عام 2003 هي المحرك الرئيسي لهاس وآخرين للتأصيل لتلك الأفكار في مؤلفات مهمة، حيث صاحب تلك الحرب عملية رفع لتعداد القوات الأمريكية في أفغانستان عام 2009، وهما واقعتان حدثتا مع إدارتين مختلفتين وبالتالي الأمر لا يتعلق بأداء الديمقراطيين أو الجمهوريين بل بمسار صناعة السياسة الخارجية بشكل عام، ويرى أن صانعي السياسات في الحزبين الديمقراطي والجمهوري قد تجاهلا النصيحة التي قدمها الرئيس السابق جون كوينزي أدامز، قبل قرنين، أن «الولايات المتحدة لا تخرج من أجل البحث عن الوحوش لتقتلهم»، فضلًا عن عدم استيعابهم لدروس حرب فيتنام حول محدودية استخدام القوة العسكرية والميل لانتصار «الحقائق المحلية» على «الفرضيات المجردة» التي تأتي بها القوى الكبرى. وكان هاس قد ناقش في كتاب صدر في التسعينيات الدور العالمي للولايات المتحدة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، القوى المنافسة في ذلك الوقت، فقال إن أمريكا تفقد دائمًا فرصًا سانحة لتقوية المنظمات العالمية في المراحل التي تنفرد فيها بالقيادة، حيث تمنح تلك الفرص إمكانية بناء نظام عالمي جديد يقوم على عمل «مؤسسي» لمجابهة التحديات الناشئة. ثم كتابه الثاني «الفرصة» عام 2005 حيث حذر من أن الولايات المتحدة ترتكب أخطاء كبيرة وعليها

أن تعمل على إصلاحها وأن هناك حاجة لترتيبات دولية تخفف من وطأة العولمة والمخاطر الأمنية والتهديدات المرتبطة بالمصالح الأمريكية وطبيعة النظام الدولي.

من وجهة نظر ريتشارد هاس، الخطر على بلد في حجم أمريكا ليس في التقدم الاقتصادي للصين أو الإرهاب القادم من باكستان أو حيازة كوريا الشمالية لسلاح نووي، ولكن الخطر في تراجع مستوى كفاءة المدارس وأن يصبح التعليم «درجة ثانية»، زيادة مستمرة في الدين العام والعجز المالي والدخول في فترة طويلة من تراجع النمو الاقتصادي، تدهور الخدمات، وتراجع التوظيف. بمعنى تآكل عوامل القوة الأمريكية التي تُبنى عليها السياسة الخارجية القوية، وغياب التأثير المطلوب في الآخرين على الساحة العالمية بفقد «القدرة في الداخل». وهو لا يرى أن القوة الأمريكية في تراجع، مثلما يشير عدد من الباحثين في العلوم السياسية والتاريخ، بل يؤكد أن الاقتصاد الأمريكي هو الأقوى وأنه سيواصل النمو، وأن التعليم في أفضل حالاته، والبنى التحتية متماسكة، وأن قدرات الابتكار والتطوير في أجل صورها، ولكن الأهم هو أن يعرف الأمريكيون إلى أين يتجهون في المستقبل وماهية العوامل التي تحافظ على استمرار تفوق بلدهم مقارنة بالشعوب الأخرى. وبالمثل لا يقدم نفسه مواليًا لتيار يسمى بتيار «العزلة» أو ناصحًا بانغلاق المجتمع الأمريكي على نفسه، لأنه يرى أن العزلة قد لقيت مصرعها في القرن الواحد والعشرين، ولم يعد لها وجود في ظل الصلات الوثيقة بين البشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي وتبادل المنافع الاقتصادية بشكل غير مسبوق، فلم تعد الحدود هي الموانع الطبيعية بين الدول. ويرى أن الدول الكبرى يتعين أن تختار نوعية القضايا التي يجب أن تتدخل فيها على الساحة الدولية، والأهم هو كيف يمكن لها أن تمضي في الانخراط في تلك القضايا دون أن يعوقها نقص الموارد المالية عن التدخل في أمور بعينها بأن تعرف ما تريد إنجازه خارجيًا بوضوح (الأمر نفسه ينطبق على القوى الإقليمية من وجهة نظري). وفي تلك الحالة عليها أن تفرق ما بين ما هو «مأمول» وبين ما هو «حيوي» في المصالح الخارجية وبين ما هو «ممكن» وما هو «مستحيل».

إن الأخطاء التي وقعت في مسار السياسة الخارجية الأمريكية في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين كثيرة؛ أهمها التوسع المبالغ فيه في مسعى إعادة تشكيل أجزاء من الشرق الأوسط، وهو ما دفع بعدد من الخبراء الاستراتيجيين إلى الدعوة إلى إعادة النظر في توزيع الوجود الأمريكي عالميًا على أن يكون هناك توازن في هذا التوزيع بين مناطق العالم المختلفة والتركيز بشكل أكبر على منطقة المحيط الهادئ وآسيا والفناء الخلفي في أمريكا الوسطى والجنوبية وبدرجة أقل منطقة الشرق الأوسط. فقد ظهرت أهمية أن تركز الولايات المتحدة على ما تفعله الدول «خارج» حدودها وليس ما تفعله الحكومات «داخل» حدودها، وهو ما حدا بالكثيرين إلى توصيف السلوك السياسي والعسكري الأمريكي بأنه غير استراتيجي أو غير أخلاقي. من وجهة نظر ريتشارد هاس وآخرين أن الولايات المتحدة لو قامت بتلك الخطوات ستكون هي «محرك الأحداث» وليست صاحبة رد الفعل على ما يجري في العالم.

من هنا، ظهرت دعوات داخلية تطالب بأن تقوم الولايات المتحدة ببناء ما يمكن تسميته «القرن الأمريكي الثاني» لاستكمال التسمية الأولى التي أطلقها الناشر الأمريكي هنري لوس في عام 1941 عن «القرن الأمريكي» والتي ودعت بها بلاده سياسة العزلة نهائيًا، وذلك بعد دخولها الحرب العالمية الثانية إلى جوار الحلفاء ثم الانتصار في الحرب، وما تلاها من تطورات في سنوات الحرب الباردة. في القرن الأمريكي الثاني، يرى هاس، على سبيل المثال، أن الانتصار لن يكون للأيديولوجية في صراع مع طرف آخر أو هزيمة التوجهات السلطوية أو الديكتاتورية، ولكن الانتصار بوضع القواعد والترتيبات التي تتناسب مع التحديات التي تفرضها تلك الحقبة من التاريخ. ومن تلك التحديات، التغير المناخي، الانتشار النووي، الأمراض المستوطنة والأوبئة، الحمائية الاقتصادية الضارة بالاستثمارات، والإرهاب العابر للحدود. ويرى أن فكرة «القرن الأمريكي الثاني» قابلة للتحقق لمجموعة من الأسباب؛ أهمها أن الاقتصاد الأمريكي هو الأقوى بمراحل عن القوى التالية له (الناتج المحلي 16 تريليون دولار يمثل ربع الناتج العالمي ومقابل الصين 7 تريليونات دولار واليابان 6 تريليونات دولار)، والقوة العسكرية الأمريكية هي الأكبر ولا تستطيع دولة أخرى أن تنافسها بإنفاق قدره 500 مليار دولار سنويًا، ولا توجد دولة قادرة على مزاحمة الولايات المتحدة اقتصاديًا، بالنظر إلى أن معدل النمو في الصين يتراجع، ومجيء يوم مزاحمة الصين

لأمريكا يبدو بعيدًا نسبيًا، والدول الأخرى لا تبشر أرقامها بإمكانية الاقتراب من التفوق الأمريكي ولديها مشاكلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يصعب معها أن تسعى لمكانة عالمية إلى جوار الولايات المتحدة. الأمر الآخر، أن الولايات المتحدة رغم ما تسببه من ضجة وقلاقل من قراراتها السياسية تظل قادرة على التعامل وتبادل المصالح مع الدول الكبرى الأخرى مثل الصين وروسيا، وبالقطع الأهم في استمرار التفوق هو المساحة الجغرافية للولايات المتحدة التي تجود بأشياء كثيرة أهمها الأراضي الشاسعة الصالحة للزراعة، الموارد الطبيعية، ووجود تنوع بشري لا يتكرر في أي بلد آخر. تلك الصورة التي رسمها رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي، ومدير تخطيط السياسات السابق في الخارجية الأمريكية، عن الدور المستقبلي لبلاده على الساحة الدولية وإمكانية أن تعيد رسم أدوارها من أجل أن تستمر على القمة مرت بكل التحديات التي تحدث عنها سواء في فترتي حكم باراك أوباما ثم فترة دونالد ترامب الأولى ويليه جو بايدن ثم العودة مرة أخرى لحكم ترامب في فترة ثانية بدأت صاخبة في ظل عالم تغير كثيرًا عن بدايات القرن الواحد والعشرين.

الجدل حول العزلة الأمريكية

اكتسب مصطلح الانعزالية أو العزلة Isolationism شهرة ودعمًا واسعًا في الولايات المتحدة خلال ثلاثينيات القرن العشرين، وكان يحمل دلالات سلبية واضحة منذ البداية. وقد حذّر الأدميرال ألفريد ماهان، الذي كان أحد أشد دعاة تقوية البحرية الأمريكية في أواخر القرن التاسع عشر، في عام 1890 مما سماه «عزلتنا المفروضة ذاتيًا»، وتنبأ بأنه «عندما تُفهم الفرص المتاحة لتحقيق مكاسب في الخارج، ستشق روح المبادرة الأمريكية طريقًا للوصول إليها». وفي ختام الحرب العالمية الأولى، استخدم مؤيدو عصبة الأمم مصطلح «الانعزالية» لوصم المعارضين لانضمام الولايات المتحدة إلى المنظمة العالمية. وبعد رفض مجلس الشيوخ انضمام الولايات المتحدة إلى العصبة في عامي 1919 و1920، كرّست منظمات مثل مجلس العلاقات الخارجية ومؤسسة كارنيجي للسلام الدولي جهودها لدراسة تعزيز النزعة الدولية وكشف مخاطر الانعزالية.[1]

رغم هذه الجهود لتشويه الانعزالية، لم تحقق نجاحًا كبيرًا. خلال الفترة بين الحربين العالميتين، تبنت الولايات المتحدة سياسة الحياد الاستراتيجي خارج نصف الكرة الغربي، حتى بعدما أظهرت ألمانيا النازية واليابان الإمبراطورية بوضوح طموحاتهما العدوانية. وضع منتقدو الانعزالية خلال هذه الفترة الأساس لحملة أكثر قوة ونجاحًا لتشويهها خلال أربعينيات القرن الماضي، لكن الهجوم الياباني على بيرل هاربر كان الحدث الذي دفع الانعزالية إلى الهامش في السياسة الأمريكية. وكما كتب السيناتور آرثر فاندنبرج (جمهوري من ميشيجان)، الذي كان مناصرًا ثابتًا للانعزالية، في مذكراته: «في رأيي، ترسخت قناعاتي بشأن التعاون الدولي والأمن الجماعي لتحقيق السلام بعد ظهر يوم هجوم بيرل هاربر. ذلك اليوم أنهى الانعزالية لمصلحة الانخراط في العالم».

استغرق الأمريكيون منذ تأسيس الدولة عشرات السنوات حتى عام 1941 للتخلي عن التوجهات الانعزالية؛ مما يعكس هيمنة هذا التوجه على السياسة والدبلوماسية الأمريكية لفترة زمنية طويلة. فقد حدد الرئيس جورج واشنطن في عام 1796 نهج الولايات المتحدة في العلاقات الخارجية بقوله: «يجب أن تكون علاقاتنا السياسية مع الدول الأخرى محدودة قدر الإمكان»، وكان هذا التوجه هو السائد خلال العقود التي تلت ذلك؛ إذ تجنبت الحكومة الأمريكية الالتزامات الاستراتيجية خارج أمريكا الشمالية حتى التحول الإمبراطوري في عام 1898. وقبل نهاية القرن التاسع عشر، كانت سياسة عدم التورط في الخارج هي الخيار الوحيد المتاح. ومع ذلك، لم يعتبر الأمريكيون أنفسهم معزولين عن العالم، وهو أحد الأسباب التي جعلتهم لا يصفون سياساتهم بأنها «انعزالية». ففي ذلك الوقت، كانت القوى الإمبريالية الأوروبية تسيطر على مساحات شاسعة في نصف الكرة الغربي وتحتفظ بأساطيل وجيوش لحماية ممتلكاتها. وبالتالي، كانت التهديدات المحتملة قريبة، وليست عبر المحيط الأطلسي. علاوة على ذلك، لم يكن الأمريكيون سلبيين عندما يتعلق الأمر بالتوسع الإقليمي والتجارة. فمنذ البداية، كانوا يسعون لأن يصبحوا -كما قال ألكسندر هاملتون- «قوة مهيمنة في النظام الأمريكي» من خلال طرد القوى الإمبريالية الأوروبية من نصف الكرة الغربي. كانت شهية الاتحاد الأمريكي مفتوحة على التوسع داخل أمريكا الشمالية، حيث وسّعوا حدود الاتحاد الأمريكي بحلول عام

1848 حتى ساحل المحيط الهادئ. وكانت هناك علاقات تجارية مع جميع أنحاء العالم، فيما كانت الدولة مستعدة لاستخدام القوة العسكرية لحماية مصالحها التجارية إذا لزم الأمر. ويثير هذا الشغف بالتوسع الإقليمي داخل أمريكا الشمالية والنشاط التجاري خارج حدودها جدلًا بين بعض الباحثين الذين يرون أن الولايات المتحدة لم تكن انعزالية قط. يؤكد المؤرخ روبرت كيجان أن الولايات المتحدة كانت «دولة خطرة» منذ البداية، وأن الأمريكيين سعوا دائمًا إلى «التوسع العدواني». بينما يعتبر عالم السياسة بيربراومولر أن الانعزالية الأمريكية هي مجرد «أسطورة»، مشيرًا إلى أنه حتى خلال عشرينيات القرن الماضي، عندما رفضت الولايات المتحدة دخول عصبة الأمم وابتعدت عن الانخراط الاستراتيجي في أوروبا وشرق آسيا، كانت منخرطة بعمق في الخارج، مستخدمة قوتها التجارية والمالية بدلًا من العسكرية لتحقيق أهدافها. ولا يمكن للأمريكيين الادعاء بأنهم المؤسسون الوحيدون للانعزالية؛ إذ سبق أن اكتسبت فكرة الابتعاد الجيوسياسي عن منافسات القوى العظمى زخمًا في بريطانيا «الوطن الأم». على الرغم من أن إنجلترا سعت في وقت سابق إلى تحقيق طموحات قارية، فإنها انتهجت استراتيجية العزلة الكبرى تجاه القوى الأوروبية. واعتمدت بريطانيا على المناعة الاستراتيجية التي يوفرها القنال الإنجليزي، مفضلة الابتعاد عن المنافسات القارية للتركيز على التجارة البحرية مع إمبراطوريتها الممتدة في سائر بقاع العالم. لكن انعزالية أمريكا كانت فريدة من نوعها؛ فقد كانت على بعد 3000 ميل من أوروبا؛ مما جعل التهديد المباشر من القارة الأوروبية أكثر بُعدًا وجعل تدخلها في شئونها أقل إغراءً. كما أن أمريكا، على عكس بريطانيا، لم تسعَ إلى بناء إمبراطورية مترامية الأطراف حتى أواخر القرن التاسع عشر ولم تكن تمتلك القدرات للقيام بذلك. فقد ظلت الولايات المتحدة أمة تمارس المعاملات التجارية مع الشعوب الأخرى، ولكن دون التزامات استراتيجية دائمة.

قائمة المراجع:

1. Joshua Zeitz Donald Trump Is the End of the Modern Era, Politico magazine, 12 December 2024, at: at: ttps://www.politico.com/news/magazine/2024/12/06/trump-ends-american-century-00192236.
2. An anatomy of Isolationism, Council on Foreign Relations, at https://www.cfr.org/excerpt-isolationism

3 ظهور ترامب

في عام 2008، رفع المرشح الديمقراطي باراك أوباما شعار «التغيير» باعتباره كلمة السر لتجديد السياسة الأمريكية، وربط به كلمة أخرى حملت كل ما رآه ائتلافه الشاب والمتنوع في صعوده وفي قوتهم السياسية المكتسبة حديثًا وهي «الأمل». كان انتخاب رجل أسود رئيسًا للولايات المتحدة إشارة إلى مستقبل يختلف بشكل مثير وجذري عن الماضي، وهذا ما حدث ولكن التغيير مضى في اتجاه معاكس تمامًا لما رغب فيه أوباما وجيل التغيير في الحزب الديمقراطي. فلم يستغرق الأمر أكثر من سبع سنوات حتى ظهر المرشح الجمهوري دونالد ترامب حاملًا الشعار ذاته وطارحًا فكرة التغيير، ولكن تلك المرة في صورة خطاب شعبوي. فقد كان أشبه بعودة «أمير الانتقام» الذي يقود أولئك الذين يتوقون إلى إعادة أمريكا إلى ما كانت عليه في الماضي، أي أن تصبح «عظيمة مجددًا». وظف ترامب في صعوده الصاخب بين خليط متنوع يروج لبناء جدار يمنع المكسيكيين وفقراء أمريكا الجنوبية والوسطى من دخول الأراضي الأمريكية، وسياسة جديدة للحد من دخول المسلمين البلاد، ووقف وراء حركة «بيرثر» التي سعت لإثبات أن أوباما ما كان يجب أن يصل إلى حكم

البلاد وأن صعوده لم يكن شرعيًا من أجل كسب شعبية واسعة بين الغاضبين في صفوف التيار المحافظ.

في توقيت صعود أوباما، كان الانقسام والاستقطاب السياسي الحاد تتشكل معالمه، ويتم توظيف عناصر الهوية والدين والعرق في الخطاب السياسي الغاضب واستغلال عنصر الخوف لدى القطاعات المتهيئة لقبول تلك الرسالة. على سبيل المثال، روج التيار المحافظ لأرقام صدرت عن مكتب الإحصاء الأمريكي عام 2013 وهو العام الذي اعُتبر منعطفًا تاريخيًا، فهو أول عام تصبح فيه الأغلبية من الأطفال تحت سن العام الواحد في الولايات المتحدة من «غير البيض». لم يكن هذا الإعلان، الذي صدر خلال الولاية الثانية لأول رئيس أمريكي من أصل أفريقي، مفاجئًا. فقد كان خبراء الديموغرافية يتوقعون هذا التحول منذ سنوات، وتوقعوا المزيد من التطورات المماثلة في المستقبل ولكن آلة اليمين الأمريكي وظفت تلك الأرقام لحشد الجمهور وراء خطابها المعادي لليسار الليبرالي.

من ناحية أخرى، أدت الأزمة الاقتصادية الكبرى لعام 2007 إلى تفاقم الانقسام الثقافي الموجود بالفعل في الولايات المتحدة، وهو انقسام حمل تأثيرًا كبيرًا في العلاقات الخارجية الأمريكية. فقد أثارت البطالة والأزمات الاقتصادية الصعبة ليس فقط حالة من عدم الرضا، ولكن غضبًا عارمًا بين قطاعات من الأمريكيين. خلال فترة الكساد العظيم، في الثلاثينيات من القرن العشرين، كان الغضب موجهًا نحو الشركات والنخب الثرية، الذين وصفهم ثيودور روزفلت بـ «أعداء الثروة الكبيرة.» وأدت هذه المشاعر إلى سيطرة الحزب الديمقراطي على السياسة الأمريكية لعقود، وإطلاق برامج ليبرالية تضمنت تدخلًا فيدراليًا لتحفيز الاقتصاد، والسيطرة على الشركات والبنوك، وتحسين أوضاع العمال، وفرض ضرائب تصاعدية. في عام 2008، بدت هزيمة المرشح الجمهوري جون ماكين وانتخاب الديمقراطي باراك أوباما كإشارة على العودة إلى ذلك النمط. لكن تدخل الحكومة الفيدرالية لتحفيز الاقتصاد وتنظيم البنوك وحماية المستهلكين والبيئة لم يحقق انتعاشًا اقتصاديًا كبيرًا أو يخفض معدلات البطالة. كان الخطاب السياسي لأوباما يحمل المبرر القوى للقول إن خطته الاقتصادية حالت دون وقوع كساد اقتصادي جديد في الولايات

المتحدة. لكن في السياسة، الادعاء بأن «الوضع كان يمكن أن يكون أسوأ» نادرًا ما يكون كافيًا لكسب التأييد. من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة إنقاذ الحكومة للبنوك والشركات، وتمرير قانون الرعاية الصحية الذي فرض على الجميع شراء تأمين صحي، والأخير أثار غضبًا شعبيًا كبيرًا تجاه الحكومة أكثر من البنوك والشركات التي أسهمت في الأزمة الاقتصادية. كان هذا الغضب مرتبطًا بالتيارات الثقافية في أمريكا بقدر ارتباطه بالوضع الاقتصادي. وأصبح الحزب الجمهوري هو المستفيد السياسي الرئيسي من هذا الغضب.

هنا تراكمت الأسباب التي دفعت التيار المحافظ إلى السير وراء مرشح غير تقليدي لا ينتمي إلى المؤسسة الحزبية التقليدية، يوجه انتقادات حادة للأداء الحكومي وخطط الإنقاذ، ويحمل آراء مثيرة للجدل بشأن الهجرة ودور الدين في الحياة العامة والهوية الدينية وارتباطها بالهوية السياسية والقومية للولايات المتحدة، لكنه يحمل سجلًا ناجحًا كرجل أعمال ذائع الصيت ويملك مليارات الدولارات في خزائنه. في ظل تلك الملابسات كان ظهور شخصية مثل دونالد ترامب حتميًا وما لم يظهر في مطلع العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين في ظل ترهل الحزب الجمهوري وغياب القيادات الكاريزمية لاخترعت آلة اليمين الأمريكي شخصية أخرى.

في توقيت ظهور ترامب، كان الحزب الجمهوري يتألف من مجموعتين رئيسيتين؛ الأولى: يسمون «الجمهوريون التقليديون» (المؤسسة) وهم يميلون إلى دعم الحكومة الصغيرة بناءً على مبادئ السوق الحرة، في الغالب من سكان المدن، متعلمين، معتدلين في القضايا الاجتماعية مثل الإجهاض والهجرة والدين في المجال العام، يدعمون مواقف سياسة خارجية قوية ولكن معتدلة، مثل الانفتاح في عهد نيكسون وضبط النفس في عهد جورج بوش الأب، تعارض مجموعات منهم حرب العراق، ويدعون إلى إصلاح شامل للهجرة في إدارة جورج بوش الابن. والمجموعة الثانية: يسمون «المحافظون الاجتماعيون» وهم أكثر ريفية، أقل ازدهارًا، وأقل انفتاحًا مقارنة بالجمهوريين التقليديين، معظمهم من الإنجيليين المسيحيين البيض، يعارضون أي تدخل حكومي يحد من الأسلحة أو يحمي حق الإجهاض أو يعترف بزواج المثليين، ويعارضون أي سياسات تشجع على الهجرة غير الشرعية. هذا الانقسام

داخل الحزب الجمهوري نفسه وبين الحزب وبقية الأمريكيين عمومًا كان له تأثير عميق في السياسة الأمريكية الداخلية والخارجية، مع تداعيات طويلة الأمد على مكانة الولايات المتحدة في العالم.

كان ترامب شخصية مرموقة في عالم البزنس وصاحب برنامج شهير، وفي ليلة مشهودة في تاريخه في شهر إبريل عام 2011 تمت دعوته لحفل عشاء مراسلي البيت الأبيض فكانت نقطة التحول في تاريخ الرجل. على مدى أسابيع قبل الحفل، كان ترامب يؤجج حركة «بيرثر» المشككة في ميلاد أوباما على أرض أمريكية ويهاجم الرئيس على شاشات التلفزيون، مطالبًا إياه بإظهار شهادة ميلاده، ومشيرًا إلى أنه لم يولد في الولايات المتحدة، ومشككًا، أيضًا، في هويته الدينية وشرعية رئاسته. في تلك الليلة واجه أوباما السيد ترامب الذي أصبح هدفًا لسيل من نكات ودعابات الرئيس أوباما. كتم ترامب غيظه وحنقه مما جرى لكنه خرج وبداخله تصميمًا على الانتقام مما اعتبره إهانة بالغة أمام وسائل الإعلام. يقول روجر ستون المستشار السياسي لترامب، في برنامج The Choice 2016 «تلك الليلة كانت نقطة تحول في مسيرة ترامب»، ثم أردف قائلًا: «أعتقد في تلك الليلة أنه قرر أن يترشح للرئاسة». لم يكن ستون الوحيد الذي أشار إلى أن سخرية أوباما في تلك الليلة كانت لحظة حاسمة في رحلة ترامب من رجل أعمال لامع ونجم تلفزيون الواقع إلى مرشح الحزب الجمهوري للرئاسة. تقول أوماروسا مانيجولت، المتسابقة السابقة في برنامج The Apprentice، الذي كان يقدمه ترامب، والتي كانت حاضرة في العشاء تلك الليلة وشغلت منصب مديرة التواصل مع الأمريكيين من أصل أفريقي في حملة ترامب: «باراك أوباما بدأ شيئًا لا أعلم إن كان سيتمكن من إنهائه». وأضافت: «كل ناقد، وكل مشكك، يجب أن ينحني أمام الرئيس ترامب. كل من شكك في دونالد، أو اختلف معه، أو تحداه- سيكون الانتقام النهائي أن يصبح الرجل الأقوى في العالم». يقول الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في البرنامج إن الثأر والانتقام هما عنصران متداخلان في رؤية ترامب للعالم. فقد تعلم من والده أن هناك نوعين من الناس: الفائزين والخاسرين، وتعلم من معلمه ومحاميه، روي كوهين – الذي كان مستشارًا للسيناتور جوزيف مكارثي- أنه عندما يهاجمك أحد، عليك أن ترد الضربة بأقوى منها. يقول المؤلف مايكل دانتونيو في الفيلم الوثائقي: «دونالد يخشى الإذلال، يخشاه بشدة، ولهذا السبب

غالبًا ما يحاول إذلال الآخرين وإحراجهم». وأضاف دانتونيو في اللحظة الأخيرة من المشهد الافتتاحي للفيلم: «إنها حاجة شخصية ملحة لديه ليعيد لنفسه الكرامة بعد أن أذله أول رئيس أمريكي من أصل أفريقي».

عقيدة ترامب

طالما نتحدث عن السمات الشخصية التي دفعت ترامب إلى سباق الرئاسة فمن المفيد أن نعرج قليلًا للبحث في الأفكار والأيديولوجية التي تشكل تفكيره والتي اتضحت معالمها بعد خوض ثلاثة سباقات رئاسية. حقيقة الأمر، أنه لا تزال أيديولوجيا دونالد ترامب تمثل علامة استفهام وتثير نقاشات ممتدة بين النخب الأمريكية ويختلف المتخصصون في تحديد الفلسفات التي استقى منها أفكاره. في واحدة من أفضل الكتابات عن أيديولوجية ترامب، تناول الباحث برانكو ميلانوفيتش من جامعة دورام البريطانية تلك «التوليفة الأيديولوجية» مشيرًا إلى أن السؤال عن وجود أيديولوجيا من عدمه ربما لا يكون ضروريًا، لأن كل فرد لديه أيديولوجيا، وإذا كنا نعتقد أن شخصًا ما لا يمتلك أيديولوجيا، فقد يكون ذلك لأن أيديولوجيته مكونة من خليط من عناصر جمعت من أطر أيديولوجيا متعددة وأعيد ترتيبها، وبالتالي يصعب تسميتها. لكن هذا لا يعني أن الأيديولوجيا غير موجودة.[1] من ناحية أخرى، يرجع الباحث عجز معظم الناس عن تقديم حجة متماسكة حول أيديولوجيا ترامب لأنهم إما أعمتهم كراهيته أو الإعجاب به، أو لأنهم لا يستطيعون تصنيف ما يلاحظونه فيه ضمن إطار أيديولوجي يحمل اسمًا معينًا ومألوفا لهم. ويستبعد ميلانوفيتش وصفين يراهما خاطئين تمامًا مرتبطين بترامب وهما «الفاشي» و«الشعبوي». ويقول «إذا استخدم مصطلح «الفاشي» كإهانة، فهذا مقبول ويمكننا استخدامه بحرية. لا أحد يهتم. ولكن كمصطلح في مناقشة عقلانية حول معتقدات ترامب، فهو خاطئ. تتطلب الفاشية كأيديولوجيا وجود العوامل التالية؛ قومية إقصائية، تمجيد القائد، تعزيز قوة الدولة بدلًا من الأفراد والقطاع الخاص، رفض النظام متعدد الأحزاب، حكمًا تشاركيًا (كوربوراتية)، استبدال البنية الطبقية للمجتمع بنزعة وطنية موحدة، وإظهار التبجيل للحزب والدولة والقائد. وبالمثل، أصبح مصطلح «الشعبوي» مؤخرًا مصطلحًا مهينًا، وعلى

الرغم من بعض المحاولات (التي أراها غير ناجحة) لتعريفه بشكل أفضل، فإنه يشير ببساطة إلى القادة الذين يفوزون في الانتخابات وفقًا لبرنامج لا يروق لفئة بعينها».[2]

بالنسبة للمكونات الأساسية لأيديولوجيا ترامب كما ظهرت خلال السنوات الأربع الأولى من حكمه، يرى الباحث خليطًا من أربع عقائد واضحة هي المركنتيلية Mercantilism وهي عقيدة قديمة ومتأصلة تعتبر النشاط الاقتصادي، وبخاصة التجارة بين الدول، لعبة صفرية. تاريخيًا، ارتبطت بعالم كان فيه الثراء يتمثل في الذهب والفضة. فإذا افترضنا أن كمية الذهب والفضة محدودة، فإن الدولة وزعيمها اللذين يمتلكان أكبر كمية منهما يصبحان الأكثر قوة، بغض النظر عن السلع الأخرى. بالفعل، تطور العالم منذ القرن السابع عشر، ولكن لا يزال الكثيرون يؤمنون بالمركنتيلية. علاوة على ذلك، إذا كان المرء يرى أن التجارة ليست سوى حرب بوسائل أخرى، وأن الصين هي المنافس الرئيسي للولايات المتحدة، فإن تبني سياسة تجارية «مركنتيلية» تجاه الصين تصبح بمثابة رد فعل طبيعيًا. عندما بدأ ترامب هذه السياسة ضد الصين في 2017، لم تكن جزءًا من الخطاب السائد، لكنها منذ ذلك الحين أصبحت مركزية في السياسة الأمريكية وفي صياغة استراتيجيات الأمن القومي. وقد تبنت إدارة بايدن هذه السياسات ووسعتها بشكل كبير. ومن المتوقع أن يُضاعف ترامب جهوده في هذا الاتجاه في الفترة الثانية. ولكنه، على عكس بايدن، لن يحاول تقويض النظام الصيني أو الإطاحة به. العقيدة الثانية هي السعي وراء تحقيق الربح؛ مثل جميع الجمهوريين، يؤمن ترامب بالقطاع الخاص. ويرى أن هذا القطاع مُكبّل بلا داعٍ بالقوانين والضرائب. ترامب تباهى بأنه رأسمالي لم يدفع الضرائب، وهو ما اعتبره دليلًا على كفاءته كرائد أعمال. في رأيه، يجب تبسيط اللوائح وتقليل الضرائب، خاصة على رأس المال، الذي يعتبره محركًا للاقتصاد. العقيدة الثالثة هي القومية المناهضة للهجرة؛ هذه نقطة معقدة، فالقومية الأمريكية لا يمكن أن تكون «عرقية» بسبب التنوع السكاني الكبير في الولايات المتحدة. لذلك، استخدم المعلقون مصطلح «القومية البيضاء»، وهو مصطلح يبدو غريبًا. في الواقع، السمة الأساسية لقومية ترامب ليست عرقية أو عنصرية، بل هي ببساطة رفض استقبال مهاجرين جدد بدون معايير واضحة حتى لا يصبح هؤلاء عبئًا على دافع الضرائب الأمريكي. العقيدة الرابعة، أمة لنفسها؛ عند الجمع بين المركنتيلية وعدم

الرغبة في قبول المهاجرين، تتضح معالم السياسة الخارجية تحت حكم ترامب فهي سياسة قومية مناهضة للإمبريالية. هذه التركيبة غير شائعة بالنسبة لسياسات القوى الكبرى، لكن ترامب يعيد تبني سياسات المؤسسين للدولة الأمريكية الذين عارضوا «التشابكات الأجنبية». على الرغم من ذلك، لن يتخلى ترامب عن الهيمنة الأمريكية (لن يتم حل الناتو)، ولكنه سيجعل الحلفاء يدفعون أكثر مقابل الحماية. يقول برانكو ميلانوفيتش «مثل أثينا في عهد بريكليس، لن تأتي الحماية دون مقابل. فلا يمكن تجاهل أن الأكروبوليس الجميلة التي نعجب بها جميعًا قد بنيت بالذهب المسروق من الحلفاء».[3]

من أهم تحولات السياسة الخارجية في الفترة الثانية لترامب هو التحول من النزعة المحافظة الجديدة إلى «أمريكا أولًا" بشكل أكثر وضوحًا. منذ نهاية القرن العشرين، كانت السياسة الخارجية للحزب الجمهوري متأثرة بشدة بمبادئ تيار المحافظين الجدد التي تتميز بتبني التدخل العسكري والسعي لتغيير الأنظمة، كما ظهر خلال حرب العراق. وقد جسدت شخصيات مثل ديك تشيني وجون بولتون هذه المقاربة. ومع ذلك، ومع ظهور العواقب الكارثية لهذه التدخلات، تراجعت سيطرة تيار المحافظين الجدد. تحت قيادة ترامب، شهدت السياسة الخارجية للحزب الجمهوري تحولًا ملحوظًا، حيث أصبحت تفضل الصفقات العملية بدلًا من الالتزامات الأيديولوجية.[4] ويركز هذا التحول على تقليل التدخلات العسكرية وإعطاء الأولوية للقضايا الداخلية، بما يتماشى مع رؤية ترامب غير المتوقعة والصادمة في كثير من الأحيان. وتعد فترة ترامب الثانية بتطبيق سياسات أكثر انسجامًا وتماسكًا مع مبادئ «أمريكا أولًا»، مع تقليل التناقضات الداخلية في إدارته. ويركز هذا النهج على الحماية الاقتصادية من خلال التعريفات الجمركية وإعادة توطين سلاسل التوريد وفرض العقوبات على الخصوم، مثل الصين، تقليل المشاركة العسكرية مع الرد بشكل حاسم على التهديدات المباشرة، وتشكيل تحالفات على أسس عملية حيث يطلب من الحلفاء الإسهام بشكل أكبر في الدفاع الجماعي لا سيما داخل حلف شمال الأطلنطي (الناتو). فلو وضعنا اختيارات ترامب الأساسية في السياسة الخارجية موضع التقييم، سنجد أولوية لتلك الشخصيات المنسجمة مع سياسة «أمريكا أولًا». فنجد أن ماركو روبيو، وزير الخارجية، الذي كان

يومًا ما دوليًا متشددًا، يتبنى اليوم نهجًا أكثر براجماتية يركز على المصلحة الأمريكية، حيث يدعو إلى الحماية الاقتصادية وتقليل التورط في النزاعات الدولية مثل الحرب في أوكرانيا. وتعكس مواقفه بشأن التعريفات الجمركية وسلاسل التوريد المحلية والاستثمارات في التكنولوجيا النزعة القومية-الاقتصادية التي يتبناها ترامب. كذلك، مايكل والتز، مستشار الأمن القومي، الذي كان سابقًا من المحافظين الجدد، فقد تحول نحو مبادئ «أمريكا أولًا»، حيث يدعو إلى تقليل الالتزامات الأمريكية في الخارج إلا إذا كانت مرتبطة بشكل مباشر بالأمن القومي. وانتقد والتز حلفاء الناتو لعدم الوفاء بالتزاماتهم المالية تجاه الإنفاق العسكري، كما اقترح تشريعات تخول استخدام القوة العسكرية ضد عصابات المخدرات المكسيكية. يمثل تغير مواقف روبيو ووالتز بشأن أوكرانيا مثالًا على هذا التحول الأوسع في الحزب. ففي البداية، أيد كلاهما تقديم مساعدات قوية لأوكرانيا بعد غزو روسيا في عام 2022. ولكن منذ ذلك الحين، تراجعا عن هذا الدعم، مستشهدين بمخاوف تتعلق بالأهداف غير المحددة وأولوية القضايا الداخلية مثل أمن الحدود.[5]

صعود ماجا

بعد عودة ترامب إلى الحكم من جديد في يناير 2025 انشغلت دوائر بحثية في تتبع كيفية سيطرة حركة «ماجا» على الحزب الجمهوري رغم انتكاسة انتخابات 2020 ثم الأداء الباهت في انتخابات 2022. في كتاب «إنهِ ما بدأناه: الحرب الميدانية لحركة MAGA لإنهاء الديمقراطية» للصحفي إسحاق أرنسدورف يتتبع المؤلف مسار صعود حركة ماجا بزعامة دونالد ترامب إلى السلطة والسيطرة على الحزب، بدءًا من المستوى المحلي وصولًا إلى أعلى المستويات من خلال السيطرة على الهيكل الحزبي للجمهوريين من القاعدة إلى القمة. يقول ستيف بانون، أحد السياسيين والمنظرين اليمنيين الكبار، إن غالبية الأمريكيين ينتمون إلى حركة MAGA، حتى وإن لم يدركوا ذلك بعد، ويعتقد أن الحركة تمثل تحالفًا قويًا قادرًا على حكم البلاد لمدة مائة عام. وفي أعقاب انتخابات 2020، كان التنظيم القاعدي للحركة يروج بقوة أن الانتخابات الرئاسية قد سُرِقَت منهم وأنهم لن يقبلوا أن تتكرر هذه «الجريمة» بأي حال من الأحوال مرة أخرى. واقع الأمر، مثلت عملية الهجوم على مبنى الكابيتول

في 6 يناير 2021 نقطة سوداء في تاريخ الحركة وأنصار ترامب وأثارت انتباه خصوم الحركة إلى خطورة ما جري. وتوصلت قيادات الحركة إلى قناعة مفادها أنهم في حاجة إلى استراتيجية أكثر حذرًا وأقل دراماتيكية، بحيث لا تجذب الانتباه لمن قد يحاول إحباطها. ويروي أرنسدورف أنه بعد شهر من الهجوم على مبنى الكابيتول دعا بانون مدونًا من موقع «برايتبارت» اليميني يدعى دان شولتز إلى برنامجه «غرفة الحرب» لشرح ما سماه شولتز «استراتيجية المنطقة الانتخابية». كانت الخطة تقضي بالاستيلاء على الحزب الجمهوري من القاعدة إلى القمة من خلال الدفع بالمؤمنين الحقيقيين بحركة «ماجا» إلى المناصب الأساسية والأخرى الأقل أهمية في هيكل الحزب. وبدلًا من الهيئات التشريعية التي كان يشغلها الجمهوريون الذين أبدوا استعدادًا كبيرًا لخيانة قضية MAGA من خلال الالتزام بالدستور والمصادقة على انتخابات 2020، كانت عملية إضافة أعضاء جدد في لجان المناطق الانتخابية بمثابة تمكين للمخلصين في الحركة بما يعكس الإرادة الحقيقية للشعب –المؤمن بحركة MAGA– في انتخابات 2024. وقد نشطت اللجان المحلية بقوة وبدأت في تلقي طلبات العضوية بشكل يفوق بكثير ما كان عليه الوضع في الماضي. وقد شن أنصار ترامب هجومًا كاسحًا على خصوم ماجا داخل اللجان المحلية حتى تمكن الموالون للحركة من الاستيلاء على الحزب من أسفل. كانت هناك بعض الأصوات التي تعترض على سلوك أنصار ترامب لكن النتيجة النهائية أن من يسمون أنفسهم بالجمهوريين الحقيقيين تم التخلص منهم تمامًا.

كما يعطي كتاب «حكم الأقلية» للكاتب آري بيرمان فكرة عن كيفية وصول تيار ترامب إلى خطة ترسيخ السلطة من خلال حركة تمثل حكم الأقلية من ناحية، والتطرف الجماهيري من ناحية أخرى. قبل الانتخابات الأخيرة في 2024، كان ينظر إلى أساليب ماجا بأنها «مراهنة على المستقبل» وما يردده ستيف بانون بأن أنصار الحركة يمثلون «ثلثي الأمة» – كما تفاخر في مؤتمر العمل السياسي المحافظ – بأنه من قبيل المبالغات، وأن التطرف في MAGA لا يتمتع بالأرضية الشعبية التي يمكن أن تثير القلق. في استطلاع أجرته شبكة NBC News في عام 2023، بلغت نسبة الأمريكيين الذين لديهم رأي إيجابي في حركة MAGA حوالي 24٪ فقط. ما لم يكن مرئيًا أن حركة ماجا قد نجحت في توظيف قواعد الحزب الجمهوري لصالح أهدافها، حيث القاعدة

الحزبية لديها صبر غير محدود على متابعة التفاصيل الدقيقة للسياسة المحلية، طالما أن الهدف النهائي هو فرض الهيمنة وليس التطلع إلى الحكم. ووصف بانون توظيف القواعد الحزبية بالقول «الآن هم يفهمون مدى أهمية القواعد.. نحن نأخذ درسًا في التربية المدنية لأننا حقًا نتعامل مع التفاصيل الدقيقة». من جانبه، يربط جوش هامر كبير المحررين في مجلة نيوزويك، في تقرير أعقب الفوز المدوي لترامب في نوفمبر 2024، بين صعود «الترامبية» وبين موت «الأوبامية» بناءً على الاختراقات الواسعة للكتل التصويتية وتوظيف قواعد الحزب الجمهوري من جانب حركة «ماجا» ويقول « من الواضح أن التحالف الديمقراطي الذي بدأه باراك أوباما في 2008 قد انتهى. ويقول هامر «هذا التحالف الديمقراطي لم يصب بجروح أو في حالة خطرة، إنه ميت». فقد حقق ترامب اختراقات تاريخية بين الناخبين من أصول لاتينية وأفريقية، وكذلك بين الشباب وفئات أخرى كانت محورية للديمقراطيين منذ انتخابات عام 2008. وفاز ترامب بأكثر المقاطعات ذات الأغلبية اللاتينية – مقاطعة ستار في تكساس بنسبة 97٪ من السكان اللاتينيين– بفارق 16٪، ومقاطعة كوينز في نيويورك، المعروفة بتنوعها العرقي، والتي تحركت بأكثر من 20 نقطة نحو ترامب مقارنةً بأدائه في 2022. بشكل عام، حصل ترامب على ما يقرب من نصف أصوات الناخبين من أصول لاتينية، وحقق اختراقات تاريخية مع الرجال السود. كما أصبح الناخبون تحت سن 35 عامًا، وهم شريحة أساسية للديمقراطيين في الماضي القريب، كتلة تصويتية متأرجحة الآن.

إعادة تعريف «عزلة ترامب»

هناك تصور تقليدي سائد في الدراسات المتعلقة بالسياسة الخارجية الأمريكية يشير إلى أن الحزب الجمهوري منقسم إلى معسكرين؛ الأول: هو جناح الريجانية المتمسك بالأفكار القديمة التي تؤمن بدور أمريكي قيادي على المسرح الدولي، وهناك تيار يتزعمه ترامب اليوم، وهو تيار MAGA المتبني لأفكار الانعزالية أو العزلة Isolationism المتشكك في الدور العالمي للولايات المتحدة، والذي يتمسك بالانكفاء على الذات وتجنب الاستنزاف في الأزمات والصراعات العالمية. هناك من يجادل أن تلك التصورات عن المعسكرين غير دقيقة وربما خاطئة تمامًا. ويجادل بعض

الخبراء أن العكس صحيح وأن تيار MAGA لا يميل إلى العزلة ويؤيد الانخراط في الشئون الدولية وربما أكثر من الجمهوريين التقليديين. حسب دراسة لمعهد رونالد ريجان في يونيو عام 2024، اعتبر ثلثا المستطلع أراءهم من المنتمين للحزب الجمهوري أنهم يؤيدون بقوة أفكار حركة ماجا أو «لنجعل أمريكا عظيمة مجددًا»، بينما قال الثلث المتبقي أنهم لا ينتمون لتلك الحركة. وفيما يتعلق بالموقف من القضايا الدولية، قال أنصار تيار MAGA في الحزب الجمهوري أنهم يؤيدون اتخاذ مواقف متشددة في القضايا العالمية، من أوكرانيا وتايوان وإسرائيل إلى الصين وحقوق الانسان والديمقراطية، ولكنهم لا يتبنون مواقف تميل إلى العزلة على الإطلاق. ويؤكد أنصار تيار MAGA أنهم يؤيدون منح الأولوية لقضايا الداخل الأمريكي في مقابل قضايا الشئون الدولية دون أن يعني ذلك الانسحاب من الساحة العالمية. وبلغت نسبة تأييد إسرائيل في حربها في غزة 72٪ ونسبة 75٪ يؤيدون إرسال شحنات أسلحة لإسرائيل بينما كانت النسب أقل في التأييد بين المعسكر التقليدي غير المنتمي للحركة التي أسسها ترامب وغزت الحزب الجمهوري.[6]

بشكل عام، تعتبر مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية (التقليدية) أن الرئيس المنتخب «انعزاليًا»، لا تتوافق أراءه تمامًا مع المثل والمصالح الأمريكية. ومن ثَمّ، أشاع الأمميون Internationalists حالة من الشكوك من إعادة انتخاب ترامب خشية أن يقوم بتفكيك النظام الليبرالي الذي بنته الولايات المتحدة وحلفاؤها ودافعوا عنه منذ الحرب العالمية الثانية وهو التخوف الذي يحوم القارة الأوروبية بعد انتخابه. يقول الكاتب Charles Kupchan: «إن تصوير نهج «أمريكا أولًا» على أنه انحراف مظلم عن التجربة الأمريكية هو إساءة فهم لجذورها التاريخية والأيديولوجية العميقة، فضلًا عن جاذبيتها السياسية الكبيرة. إن فن الحكم الذي أطلقه ترامب هو استجابة لعالم متغير وللطلب من الناخبين الأمريكيين، وليس جهدًا.. لتفكيك العالم الذي صاغته الولايات المتحدة.»

وتعطي تصريحات ترامب وبعض مستشاريه، سواء في الحملة الانتخابية أو بعد تحقيق الانتصار، ملمحًا عن طبيعة السياسة الخارجية التي سينتهجها في الفترة الثانية، حيث يتحدث بوضوح عن بناء أمريكا في الداخل بما يضمن لها أن تكون

قوية ولها هيبة أمام دول العالم المختلفة، خاصة في مواجهة القوى الصاعدة وفي مقدمتها الصين. وقد طرأ تغير في تركيبة المسئولين في الإدارة الثانية، فعدد المؤيدين لأفكار العزلة التقليدية قليلون ولن يؤثروا كثيرًا في قرار السياسة الخارجية، حيث قام ترامب بالتخلص من مؤيدي التدخل الخارجي interventionists ومن بينهم نيك هيلي المرشحة السابقة في الانتخابات التمهيدية للحزب الجمهوري وأيضًا تيار المحافظين الجدد الذين دفعوا بأمريكا إلى حرب العراق، وهاجمهم ترامب في وقتها، حيث لم يظهر أي شخصية من التيار في المؤتمر العام للحزب الجمهوري الصيف الماضي.

لكن، هذه المخاوف لها ما يبررها، فقد صرح ترامب بالفعل أنه يريد التخلص من بعض العناصر الأساسية للنظام الليبرالي الذي تقوده الولايات المتحدة وفرض توجهات جديدة مثل سياسات تهميش المؤسسات الدولية وفرض تعريفات جمركية وفرض الحمائية في مواجهة المنافسة الحادة مع الصين- وهو توجه لم يسبق حدوثه منذ الحرب العالمية الثانية.

لقد فشل الديمقراطيون في استيعاب جاذبية حركة MAGA في الشارع الأمريكي، خاصة دعوتها لإعادة بناء القوة الأمريكية والتي ظهر تأثيرها بوضوح في صناديق الاقتراع في الخامس من نوفمبر 2024. يلخص ترامب منهجه مستعينًا بعبارة شهيرة للرئيس دونالد ريجان عن كيفية تحقيق «السلام من خلال القوة»، فهو يتعهد بتوسيع الإنفاق العسكري والابتعاد بالبنتاجون عن أي إجراءات تقشف محتملة ويدعم بناء درع جديد للدفاع الصاروخي، وهي فكرة قديمة من أيام ريجان. في الخارج، يمكن القول إن أهم استخلاصات الخطاب السياسي الذي يعود به ترامب للبيت الأبيض أن أقرب حلفاء الولايات المتحدة، في القارة الأوروبية وشرق آسيا، يتعين عليهم تدبر أمرهم ومواجهة حقيقة أن القوى العظمى-الضامنة لأمنهم- لم يعد بمقدورها تحمل تلك الأعباء في المدى الطويل، وأن عليهم وضع الخطط الخاصة بهم. وقد كان تصريح الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، فور الإعلان عن فوز ترامب، عن ضرورة أن تعتمد أوروبا على نفسها كاشفًا عن نية أوروبا اتخاذ نهج جديد، خاصة بعد أن أقرت بعض الدول الأوروبية خططًا لزيادة إنفاقها العسكري. وتلك معضلة كبيرة حيث تمارس الولايات المتحدة سطوتها على النظام

الدولي من خلال بناء التحالفات، وليس فك الارتباط مع الحلفاء. فيما سيستمر في الضغط على الصين، التي يعتبرها الأولوية القصوى والتهديد الأكبر، سواء تجاريًا أو من خلال تبني سياسة صناعية جديدة تعيد الإنتاج إلى الداخل الأمريكي من خلال حوافز ضريبية وتعريفات جمركية ستدفع الكثير من المصنعين إلى العودة للأراضي الأمريكية.

ويستبعد خبراء العلاقات الدولية اتجاه ترامب إلى العزلة، فيقول الكاتب جيرارد بيكر في صحيفة «التايمز البريطانية: إن «ترامب سيظل دائمًا استعراضيًا بما لا يمكن توقعه، لكن سياسته الخارجية تتسم بالجدية البالغة».[7] ويرى الكاتب البريطاني أن ما يجمع فريق ترامب في السياسة الداخلية والخارجية هو «وضوح الهدف الاستراتيجي»؛ حيث يركزون على التهديد الذي تشكله الصين. وهذا يعني اتخاذ إجراءات أكثر صرامة لعزل الاقتصاد الصيني، وتعزيز العلاقات الدبلوماسية مع الحلفاء في المنطقة، وزيادة الموارد العسكرية الأمريكية. والنتيجة المترتبة على ذلك هو وضع عالمي أكثر توازنًا بالنظر إلى الموارد الأمريكية المحدودة، والاعتماد بشكل أكبر على الحلفاء في مناطق أخرى. نجاح إسرائيل في مواجهة حماس وحزب الله ورعاتهم الإيرانيين يُنظر إليه كنموذج للتحالفات التي تسعى الولايات المتحدة لتحقيقها في أوروبا.[8] على سبيل المثال، بصفتهم أعضاء في الكونجرس، قبل الانضمام للإدارة الجديدة، صوت والتز وروبيو وستيفانيك ضد تفويض تقديم دعم إضافي قدره 60 مليار دولار كمساعدات لأوكرانيا في عام 2024. والمعلوم أن الرأي السائد بين الجمهوريين هو أن استمرار الدعم الاقتصادي والعسكري لأوكرانيا لن يؤدي إلا إلى استمرار الحرب بلا نهاية. من ثَمّ يتعين التوصل إلى صفقة لإنهاء الصراع تضمن بعض المكاسب الإقليمية غير المرغوبة لروسيا، لكنها ستؤدي إلى مزيد من عزل موسكو ومساعدة أوكرانيا على التقرب أكثر من الغرب. كما أن الفريق المتناغم يرى أنه في المدى الطويل، يتعين على أعضاء الناتو الأوروبيين أن يصبحوا أكثر شبهًا بإسرائيل – أي أكثر استعدادًا وقدرة على الدفاع عن أنفسهم ضد الهيمنة الإقليمية المحتملة لقوى أخرى.

قائمة المراجع:

1. Branko Milanovic , The ideology of Donald J. Trump, global Policy Magazine, Durham University, 19 November 2024, at: https://www.globalpolicyjournal.com/blog/192024/11//ideology-donald-j-trump

2. مرجع سابق

3. مرجع سابق

4. David E. Sanger and Catie Edmondson, Once They Were Neocons. Now Trump's Foreign Policy Picks Are All 'America First.', the New York Times, 12 November 2024, at https://www.nytimes.com/202412/11//us/politics/trump-foreign-policy-neocons-america-first.html

5. مرجع سابق

6. Marc A. Thiessen, The Myth of MAGA Isolationism, June 25, 2024, at https://www.aei.org/op-eds/the-myth-of-maga-isolationism/

7. https://www.thetimes.com/comment/columnists/article/think-trumps-an-isolationist-think-again-p3n2llp02

8. مرجع سابق

4 جدل الدين والعرق والهوية

منذ بداية القرن الحادي والعشرين، تصاعد النقاش في الولايات المتحدة حول العلاقة بين العرق والدين والهوية الوطنية في ظل التحولات السياسية والاجتماعية الكبرى. لعبت التغيرات الديموغرافية، مثل تنامي التنوع العرقي والإثني، دورًا في تحدي المفاهيم التقليدية للهوية الوطنية التي طالما ارتبطت بالهيمنة الثقافية لعرق أو فئة معينة. ومع ذلك، سعت الحركات اليمينية المتطرفة، بما في ذلك القوميون البيض، إلى تعزيز خطاب يستند إلى التفوق العرقي، والحفاظ على الهوية الثقافية "الأصلية"، مما زاد من حدة الانقسامات الاجتماعية والسياسية في البلاد.

في السياق نفسه، عززت الحركات المسيحية المحافظة دور الدين في النقاشات حول الهوية الوطنية والقيم الثقافية، حيث دعت إلى استعادة "القيم الأخلاقية التقليدية"، ورفض التغيرات الاجتماعية التي يُنظر إليها على أنها تهديد لهذه القيم. أسهمت هذه التحركات في تعميق الفجوة بين الدعوات للتعددية والاندماج من جهة، والنزعات المحافظة القائمة على الانعزال الثقافي والديني من جهة أخرى، مما يعكس صراعات عميقة حول مستقبل الهوية الأمريكية.

قراءة في الديموغرافيا

تشيرإحصائيات الحكومة الأمريكية إلى أنه بحلول عام 2030، سيتفوق معدل الهجرة على معدل المواليد الجدد باعتبارها المحرك الأساسي للنمو السكاني. ويتوقع بعد حوالي خمسة عشر عامًا من ذلك، أي في عام 2045، أن تصبح الولايات المتحدة دولة ذات أغلبية من الأقليات لأول مرة في تاريخها، حيث لن يشكل السكان البيض، من غيرذوي الأصول الإسبانية، أغلبية السكان. ويعود هذا التغيير، جزئيًا، إلى أن توقع أن يحقق السكان السود واللاتينيين والآسيويين وذوي الأعراق المختلطة طفرة في النمو السكاني. فمن المتوقع أن يتضاعف عدد السكان اللاتينيين والآسيويين تقريبًا بحلول عام 2060، وأن يتضاعف عدد السكان ذوي العرق المختلط بمقدار ثلاث مرات. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يتراجع عدد السكان البيض من غيرذوي الأصول الإسبانية، حيث سينخفض تعدادهم من 199 مليونًا في عام 2020 إلى 179 مليونًا في عام 2060. وقد أوضح مكتب الإحصاء ذلك بشكل صريح قائلًا: «المجموعة الوحيدة المتوقع أن تنخفض هي السكان البيض من غيرذوي الأصول الإسبانية».

يقول الكاتب عزرا كلاين: إن ما سبق ليس مجرد توقعات للمستقبل، بل هو وصف للواقع الحالي. فقد وجد تقرير صادر عن مختبرالسكان التطبيقي بجامعة ويسكونسن-ماديسون أن عدد الوفيات بين البيض الآن يفوق عدد المواليد في 26 ولاية، مقارنة بـ 17 ولاية في عام 2014 وأربع ولايات فقط في عام 2004. في الوقت نفسه، يُتوقع أن ترتفع نسبة السكان المولودين في الخارج من 14٪ حاليًا إلى 17٪ بحلول عام 2060، وهو معدل يتفوق بأكثرمن نقطتين مئويتين عن الرقم القياسي الذي سُجل عام 1890 في عنفوان الهجرة إلى الولايات المتحدة. ويقول الخبراء إن هذا الارتفاع مذهل من حيث تسارع الزيادات: ففي السبعينيات، كانت نسبة السكان المولودين في الخارج أقل من .5٪.

ورغم فشل سيدتين في الوصول إلى حكم الولايات المتحدة في أقل من عشر سنوات فإن المتغيرات المتصلة بالنوع/الجنس تشهد تحولات كبيرة. فلم تكن هيلاري كلينتون فقط أول مرشحة رئاسية تفوز بالتصويت الشعبي، بل أيضًا أول امرأة يرشحها حزب سياسي كبيرعلى الإطلاق. لكن الأهم أن نسب إقبال النساء

على الحصول على درجات جامعية تزيد عن إقبال الرجال بنسبة تقترب اليوم من 10٪ وهو ما ينعكس على توجهات النساء السياسية بالتصويت لمصلحة الحزب الديمقراطي أكثر قليلًا من تصويتهن لمصلحة الجمهوريين.

في عام 2018، ولأول مرة، أصبح الأمريكيون الذين لا ينتمون إلى ديانة محددة يمثلون النسبة الأكبر وفقًا لاستطلاع الرأي العام (GSS) حول الدين، متفوقين على الكاثوليك والإنجيليين.[1] بالطبع، تختلف النتائج حسب طرق تصنيف الطوائف الدينية، فمثلًا يميز الاستطلاع بين البروتستانت التقليديين والإنجيليين. ولكن في كتابه «نهاية أمريكا المسيحية البيضاء»، يتوقع روبرت جونز، المدير التنفيذي ومؤسس معهد أبحاث الدين العام، أن غير المنتمين دينيًا سيتفوقون على جميع البروتستانت بحلول عام 2051. ويصف ذلك بقوله: «إنه أمر كان من غير الممكن تخيله قبل بضعة عقود».

هذه الفئات الديموغرافية تتفاعل بشكل يتعين مراقبته عن كثب. على سبيل المثال، يجادل روبرت جونز بأن الثقافة السائدة في أمريكا كانت دائمًا بيضاء ومسيحية. نقطة التحول حدثت بالفعل. عندما تولى أوباما منصبه، كان 54٪ من سكان البلاد من البيض والمسيحيين. وبحلول انتخابات 2016، انخفضت هذه النسبة إلى 43٪. بصورة أوضح، حوالي سبعة من كل عشرة من كبار السن في الولايات المتحدة هم من البيض والمسيحيين، مقارنة بأقل من ثلاثة من كل عشرة من الشباب، وهو اتجاه مدفوع ليس فقط بالتغيير الديموغرافي، ولكن أيضًا بانخفاض عدد الشباب الذين يُعرّفون أنفسهم باعتبارهم مسيحيين. وهذه التغيرات كبيرة بما يكفي لإثارة اهتمام الناخبين وصياغة طائفة من السياسيين لرسائل محددة تلعب على وتر المخاوف بشأن العرق والدين.

قد يختلف علماء الديموغرافيا حول ما إذا كانت هذه التوقعات ستتحقق في المستقبل. فيمكن أن تحدث تغيرات شكلية. فربما يبدأ الأمريكيون من أصول لاتينية في تعريف أنفسهم ببساطة على أنهم «بيض» في السنوات القادمة، كما فعل الأيرلنديون في القرن العشرين. فالعرق هو بناء اجتماعي، ويمكن أن يعيد المجتمع بناء فئاته باستمرار.

في ظل كل تلك التحولات الفارقة في تركيبة المجتمع الأمريكي، تكون هناك ردود أفعال غير عادية عندما تشعر الأغلبية بأن سيطرتها بدأت تتلاشى في المجتمع الذي يعتبرونه ملكًا لهم يشكلون ثقافته ومستقبله على طريقتهم الخاصة. إن التغيير الكبير في تركيبة السكان يؤثر نفسيًا، وليس فقط انتخابيًا، على الأغلبية وهو ما حدث في انتخابات 2024. ويقول كلاين أن هذا هو السياق الحاسم الذي يحدد طبيعة الصراعات السياسية الكبري في هذا العصر خاصة ما شاهدناه في رئاستي أوباما ثم ترامب، من حيث صعود الحركات الاجتماعية الجديدة ذات الطابع الرجعي والمفكرين الجدد، المعارك حول «الصوابية السياسية» في الجامعات وفي هوليوود، قوة حركات مثل MeToo وBlack Lives Matter، والخلافات حول الهجرة إلى البلاد. ويوضح «لا يوجد شيء يجعلنا نتمسك بالجماعات التي ننتمي إليها بقدر الشعور بأن القوة/السلطة التي اعتدنا عليها قد تُفقد قريبًا، أو أن الظلم الذي تحملناه طويلًا قد يتم تصحيحه قريبًا». يقول الباحث جيمس بالدوين «لا يتم التساؤل عن الهوية إلا عندما تكون مهددة، عندما يبدأ الأقوياء في السقوط، أو عندما يبدأ البائسون في النهوض، أو عندما يدخل الغريب عبر البوابات، فلا يعود غريبًا أبدًا، فوجود الغريب يجعلك أنت الغريب». إن التركيبة السكانية وتأثير الهجرات غير الشرعية يشكلان اليوم الحياة الأمريكية بشكل عام والحياة السياسية بشكل خاص وهما المفتاح الأهم لمعرفة حدود التغيير والانقلابات في التوجهات السياسية في العقود القادمة.

في عام 2014، قام عالما النفس مورين كريغ وجنيفر ريتشيسون بتحليل استجابات 369 شخصًا أبيض ممن عرفوا أنفسهم «مستقلين سياسيًا» وشاركوا في واحد من استبيانين.[2] تم تعيين المشاركين عشوائيًا لاستقبال استبيان يسألهم عما إذا كانوا يعرفون أن كاليفورنيا أصبحت ولاية ذات أغلبية -أقلية- بمعنى أن البيض لم يعودوا يشكلون أكثر من 50٪ من السكان، في مقابل استبيان آخر كان خاليًا من المعلومات الديموغرافية المهددة. كان هذا اختبارا بسيطًا لنظرية مزعجة تقول إن التعرض البسيط لفكرة أن البيض يفقدون أغلبيتهم العددية في أمريكا لن يجعل البيض يشعرون بالخوف فحسب، بل سيغير أيضًا سلوكهم السياسي بشكل حاد. وأثبتت النظرية صحتها. بين المشاركين الذين يعيشون في الولايات الغربية، كان أولئك الذين قرأوا أن البيض قد فقدوا وضع الأغلبية أكثر ميلًا بنسبة تزيد عن 13

نقطة إلى القول إنهم يفضلون الحزب الجمهوري. أكثر من ذلك، في دراسة متابعة، قامت كريغ وريتشيسون بتزويد بعض المشاركين البيض بمقالات صحفية عن التنقل الجغرافي، بينما قرأ آخرون مقالة تشرح أن الأقليات العرقية/الإثنية سوف تشكل أغلبية سكان الولايات المتحدة بحلول عام 2042. المجموعة التي قرأت المقالة ذات الطابع العرقي تحولت إلى وجهات نظر أكثر تحفظًا، ليس فقط بشأن القضايا ذات الصلة المباشرة – مثل مستويات الهجرة، والعمل الإيجابي، ومسارات المواطنة – ولكن أيضًا بشأن إصلاح الرعاية الصحية والإنفاق الدفاعي.

ما بين عامي 2016 و2024، جرت في نهر السياسة الأمريكية مياه كثيرة دفعت بالاقتصاد والأوضاع المعيشية إلى الواجهة بعد ارتفاع التضخم إلى جانب تغذية النعرات الرافضة للمهاجرين غير الشرعيين أو الهجرة العشوائية والتي حركت قطاعات من الناخبين البيض إلى الخروج بكثرة في انتخابات 2024.

بعد الانتخابات مباشرة، حمل تقرير لوكالة الأنباء الفرنسية عنوانًا يقول «فوز ترامب يضعف فكرة أن الديموغرافيا هي قدر». في انتخابات 2024 تمكن ترامب، مجددًا، من الاستفادة من «حالة الاستياء» نفسها التي جلبت له النصر في المرة الأولى، وهي الاستياء الذي يشعر به العديد من الأمريكيين تجاه «النخب الساحلية في نيويورك أو وادي السيليكون»، كما أشار توماس جيفت، مدير مركز السياسة الأمريكية في جامعة كلية لندن. يقول جيفت: إنه «غير مقتنع بأن أي مرشح ديمقراطي آخر كان يمكنه هزيمة دونالد ترامب هذا العام» بالنظر إلى جاذبية رسالته لشرائح واسعة من الناخبين. واعتبر خبراء آخرون ما حدث هو «حركة إلى اليمين قادها هؤلاء الأمريكيون من الطبقة العاملة» الذين مروا بأوقات صعبة في السنوات الأخيرة بسبب جائحة كوفيد-19 وارتفاع التضخم بشكل حاد. وقد شكل فوز ترامب في التصويت الشعبي – حيث حصل على حوالي أربعة ملايين صوت أكثر من كامالا هاريس – ضربة لفكرة أن الاتجاهات الديموغرافية طويلة الأمد في الولايات المتحدة تصب في صالح الديمقراطيين. فقد فاز ترامب هذا العام بقرابة 73 مليون صوتًا، أقل من 74,2 مليون صوتًا حصل عليها في 2020، بينما حصلت هاريس على 68 مليون صوتًا، بينما حصد جو بايدن 81 مليون صوتًا في السباق الانتخابي عام 2020.

كان المخططون الاستراتيجيون الديمقراطيون يقولون في السابق إن «الديموغرافيا هي القدر»، بمعنى أن السكان المتنوعين، في أصولهم العرقية والدينية، بشكل متزايد في الولايات المتحدة يتوجهون عادةً للتصويت للديمقراطيين؛ مما سيوفر فترات حكم دائمة للحزب الديمقراطي في المستقبل. تم دحض هذا التوقع بشكل قاطع في انتخابات 2024. ويجادل باحثون آخرون أن تصويت النوع (الرجال) حسم الأمر لمصلحة ترامب أكثر مما حصلت عليه المرشحة الديمقراطية كامالا هاريس بين النساء (يدعم عدد أكبر من الرجال مقارنة بالنساء بناء جدار على الحدود مع المكسيك). كما أن الشباب يتجهون لدعم الحزب الجمهوري بطريقة لم تحدث منذ سنوات؛ مما خلق انقسامًا جديدًا بين الناخبين تحت سن 30 عامًا. فعلى مدى عقود، كان الناخبون تحت سن الثلاثين جزءًا أساسيًا من قاعدة الحزب الديمقراطي. مع ذلك، فإن الناخبين في هذه الفئة العمرية يظهرون الآن علامات انقسام واضحة، خاصة بين الشباب الذين بدأوا يدعمون الجمهوريين ودونالد ترامب بشكل متزايد. وهذا يُعد انقلابًا في دعمهم للرئيس جو بايدن والديمقراطيين في انتخابات 2020، لتكون هذه هي المرة الأولى منذ أكثر من عشرين عامًا التي يفوز فيها الجمهوريون بهذه الفئة العمرية. على النقيض من ذلك، تواصل الشابات تحت سن الثلاثين دعمهن القوى للديمقراطيين في الكونجرس والبيت الأبيض. كما أنهن أصبحن أكثر ليبرالية مقارنة بالماضي. وفقًا للاستطلاعات، تشعر الشابات بالقلق بشكل أكبر بشأن تغير المناخ، ويدعمن بشدة الحق في الإجهاض القانوني ويفضلن التسامح بشأن ديون القروض الطلابية التي تمثل قضية مهمة للشابات.

القومية المسيحية البيضاء

في ليلة الانتخابات، وقف دونالد ترامب على منصة في مركز مؤتمرات بولاية فلوريدا، خلفه صف من الأعلام الأمريكية وجمهور مبتهج، وقال: «قال لي كثير من الناس إن الله حفظ حياتي لسبب، وهذا السبب هو إنقاذ بلادنا وإعادة أمريكا إلى عظمتها." يؤمن ترامب أن اختياره كان من قبل الله وهو اعتقاد رسخته محاولة الاغتيال الفاشلة بولاية بنسلفانيا في 13 يوليو 2024. كما أن الملايين من الأمريكيين يشعرون بأن إيمانهم قد أرشدهم لدعم المرشح الجمهوري على حد وصف تقرير

لهيئة الإذاعة البريطانية. كما أن بعضهم يصور الانتخابات الأخيرة في ضوء معتقداتهم الدينية عن نهاية العالم، ويعقدون مقارنة بين ترامب بشخصيات من الكتاب المقدس. ففي عام 2023، وصف الواعظ التليفزيوني هانك كونيمان، في برنامج «فلاش بوينت» المسيحي، السباق الانتخابي بأنه «معركة بين الخير والشر» وأعلن الممثل Jim Caviezel الذي جسد شخصية يسوع في فيلم «آلام المسيح» لميل جيبسون، على سبيل المزاح، أن ترامب هو «موسى الجديد». في الشهور التي سبقت الانتخابات، أشار العديد من أنصار ترامب إلى المرشح الجمهوري المحافظ باعتباره «المخلص». وغذت تلك التصورات تعهد ترامب خلال حملته بحماية المسيحيين في المدارس والجيش والحكومة وفي «الحياة العامة». في الوقت نفسه، تعهد برنامج المرشح الجمهوري بحماية «حق الصلاة وقراءة الكتاب المقدس في المدارس» دون ذكر أي نصوص دينية أخرى أو أي أشكال أخرى من الصلاة.

تشكل رؤية ترامب لأمريكا باعتبارها دولة مسيحية بيضاء جزءًا من تاريخ طويل يعود إلى ما يسمى «عقيدة الكشوفات» المسيحية، وهي فكرة تقوم على الاعتقاد الراسخ أن أمريكا كانت أرضًا موعودة للمسيحيين الأوروبيين. هذه الفكرة، التي دعمت المشروع الاستعماري، تقع في صميم التاريخ الأمريكي. ووفقًا لدراسة أجرتها مؤسسة PRRI عام 2024، فإن ثلاثة من كل عشرة أمريكيين يمكن تصنيفهم كمتعاطفين أو مؤيدين للقومية المسيحية. وعلى الرغم من أن أغلبية الأمريكيين تعارض هذه الرؤية، فإن الأقلية المؤيدة تتمتع بنفوذ كبير بفضل تعظيم نفوذها من خلال حركة ترامب وهيمنتها على الحزب الجمهوري في السنوات الأخيرة.[3]

على مدى العقود القليلة الماضية، أثيرت جدالات واسعة النطاق حول التاريخ الأمريكي وهي معارك تندلع في أوقات التغيير الاجتماعي، عندما تهز الصدمات الثقافية الأسس شبه المستقرة للفهم والعيش المشترك في تلك البوتقة المنصهرة التي طالما تغنى الأمريكيون بها. صارت الهوية، وليس السياسات العامة، هي ما يغذي الانقسامات، وأصبح التاريخ حاضرًا بقوة في الحرب الثقافية، حيث تحولت الادعاءات حول «من نحن» كأمة في الجدال الداخلي إلى روايات متنافسة حول متى وكيف وصل المجتمع الأمريكي ما هو عليه اليوم.

ظهر مصطلح «القومية المسيحية البيضاء» في العلوم الاجتماعية ووسائل الإعلام، مؤخرًا، كوسيلة لتوصيف النظرة للتغيير مع ظهور «الترامبية» وحركة «لنجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى» MAGA. وتجلى هذا المزيج من سياسات الهوية العرقية والدينية في الصلوات والرموز الدينية التي حملها المشاركون في تمرد مبنى الكابيتول الأمريكي في 6 يناير 2021، وأصبح مركزيًا في مسار الحزب الجمهوري الحديث، الذي يعرّف ثلثي أعضائه بأنهم «بيض ومسيحيون». الاتجاهات الحديثة في سياق التاريخ الغربي الطويل تشير إلى أن الظاهرة التي يصفها مصطلح «القومية المسيحية البيضاء» لها جذور أعمق بكثير من مجرد رد فعل ما بعد انتخاب أوباما للرئاسة عام 2008. فأصبح هناك انقسام ما بين تصورات حركة MAGA والأحزاب السياسية. ويمكن القول إن هناك عملية إحياء لمعركة بين رؤيتين أخلاقيتين متناقضتين، بشكل صارخ، تتصارعان على الهيمنة على تكوين المجتمع، منذ أن وطئت أقدام الأوروبيين الأرض الجديدة قبل خمسة قرون: هل أمريكا أرض موعودة إلهيًا للمسيحيين الأوروبيين؟ أم أنها ديمقراطية تعددية حيث الجميع متساوون كمواطنين؟ [4]

من أجل فهم الجذور العميقة للقومية المسيحية البيضاء اليوم، علينا العودة إلى عام –1493 ليس العام الذي أبحر فيه كريستوفر كولومبوس عبر المحيط الأزرق، ولكن العام الذي عاد فيه إلى استقبال بطولي في إسبانيا، حاملًا معه الذهب والببغاوات الملونة وما يقرب من اثني عشر أسيرًا من السكان الأصليين. كان ذلك أيضًا العام الذي كُلف فيه بالعودة إلى الأمريكيتين مجددًا بأسطول أكبر مؤلف من 17 سفينة وما يقرب من 1500 رجل وأكثر من عشرة كهنة لتسريع عملية تحويل السكان الأصليين، الذين كانوا يعيشون، كما كان يعتقد هو والملك فرديناند والملكة إيزابيلا، على شواطئ آسيوية، إلى المسيحية. أدت عودة كولومبوس عام 1493 أيضًا إلى واحدة من أكثر التطورات اللاهوتية المصيرية وغير المعترف بها في تاريخ الكنيسة المسيحية الغربية وهي التأسيس لما يُعرف بـ«عقيدة الاكتشاف». أُسست هذه العقيدة عبر سلسلة من المراسيم البابوية في القرن الخامس عشر، وادعت أن الحضارة الأوروبية والمسيحية الغربية تتفوق على جميع الثقافات والأعراق والأديان الأخرى. ومن هذا المنطلق، بدأت موجة الترويج إلى أن الهيمنة والغزو الاستعماري كانا مجرد وسائل لتحسين أوضاع ومصائر، بما في ذلك المصير الأبدي، للشعوب

الأصلية. وقد دمجت عقيدة الاكتشاف بين مصالح الإمبريالية الأوروبية، بما في ذلك تجارة الرقيق الأفريقية، والنزعة التبشيرية المسيحية. وأصدر البابا نيكولاس الخامس المرسوم البابوي الأول «دوم ديفيرساس» في 18 يونيو 1452، الذي منح الملك البرتغالي ألفونسو الخامس حقوقًا صريحة: «للغزو والبحث عن جميع المسلمين والوثنيين أينما وجدوا، وهزيمتهم وإخضاعهم، والسيطرة على ممالكهم وأملاكهم، وإخضاعهم للعبودية الأبدية». هذا المرسوم البابوي، وغيره من المراسيم التي طورت مبادئه، قدمت المبررات الأخلاقية والدينية لسباق استعماري أوروبي غير مقيد على «الأراضي غير المكتشفة»، وأدى إلى ازدهار أكبر لتجارة الرقيق الأفريقية. ورغم أن عقيدة الاكتشاف بقيت بعيدة عن التدقيق والنقد من قبل معظم الباحثين البيض واللاهوتيين، يظل السكان الأصليون والباحثون المنتمون لمجموعات عرقية ودينية مختلفة شهودًا، منذ زمن طويل، على جذور هذه العقيدة المسيحية للهيمنة البيضاء. وتعتبر عقيدة الاكتشاف أساسًا لكثير من الأساطير المؤسسة للولايات المتحدة، مثل «القدر المتجلي» و«أمريكا المدينة فوق التل». هذه الأساطير شكلت الرؤية العالمية للأمريكيين البيض المسيحيين. اليوم، تحت ضغوط تحول المسيحيون البيض إلى أقلية، يستيقظ هذا الإرث الثقافي من صفحات التاريخ ليقدم تجليات غير مسبوقة في الحياة الأمريكية.

خلال الحملة الانتخابية، تعهد دونالد ترامب بتمكين «المسيحيين المحافظين» ليس فقط من خلال التعاون في أولويات السياسة العامة، ولكن أيضًا عبر تعزيز تأثيرهم الأيديولوجي في الحكومة الأمريكية. ويشمل ذلك وعودًا مثل تبني «الأيديولوجيا المسيحية» في الحياة العامة، والدفاع عن القيم المسيحية من خلال تفعيل هيئات حكومية تتعامل مع ما سماه التحيز ضد المسيحية. كما وعد ترامب بمنح المسيحيين المحافظين ميزة التواصل المباشر مع البيت الأبيض، وهو ما يعكس استعداده لتسخير السلطة السياسية لخدمة مصالحهم.

لكن السؤال هو: لماذا؟ ما الذي يجعل مجموعات متزايدة من الأمريكيين يرون هذا الرجل، الذي لا يعرف عنه أنه متدين، شخص مرسل من الله في مهمة خاصة؟ يمكن القول إن طائفة من رجال الدين مثل القس فرانكلين جراهام، وهو أحد أشهر

المبشرين في أمريكا وابن القس بيل جراهام، الذي يُعتبر أبرز واعظ في البلاد، تلعب دورًا في الترويج للمهمة المقدسة التي يقوم بها ترامب لإنقاذ البلاد من مصير يرونه مظلمًا. يؤمن جراهام الابن أن الرئيس المنتخب قد تم اختياره لهذه المهمة من قبل الله. قال جراهام، في أعقاب حادثة بنسلفانيا: إن «الرصاصة التي مرت من خلال أذنه كانت على بعد مليمتر واحد من دماغه، ورأسه تحرك في اللحظة الأخيرة عندما أُطلقت الرصاصة»، ويكمل «أعتقد أن الله قد حرك رأسه وأنقذ حياته." كما أن جزء من حماسة بعض المسيحيين المتدينين لترامب وتغاضيهم عن الاتهامات الموجهة إليه في قضايا التحرش هو أن ترامب في ولايته الأولى نفذ وعدًا بعينه وهو تعيين قضاة معادين للإجهاض في المحكمة العليا الأمريكية. ويشير غراهام إلى هذا كدليل على أن الرئيس المنتخب رجل نزيه.

وجدت استطلاعات الرأي التي أُجريت بعد التصويت، في انتخابات 2024، أن غالبية الأشخاص الذين يُعرّفون أنفسهم كمسيحيين صوتوا لدونالد ترامب، بما في ذلك 63٪ من البروتستانت و58٪ من الكاثوليك. بالنسبة للبروتستانت البيض، بلغت النسبة 72٪، بينما كانت 61٪ للكاثوليك البيض. بالنسبة للكاثوليك، يمثل هذا زيادة بنسبة 8٪ مقارنة بعام 2020، عندما فضّل 50٪ ترامب مقابل 49٪ لبايدن (الكاثوليكي). قد يُعزى جزء من هذه الزيادة إلى الدعم المتزايد لترامب بين الناخبين من أصول إسبانية، حيث صوت له 53٪ منهم مقارنة بـ28٪ في 2020. كما حصل ترامب على دعم أكبر من البروتستانت من أصول لاتينية، حيث ارتفعت نسب التأييد من 48٪ في 2020 إلى 64٪ هذا العام. ولم تكن مفاجأة أن 81٪ من الإنجيليين بشكل عام صوتوا له، وهي نسبة مشابهة لأرقام عامي 2016 و2020. من ناحية أخرى، صوت 78٪ من اليهود لكمالا هاريس. كما صوت لها 71٪ من الأشخاص الذين لا يدينون بأي دين. وأيدت غالبية من المسلمين هاريس بنسبة 63٪، بينما صوت 32٪ منهم لترامب و4٪ من المسلمين لمرشحين من أطراف ثالثة مثل جيل ستاين زعيمة حزب الخضر.

انعكست هذه النتائج بشكل فوري على قرارات الرئيس المنتخب في 2024، فقد أعلن ترامب، على سبيل المثال، عن ترشيح مايك هاكابي سفيرًا للولايات المتحدة في إسرائيل وهو ما أثار فضولًا حول تأثير تلك المجموعات الدينية على فترة حكمه الثانية

وسياسته الخارجية. المعروف أن الإنجيليين الأمريكيين، بما فيهم هاكابي، القس السابق، هم من أكبر الداعمين لإسرائيل في البلاد حيث يعتقد القطاع الأكبر منهم أن اليهود يجب أن يسكنوا كل أرض إسرائيل «التوراتية»، بما في ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلتين، لتسريع الأحداث التي تؤدي إلى العودة الثانية للمسيح. حقيقة الأمر، ترامب لا يقدم نفسه باعتباره شخصًا متدينًا لأن سجله الشخصي لا يقول ذلك. فعلى الرغم من دعمه الكبير من المسيحيين المتدينين في الانتخابات الأخيرة، لم يحاول إقناعهم في حملته الأخيرة بأنه واحد منهم. يقول روبرت جونز، مؤسس ورئيس معهد أبحاث الدين العام PRRI، الذي يتتبع الاتجاهات الدينية في الولايات المتحدة، أن ترامب يفهم تركيبة المجموعات الدينية التي تؤيد أفكاره واهتمامه الشديد بالسعي للتماهي مع أولوياتهم ومن بينها القلق من تراجع معدلات التدين وارتياد الكنائس، وهو يسعى إلى دعم مطالبهم فيما يشبه صفقة بين طرفين.

في أوائل التسعينيات، كان حوالي 90٪ من البالغين في الولايات المتحدة يُعرفون أنفسهم كمسيحيين، وتراجع الرقم إلى 64٪ في مطلع العقد الحالي، مع زيادة كبيرة في عدد الأشخاص الذين لا ينتمون إلى أي دين، وفقًا لبيانات من مركز بيو للأبحاث. يقول الدكتور جونز: إن ترامب نجح في الاستفادة من تلك المتغيرات. ويوضح رسالة ترامب تمثلت في الآتي: «أعرف أنكم في انحدار، وأعلم أن أعدادكم تتناقص. أعلم أن أطفالكم وأحفادكم لم يعودوا مرتبطين بكنائسكم بعد الآن، ولكن إذا انتخبتموني، ستستعيد الكنائس المسيحية قوتها». في المقابل، هناك كنائس لا يروق لها خطاب ترامب الذي يرون أنه معبر أكثر عن «المسيحية البيضاء المحافظة» وأيضًا توجيهه الإهانات العنصرية إلى المهاجرين والأقليات والنساء والمعاقين. وتميل الجماعات المسيحية البيضاء إلى التصويت لصالح الجمهوريين في الانتخابات الرئاسية»، كما يقول الدكتور جونز: «أما الجماعات المسيحية غير البيضاء والناخبين غير المتدينين، فقد مالوا إلى التصويت لصالح الديمقراطيين." وتشير الدراسات إلى أن ترامب يقدم وعودًا لجماعات الملتزمين دينيًا، ولكن لا يمكنه إيقاف تيار التغيير الديموغرافي في الولايات المتحدة -بما في ذلك التراجع في مستويات التدين. في حين أن عدد الذين يعرفون أنفسهم بأنهم «ملحدون» لا يزالون أقل في الولايات المتحدة مقارنة بمعظم الدول الغربية، فإن أولئك الذين يصفون أنفسهم بأنهم «غير منتسبين

دينيًا» في تزايد مستمر. هناك مكون جيلي لهذا الاتجاه، فإلى جانب ميل الأفراد إلى التمتع بقدر أكبر من الاستقلالية بعيدًا عن الأعراف التقليدية في مجتمعاتهم، تشير الاستطلاعات إلى أن ثلث الأمريكيين الملحدين أو غير المتدينين يقولون إنهم انفصلوا عن دين طفولتهم بسبب فضائح الانتهاكات التي تعرض لها الأطفال على يد رجال دين منحرفين. في عام 2020، أصدرت الكنيسة الكاثوليكية قوائم تضم أسماء أعضاء الكهنة في الولايات المتحدة الذين تم اتهامهم بالانتهاكات، بما في ذلك بعض المرتبطين بالمواد الإباحية للأطفال والاغتصاب. بلغ عدد الأسماء حوالي ألفي شخص. وبعد عامين، أصدرت مجموعة الكنائس المعمدانية الجنوبية الأمريكية قائمة تضم مئات من قادة الكنائس المتهمين بإساءة معاملة الأطفال بين عامي 2019 و2020. وهناك أوجه عديدة لدعم الجماعات الدينية لترامب، فيقول القس جراهام أن انتخاب ترامب للمرة الثانية قد لا يؤثر في نسب التردد على الكنائس إلا أن يعتقد أن أهمية وصول ترامب للحكم تتمثل في منع صدور التشريعات التي يراها متناقضة مع تعاليم الدين، على سبيل المثال، الحق في الإجهاض وحقوق المثليين والمتحولين. في المقابل، يتوقع المتحمسون لترامب في الكنائس المختلفة، بحسب جراهام، أن «الرجل سيحمي المؤمنين، وسيحمي الحريات الدينية.. لا أتحدث عن الحريات الدينية للمسيحيين فقط.. بل لكل المؤمنين». رغم ما سبق، لم يدعم جميع المتدينين ترامب، إذ عبّر البعض عن قلقهم من أنه قد يطبق

أجندة قومية مسيحية تمنح المسيحيين وضعًا مميزًا في الحكومة والبلاد؛ مما قد يتعارض مع مبدأ الفصل بين الكنيسة والدولة. استندت هذه المخاوف إلى تصريحات ترامب نفسه، الذي قال لمجموعة مسيحية في أكتوبر 2024: «كلما أصبحتم أقوى، أصبح البلد أفضل». في فبراير 2024، قال لمذيعين إنجيليين إنه إذا تم انتخابه، فسيختبرون «قوة على مستوى لم يعاينوه من قبل». فما سبق ليس كل المشهد، فهناك تحول متزايد في المشهد الديني خاصة بين الأجيال الشابة. نعم، دعم ترامب في أقوى حالاته من الجماعات المسيحية التقليدية، لكن الاتجاهات الحديثة تشير إلى تزايد الانفصال بين الأجيال الجديدة والدين التقليدي المنظم. فعلى الرغم من تأثيره السياسي الكبير، لا يمكن لترامب أو لأي شخص آخر أن يوقف هذه التحولات في الهوية الدينية والتوجهات الاجتماعية. في ظل تزايد أعداد الأمريكيين

الذين يتنصلون من الدين المؤسسي، بما في ذلك المسيحية، من المتوقع أن يترك ذلك تأثيرات كبيرة في الانتخابات القادمة بشكل تدريجي، حيث يستمر تبني الناخبين الشباب للقيم العلمانية والليبرالية الاجتماعية. كما يتزايد الدعم للمساواة في الحقوق، بما في ذلك حقوق المثليين والمتحولين جنسيًا، بما يضع تحديات أمام القوى السياسية التي تعتمد على القيم الدينية كمصدر للشرعية. أما بالنسبة للأجيال الأكبر سنًا، التي لا تزال ترى في ترامب شخصية تستحق التأييد بسبب وعده بحماية القيم المسيحية والحريات الدينية، فإن هذا الدعم قد يظل ثابتًا لبعض الوقت. لكن مع مرور الوقت، من الممكن أن تشهد الولايات المتحدة تحولات جذرية في مواقف الأجيال القادمة تجاه القضايا الدينية والسياسية، خصوصًا في ظل الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها البلاد.

الانتخابات الأمريكية تعبر دائمًا عن مجتمع منقسم بنسب متساوية تقريبًا (50–50) وهو ما يعني أن إمكانية التحول في حكم البيت الأبيض كل أربع سنوات أمر وارد طوال الوقت، بكل ما يعنيه ذلك من وصول رئيس بأجندة مختلفة وتوجهات متناقضة تمامًا مع سلفه. فقد أكدت الحملة الانتخابية في 2024 وجود رؤيتين متناقضتين بين الجمهوريين والديمقراطيين حيث رؤية ترامب تتناقض بشكل حاد مع رؤية هاريس، التي تعتبر نفسها تمثل أمريكا المتعددة الأديان والعلمانية والتي تروج لأفكار تتماشى مع الليبرالية والأفكار النسوية والوحدة بين الأديان والأعراق في دعم الحرية وإتاحة الفرص للجميع. في المقابل، يركز ترامب على الحفاظ على قوة الديانة المسيحية، معتبرًا أن الحفاظ على القيم المسيحية هو أمر أساسي لإنقاذ البلاد من التدهور. ومن ثَمّ، سعي ترامب وفريقه إلى تحويل الانتخابات إلى نوع من «الحرب المقدسة»، حيث تم تصوير هاريس على أنها معادية للمسيحية التقليدية، وهو ما يتوافق مع الهجوم الذي شنته الحملة ضد هيلاري كلينتون في الانتخابات السابقة. كما تم توظيف رمزية دينية في خطاباته مثل ترديد شعار «يسوع هو الرب» في التجمعات. وقد لعب المسيحيون المحافظون دورًا متزايدًا في السياسة الأمريكية منذ وصول ترامب إلى السلطة في 2016 حيث أسهم الرئيس الأمريكي في إدخال الأيديولوجية المسيحية المحافظة في العديد من مؤسسات الحكومة الأمريكية مثل المحكمة العليا والهيئات التشريعية. ووقف وراء تشريعات تقيد حقوق الإجهاض

وحقوق المتحولين جنسيًا، فضلًا عن فرض قيود على التدريس في المدارس حول المواضيع المثيرة للجدل مثل نظرية العرق النقدي Critical Race Theory[5]. يتعين الإشارة إلى أن تيار المسيحية المحافظة في السياسة قد صادف مقاومة من انتخابات سابقة. ففي الانتخابات النصفية لعام 2022، مثلًا، خسر العديد من المرشحين الذين دعموا فكرة إنهاء الفصل بين الكنيسة والدولة في دوائرهم الانتخابية. كما ظهرت ردود أفعال عنيفة، حتى في الولايات المحافظة، مثل ألاباما وأوكلاهوما، إزاء السياسات التي تهدف إلى دمج الدين في التعليم العام والحياة العامة، في إطار التحديات التي تطرأ على مبدأ فصل السلطة الدينية عن السلطة السياسية. إن الصراع الأيديولوجي بين المسيحية المحافظة والرؤية الليبرالية العلمانية في أمريكا، تجلت في الانتخابات الأمريكية في السنوات الأخيرة وأصبحت بمثابة اختبار لقوة تأثير المعتقدات المسيحية في السياسة وربما لا يكون الفوز الكاسح لترامب والموجة الحمراء في 2024 هو نهاية المطاف في تلك الحرب الأيديولوجية بين معسكرين متناقضين. فالانتخابات يحركها في العقود الأخيرة مساحة الغضب في المجتمع والقدرة على الحشد. فالإقبال المرتفع في انتخابات 2024 تحقق بفضل قدرة ترامب على حشد مؤيديه للخروج بأعداد ضخمة. على سبيل المثال، بينما يمثل البروتستانت البيض (الإنجيليون) 14٪ فقط من إجمالي السكان، تشير استطلاعات الخروج المبكرة إلى أنهم ربما مثلوا واحدًا من كل خمسة ناخبين. وفي تكرار لأخطاء التقديرات السياسية، كان العديد من المعلقين يعتقدون أن مرشحًا قاد أكثر الحملات عنصرية منذ جورج والاس في 1968 لا يمكن أن يتجاوز سقفًا محددًا يمنعه من الحصول على الأغلبية. ولكن في هذه الانتخابات، أعلن معظم الأشخاص الذين يعتبرون أنفسهم «مسيحيين بيضًا صالحين» أن الحديث عن تفوق البيض لم يكن أمرًا مرفوضًا بالنسبة لهم. كما كان الحال في كل مرة ترشح فيها ترامب، صوت ثمانية من كل عشرة إنجيليين بيض لصالحه، وكذلك فعل ستة من كل عشرة كاثوليك بيض وستة من كل عشرة بروتستانت غير إنجيليين. بالمقابل، صوت 86٪ من البروتستانت السود لصالح هاريس. ويطرح جونز السؤال الذي يطرحه العديد من الأمريكيين: «كيف وصلنا إلى هنا؟». ويجيب في مقال بمجلة «صالون»: لن تجد هذا الجواب في هوامش التغيرات في التصويت بين المجموعات التي تحولت نحو ترامب بين عامي 2020 و2024. إن الجواب ماثل أمامنا مباشرة. البروتستانت الإنجليكنيون البيض، مع غيرهم

من المسيحيين المحافظين البيض، هم اللاعبون الرئيسيون الذين قاموا بتعميد، والدفاع عن، وإعادة تأهيل، ودعم ترشيح ترامب. هؤلاء المسيحيون البيض، أكثر من أي مجموعة أخرى، الذين كانوا يسمون أنفسهم «ناخبي القيم»، قدموا الغطاء الأخلاقي والديني لسلوك ترامب الذي يعتبر من وجهة نظر الكثيرين غير أخلاقي وغير لائق لحكم أمريكا. فلو حدث تحول متوسط الحجم بين الناخبين المسيحيين البيض، فإن ذلك كان كفيلًا بحرمان ترامب من الفوز بالترشيح عن الحزب الجمهوري أو الفوز بالرئاسة. لذا، فإن المسئولية عن صعود ترامب إلى السلطة، وعودته مرة أخرى، وكل ما يحدث الآن تقع بالكامل على عاتق المسيحيين البيض المتدينين.

اليمين المسيحي الجديد

كان الاعتقاد السائد لدى قطاعات من المتابعين للتحالفات السياسية في الولايات المتحدة أن «اليمين المسيحي» هو مجموعة من الإنجيليين البيض المحافظين الذين كانوا مترددين في دعم ترامب عندما فاز بترشيح الحزب الجمهوري في عام 2016، وأنهم كانوا متحفظين قليلًا بشأن دعم عودته بسبب رفضه إعطاء الأولوية لحظر الإجهاض من الساحل إلى الساحل أو إلغاء الحماية لمجتمع الميم. يقول ماثيو دي. تايلور في كتابه «العنيفون يأخذونه بالقوة: الحركة المسيحية التي تهدد ديمقراطيتنا»: إنه من المهم أن نفهم أن اليمين المسيحي التقليدي، المرتبط بالرموز المحافظة البيضاء من عصر المبشرين الشهيرين جيري فالويل وراف ريد، لم يعد في طليعة النشاط السياسي المسيحي المحافظ. فقد ظهرت فئة جديدة تمامًا من الناشطين بالتزامن مع ظهور ترامب، وهم يمثلون عقيدة ثورية في العالمين الديني والسياسي. ويقول تيلور إن رموز هذه الحركة الجديدة تصطف مع ترامب وهو ما يمثل تحديًا لاهوتيًا لأقطاب الطوائف التقليدية التي قادت اليمين المسيحي في بدايته. ويوضح تايلور أن المسيحية المحافظة تتغير، ولهذا السبب تتغير أيضًا مواقفها السياسية، وفي اتجاه خطير. فقد ظهر جيل جديد من الداعمين لترامب بعيدًا عن القادة المحافظين التقليديين الذين ترددوا في مباركة من سموه «السياسي غير المتدين». وقد شرع ترامب في بناء أرضية واسعة مع جيل جديد من المبشرين من بينهم باولا وايت Paula White وهي مبشرة «إنجيل الازدهار»، والتي تواصل معها قبل وقت طويل من بدء مسيرته السياسية، تأثرًا

بقدرتها الفائقة على مخاطبة الجماهير عبر أحدى قنوات التلفزيون الكابلي في البلاد. وهناك «لانس وولناو» Lance Wallnau وهو واعظ ديني دعم ترامب في وقت مبكر، وهو الذي قال إن ترامب يشبه الملك «كورش» الفارسي، غير المؤمن الذي قاد بأمر إلهي بني إسرائيل للخروج من سبيهم البابلي. في وقت لاحق، روّج وولناو لعقيدة السيادة المسيحية Christian dominionist doctrine المسماة ولاية الجبال السبعة Seven Mountain Mandate، التي دعت المؤمنين إلى السيطرة على المجتمع العلماني. ولم تكن هذه نظرية على الورق فقط. ففي مدينة ريدينج بولاية كاليفورنيا، استولى أتباع وولناو في كنيسة بيتيل الكبرى والمجمع الديني على الحكومة المحلية في مجتمعهم. ويمكن القول إن هناك ثورة لاهوتية دفعت وايت ووولناو، وغيرهم، إلى تبني فكرة أن ترامب (في ولايته الأولى) هو بمثابة الشخصية الرئيسية في معركة كونية بين الخير والشر والتي ستغير مجرى التاريخ البشري. هؤلاء أشخاص لا يحكمون على ترامب بناءً على مواقفه السياسية المحددة بشأن الإجهاض أو حقوق مجتمع الميم أو أي شيء آخر، ولكنهم يفترضون منذ البداية أنه قائدهم المعين من الله في حرب روحية ضد الشيطان وأتباعه الأرضيين.[6]

لاهوت الإصلاح الرسولي الجديد

الإصلاح الرسولي الجديد هو التوجه الديني المسيحي الأسرع نموًا في العالم. ومن الصعب تحديد حجم هذه الحركة لأنها لا تنتظم في شكل طائفة ولا يوجد لها على سجلات عضوية. ولكن يقدر معهد جوردون-كونويل اللاهوتي أن هناك حوالي 33 مليون تابع لها في الولايات المتحدة، وعضوية أكثر بكثير في الجنوب العالمي، حيث تفقد الكاثوليكية والبروتستانتية التقليدية مكانتها لصالح «دعاة الشفاء» والقيادات التي تركز على الصلوات الحماسية. يتشارك هؤلاء المصلون المنتمون لحركة ترامب ما يسمى بـ«الإصلاح الرسولي الجديد» (NAR) وهي عقيدة لاهوتية حددها تايلور وآخرون داخل هذا التيار الجديد من المسيحية المحافظة وخارجه. يتميز الإصلاح الرسولي الجديد بأربع سمات أساسية:

1. يقوم على التقاليد الكاريزماتية/الخمسينية[7] Charismatic\Pentecostal tradition التي تروج «للمواهب» الروحية مثل الشفاء، النبوة، والتحدث بألسنة.

2. لا يتبع الطوائف التقليدية، ويرفض الانضباط الذي تفرضه العقائد والتقاليد القيادية الذكورية التي تميز دوائر اليمين المسيحي الأخرى.

3. يستغل الإعلام الجديد في القرن الحادي والعشرين لنشر آرائه وجذب أتباعه خارج بنية الكنيسة التقليدية.

4. يروج لعقيدة «الحرب الروحية الاستراتيجية»، التي تصف معارضي السياسات المسيحية المحافظة بأنهم أعداء يستحقون التدمير.

يشير تايلور إلى أن العديد من القادة الكاريزماتيين المستقلين كانوا حاضرين بأنفسهم على هامش أحداث اقتحام الكونجرس في السادس من يناير 2021، حيث كانوا يتضرعون إلى السماء بنجاحها، بينما كان أتباعهم يحطمون الحواجز ويهاجمون الشرطة. إن القادة الكاريزماتيين المستقلين هم القلب النابض للإصلاح الرسولي الجديد واليمين المسيحي الجديد في عصر ترامب. تتميز هذه الحركة بأنها بعيدة أي قيود تنظيمية على تعاليمهم، ويعتبرون أنفسهم جزءًا من عصر جديد للوحي الإلهي المباشر للمبشرين الذين لا يخضعون لأي سلطة سوى جماهيرهم المتزايدة في الكنائس العملاقة وعلى شاشات التلفزيون ووسائل التواصل الاجتماعي. ومن المتوقع أن تستمر هذه الحركة في التأثير في السياسة والدين في الولايات المتحدة، بغض النظر عن نتائج انتخابات عام 2024 التي أوصلت حليفهم ترامب إلى السلطة من جديد.

ترامب واليمين المسيحي الجديد وإسرائيل

دعم المسيحيين الإنجيليين لإسرائيل مسألة مفروغ منها إلا أن الحرب في غزة ولبنان تمثل تحديًا كبيرا لتلك التيارات التي دأبت على دعم غير محدود للممارسات الإسرائيلية. منذ السابع من أكتوبر 2023، كثّف المسيحيون الإنجيليون، لا سيما في الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية، دعمهم لإسرائيل ورفعوا شعارات مثل "إسرائيل، أنتِ لستِ وحدكِ»، في رسالة عُرضت على واحدة من الشاشات العملاقة في ميدان «تايمز سكوير» في مدينة نيويورك، خلال شهر نوفمبر 2023، عبر مقطع فيديو أنتجته منظمة «مسيحيون متحدون من أجل إسرائيل». من مظاهر هذا الدعم تنظيم

التظاهرات، جمع التبرعات، التبرع بالمعدات، وإرسال المتطوعين للمساعدة في إعادة بناء المستوطنات المتضررة. هذه المنظمة القوية التي تضم قرابة عشرة ملايين عضو من المسيحيين الإنجيليين، كثفت دعمها لإسرائيل منذ هجمات حماس، جنبًا إلى جنب مع غيرها من المنظمات. ولم تقتصر هذا الظاهرة على الولايات المتحدة فقط، فهناك دول حدث في البرازيل، حيث نُظمت مظاهرة ضخمة مؤيدة لإسرائيل شملت أعدادًا من الإنجيليين في 25 فبراير. تقول الكاتبة سيليا بيلين، مؤلفة كتاب «يسوع يهودي في أمريكا: اليمين الإنجيلي وجماعات الضغط المسيحية المؤيدة لإسرائيل»: إن «العديد من الإنجيليين يدعمون إسرائيل بنفس الطريقة التي يعارضون بها الحق في الإجهاض وينظرون إلى ذلك على أنه انسجام مع إرادة الله». وتوضح أن هذا الإيمان يعتمد جزئيًا على قراءة حرفية لبعض المقاطع في الكتاب المقدس، بدءًا من سفر التكوين 12:3؛ حيث يقول الله لإبراهيم: «سأبارك من يباركونك، وألعن من يلعنونك، وستتبارك جميع شعوب الأرض بك». وفقًا لمعتقدات الإنجيليين، ينطبق هذا المقطع اليوم على جميع اليهود وعلى دولة إسرائيل، التي تُعتبر ورثة أحفاد إبراهيم. وقالت بيلين: «هناك فكرة بأن الوعود الإلهية المقدمة للشعب اليهودي أبدية. والدول التي تدعم إسرائيل، مثل الولايات المتحدة، ستتمتع بالازدهار، بينما ستعاني الدول التي تعارضها مصيرًا مأساويًا مثل ألمانيا النازية». وتوجد قراءات أخرى من الكتاب المقدس من قبل المنظرين الإنجيليين، مثل سفر أرميا، الذي كُتب خلال فترة نفي الشعب اليهودي في بابل، حوالي القرن السادس قبل الميلاد. ويجري تطبيق تفسير صهيوني معاصر على مقاطع مثل: «سأجمع بنفسي بقية غنمي من جميع البلدان التي طردتهم إليها، وسأعيدهم إلى مرعاهم» (إرميا 23:3). وفقًا لهذا التفسير، فإن الوعد الإلهي بالعودة الكاملة لليهود إلى «أرضهم» لا يزال قائمًا. في عام 2008، أعلن القس جون هاجي، من ولاية تكساس، البالغ من العمر 83 عامًا، على التلفزيون الأمريكي أن الله «أرسل أدولف هتلر لمساعدة اليهود في الوصول إلى الأرض الموعودة».[8] حسب الكاتب جاتيان سوبرتينو في صحيفة لوموند الفرنسية، تدمج شريحة راديكالية (ولكنها نشطة جدًا ومسيطرة إعلاميًا) من الإنجيليين دعمها لإسرائيل في لاهوت مسياني- نسبة إلى المسيح- عن نهاية العالم، استنادًا إلى تفسير لسفر الرؤيا، والذي يفترض أن المسيح سيعود إلى الأرض بعد عودة الشعب اليهودي إلى الأراضي التوراتية لإسرائيل

(بما في ذلك غزة والضفة الغربية، وحتى، وفقًا لنسخة أكثر تطرفًا، أجزاء من مصر والأردن) وإعادة بناء الهيكل القديم في القدس.[9] كانت الشخصية الرئيسية وراء هذه الرؤية هي القس الإنجيلي الأيرلندي جون نيلسون داربي (1800–1882)، مؤسس نظرية «التوزيعات الزمنية»، التي تقسم التاريخ إلى عدة عصور، أو مراحل كبرى في الخطة الإلهية: أصل البشرية، الطوفان، بناء برج بابل، مجيء البطاركة، منح الشريعة للشعب اليهودي، مجيء المسيح، وأخيرًا عودته المستقبلية ليحكم لمدة ألف عام، كما ورد في سفر الرؤيا. في سبيل التعجيل بهذه المرحلة النهائية، قامت الشبكات الإنجيلية بتمويل هجرة العائلات اليهودية إلى إسرائيل، ومشاريع التنقيب التي تهدف إلى الكشف عن آثار إسرائيل القديمة، والأنشطة الداعمة للمستوطنين الإسرائيليين. وتعتبر تلك الجماعات انتصار إسرائيل في حرب الأيام الستة، والتي أسفرت عن احتلال المدينة القديمة في القدس، من قبيل العلامات الإلهية. أدت حرب يونيو إلى حالة من النشوة لاستثمار تلك اللحظة؛ مما عزز الصهيونية الدينية، سواء كانت مسيحية أو يهودية. رغم ما سبق، لا يتحدث الإنجيليون بصوت واحد، فقد تغيرت لغة بعض منظماتهم، وبالأخص لتجنب التوترات مع اليهود -الذين لا يتقبلون بسهولة الادعاء بأن يسوع سيأتي لتحويلهم في نهاية الزمان. وتوضح المؤرخة الفرنسية كاتيل بيرثيلو أن حالة مؤسسة السفارة المسيحية الدولية في القدس (ICEJ) تكشف طبيعة هذا التغير، فقبل عشر سنوات، كانت اتصالاتهم مليئة بالإشارات التوراتية والنبوءات. اليوم، تم تنويع حججهم ومنطلقاتهم لتناسب الجمهور اليهودي، فقد وضعوا المزيد من التركيز على دعم ‹إخوتهم اليهود في الإيمان› وعلى المراجع التاريخية مثل المحرقة النازية «الهولوكوست». وتنطوي المهمة الرئيسية لسفارة المسيحية الدولية في القدس (ICEJ) على دعم إسرائيل وتعزيز العلاقة بين المجتمعات اليهودية والمسيحية وتشمل أهدافها؛ دعم إسرائيل من خلال الدفاع عن سيادة إسرائيل وتعزيز حقها في الوجود كدولة، بناء جسور التواصل بين المسيحيين واليهود، مع تعزيز الاحترام المتبادل والفهم، رفع الوعي حول المواضيع الكتابية المتعلقة بإسرائيل وتعليم المسيحيين الأمور المتصلة بالثقافة اليهودية وأهمية هذه الأرض المقدسة، وتقديم الدعم للعديد من المجتمعات في إسرائيل، بما في ذلك المسنون، والمهاجرون الجدد، والأشخاص المحتاجون، من خلال برامج مختلفة. في مقابل تلك الحملات الواسعة المؤيدة لإسرائيل، يظهر

شكل من أشكال الانقسام بين الأجيال في الحركة الانجيلية. وفقًا لعالمي الاجتماع الأمريكيين موتي إنباري وكيريل بومين، صاحبي كتاب «الصهيونية المسيحية في القرن الحادي والعشرين: الرأي الإنجيلي الأمريكي حول إسرائيل»، يرفض حوالي 40٪ من الإنجيليين تحت سن الثلاثين اتخاذ موقف بشأن الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، ويظهر 20٪ منهم دعمًا للفلسطينيين (وخاصة الفلسطينيين المسيحيين).

سياسات جو بايدن بعد هجمات السابع من أكتوبر ورفض تحجيم السلوك الوحشي الإسرائيلي فتح باب المزايدات بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري ومكن مجموعات «المسيحية الصهيونية» من السيطرة أكثر على الحزب الجمهوري. بالنسبة لهؤلاء المحافظين الأصوليين، يجب شن حرب شاملة ضد ما سموه «الشر المطلق» الذي يمثله «الإرهاب الفلسطيني». على سبيل المثال، مايك جونسون، الذي يشغل منصب عضو في مجلس النواب عن ولاية لويزيانا منذ عام 2017، هو إحدى أكثر الشخصيات تطرفًا من المنتمين لتيار المسيحية الصهيونية في الكونجرس. يعتقد جونسون أن «عودة» الشعب اليهودي إلى «أرضهم» في إسرائيل هي جزء من تحقيق النبوءة، حتى لو كان ذلك يعني أن يتم ذبح ثلثي اليهود خلال هذه «الآلام»، مع نجاة الثلث المتبقي فقط من خلال اعتناقهم المسيحية. ولا يخفي جونسون اعتقاده بنظريات الخلقية، لدرجة أنه دافع كمحامٍ عن مجموعة «أجوبة في سفر التكوين»، حيث يتعلم طلاب المدارس أن الأرض خُلقت قبل ستة آلاف عام، مدعومة بـ»إعادة بناء» سفينة نوح، وهو مناهض قوي للإجهاض ومتشكك في التغير المناخي، ويدافع عن «عهود الزواج»، التي تُطبَّق بالفعل في لويزيانا وكذلك في أريزونا وأركنساس، وهي أكثر إلزامية من الزواج العادي في حالة الطلاق. في فبراير 2020، تمت دعوة جونسون إلى إسرائيل من قبل أنصار بناء الهيكل الثالث في القدس مكان مجمع المسجد الأقصى، الموضع الإسلامي المقدس، الذي زاره برفقة هؤلاء المتطرفين الإسرائيليين. عندما تم انتخابه رئيسًا لمجلس النواب، بعد ثلاثة أسابيع من الفوضى داخل الحزب الجمهوري، كان أول عمل له تمرير قرار لدعم إسرائيل غير المشروط قائلًا: إنها «تدافع عن نفسها ضد الحرب الهمجية التي شنتها حماس وغيرها من الإرهابيين». يتماشى تصعيد جونسون المستمر مع التزام معسكر المسيحية الصهيونية بدعم غير محدود لتدمير إسرائيل لقطاع غزة. كما ينشط عدد

من قيادات المسيحية الصهيونية لدعم إسرائيل، وفي مقدمتهم فرانكلين جراهام، المبشر الذي ورث إمبراطورية تلفزيونية إنجيلية من والده، بيلي جراهام، والذي استُقبل في 20 نوفمبر 2023، من قبل نتنياهو، وخلال الزيارة طلب جراهام من جميع أتباعه الصلاة من أجل رئيس الحكومة الإسرائيلية وهو يقود «إسرائيل، شعب الله» في «حرب الخير ضد الشر». بعد فترة وجيزة، أكدت ميشيل باكمان، العضوة السابقة في الكونجرس، وملهمة حركة حزب الشاي، وعميدة كلية الحكومة في جامعة ريجنت، معقل الإنجيلية في ولاية فرجينيا، أن سكان غزة هم «بشكل أساسي مرتزقة مأجورون» وأن «الإرهاب هو صناعتهم». وشددت على قناعتها بأنه «حان الوقت لإنهاء غزة. يعيش هناك مليونا شخص -إنهم قتلة بارعون. يجب طردهم من تلك الأرض. يجب تحويل تلك الأرض إلى حديقة وطنية». أما بالنسبة إلى مايك بنس (نائب الرئيس السابق لترامب)، فقد كتب خلال زيارة له إلى إسرائيل رسائل على قذيفة معدّة للإطلاق على أهداف عربية، خاصة في لبنان. تشير السوابق التاريخية إلى أن تيار المسيحية الصهيونية عارض بشدة انسحاب إسرائيل من قطاع غزة في عام 2005، ويرفضون بشدة أي «تقسيم» لـ «أرض إسرائيل». لكي تتحقق النبوءة -وهو بالنسبة لهم فعل إيماني- فيجب أن تبقى هذه الأرض تحت السيادة المطلقة لإسرائيل، سواء داخل حدودها المعترف بها أو في الأراضي التي يعتقدون أن إسرائيل «حررتها»، وليس احتلتها، حسب تعبيراتهم، عام 1967. ويربط هذا التيار بين خلاصهم الفردي والجماعي وسحق القومية الفلسطينية، حيث يقومون بكل ما في وسعهم لإحباط أي حل دبلوماسي للصراع في الشرق الأوسط. وقد راهن تيار المسيحية الصهيونية على تعميق الانقسام الذي تسببت فيه حرب غزة داخل الحزب الديمقراطي نفسه ما بين المؤيدين والمعارضين لاستمرار الدعم غير المحدود لتل أبيب من وجهتين الأولى؛ إظهار الديمقراطيين في صورة المنقسمين حول دعم إسرائيل والثانية حشد الناخبين من الانجيليين وراء ترشيح ترامب وهو ما تحقق لهم بنجاح كبير بعودة ترامب إلى الحكم مجددًا. يجدر التنويه بأن نتنياهو قد استثمر في علاقاته بالمسيحية الصهيونية على مدى سنوات طويلة. ففي عام 2019، قال نتنياهو خلال بث مباشر من القدس إلى واشنطن العاصمة، حيث اجتمع حوالي خمسة آلاف شخص في قمة «المسيحيون المتحدون من أجل إسرائيل»: «أتذكر

بداياتكم، كنتم حينها مجرد صوت شجاع واحد في البرية. لكن بفضل قيادتكم، أصبح هناك الآن ملايين المسيحيين المتدينين الذين يدعمون إسرائيل». كانت تلك القمة بمثابة تتويج لنجاحات «المسيحيون المتحدون من أجل إسرائيل» ومؤسسها، القس جون هاجي، الذي بنى خلال 13 عامًا نفوذًا سياسيًا كبيرًا إلى درجة التأثير في قرارات سياسة إدارة ترامب الأولى. وشمل هذا النفوذ تعيين اليهودي المتشدد ديفيد فريدمان سفيرًا لدى إسرائيل ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس. اليوم، تضم عضوية «المسيحيون المتحدون من أجل إسرائيل» أكثر من عشرة ملايين عضو، بما في ذلك المعمدانيون الجنوبيون والخمسينيون وغيرهم. في الوقت نفسه، أنشأت المؤسسة روابط واسعة مع المشرعين المحافظين المؤثرين.[10] على المنوال نفسه، يمثل اختيار ترامب، في فترته الثانية، لمايك هكابي سفيرًا لدى إسرائيل انتصارًا للمسيحية الصهيونية واستمرار نفوذها في البيت الأبيض، حسب صحيفة يو إس إيه تو داي في نوفمبر 2024، حيث يجسد هكابي نجاح المسيحية الصهيونية في توحيد الإنجيليين المؤيدين لإسرائيل عبر اختلافاتهم اللاهوتية، خاصة فيما يتعلق بنظريات «التدبيرية»[11] والنبوءات.[12] ويرمز تعيين هكابي إلى قدرة الحركة على توحيد الإنجيليين المؤيدين لإسرائيل، رغم تباين توجهاتهم اللاهوتية. ويشير التاريخ الشخصي لهكابي، وهو قس معمداني جنوبي ومقدم برنامج على شبكة دينية هي Trinity Broadcasting Network، حيث يستمد دعمه لإسرائيل من معتقداته الدينية، رغم اختلاف بعضها عن أفكار شخصيات مسيحية صهيونية أخرى. كانت علاقات الإنجيليين المؤيدين لإسرائيل قوية مع إدارة ترامب الأولى بفضل شخصيات مثل السفير فريدمان، الذي رغم هويته اليهودية الأرثوذكسية كان في كثير من الجوانب حليفًا لقادة وأفكار المسيحية الصهيونية. يُعد هكابي، الذي يُعتقد أنه أول سفير إنجيلي علني يخدم في إسرائيل، تجسيدًا جديدًا لهذا التحالف. كما أن ترشيح هكابي يوضح أيضًا التضامن أو التقارب داخل الحركة بين المسيحيين الذين يرون في دعم إسرائيل خطوة نحو تحقيق نبوءات نهاية الزمان وأولئك الذين يعتبرون وجود إسرائيل هو تحقيق لوعود الله التاريخية. هاجي، على سبيل المثال، يعتقد في «التدبيرية»، التي تعتبر أن دعم إسرائيل يعجل بأحداث نهاية العالم، بينما ينتمي هكابي إلى الاتجاه الآخر. لكن قادة مثل هاجي سعوا إلى تنظيم صفوف المؤيدين عبر

تلك الانقسامات لتحقيق أهداف سياسية أكبر. لقد أدى نجاح مجموعات المسيحية الصهيونية في بناء حركة حول قيم مشتركة إلى زيادة عدد الأعضاء وتعميق العلاقات مع كبار الجمهوريين. ورغم جذور هكابي في الكنيسة المعمدانية الجنوبية، التي دعمت إسرائيل منذ زمن طويل، فإن التوجهات التدبيرية لم تكن حاضرة بشكل بارز في الكنيسة حتى الثمانينيات. يقول تيموثي ويبر، المؤرخ المتقاعد وصاحب كتاب «في الطريق إلى هرمجدون: كيف أصبح الإنجيليون أفضل أصدقاء لإسرائيل»: إن «الرواية التوراتية عن تفضيل الله لإسرائيل متضمنة في التعاليم الإنجيلية منذ الصغر. هؤلاء أشخاص مبرمجون ليكونوا مؤيدين لإسرائيل لأنهم كتابيون. هذا ما يعتمدون عليه في التزاماتهم». قبل أكثر من عقد، كانت الخطابات الإنجيلية بشأن إسرائيل وفلسطين أكثر تنوعًا، وكان هناك قادة بارزون يدعمون حل الدولتين. لكن أصواتًا مثل هاجي وهكابي دافعت بشدة عن تبني موقف أكثر تشددًا تجاه إسرائيل ونجحوا في ذلك، وأصبحت منظمة «المسيحيون المتحدون من أجل إسرائيل» لاعبًا رئيسيًا في الحزب الجمهوري. فإذا كنت مرشحًا جادًا للرئاسة، فأنت بحاجة إلى إلقاء خطاب في هذا التجمع لتوضيح دعمك لإسرائيل. ويستعبد الخبراء في علاقات المنظمات وتيارات المسيحية الصهيونية حدوث تغيير في المواقف في أي وقت قريب وهذا يعني أن الأصوات الأكثر تشددًا في دعم إسرائيل، مثل هكابي وهاجي، سيكون لها نفوذ واسع في السنوات القادمة.

سياسات الهوية

أسئلة عديدة تلح على المتابعين للشأن الأمريكي تتصل بالانقسام الداخلي الواسع حول العرق والهوية وكيفية تفسير تلك الانقسامات والأسباب التي دفعت بالأمريكيين البيض إلى الالتفاف حول قضايا التنوع العرقي والإثني، وعن الأسباب التي تجذب الأمريكيين البيض، بشكل متزايد، لمرشح مثل دونالد ترامب والذي أمعن في توجيه إهانات إلى الأقليات العرقية، فيما ركز في حملتين انتخابيتين على الحمائية الاقتصادية، الحد من الهجرة، الرغبة في إغلاق حدود الولايات المتحدة، رفض الاتفاقيات التجارية الدولية. والسؤال الأهم: لماذا نمت العداوات بين البيض وبقية الأقليات العرقية والإثنية في السنوات الأخيرة؟

بداية، تثار مسألة الهوية Identity عندما تتغير موازين القوى في المجتمع لمصلحة مجموعة عرقية أو دينية على حساب آخرين. والهوية لا يتم التشكيك فيها إلا عندما تكون مهددة، أو مثلما قال جيمس بالدوين في عام 1976؛ إن التشكيك يبدأ «عندما يبدأ الأقوياء في السقوط، أو عندما يبدأ البؤساء في الصعود، أو عندما يدخل الغريب من البوابات، ليصبح، بعد ذلك، ليس بغريب: وجود الغريب يجعلك أنت الغريب، أقل من الغريب نفسه وأكبر من نفسك». تشير الدراسات الحديثة إلى أن هناك أدلة على أن هناك حاجة لدى الأفراد لإظهار الانتماء ورؤية أنفسهم مشابهين مع الآخرين الذين يشاركوهم أهدافًا مشتركة. فهي حاجة فطرية. نحن، كما يُقال، مهيأون لتبني انتماءات جماعية حول مجموعاتنا الاجتماعية، سواء كانت دينية أو مهنية أو شيء آخر. وبشكل غير مفاجئ، يمكن أن تؤثر هذه الهوية بشكل عميق في تفضيلاتنا السياسية وسلوكنا.

في عام 1998، ألقى الرئيس بيل كلينتون خطاب حفل التخرج في جامعة بورتلاند، بولاية أوريجون. وقف كلينتون أمام حشد من الطلاب المتخرجين، قائلًا: إنه يريد التحدث عن أمريكا في المستقبل -أمريكا التي تتغير وتصبح أكثر تنوعًا بمعدل مذهل. وأوضح أن القوة الدافعة وراء هذا التنوع المتزايد هي موجة جديدة وكبيرة من الهجرة التي تغير وجه البلاد. وصف الرئيس السابق كيف أنه في أماكن مثل هاواي وهيوستن ونيويورك، لم يعد هناك عرق غالب. وقال: «لم تمر أي أمة في التاريخ بتغيير ديموجرافي بهذا الحجم في وقت قصير كهذا». ثم توقف، وطرح سؤالًا على الحشد، «ماذا تعني هذه التغييرات؟ يمكن أن تقوينا وتوحدنا، أو يمكن أن تضعفنا وتقسمنا. يجب أن نقرر». بعد ثمانية عشر عامًا، أصبحت التغييرات التي وصفها كلينتون واقعًا في العديد من المدن الأخرى، أصبح البيض، الذين كانوا في السابق الأغلبية العددية، الآن أقلية. وفقًا للتقديرات الحديثة، بحلول عام 2043، لن يشكل البيض غالبية السكان في البلاد. فقد انتخب الأمريكيون، في إطار هذا التنوع، بشكل متزايد أول رئيس أسود لها في عام 2008. كما تم تعيين أول قاضٍ من أصل لاتيني في المحكمة العليا الأمريكية في عام 2009. وكان الكونجرس الأمريكي في الفصل التشريعي الذي بدأ في يناير 2017 هو الأكثر تنوعًا عرقيًا وإثنيًا في تاريخ البلاد لتصبح المؤسسات السياسية والاقتصادية تضم أفرادًا من خلفيات وتجارب مختلفة. ولم تأتِ هذه التغييرات من دون احتجاج. فقد عبر بعض الأمريكيين البيض عن استيائهم من التغيرات في التركيبة العرقية للبلاد ومن التقدم

الذي حققته الأقليات العرقية والإثنية في تحقيق التأثير القوى على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. على مدار العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، تحرك العديد من المشرعين من الولايات ذات الغالبية البيضاء لإصدار قوانين هجرة صارمة واقترحوا تشريعات تطلب من المرشحين للرئاسة تقديم شهادات ميلاد، وأصدروا قوانين لتحديد هوية الناخبين؛ مما يجعل من الصعب على الأقليات العرقية والإثنية المشاركة في الانتخابات. خلال هذه المعارك التشريعية، تصاعدت التوترات العرقية. في عام 2006، تجمع مئات الآلاف من اللاتينيين في مدن عديدة عبر الولايات المتحدة للاحتجاج على التشريعات المقيدة للهجرة وللمطالبة بسياسات توفر للمهاجرين سبلًا للحصول على الجنسية. وتم سكب المزيد من الزيت على النيران بعد انتخاب أوباما أول رئيس أمريكي من أصل أفريقي في عام 2008. اعتبر العديد من الأمريكيين فوز أوباما علامة على تقدم الأمة عرقيًا، لكن انتخاب أوباما يبدو أنه جلب إلى السطح أشكالًا أكثر خبثًا من العنصرية والتعصب العرقي. وزاد من احتقان الموقف، إن أوباما لم يفعل شيئًا يذكر لسد الفجوة الكبيرة بين الأمريكيين البيض والسود حول السياسات العرقية. وكانت الحصيلة، إن الأمريكيين اليوم أكثر انقسامًا حول قضايا العرق من أي وقت مضى.

تصاعدت هذه التوترات على مسرح انتخابات الرئاسة لعام 2016، مع ترشيح وانتخاب دونالد ترامب. فخلال حملته الانتخابية، تحدث ترامب بشكل سلبي عن المهاجرين المسلمين والمكسيكيين. اقترح وقف دخول اللاجئين إلى البلاد ووعد ببناء جدار على الحدود الجنوبية لأمريكا لوقف تدفق المهاجرين من المكسيك. متعهدًا بوضع «أمريكا أولًا»، وحذر ترامب من مخاطر العولمة. خارج تجمعات الحملة الانتخابية، تصادم المحتجون، الذين كان العديد منهم من السود أو اللاتينيين، في بعض الأحيان بعنف مع مؤيدي ترامب البيض. تصاعدت العداوات أكثر عندما وقع الرئيس ترامب، بعد أيام قليلة من توليه منصبه، أمرًا تنفيذيًا بحظر دخول مواطني سبع دول ذات أغلبية مسلمة إلى البلاد. وكانت السنة الأولى لترامب في الرئاسة مليئة بالاحتجاجات العامة على سياسات الهجرة التي اعتبرها الكثيرون قاسية. في ظل تلك التغيرات، وصف العديد من البيض أنفسهم بأنهم أقلية عددية، ومحرومون، بل ومضطهدون، وعبّروا عن قلقهم بشأن تراجع الأغلبية العددية للبيض في أمريكا، وتساءلوا عن معنى ذلك لمستقبل الأمة الأمريكية. وقد نجح الصراخ من تيارات

اليمين في جعل البيض يشعرون بالقلق من أنهم قد يواجهون قريبًا التمييز بناءً على عرقهم الخاص، إن لم يكن قد سقطوا في هذه الهوة بالفعل. هذه المشاعر السلبية تشير إلى أن زيادة عدد السكان غير البيض، وفقدان البيض امتيازهم العددي، مع تزايد القوة السياسية والاقتصادية للأشخاص ذوي البشرة الملونة في الولايات المتحدة، كان لها تداعيات هائلة بمرور الوقت. بالنسبة لعدد من البيض، تشير هذه الاتجاهات الاجتماعية والسياسية الضخمة -بما في ذلك تآكل وضع الأغلبية البيضاء وانتخاب أول رئيس أمريكي من أصل أفريقي- إلى تحدي سلطة البيض المطلقة. هذه التهديدات، سواء كانت حقيقية أو متخيلة، جلبت إلى السطح، بالنسبة للعديد من البيض، شعورا بالتضامن والارتباط مع مجموعتهم العرقية. وقد أدت هذه التهديدات إلى إيمان جزء كبير من السكان البيض بأن مجموعتهم العرقية، والفوائد التي يتمتعون بها، شبه مهددة أو مهددة بالفعل. نتيجة لذلك، أصبح هذا التضامن العرقي يلعب، ما يسميه الباحثون، دورًا مركزيًا في الطريقة التي يعرف بها العديد من المواطنين البيض أنفسهم في مجال السياسة، وفي المجتمع بشكل عام.

من القضايا الشائكة التي شدد ترامب على أحداث تغيير كبير فيها، منذ وصوله للسلطة في 2016، قضية مناهج التعليم وعلاقتها بالهوية. في مستهل فترته الثانية، تعهد بتحويل المدارس نحو اليمين في قضايا النوع والعرق محذرًا من أن المدارس التي لا تلتزم قد تواجه خطر فقدان التمويل الفيدرالي. فطوال الحملة الانتخابية، ركز ترامب على ما وصفه بـ»حرب ثقافية تعليمية» من أجل منح زخم جديد لحركة تطورت بشكل كبير منذ مغادرته البيت الأبيض قبل أربع سنوات. فقد كرر ترامب خلال حملته وعوده باستئصال «نظرية العرق النقدية» و»جنون المتحولين جنسيًا» من المدارس، وهدد بقطع التمويل الفيدرالي عن المؤسسات التي لا تلتزم بتوجيهاته. كما تعهد بمنع الفتيات المتحولات جنسيًا من المشاركة في الفرق الرياضية النسائية، قائلًا: إنه سيضمن «إبقاء الرجال خارج رياضات النساء». كما وعد ترامب بمنح الآباء حقوقًا جديدة تتيح لهم مراقبة تعليم أطفالهم. رغم أن تفاصيل بعض وعوده لا تزال غامضة، وقد تبدو بعضها متناقضة أو صعبة التنفيذ؛ نظرًا لأن الولايات ومجالس المدارس المحلية، وليس الحكومة الفيدرالية، هي المسئولة عن تشغيل المدارس العامة، إلا أن هناك أدوات يمكن استخدامها لتنفيذ هذه الأجندة، سواء من خلال الكونجرس أو من خلال قرارات

تنفيذية. واحدة من أبرز وعود ترامب كانت استخدام مكتب الحقوق المدنية في وزارة التعليم للضغط على المناطق التعليمية من خلال تهديدها بفقدان التمويل الفيدرالي إذا لم تلتزم بتفسيراته المحافظة للقوانين التي تحظر التمييز على أساس العرق والجنس في المدارس الممولة فيدراليًا. ويمكن للحكومة فتح تحقيقات ضد المدارس في حال الاشتباه في انتهاكها القوانين. وعادةً ما تصل هذه التحقيقات إلى اتفاقيات تتضمن تغييرات في السياسات المطبقة وإشرافًا مستمرًا على تلك المدارس. وتتضمن وعود ترامب إلغاء القوانين التي أصدرها بايدن والمتعلقة بحقوق المتحولين جنسيًا، خاصة تلك التي تفسر قانون «الباب التاسع» مثل حظر التمييز على أساس الهوية «الجندرية» أو النوع. ويعتزم ترامب إصدار توجيهات جديدة تلزم المدارس بالامتثال لرؤيته المحافظة. ومن المتوقع أن تؤدي سياسات ترامب إلى إعادة إشعال المعارك الثقافية حول قضايا العرق والجنس، مع احتمال أن يواجه معارضة قوية من الجماعات الليبرالية. فقد تباينت الآراء حسب موقف كل متحدث من توجهات ترامب. على سبيل المثال، قالت كارين سفوبودا، من منظمة «الدفاع عن الديمقراطية» لصحيفة واشنطن بوست بعد أيام من انتخابات 2024: «فوز ترامب يعني أن المدارس في كل مكان بحاجة إلى أن تستعد لتداعيات كبيرة»، بينما أكدت تيفاني جاستس، مؤسسة «أمهات من أجل الحرية»، أن «ترامب لديه تفويض شعبي لإعادة الحوكمة القائمة على الفطرة السليمة»، مضيفة أن أحد أهدافه الرئيسية سيكون «إنهاء أيديولوجيا الجندر في كل مكان في أمريكا». وقد أصبحت «نظرية العرق النقدية» أداة رئيسية في الحرب الثقافية التي يشنها الحزب الجمهوري على التيار الليبرالي. ومن أبريل حتى منتصف يوليو 2024، ذكرت شبكة فوكس نيوز نظرية العرق النقدية ما يقرب من 2000 مرة، وفقًا لمنظمة «ميديا ماترز»، وهي منظمة مراقبة إعلامية تميل إلى اليسار تتتبع وسائل الإعلام التي تميل إلى اليمين. في الواقع، منذ فبراير 2024، تضاعفت الإشارات إلى هذه النظرية أكثر من الضعف شهريًا على قناة فوكس نيوز، حيث يهاجمها كبار الجمهوريين، بما في ذلك الرئيس ترامب، ونائبه السابق مايك بنس، وحاكم ولاية فلوريدا رون دي سانتيس، والسيناتور تيد كروز. ولم يكن الهجوم لفظيًا فقط. وفقًا لتقرير في يوليو 2024 من معهد بروكينغز، قامت ثماني ولايات (أيداهو، أوكلاهوما، تينيسي، تكساس، أيوا، نيو هامبشاير، أريزونا، وكارولاينا الجنوبية) بتمرير قوانين تحظر تدريس محتوى مرتبط بنظرية العرق النقدية

في المدارس. وقد تم تقديم تشريعات مماثلة في أكثر من اثني عشر عاصمة ولاية أخرى. ولم يكن كثير من الأمريكيين يعلمون ما هي نظرية العرق النقدية. فهي إطار أكاديمي نشأ بين العلماء القانونيين في السبعينيات للمساعدة في شرح كيفية تسلل العنصرية إلى المؤسسات الأمريكية -لكن من غير المفاجئ أنها ظهرت كفزاعة في اليمين السياسي. بشكل متزايد، تجري عملية تحفيز للقاعدة الجمهورية أو المحافظة من خلال الشكاوى العرقية التي يتقدم بها مواطنون بيض، وهو سبب رئيسي في أن التفسيرات الخاطئة لنظرية العرق النقدية -«كل شخص أبيض عنصري» أو «بعض الأطفال بطبيعتهم أشخاص سيئون بسبب لون بشرتهم»- قد وجدت جمهورًا مرحبًا به. في النهاية، وقد أسهمت هذه الأفكار في الترويج لصعود ترامب. فمنذ الأيام الأولى لحملته الرئاسية في 2016، كان دعم ترامب يتركز بشكل كبير بين الأمريكيين البيض الذين يعتقدون أنهم يواجهون تمييزًا عرقيًا كبيرًا. في الواقع، حققت التصورات الخاصة بالتمييز ضد البيض تقدمًا ملحوظًا في تفضيلات الناخبين في انتخابات 2016. فقد وجدت دراسة أُجريت بعد الانتخابات بفترة قصيرة أن نسبة مؤيدي ترامب الذين يعتبرون أن الأمريكيين البيض يواجهون «الكثير» من التمييز يزيدون بمقدار أربعة أضعاف عن مؤيدي كلينتون (45 في المئة مقابل 10 في المائة، على التوالي). وأظهرت استطلاعات أخرى، أيضًا، أن الجمهوريين وداعمي ترامب في 2016 يرون معاناة المواطنين البيض من التمييز العرقي ضد البيض أكبر من تصور وجود معاملة غير عادلة للأقليات العرقية والإثنية في المجتمع الأمريكي. وقد نمت هذه الآراء بشكل أكبر في السياسات الجمهورية التي تبناها ترامب فيما بعد. وأظهرت استطلاعات الرأي أن دعم المرشح الرئاسي الجمهوري قد زاد بشكل ثابت بمقدار 12 إلى 15 نقطة مئوية منذ عام 2012 بين الأمريكيين البيض الذين يعتقدون أن هناك قدرًا متوسطًا، على الأقل، من التمييز ضد المواطنين البيض في الولايات المتحدة. العكس صحيح بين الأمريكيين البيض الذين لا يعتقدون بوجود الكثير من التمييز ضد البيض، حيث انخفض الدعم للمرشح الرئاسي الجمهوري بينهم نتيجة عدم اقتناعهم بطرح مسألة التمييز ضد المواطنين البيض. ويظل النمط نفسه قائمًا حتى بعد أخذ العديد من العوامل الأخرى التي ترتبط ارتباطًا قويًا باختيار التصويت الرئاسي في الحسبان، مثل الانتماء الحزبي، والأيديولوجيا، والاستياء العرقي.

إن التصورات بشأن «التمييز ضد البيض» أصبحت بشكل متزايد تتنبأ بمواقف الرأي العام سواء فيما يتعلق بالأشخاص أو السياسات المتعلقة بالرئيس ترامب، مثل إلغاء قانون الرعاية الصحية الميسرة. كما نجد أن تصورات التمييز ضد المواطنين البيض مرتبطة بشكل متزايد بانتماءات الأمريكيين الحزبية، تمامًا كما كان موقف الرأي العام تجاه باراك أوباما غالبًا ما كانت تترجم إلى مواقف معادية للسود والإسلاموفوبيا التي شكلت الانتماء الحزبي خلال رئاسته. وتقول آشلي جاردينا في كتابها «سياسة الهوية البيضاء» بأن شكاوى العنصرية ضد البيض تؤثر بشكل أقوى في المعتقدات السياسية عندما يشعر البيض بأنهم مهددون، وهو أحد الأسباب التي جعلت ترامب يحظى بدعم متزايد في العديد من تصريحاته حول التهديدات الثقافية والاقتصادية والجسدية التي يصادفها المواطنون البيض. كما أن هجمات الجمهوريين على نظرية العرق النقدية تتبع الاستراتيجية نفسها، حيث يتم تأطير تعاليمها باعتبارها تشكل «تهديدًا وجوديًا للبيض». وبحلول نوفمبر 2024، أصبحت التربة مهيئة لانتصار خطاب المظلومية البيضاء في عصر ترامب لدرجة أن أي مراجعة محايدة للظلم العنصري في التاريخ الأمريكي يستفز ويثير غضب المنتمين للحركة المحافظة. في الواقع، وجدت جاردينا أن نسبة الجمهوريين الذين يعتقدون أن هناك إفراطًا في مناهج «تاريخ السود» الذي يُدرس في المدارس قد زادت بمقدار 30 نقطة مئوية من عام 2000 إلى عام 2018. وتقول «عندما تجمع صعود سياسة الهوية البيضاء في الحزب الجمهوري مع تشويه نظرية العرق النقدية باعتبارها ممارسة معادية للبيض، يصبح من الأسهل أن ترى كيف ظهر هذا الإطار الأكاديمي، غير المعروف نسبيًا، كقضية رئيسية في سياسات الحزب الجمهوري. علاوة على ذلك، تشير الحرب على نظرية العرق النقدية إلى أن سياسة الشكوى البيضاء التي ساعدت ترامب هي جزء رئيسي من استراتيجية الحزب الجمهوري في المستقبل»

قائمة المراجع:

1. Results of the 2018 General Social Survey, 19 March, 2019 at https://www.norc.org/research/library/results-of-the-2018-general-social-survey-now-available-to-the-p.html.
2. Craig, M. A., & Richeson, J. A. (2014). More diverse yet less tolerant? How the increasingly diverse racial landscape affects White Americans' racial attitudes. Personality and Social Psychology Bulletin, 40(6), 750–761. doi:https://doi.org/10.1177014616721452499 3/.
3. A Christian Nation? Understanding the Threat of Christian Nationalism to American Democracy and Culture, PRRI, 2 August 2023, at https://www.prri.org/research/a-christian-nation-understanding-the-threat-of-christian-nationalism-to-american-democracy-and-culture/.
4. ROBERT P. JONES, The Roots of Christian Nationalism Go Back Further Than You Think, 31 AUGUST 2023, at https://time.com/6309657/us-christian-nationalism-columbus-essay/
5. (Critical Race Theory

   نظرية العرق النقدية، هي إطار أكاديمي وفكري يدرس التفاعل بين العرق والقانون والسلطة في المجتمع. ظهرت هذه النظرية في أواخر القرن العشرين من الدراسات القانونية النقدية، وتنتقد الروايات التقليدية التي ترى العنصرية كتحيز فردي أو حادثة معزولة. بدلاً من ذلك، تؤكد هذه النظرية أن العنصرية متجذرة بعمق في الهياكل والمؤسسات والسياسات المجتمعية، ولا سيما في الولايات المتحدة. يركز أنصار نظرية العرق النقدية على تحليل كيف أن القوانين والممارسات الاجتماعية قد دعمت تاريخيًا عدم المساواة المنهجية والتسلسل الهرمي العرقي، حتى وإن بدت محايدة أو عادلة ظاهريًا.

   تتميز النظرية بعدد من المبادئ الأساسية، من بينها فكرة أن العنصرية أمر عادي وليس استثناءً، والاعتراف بتقاطع الهويات (intersectionality) الذي يدرس كيفية تفاعل العرق مع جوانب أخرى من الهوية مثل النوع الاجتماعي والطبقة الاجتماعية، ورفض النهج القائم على "تجاهل اللون" (colorblindness) الذي يتجاهل الطبيعة الهيكلية لعدم المساواة العرقية. تسلط النظرية الضوء على تجارب الفئات المهمشة، وتنتقد الأيديولوجيات السائدة التي تعزز هذه الفجوات.
6. com/202429/10//the-new-christian-right/
7. كاليفورنيا. تميزت هذه الحركة بقادة معروفين مثل إيمي سيمبل ماكفرسون وأورال روبرتس، وأثرت في نهاية المطاف على كل من المؤمنين البروتستانت والكاثوليك الذين يتوقون إلى علاقة أكثر مباشرة وعاطفية مع الله، وكانت هذه الحركة تُعتبر حركة روحية محدودة ولكنها الآن أصبحت أكثر علانية وأكثر تسييسًا بشكل مفرط.
8. 2024, at https://www.lemonde.fr/en/religions/article/202411/04//at-the-roots-of-evangelical-christians-support-for-israel_6668119_63.html
9.
10. Liam Adams, Huckabee as Trump's pick for Israel ambassador is a win for Christian Zionism. Here's why, USA TODAY, 22 November 2024, at https://www.usatoday.com/story/news/politics/elections/202422/11//mike-huckabee-amadassor-israel-christian-zionism-trump-second-term/76340977007/.
11. Dispensationalism هو إطار لاهوتي لتفسير الكتاب المقدس يقوم على الاعتقاد بأن التاريخ مقسَم إلى عصور متعددة تُسمى «تدابير» أو «عهود»، وفي كل عهد يتفاعل الله مع شعبه المختار بطريقة معينة. يُميز هذا الإطار عن (لاهوت العهد)، حيث يمثل كلاهما منهجين متنافسين في اللاهوت الكتابي يسعيان لتفسير الاستمرارية العامة في الكتاب المقدس. تُنسب صياغة مصطلح Dispensationalism إلى الناقد فيليب ماورو، الذي استخدمه لأول مرة في كتابه «إنجيل المملكة»، عام 1928، لانتقاد تعاليم هذا النظام اللاهوتي. وتؤكد Dispensationalism على انقطاعات أو مراحل منفصلة في تاريخ تعامل الله مع البشرية. كما أن لاهوت العهد (Covenant Theology) يرى أن الله يتعامل مع البشرية من خلال عهدين رئيسيين: عهد الأعمال (قبل السقوط) وعهد النعمة (بعد السقوط). غالبا ما نرتبط Dispensationalism بتفسيرات حرفية للنص المقدس، مثل استعادة إسرائيل كشعب مختار، ودورها في أحداث نهاية العالم.
12. مرجع سابق

5 أمة المهاجرين تغلق أبوابها

الجدل حول الهجرة ليس جديدًا في الولايات المتحدة. ولم يكن جديدًا حتى في زمن جون كينيدي الذي يستعيد كثيرمن الأمريكيين ذكراه اليوم. فقد كان كينيدي عضوًا في مجلس الشيوخ، دافع عن سياسة عادلة وأيضًا سخية تجاه الأشخاص الراغبين في القدوم إلى الولايات المتحدة. وبصفته حفيدًا لجدٍّ عظيم من المهاجرين الذين فروا من المجاعة الكبرى المدمرة في أيرلندا، كان الرئيس كينيدي مثالًا حيًا على ما يمكن للمهاجرين وأحفادهم تحقيقه في الولايات المتحدة إذا أُتيحت لهم الفرصة. لكن هذا الميراث، البعيد والقريب، لم يعد يلقي ترحيبًا مثلما كان الوضع قبل سنوات ليست ببعيدة ودخلت الولايات المتحدة في مراجعات متوترة بشأن فتح أبوابها أمام الهجرات المنتظمة وكيفية مواجهة المتسللين عبر حدودها من الشمال والجنوب وهي المراجعات التي تحولت إلى قضية سياسية كبرى بين الديمقراطيين والجمهوريين على مدى أكثر من عقدين حتى جاء ترامب بخطاب مختلف ينزع ورقة التوت عن التباين في الرؤى والأفكار نحو سياسة جديدة تتعامل بقسوة مع كل المقيمين بصورة غير شرعية ويغلق الحدود أمام الوافدين الجدد من خلال جدار عازل مع حدود المكسيك، بينما يدرس إنشاء برنامج يسمح بجلب العمالة الماهرة والكفاءات فقط.

قبل 16 عامًا، توجهت في مهمة صحفية إلى حدود الأمريكية-المكسيكية واخترت عنوانًا لتقرير صحفي لجريدة الأهرام «حرب بلا طلقات رصاص.. سجون لا تكفي.. وجدار عازل بلا فائدة!» وذلك قبل شهور من فوز باراك أوباما بالرئاسة وقبل سنوات قليلة من العودة القوية لليمين المحافظ بوصول ترامب للحكم عام 2016، والذي ارتقى بقضية الهجرة غير الشرعية إلى مصاف القضايا الكبرى في الانتخابات الرئاسية. تفاصيل هذه الرحلة كشفت عن كم كبير التعقيدات التي تحيط بقضية الهجرة في بلد سماه كينيدي عنوانًا لكتابه في مطلع الستينيات «أمة من المهاجرين».

كانت قضية الهجرة غير الشرعية واحدة من قضايا الانتخابات الساخنة في عام 2008، فالكل كان يتحدث عن مأزق حقيقي يواجه السياسيون الأمريكيون والكل يختلف حول كيفية مواجهة تدفق الآلاف من الأراضي المكسيكية يوميًا حتى وصلت تقديرات العدد إلى 12 مليون شخص من المهاجرين غير الشرعيين. الكونجرس وافق على مشروع بناء جدار عازل بطول 1100 كيلومترًا على الحدود الجنوبية-الغربية مع المكسيك يتكلف المليارات لكن التجارب المبدئية في ولاية أريزونا التي أطلق عليها «المشروع 28» فشلت تمامًا. السياسيون في الجنوب الأمريكي يصفون الجدار بأنه «مأزق» من صنع أغلبية في الكونجرس ممن لا يثمنون جيدًا إسهام المهاجرين من المكسيك وأمريكا اللاتينية في بناء الاقتصاد الأمريكي. ولأن ذوي الأصول الإسبانية يمثلون نسبة مؤثرة في الجنوب، يرى غالبيتهم أن التعامل اللين مع الأزمة وليس الجدار هو الحل النموذجي-وهو ما أفشل بدوره خطط صدور تشريع شامل للهجرة. ويبلغ طول الحدود 3160 كيلومترًا وتعد الأكثر ازدحامًا عالميًا حيث يعبرها سنويًا 250 مليون شخص في الاتجاهين. الإجراء الأحدث بعد بناء الجدار «التجريبي» هو إحالة المقبوض عليهم من المهاجرين غير الشرعيين إلى المحاكمة مباشرة بدلًا من ترحليهم!

دلفت إلى بوابات الجنوب الأمريكي مع المكسيك ومررت بالحواجز والمعابر ونقاط التفتيش والمراقبة الحدودية وغرف المراقبة التي تعمل على مدار الساعة لملاحقة الفارين من فقر الجنوب بحثًا عن فرص عمل في الشمال. ففي مدينة لاريدو Laredo الواقعة جنوب شرق تكساس، التي يوحي كل شيء فيها بالأصول المكسيكية لغالبية السكان، والتي يفصلها عن المكسيك نهر يشكل المانع الطبيعي أمام طوفان

الهجرة. المشهد من غرف المراقبة الحدودية حيث الكاميرات التي تغطي مساحة 200 كيلومترا يبدو مثيرًا ومؤلمًا في الوقت نفسه.. الكاميرات تلاحق المهاجرين غير الشرعيين وتتبع دروبهم حتى وقوعهم في الفخاخ المنصوبة دون إراقة دماء ولكن البعض منهم قد يحاول الالتفاف في الأحراش والصحراء المترامية فيكون مصيره الهلاك بعد مسيرة تصل إلى عدة أيام.. ويقول رجال حرس الحدود الأمريكيين إنهم يعثرون على هياكل عظمية على فترات زمنية متقاربة في أثناء تقصي أثر من ضلوا طريقهم على شاشات المراقبة.. بالفعل هي حرب ممتدة لا يطلق فيها الرصاص كثيرًا لكنها مكلفة جدًا في ظل الفزع من الزحف المكسيكي لكن السياسيون في بعض المناطق من الجنوب يسوقون مقارنات لا محل لها من نوعية أن الجدار العازل ليس بدعة أمريكية ولكنه أمر يمكن أن ترى مثله اليوم في إسرائيل- على سبيل المثال. هذا النوع من النقاش لا تعرف كيف تقارعه الحجة بالحجة لأن الجدار الذي تبنيه إسرائيل في الضفة الغربية ليس جدارًا يحمي حدودًا ذات سيادة لكنه يقطع أوصال وطن عن بقيته وكلاهما محتل؛ بينما الجدار الأمريكي رغم قسوته هو عمل مشروع بدليل موافقة الكونجرس الأمريكي عليه وتوقيع الرئيس الأمريكي مرسومًا بذلك في أكتوبر عام 2006.

في المعابر الحدودية، كل شيء طبيعي ولا يوحي بالكثير من اللغط الكامن تحت السطح. معبر «لاريدو» هو أكبر معبر بري للشاحنات بطول الحدود الأمريكية يواجه في الناحية الأخرى بلدة «لاريدو الجديدة» المكسيكية، لذلك الحركة لا تتوقف ليلًا أو نهارًا بينما رجال حرس الحدود يحملون في حوزتهم كل المعدات اللازمة للكشف عن عمليات تهريب البشر والمخدرات من كلاب مدربة وأشعة تحت حمراء وخبرات في معرفة مدى صدق أو كذب سائق السيارة بمجرد النظر إلى عينيه! وبعيدًا عن المعابر هناك الحدود المترامية التي يركض الفقراء القادمون-في الغالب- من جنوب المكسيك أيامًا حتى عبور الحدود أو الوقوع في قبضة دوريات الحدود. ويقدر متوسط الدخل اليومي للعامل في المكسيك بحوالي 7 دولارات بينما يمكن للعامل المكسيكي كسب 70 دولارًا يوميا في أمريكا وهو ما يفسر الشغف الكبير في عبور الحدود حتى لو كلف الأمر صاحب المغامرة حياته. في أحد المعابر، شاهدت اثنين من المكسيكيين يحدقون بنظرات زائغة ووجه متعب من وراء حاجز غرفة زجاجية وتوجهت بسؤال

للكولونيل «سالیناس" المتحدث باسم المعبر الحدودي عما سيفعل بشأنهما فقال: سيحالان إلى المحاكمة الجنائية بعد تعديل القانون في أكتوبر الماضي ليسمح بتقديم المهاجرين غير الشرعيين إلى المحاكمة بعد إن كنا نرحلهم في السابق، واحد منهما من المكسيكيين من أصحاب السوابق بينما الآخر مجرد مهاجر غير شرعي. المشكلة في مدينة «لاريدو» أن طاقة السجون لم تعد تستوعب الأعداد الكبيرة من المهاجرين غير الشرعيين حيث تشير الإحصائيات عن العام الماضي إلى أن متوسط أعداد المقبوض عليهم وصل في بعض الأيام إلى 200 فرد في منطقة لا تتجاوز 200 كيلومتر فقط بينما وصل الإجمالي السنوي في 2007 إلى 16 ألف حالة يجد رجال حرس الحدود أنفسهم مضطرين إلى تقديمهم إلى المحاكمة. ويقول المنتقدون للسياسة الجديدة أن التشدد سيؤدي بالمهاجرين إلى الوقوع في قبضة شبكات تهريب البشر أكثر من ذي قبل بينما يغامر آخرون بقيادة سياراتهم ودراجاتهم البخارية صوب الجدار العازل أو يعبرون الأنهار على الحدود ليلقي الكثيرون منهم مصرعهم غرقًا.

من سخرية القدر، أن من يستخدمون الدراجات البخارية لاقتحام السور العازل الجديد يجدون أنفسهم في المستشفيات الأمريكية يكبدون دافع الضرائب الملايين من الدولارات قبل أن يُرحلوا على أعقابهم إلى المكسيك. وفي الوقت الذي تتكدس السجون في كثير من ولايات الجنوب بالمهاجرين غير الشرعيين، يوجد النقيض لتلك الصورة على بعد كيلومترات قليلة في المتاجر الكبرى حيث توجد مكاتب خاصة بأفرع الجيش الأمريكي المختلفة التي تدعو الشباب للخدمة العسكرية بمرتبات مغرية للانضمام لأسلحة مشاة البحرية وسلاح الجو وغيرهما، وبالتدقيق في الإعلانات المعلقة على واجهة تلك المكاتب في «مول» رئيسي يمكن ملاحظة الأسماء المكسيكية المميزة بين من خدموا أو يخدمون اليوم في القوات المسلحة الأمريكية. والمغزى واضح من وجود تلك المكاتب في مناطق ذات كثافة عالية من ذوي الأصول المكسيكية أو اللاتينية حيث يعاني الجيش الأمريكي من نقص كبير في أعداد المجندين والمتطوعين وأحد الروافد الرئيسية لتعويض هذا النقص هم الباحثون عن الجنسية من فقراء أمريكا اللاتينية. وعن التعامل مع المهاجرين غير الشرعيين من دول الشرق الأوسط، يقول المسئولون في معبر «لاريدو» أن هناك بعضًا من المهاجرين العرب يأتون من حدود المكسيك ويقوم

مسئولو الهجرة بإجراء اختبار لغة لمعرفة أصول الوافدين عبر البوابات غير الشرعية حتى لا تتسرب عناصر إرهابية. بصفة عامة، يدافع الديمقراطيون عن المهاجرين المكسيكيين بالقول إن العناصر السيئة والخطرة على أمن أمريكا يأتون عبر الحدود مع كندا بتأشيرات شرعية وليس عبر حدود المكسيك. ويقدر عدد المهاجرين غير الشرعيين ممن يعبرون الحدود الأمريكية كل عام بحوالي 500 ألف شخص ويكلف المهاجرون غير الشرعيين الخزانة العامة قرابة 10 مليارات دولار سنويًا رغم قيامهم بسداد الضرائب. من جانب آخر، ترتفع تكلفة إيواء السجناء من المهاجرين في الولايات الكبرى حيث يصل الرقم إلى 750 مليون دولار سنويًا في كاليفورنيا وحدها التي يوجد في سجونها 18 ألف نزيل من الغرباء.

في الوقت نفسه، تعتمد الزراعة وقطاع البناء في ولايات الجنوب الأمريكي بنسبة 80٪ على المهاجرين المكسيكيين وهما من القطاعات الحيوية للانتعاش الاقتصادي لذلك يندر أن تجد نائبًا في الكونجرس يتعامل بقسوة مع القضية لكن غالبية النواب يدعون إلى تبني قانون جديد يحدد سقفًا للهجرة يفيد قطاعات الأعمال مع بدء خطوات منح الجنسية في نهاية الأمر للعمالة المهاجرة بعد الحصول على تصاريح العمل. ويرفض معظم الديمقراطيين من ذوي الأصول الإسبانية أي مشروع قانون لإصلاح قوانين الهجرة ما لم يتضمن الحصول على الجنسية الأمريكية وهو ما لا يؤيده الجمهوريون. ويرى التحالف الجمهوري المحافظ أن الأولوية يجب أن تمنح لغلق الحدود أولًا لمنح فرصة لمكافحة الهجرة غير الشرعية وليس التسامح مع المهاجرين ومنحهم العفو ثم الجنسية. كما يرى المحافظون أن الحفاظ على الثقافة الأمريكية يمثل أولوية في صراع الحدود من منطلق أن الحاجة الإنسانية لا يجب أن تتقدم على المصلحة الوطنية بينما يتهمهم خصومهم بالمساعدة في تهريب وإخفاء العمالة الرخيصة عبر الحدود ليستفيد منها أصحاب الشركات الكبرى. وتقول إحصائيات متنوعة أن هناك 20 مليونًا من المهاجرين غير الشرعيين يتخذون من مدن الولايات الجنوبية الأربع المحاذية لحدود المكسيك (كاليفورنيا وأريزونا ونيومكسيكو وتكساس) ملاذات آمنة بتأثير سطوة أصحاب البيزنس. أما المرشحون لانتخابات الرئاسة باراك أوباما وهيلاري كلينتون وجون ماكين فلا توجد فروقًا كبيرة في مواقفهم.. فلا يرى أي منهم أن الجدار العازل هو

الحل الأمثل، وترى هيلاري أن «لم شمل» الأسر من الضروريات عند سن قانون جديد للهجرة في انحياز واضح للناخبين ذوي الأصول الإسبانية المؤيدين لها بقوة، بينما يرى أوباما أن المهارات هي الأهم في استقدام العمالة المكسيكية وغيرها. في الجانب الجمهوري يرى جون ماكين أن الهجرة غير الشرعية تخلق طبقة غير مؤهلة في قلب المجتمع ولا بد من إجراءات حاسمة لحماية الحدود من الهجرات غير الشرعية وهي شعارات مطاطة أيضًا. المرشحون الثلاثة يتفقون على أنه من الطبيعي ألا يكون هناك موقف! الكل في الجنوب ضد الجدار العازل فمن الذي يحميه؟ سألت رئيس بلدية لاريدو «المكسيكي الأصل» بعد مناقشات لعدة أيام، في جامعة تكساس في اوستون- عاصمة تكساس- ومعهد جيمس بيكر للسياسات العامة في هيوستن وفي لقاءات مع سياسيين من الحزبين، فرد من فوره: «نواب الكونجرس والسياسيون في واشنطن لهم حسابات أخرى غير ما نريده هنا»! كان الدرع التذكاري من رئيس البلدية يعكس هذا التناقض.. طبق معدني صغير مكتوب عليه «لاريدو: البوابة إلى المكسيك".

منذ الرحلة إلى «لاريدو» تغيرت السياسة الأمريكية كثيرًا وصعد التيار الشعبوي بقيادة ترامب ليضع قضية الهجرة غير الشرعية في صدارة المشهد ووسيلة لكسب مزيد من الشعبية في أوساط قطاعات من الجماهير الغاضبة حيث يخطط لترحيل 11 مليون مهاجر يقيمون بشكل غير شرعي في الولايات المتحدة في فترة ولايته الثانية.

لفهم الحالة الراهنة للسياسة الأمريكية، يجب استيعاب كيفية التحول من أمة من المهاجرين إلى أمة تعادي الهجرة. تقول الكاتبة جانيت دالي «ربما يكون من المتوقع أن يثير وصول أعداد كبيرة من الأجانب استياء المجتمعات ذات الجذور العريقة في العالم القديم. لكن الولايات المتحدة كانت مختلفة؛ إذ أُسست كاختراع للضمير الحديث، صُمم خصيصى لاستيعاب «المرهقين والفقراء» الفارين من الاضطهاد أو اليأس أينما كانوا».[1] وتضيف «الشرط الوحيد كان الاستعداد للنجاح بمجهود ذاتي، دون أن تصبح عبئًا على الدولة، كما ورد في التحذير على جزيرة إيليس: «لا تكونوا عبئًا على الدولة». لم يكن هناك نظام رعاية اجتماعية للاعتماد عليه.

كان بإمكانك الدخول، واتخاذ هذا المكان وطنًا، وتحقيق أي شيء تستطيع، بشرط قبول مبادئ الدستور وعدم طلب المزيد. هكذا كان الاتفاق».[2] وقد استمر هذا النظام بنجاح لفترة طويلة من الزمن وتقول الكاتبة «عائلات، مثل عائلتي التي فرت من المذابح في مطلع القرن الماضي دون أن تعرف الإنجليزية ومعها فقط متاعها القليل، أوجدت فرصًا لأبنائها لم تكن ممكنة في أي مكان آخر. اعتمدوا على حرفهم التقليدية أو على فتح متاجرهم يوميًا، لتأمين تعليم أبنائهم في الجامعات، خاصة في مجالات الطب أو القانون. هذه كانت «أرض الفرص»، حيث كان الاعتماد على الذات والطموح أعلى القيم». تبدلت الأحوال، وصار أحفاد هؤلاء المهاجرين الأوائل، الذين اكتسبوا شعورهم الوطني من خلال الامتنان، يكرهون استقبال بلادهم موجات جديدة من المهاجرين إلى درجة دعمهم لرجل جعل معاداة الهجرة مشروعه الأساسي، حتى لو كانوا لا يحبونه؟ التفسير لتلك الحالة ربما يرجع إلى ضخامة الأعداد: التدفق الكبير وغير المنضبط عبر حدود مفتوحة، بعد أن كان الدخول مراقبًا بعناية في السابق. ومع هذا التدفق تأتي مخاطر المجتمعات المنعزلة التي لا تندمج في المجتمع الأوسع. لكن هذا النمط كان موجودًا أيضًا في الماضي. كما أن النظام التعليمي أسهم في تعليم اللغة الإنجليزية للأجيال الجديدة وانقطاعهم عن لغة الآباء والأجداد ومكنت الثقافة الشعبية من توحيد الانتماء للدولة الأمريكية. لكن يبدو أن آليات الاندماج تعرضت للعطب وخرجت من الخدمة على نطاق واسع. ويقول المنتقدون للثقافة الليبرالية والتقدمية أن ثقافة الاندماج الوطني قد اُستبدلت بتعليم للأطفال الآن الشعور بالذنب التاريخي، والمسئولية التي لا يمكن التخلص منها عن أخطاء الماضي التي لم يكن لهم يد فيها، والفكرة بأن على بلدهم تقديم تعويضات لا نهاية لها. تقول دايلي «كان التصور المثالي لأمريكا الذي عُرض علينا في طفولتنا بمثابة خيال ساذج. كانت هذه أمة من النازحين، مع القلق الوجودي المزمن الذي نشأ عن ذلك والذي كان لا مفر منه ومؤذيًا نفسيًا. هناك شعور بالثبات والطمأنينة في المجتمعات القديمة يفتقر إليه الأمريكيون. لكن ما قدمته الولايات المتحدة كان بديلًا: التفاؤل والإيمان بالنفس. عندما انهار هذا الإيمان، أصبحت الهجرة مجرد غزو وبائي».[3]

في جانب التيار التقدمي، تجد نقدًا عنيفًا للتجربة الأمريكية، فالمؤرخة روكسانا دانبر-أورتيز تقول: «لم تكن الولايات المتحدة يومًا «أمة مهاجرين». لقد كانت

دائمًا دولة مستوطنين، بُنيت حول نواة من أحفاد المستوطنين الاستعماريين الأصليين، وهم بشكل رئيسي من الأنجلو-ساكسونيين، الأسكتلنديين، الأيرلنديين، والألمان. امتصّت مستعمرات المستوطنين القادمين الجدد عبر عملية تكييف تسمى «الأمركة»؛ ورغم أنها لم تكن صارمة ومنظمة مثل عملية تكييف الأفارقة حتى حولتهم إلى سلع بشرية، فإنها كانت فعالة بطرقها الخاصة».[4] وتضيف «في ستينيات القرن الماضي، اضطر المؤرخون الأمريكيون إلى تعديل السردية التاريخية للجمهورية البيضاء والتقدم في مواجهة مطالب الحقوق المدنية للسود بمعالجة العنصرية. لكن خلال تلك التعديلات والإصلاحات، لم يكن وضع الدولة المستوطنة موضوع نقاش». وهناك من يرى أن الولايات المتحدة نجحت في احتواء العنصرية ولكنها أبقت على مجتمع ودولة المستوطنين التي يعتبر تفوق الرجل الأبيض والرغبة في استعادة الأغلبية البيضاء واحدة من تجلياتها التي يمثلها تيار «ماجا».

على مدى أكثر من قرنين من الزمن، رحبت الولايات المتحدة بملايين الأشخاص من جميع أنحاء العالم. واليوم، تستقبل البلاد أكثر من مليون مهاجر قانوني كل عام، وهو عدد يفوق أي دولة أخرى في العالم. حسب مركز «بيو» فإن أعداد المهاجرين في الولايات المتحدة، في عام 2023، بلغ عدد السكان المولودين خارج الولايات المتحدة 47,8 مليون شخص، وهو رقم قياسي يمثل زيادة قدرها 1,6 مليون عن العام السابق. هذا الارتفاع هو الأكبر منذ أكثر من 20 عامًا، وتحديدًا منذ عام 2000. ويشكل المهاجرون 14,3٪ من إجمالي سكان الولايات المتحدة، وهو ما يمثل زيادة كبيرة مقارنة بـ4,7٪ فقط في عام 1970. ونسبة المهاجرين اليوم هي الأعلى منذ عام 1910، لكنها لا تزال أقل من الرقم القياسي الذي سجل عام 1890، عندما وصلت إلى 14,8٪. وعن الوجهات التي يأتي منها المهاجرون، تأتي المكسيك في المقدمة، فهي المصدر الأكبر للمهاجرين؛ حيث ولد فيها حوالي 10,6 ملايين شخص من المهاجرين الذين يعيشون في الولايات المتحدة عام 2022، أي 23٪ من إجمالي المهاجرين. تليها الهند بنسبة 6٪، الصين 5٪، الفلبين 4٪، والسلفادور 3٪. وحسب المناطق الجغرافية، تبلغ نسبة الوافدين من البلدان الآسيوية 28٪ يليهم القادمون من أمريكا اللاتينية (تشمل الكاريبي، وأمريكا الوسطى والجنوبية) بنسبة 27٪ ثم أوروبا وكندا وشمال أمريكا 12٪ وأفريقيا جنوب الصحراء5٪ والشرق الأوسط وشمال أفريقيا 4٪.[5]

وتعكس البيانات دور الهجرة في تشكيل التركيبة السكانية للولايات المتحدة وتوضح تنوع خلفيات المهاجرين ومستويات اندماجهم، لكنها تسلط الضوء أيضًا على التحديات المتعلقة بالتعليم، اللغة، والوضع القانوني. فقد تغيرت خريطة أصول المهاجرين عبر العقود، فقبل 1965، كانت قوانين الهجرة الأمريكية تفضل الأوروبيين من شمال وغرب أوروبا وتمنع تقريبًا الهجرة من آسيا. ثم فتح قانون الهجرة لعام 1965 الباب أمام الهجرة من آسيا وأمريكا اللاتينية. ومنذ ذلك الحين، جاء حوالي نصف المهاجرين من أمريكا اللاتينية (مع ربعهم من المكسيك). كما جاءت أعداد كبيرة من آسيا، خاصة من الهند، الصين، والفلبين. في عام 1980، كانت ألمانيا وكندا من بين الدول المهيمنة في أصول المهاجرين بالعديد من الولايات، وبحلول عام 2000، أصبحت المكسيك المصدر الأكبر للمهاجرين في 31 ولاية. لكن الهجرة من المكسيك تراجعت بعد عام 2007، وانخفضت نسبة المهاجرين المكسيكيين من 29٪ في 2010 إلى 23٪ في 2022. في عام 2022، كان 77٪ من المهاجرين مقيمين بصفة قانونية (49٪ مواطنون أمريكيون متجنسون، 24٪ مقيمون دائمون حاصلون على البطاقة الخضراء، و4٪ مقيمون مؤقتون بتأشيرة قانونية).

ويبلغ عدد المهاجرين المقيمين بطريقة غير شرعية حوالي 23٪ من إجمالي المهاجرين، أي حوالي 11 مليون شخص. والغالبية العظمى منهم إما دخلوا الولايات المتحدة دون تصريح أو تجاوزوا فترة الإقامة المسموح بها بتأشيرات مؤقتة. منذ عام 2007، تراجع عدد المهاجرين غير القانونيين من المكسيك، لكنه عوضه ارتفاع عددهم من مناطق أخرى، مثل آسيا وأمريكا الوسطى. بالنسبة للغة وإتقان اللغة الإنجليزية، فإن 54٪ من المهاجرين الذين يبلغون من العمر خمس سنوات أو أكثر يتحدثون الإنجليزية بطلاقة، والمهاجرون من المكسيك وأمريكا الوسطى لديهم أقل معدلات إتقان اللغة الإنجليزية (36٪ و35٪ على التوالي. كما أن اللغة الإسبانية هي الأكثر شيوعًا بين المهاجرين، حيث يتحدث بها حوالي 41٪ في منازلهم. من حيث المشاركة في القوى العاملة، في عام 2022، كان أكثر من 30 مليون مهاجر جزءًا من القوى العاملة الأمريكية من بينهم قرابة 22 مليون شخص يقيمون بصفة قانونية و8 ملايين من المهاجرين غير القانونيين.

وقد تغيرت المواقف تجاه الهجرة في أوروبا والولايات المتحدة بشكل واضح. أصبحت فكرة أن المهاجرين يضعفون الهوية الوطنية أو يثقلون أنظمة الرعاية الاجتماعية أكثر انتشارا وشيوعًا في أوساط الرأي العام الغربي. هذا الخطاب، الذي تردده أحزاب قومية صاعدة في جميع أنحاء أوروبا، ويعتبر أحد المحاور الرئيسية لحملة دونالد ترامب الرئاسية في الولايات المتحدة، أثبت جاذبيته بالفعل بعد فوزه بالرئاسة للمرة الثانية في نوفمبر 2024. في فرنسا، على سبيل المثال، انهار الحظر المطلق الذي كان مفروضًا على حزب «الجبهة الوطنية»، المعروف الآن باسم «التجمع الوطني». وفي الولايات المتحدة، اضطر بايدن إلى اتخاذ موقف أكثر صرامة، حيث أغلق الحدود الجنوبية أمام معظم طالبي اللجوء هذا الشهر، وهو تحول كبير عن موقفه السابق كمدافع عن أمريكا كدولة للمهاجرين. في تفسير هذا التحول يقول الكاتب روجر كوهين مدير مكتب نيويورك تايمز في باريس وصاحب الخبرة في تغطية ملف الهجرة لمدة 30 عامًا، أن «مجتمعات الغرب الأكثر تفاوتًا اقتصاديًا قد تركت العديد من الناس خلف الركب؛ مما أجج الغضب. في فرنسا، لم يعد النموذج الاجتماعي قادرًا على حل مشاكل الأمل الضائع والمدارس السيئة في الضواحي التي يسكنها العديد من المهاجرين». ويضيف «في الولايات المتحدة، يشعر البعض بالقلق من أن الأمريكيين البيض من أصول غير إسبانية قد يصبحون أقلية بحلول منتصف القرن. وفي فرنسا، يُنظر إلى الهجرة على أنها تهدد الطريقة الفرنسية في الحياة، خاصة مع تكرار أعمال الإرهاب (الإسلامي) في العقد الماضي».[6] وتصاعد الحديث عن الرغبة في إغلاق الحدود، على سبيل المثال، قال الشاب الفرنسي جوردان باردیلا، البالغ من العمر 28 عامًا، والذي يمثل وجه حزب التجمع الوطني، في مقابلة مع قناة «فرانس – 3»: «لا يمكن لأي مواطن فرنسي أن يتحمل العيش في منزل بلا أبواب أو نوافذ. الأمر نفسه ينطبق على الدول»، بمعنى آخر، تحتاج الدول إلى حدود فعّالة يمكن إحكام إغلاقها. القلق من التوجهات اليمينية يكمن تزايد الدعوات لضبط الهجرة في كل من الغرب والولايات المتحدة؛ مما يشير إلى تحول جذري في السياسة الداخلية والخارجية؛ حيث يمكن أن تؤدي تلك التوجهات إلى إضعاف وتهميش المبادئ الإنسانية والقيم الديمقراطية التي أُسست عليها المجتمعات الغربية.

وقد تصاعدت قضية الهجرة في القارة الأوروبية، في العقد الماضي، عندما دخل أكثر من 1,2 مليون شخص إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2015 لطلب اللجوء بموجب القانون الدولي، وكان معظمهم من اللاجئين السوريين الفارين من الحرب الأهلية، سرعان ما ثبت أن النظام الأوروبي المشترك للجوء (CEAS) ولائحة دبلن غير فاعلين وغير قادرين على استيعاب الصدمة التي تعرضت لها أنظمة معالجة طلبات اللجوء والاندماج في أوروبا. وأثارت هذه الحالة توترات بين الدول الواقعة في الخطوط الأمامية- والتي واجهت تحديات كبيرة مع وصول هذا العدد الضخم من طالبي اللجوء في عام 2015 وقرابة مليون و600 ألف في عام 2016 على حدودها- وبين الدول الأكثر عمقًا في القارة، التي قاومت في كثير من الحالات نقل المهاجرين لتقاسم المسئولية وفرضت قيودًا على الوصول إلى أنظمة اللجوء الخاصة بها خشية التداعيات السلبية على المستوى الداخلي. فقد واجهت البلديات في الدول الرئيسية المستقبلة للمهاجرين تحديات كبيرة بسبب تضخم الأعداد بشكل كبير، حيث عانت تلك البلديات من القدرة على توفير الموارد الكافية للإسكان والدعم المالي ودمج الوافدين الجدد في مجتمعاتها المحلية.[7]

قبل وصول ترامب للسلطة مجددًا، شهدت سياسات الهجرة واللجوء في أوروبا تحولات دراماتيكية في ظل تصاعد التوترات والمخاوف الأمنية. فقد غيرت الحكومة الألمانية ذات التوجه اليساري المعتدل بشكل جذري نبرتها تجاه مكافحة الهجرة غير النظامية وتعزيز الأمن الداخلي، خاصة بعد وقوع هجومين قاتلين بالسكاكين (صيف 2024)، حيث تبين أن منفذي الهجمات كانوا من الأجانب. وفي خروج واضح عن الروح الإنسانية التي تبنتها أنجيلا ميركل، وسعت الحكومة الألمانية نطاق الضوابط المؤقتة لتشمل جميع الحدود الألمانية، متجاهلة بذلك اتفاقية شنجن، وفرضت قواعد أشد صرامة بشأن المزايا والحماية الممنوحة لطالبي اللجوء، وبدأت بترحيل الأفغان المدانين إلى أفغانستان. لم تكن هذه الإجراءات متسقة مع مبدأ التضامن الأوروبي، وأدت إلى تصعيد التوترات مع جيران ألمانيا. كما أن نقابة الشرطة الألمانية اعتبرت هذه الفحوصات الحدودية غير فاعلة إلى حد كبير، خاصة أن طالبي اللجوء لا يزال بإمكانهم الدخول. كما استغل رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان هذا التغير في الموقف الألماني، مهددًا بإرسال حافلات محملة بالمهاجرين إلى بروكسل،

على غرار حلفائه المحافظين في الولايات المتحدة. كما تعهدت الحكومة الفرنسية الجديدة بقيادة رئيس الوزراء ميشيل بارنييه بتشديد الرقابة على الدخول غير النظامي وتعزيز ضوابط الحدود الفرنسية. وفي بولندا، أعلن رئيس الوزراء والرئيس السابق للمجلس الأوروبي دونالد توسك تعليقًا مؤقتًا لحق طلب اللجوء للمهاجرين غير النظاميين القادمين عبر الحدود البولندية-البيلاروسية، مدعيًا أن روسيا وبيلاروسيا تستغلان المهاجرين كأداة لزعزعة استقرار الاتحاد الأوروبي.

لكن هذا الإجراء قد ينتهك مبدأ عدم الإعادة القسرية، الذي يحمي الأفراد بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان من العودة إلى بلد قد يواجهون فيه خطرًا. وقد يشكل سابقة خطيرة للدول الأعضاء الأخرى الساعية إلى تقييد الدخول غير النظامي. وفي خطوة جديدة، أبرمت رئيسة الوزراء الإيطالية جورجيا ميلوني اتفاقية «شراكة» مع ألبانيا، وهي دولة غير عضو في الاتحاد الأوروبي، تنص على إرسال ما يصل إلى 36 ألف طالب لجوء سنويًا لمعالجة طلباتهم خارجيًا. على الرغم من أن السياسة تنطبق فقط على الرجال البالغين الذين يتم اعتراضهم في المياه الدولية قبل وصولهم إلى الشواطئ الإيطالية، فقد تم بالفعل إلغاء عدة محاولات لنقل المهاجرين إلى مراكز استقبال في ألبانيا بواسطة محكمة إيطالية. بالإضافة إلى ذلك، سعت ميلوني، إلى جانب ست دول أوروبية أخرى، إلى تعزيز التطبيع مع نظام الأسد في سوريا، جزئيًا لدراسة إمكانية إعادة اللاجئين السوريين إلى بلدهم الذي مزقته الحرب. في قمة المجلس الأوروبي في أكتوبر 2024، اجتمع رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، ورئيس المجلس الأوروبي شارل ميشيل، وقادة الدول الأعضاء لمناقشة جدول أعمال شامل تصدرت فيه الهجرة مكانة بارزة. وفي رسالة وجهتها فون دير لاين لإعداد القادة للقمة، أكدت على أهمية توسيع الشراكات مع دول ثالثة، مثل تركيا ودول شمال أفريقيا والشرق الأوسط، لتحسين عمليات الإعادة ومواجهة «تسليح» المهاجرين من قبل روسيا وبيلاروسيا ودول أخرى تهدف إلى زعزعة الاستقرار السياسي في أوروبا. وخلال الاجتماعات، أشاد القادة بالاتفاق بين إيطاليا وألبانيا كنموذج يمكن للاتحاد الأوروبي أن يحذو حذوه؛ مما يؤكد التحول نحو سياسة التوجه للخارج «الخارجنة» Externalization التي تزداد انتشارًا في أوروبا.[8]

سياسات ترامب تجاه الهجرة

قبل انتخابات 2024 بشهور، عكفت مؤسسة هيريتج المحافظة، صاحبة مشروع 2025 الداعم لترامب، على إعداد الرؤى التفصيلية لأجندة يمينية مفصلة ونشرت عددًا من الأوراق والمقالات تدور حول مواجهة الهجرة غير الشرعية وقالت في واحدة من تلك المقالات «لا يدور الجدل حول ما إذا كان ينبغي السماح بالهجرة أم لا، بل حول كيفية القيام بذلك بطريقة تحمي السيادة الأمريكية، وتحترم سيادة القانون، وتعود بالنفع على جميع الأمريكيين.. أن تصبح مواطنًا أمريكيًا يعني أن تصبح جزءًا من أمة ذات هوية واحدة. يجب أن نحافظ على الاندماج الوطني الذي يربط المهاجرين بالقيم والمبادئ الأمريكية، مثل اللغة المشتركة، والتاريخ، والثقافة المدنية. بدون هذا الاندماج، ستصبح أمريكا مجرد مزيج من مجموعات منفصلة».[9] وأضافت «الهجرة هي إحدى اللبنات الأساسية التي تجعل أمريكا أمة فريدة من نوعها. ومع ذلك، أصبح النقاش حول أمن الحدود والهجرة سامًّا؛ لأن السياسيين قدّموا المصالح السياسية على المبادئ. ووجد الأمريكيون العقلاء أنفسهم عالقين بين المتعصبين من كلا الجانبين».[10]

الفجوة الواسعة بين الجمهوريين، تحت سيطرة تيار ترامب، وبين الديمقراطيين لا تبشر بتسويات مقبولة من الجانبين بعد الاكتساح والموجة الحمراء التي وعد الرئيس، العائد إلى البيت الأبيض بتفويض غير مسبوق، بأنها ستغير وجه الحياة في الولايات المتحدة.

تبدأ ولاية ترامب الثانية بتغييرات كبرى في سياسة الهجرة وإتمام المهمة التي خطط لها في فترة رئاسته الأولى ولم يسعفه الوقت لإنجازها. أعاد ترامب تشكيل مواقف الحزب الجمهوري تجاه الهجرة؛ مما يجعل من المرجح أن يواجه مقاومة أقل في تنفيذ مقترحاته الأكثر صرامة. ومع ذلك، تظل هناك تساؤلات حول قدرة الإدارة الجديدة أو وكالات إنفاذ قوانين الهجرة على إدارة برنامج ترحيل لقرابة 11 مليون شخص يحقق وعود حملته الانتخابية. يتباهى ترامب بأنه ترك للرئيس بايدن وضعًا على الحدود يسمح بمرور أعداد أقل من المهاجرين غير المصرح، لكن الأجواء كانت مهيأة لتكدس الآلاف من الأشخاص المحتجزين جنوب خط الحدود بين الولايات

المتحدة والمكسيك[11]. وقد تفاقمت هذه الأزمة بسبب سياسات الطرد السريع مثل المادة 42، وهي إجراء استمر بايدن في تنفيذه حتى عام 2023، مما أثار انتقادات من دعاة حقوق المهاجرين. وتركزت وعود ترامب الانتخابية على إنشاء أكبر قوة ترحيل في تاريخ الولايات المتحدة لجميع من يعيشون في البلاد بدون تصريح قانوني إلا أن المدافعين عن حقوق المهاجرين يعربون عن شكوكهم في قدرة الإدارة الجديدة على التغلب على العقبات القانونية واللوجستية والمالية. كما أن الإدارة الجديدة تعتزم التوسع مراجعة طلبات التجنيس السابقة؛ مما يثير قلقًا بشأن إمكانية إلغاء الجنسية لبعض المواطنين المتجنسين وهو ما يمكن أن يخلق فوضى عارمة وانتشار ثقافة الاشتباه والتفتيش والتتبع لكل من يحتمل أن يكون مهاجرًا غير شرعي. وتدعو توصيات مؤسسة هيريتج إلى القيام بخطوات للسماح بدخول مهاجرين جدد وفقًا لمعايير منها – التحول إلى نظام قائم على الجدارة، إنهاء ممارسات مثل الهجرة المتسلسلة ومنح الجنسية بالولادة، ووقف نظام اليانصيب الخاص بالتأشيرات، إغلاق الثغرات التي تعيق إنفاذ القوانين وتسمح لمنتهكيها بالبقاء في الولايات المتحدة.

ويمكن القول إن ترامب يتنازعه اتجاهان؛ **الأول:** مع التشدد إزاء الهجرة غير الشرعية، **والثاني:** مع التقنين الذي يفيد حاجة الولايات المتحدة للعمالة الماهرة والتخصصات النادرة والتي تشكل الحالة الأمريكية به قصة نجاح مبهرة على مدى عقود طويلة. في الأسابيع الأخيرة من حملته الانتخابية، وخلال جلسة نقاشية «تاون هول» استضافتها قناة «يونيفيجن» الناطقة بالإسبانية، صرّح ترامب بنقطة نادرًا ما يثيرها. فعندما سُئل عن حاجة البلاد للعمال المهاجرين، أجاب: «نحن نريد العمال، ونريدهم أن يأتوا إلى هنا.» لكنه أشار إلى أن المشكلة تكمن في الهجرة غير القانونية. وأضاف: «أريدهم أكثر مما تريدون أنتم، وسنجعل من الممكن أن يدخل الناس إلى بلادنا بشكل قانوني».[12] لكن هل يستطيع ترامب الوفاء بهذا الوعد؟ بعض أفراد فريق ترامب يأملون ذلك. ففي سبتمبر، كتب إيلون ماسك، رجل الأعمال المولود في جنوب أفريقيا، على منصة «إكس» (تويتر سابقًا) أن «عملية الهجرة القانونية في أمريكا تحتاج إلى تبسيط وتوسيع كبيرين». ومع ذلك، يخشى محامو الهجرة أن يحدث العكس. فلدى هؤلاء المحامين إحصائيات عن ارتفاع كبير في استفسارات حاملي التأشيرات القلقين حول تأثير الإجراءات المرتقبة في إمكانية

البقاء في الولايات المتحدة.[13] بالعودة إلى التاريخ القريب، خلال حملته في 2016، وعد ترامب بما سماه «باب جميل وكبير» للهجرة القانونية. لكن إدارته، بقيادة ستيفن ميلر، وضعت عقبات كبيرة في طريق نظام إصدار التأشيرات وتصاريح العمل. فقد ارتفعت معدلات رفض التأشيرات الأساسية مثل H1B للعمال ذوي المهارات المتخصصة، وL1 لموظفي الشركات متعددة الجنسيات. كما زادت طلبات الأدلة الإضافية؛ مما أدى إلى تعقيد العملية. وقد عاد ميلر مجددًا إلى الإدارة الجديدة في موقع مؤثر، وهو المعروف بتصريحاته التي تحرض على أن أمريكا يجب أن تكون «للأمريكيين فقط." وأجرى جو بايدن بعض التعديلات لتخفيف تعقيدات النظام، مثل تقليل متطلبات المقابلات الخاصة بالتجديدات. ومع ذلك، يتوقع الخبراء أن ترامب سيعيد كل السياسات التي خففها بايدن، والتي قد تشمل: منع أزواج حاملي تأشيرة H1B من العمل، اشتراط حصول أزواج حاملي تأشيرة L1 على تصاريح عمل، تقليص مدة العمل المسموح بها لخريجي الجامعات الأمريكية، فرض المزيد من التدقيق على طلبات الحصول على الإقامة الدائمة. وتشير «الإيكونمست» إلى أن المتضررين الرئيسيين هي الدول صاحبة الكثافة السكانية المرتفعة والأعداد الكبيرة من المهاجرين مثل الهند والصين بشكل أكبر؛ حيث يواجهون قيودًا على تأشيرات الإقامة الدائمة بسبب سقف التأشيرات لكل دولة. يعيش كثيرون من تلك الدول في الولايات المتحدة لعقود على تأشيرات مؤقتة، مع فرص ضئيلة للحصول على الإقامة الدائمة. وقد يُجبر البعض على مغادرة البلاد إذا فقدوا وظائفهم ولم يجدوا بدائل خلال 60 يومًا.

قائمة المراجع:

1.

Telegraph, 16 November 2024, at https://www.telegraph.co.uk/news/202416/11//nation-migrants-turn-against-immigration-america-lost-self/

.2

المتحدة خلال أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. تقع الجزيرة بين ولايتي نيويورك ونيوجيرسي، وكانت أكثر محطات التفتيش واستقبال المهاجرين ازدحاما في البلاد بين عامي 1892 و1954. وخلال هذه الفترة، مر حوالي 12 مليون مهاجر عبر منشآتها بحثًا عن حياة أفضل في أمريكا. في عام1965، أدرجت جزيرة إيليس ضمن نصب الحرية الوطني، مما عزز مكانتها في تاريخ الولايات المتحدة. واليوم، يمكن للجمهور زيارتها عبر العبّارات، مما يتيح لهم فرصة لاستكشاف هذا الموقع التاريخي.

.3

4.

2021, at: https://www.bostonreview.net/articles/the-united-states-is-not-a-nation-of-immigrants/

5.

Research Center, 27 September 2024, at: https://www.pewresearch.org/short-reads/202427/09//key-findings-about-us-immigrants/

6. 6 Roger Cohen, The Nation Resurgent, and Borders, Too, The New York Times, 24 June 2024, at: https://www.nytimes.com/202423/06//world/europe/the-nation-resurgent-and-borders-too.html

7.

24 October 2024, at: https://www.brookings.edu/articles/understanding-europes-turn-on-migration/?utm_campaign=Center%20on%20the%20United%20States%20and%20Europe&utm_medium=email&utm_content=334848261&utm_source=hs_email

.8 مرجع سابق

9.

at: https://www.heritage.org/border-security/heritage-explains/what-immigration-reform-should-look

.10 مرجع سابق

11.

Hill, 20 November 2024, at: https://thehill.com/latino/4998574-trump-immigration-mass-deportations-southern-border-ice-border-patrol-mexico/

12.

https://www.economist.com/united-states/202418/11//what-will-donald-trump-do-about-legal-immigration

.13 مرجع سابق

6 صناعة السياسة الخارجية في عهد ترامب

رؤية ترامب للسياسة الخارجية في الإدارة الأولى (2017-2020)

في كتابه «الحرب بوسائل أخرى: جنرال في البيت الأبيض في عهد ترامب» ينقل الجنرال كينيث كيلوج رئيس أركان مجلس الأمن القومي في الفترة الأولى لترامب، والمبعوث الخاص لروسيا وأوكرانيا في الولاية الثانية، نص الخطاب الأول لترامب حول السياسة الخارجية والذي حدد فيه خمس نقاط ضعف رئيسية في السياسة الخارجية.[1] أولًا: التوسع في استنزاف الموارد بشكل مفرط متهمًا الرئيس أوباما بإضعاف الجيش من خلال إضعاف الاقتصاد. وقال: «لقد أعاقنا بإنفاق مبذر، ودين هائل، ونمو منخفض، وعجز تجاري ضخم، وحدود مفتوحة. عجزنا التجاري في التصنيع مع العالم يقترب الآن من تريليون دولار سنويًا. نحن نعيد بناء دول أخرى بينما نضعف دولتنا. إن إنهاء سرقة الوظائف الأمريكية سيمنحنا الموارد اللازمة لإعادة بناء جيشنا واستعادة استقلالنا وقوتنا المالية». ثانيًا: أن حلفاء الولايات المتحدة لا يدفعون نصيبهم العادل. ويقول: «يجب على حلفائنا أن يسهموا في

التكاليف المالية والسياسية والبشرية لعبء أمننا الهائل. لكن الكثير منهم ببساطة لا يفعلون ذلك. إنهم ينظرون إلى الولايات المتحدة على أنها ضعيفة ومتسامحة ولا يشعرون بأي التزام بالوفاء باتفاقياتهم معنا. في الناتو، على سبيل المثال، 4 فقط من 28 دولة أخرى أعضاء إلى جانب أمريكا ينفقون الحد الأدنى المطلوب بنسبة 2٪ من الناتج المحلي الإجمالي على الدفاع». ويضيف «لقد أنفقنا تريليونات الدولارات على مر الزمن -على الطائرات والصواريخ والسفن والمعدات- لبناء جيشنا لتوفير دفاع قوي لأوروبا وآسيا. يجب أن تدفع الدول التي ندافع عنها تكلفة هذا الدفاع، وإذا لم تفعل، فيجب أن تكون الولايات المتحدة مستعدة للسماح لهذه الدول بالدفاع عن نفسها. سيكون العالم كله أكثر أمانًا إذا قام حلفاؤنا بدورهم لدعم دفاعنا وأمننا المشترك». ثالثًا: شكوك أصدقاء أمريكا أنهم لا يستطيعون الاعتماد عليها. يقول ترامب: «لقد كان لدينا رئيس يكره أصدقاءنا وينحني لأعدائنا. لقد تفاوض على صفقة كارثية مع إيران، ثم شاهدناهم يتجاهلون شروطها حتى قبل أن يجف الحبر عليها. لا يمكن السماح لإيران بامتلاك سلاح نووي، ولن يُسمح لها بذلك أبدًا». ويضيف «صفقة إيران، مثل العديد من أسوأ اتفاقياتنا، هي نتيجة لعدم الرغبة في مغادرة طاولة المفاوضات. عندما يعرف الطرف الآخر أنك لن تغادر، يصبح من المستحيل تمامًا تحقيق الفوز». ويمضي قائلًا «في الوقت نفسه، يحتاج أصدقاؤك إلى معرفة أنك ستلتزم بالاتفاقيات التي أبرمتها معهم. قام الرئيس أوباما بتقليص برنامج الدفاع الصاروخي لدينا، ثم تخلى عن خططنا للدفاع الصاروخي مع بولندا وجمهورية التشيك. لقد دعم الإطاحة بنظام صديق في مصر كان لديه معاهدة سلام طويلة الأمد مع إسرائيل، ثم ساعد في جلب الإخوان المسلمين إلى السلطة بدلًا من ذلك». وعن إسرائيل، يقول: «صديقتنا العظيمة والديمقراطية الوحيدة الحقيقية في الشرق الأوسط، تم تجاهلها وانتقادها من قبل إدارة تفتقر إلى الوضوح الأخلاقي». ويوضح «لم يكن الرئيس أوباما صديقًا لإسرائيل. لقد عامل إيران بحب وحنان وجعلها قوة عظيمة في الشرق الأوسط -وكل ذلك على حساب إسرائيل وحلفائنا الآخرين في المنطقة، والأهم من ذلك، على حساب الولايات المتحدة. لقد افتعلنا معارك مع أقدم أصدقائنا، والآن بدأوا يبحثون في أماكن أخرى عن المساعدة». رابعًا: لم يعد الخصوم يحترمون الولايات المتحدة. يقول ترامب: «في الواقع، هم مرتبكون

مثل حلفائنا، ولكن المشكلة الأكبر هي أنهم لم يعودوا يأخذوننا على محمل الجد. عندما هبط الرئيس أوباما في كوبا على متن طائرة الرئاسة، لم يكن هناك زعيم لاستقباله أو الترحيب به -ربما حادثة غير مسبوقة في التاريخ الطويل للعلاقات الدبلوماسية الأمريكية». ويضيف «كان ذلك علامة على التراجع في الهيبة الأمريكية. وحتى عندما تعرضت قنصليتنا في بنغازي للهجوم، قرر الرئيس أوباما التوجه لحدث انتخابي، بينما اختارت هيلاري كلينتون العودة للنوم! أمر لا يصدق». وفي تأكيد على رسائله من اليوم الأول يشدد ترامب في هذا الخطاب: «هذا الوضع سيتغير عندما أكون رئيسًا. إلى جميع أصدقائنا وحلفائنا، أقول: ستعود أمريكا قوية مرة أخرى. ستعود أمريكا صديقًا وحليفًا يعتمد عليه. سنضع أخيرًا سياسة خارجية متماسكة تستند إلى المصالح الأمريكية والمصالح المشتركة لحلفائنا. نحن نبتعد عن مشروع بناء الأمم، ونركز بدلًا من ذلك على خلق الاستقرار في العالم».

يلاحظ أن ترامب وضع التعامل مع الإسلام الراديكالي في القلب من سياسته الخارجية ويقول: «نحتاج إلى خطة طويلة الأجل لوقف انتشار وتوسع الإسلام الراديكالي. يجب أن يكون احتواء انتشار الإسلام الراديكالي هدفًا رئيسيًا للسياسة الأمريكية. قد تتطلب الأحداث استخدام القوة العسكرية، لكنها أيضًا معركة فلسفية، مثل معركتنا الطويلة في الحرب الباردة». في هذا المجال، يقول ترامب: «ستعمل واشنطن بشكل وثيق مع حلفائها في العالم الإسلامي، الذين يواجهون جميعًا خطر العنف الإسلامي الراديكالي. يجب أن نتعاون مع أي دولة في المنطقة مهددة بظهور الإسلام الراديكالي. لكن هذا يجب أن يكون طريقًا ذا اتجاهين -عليهم أن يكونوا جيدين معنا أيضًا، وأن يتذكروا كل ما نقوم به من أجلهم». ويشير ترامب إلى وجود رابط بين الإسلام الراديكالي والهجرة غير النظامية في الولايات المتحدة، فيقول: «كما أن المعركة ضد الإسلام الراديكالي تحدث داخل وطننا. هناك عشرات من المهاجرين الجدد داخل حدودنا متهمون بالإرهاب. وبالنسبة لكل حالة معروفة للعامة، هناك عشرات أخرى غير معروفة. يجب علينا وقف استيراد التطرف من خلال سياسات هجرة غير مدروسة. نحتاج إلى فترة توقف لإعادة التقييم تساعدنا في منع وقوع حادثة مثل سان برناردينو أو ما هو أسوأ - يكفي النظر إلى مركز التجارة العالمي وأحداث الحادي عشر من سبتمبر».

وقد استخدم ترامب مفردات تطوير سياسة خارجية قائمة على المصالح الأمريكية منذ حملته الأولى في عام 2016. وفي هذا الصدد، يقول: «الشركات لا تنجح عندما تفقد رؤيتها لمصالحها الأساسية، ولا تفعل الدول بدورها ذلك». وهو يملك نظرة خاصة للحركة الأمريكية على المسرح الدولي فيقول: «انظروا إلى ما حدث في التسعينيات. تعرضت سفاراتنا في كينيا وتنزانيا للهجوم، وقُتل سبعة عشر بحارًا شجاعًا على متن المدمرة يو. إس. كول. وماذا فعلنا؟ بدا أننا بذلنا جهدًا أكبر في ضم الصين إلى منظمة التجارة العالمية -وهو ما كان كارثة للولايات المتحدة- أكثر من محاولتنا إيقاف تنظيم القاعدة. حتى أننا أُتيحت لنا فرصة القضاء على أسامة بن لادن، ولم نفعل. ثم ضُربنا في مركز التجارة العالمي والبنتاجون، وهو أسوأ هجوم في تاريخ بلدنا».

ووضع ترامب مجموعة من الأهداف لسياسته الخارجية المرتبطة بالمصالح الأساسية للأمن القومي الأمريكي، مشيرًا إلى جملة من الأولويات في سعيه لبناء نموذج مختلف ومن تلك الأولويات:

1. هزيمة الإرهابيين في الشرق الأوسط وتعزيز الاستقرار الإقليمي دون أن يقدم على تشجيع التغيير الجذري، في الوقت الذي تظل الولايات المتحدة واضحة في سياستها تجاه الجماعات التي يرى أنها لن يحدث تقارب معها مهما كانت الظروف، حيث يقول: «يجب أن نكون كرماء فقط مع من يثبتون أنهم أصدقاؤنا».

2. إقامة علاقة تعايش وسلام وصداقة مع روسيا والصين. ويقول «توجد خلافات جدية مع هذين البلدين، وعلينا أن نتعامل معهما بعيون مفتوحة. لكننا لسنا ملزمين بأن نكون أعداء. يجب أن نسعى لإيجاد أرضية مشتركة بناءً على المصالح المشتركة». ويقول: «أعتقد أن تخفيف التوترات وتحسين العلاقات مع روسيا -من موقع القوة- أمر ممكن. المنطق السليم يقول إن هذا العداء يجب أن ينتهي. البعض يقول إن الروس ليسوا عقلاء. أنتوي اكتشاف ذلك. إذا لم نتمكن من التوصل إلى صفقة جيدة لصالح أمريكا، فسوف ننسحب بسرعة من الطاولة».

3. يربط ترامب بين إصلاح العلاقات مع الصين ومستقبل النظام الدولي فيقول: إن إصلاح العلاقات «خطوة مهمة أخرى نحو قرن مزدهر. تحترم الصين القوة، ومن خلال السماح لها باستغلالنا اقتصاديًا، فقدنا كل احترامها. لدينا عجز تجاري هائل مع الصين، عجز يجب أن نجد طريقة لتوازنه بسرعة. أمريكا القوية والذكية هي أمريكا التي سوف تجد صديقًا أفضل في الصين. يمكننا أن نستفيد كلانا أو نذهب في طرقنا المنفصلة».

4. وعن استخدام القوة العسكرية يقول ترامب: «لن أتردد في استخدام القوة العسكرية عندما لا يكون هناك بديل. لكن إذا خاضت أمريكا حربًا، فيجب أن تخوضها لتنتصر. لن أرسل قواتنا الأفضل إلى المعركة إلا إذا كان ذلك ضروريًا، ولن أفعل ذلك إلا إذا كان لدينا خطة لتحقيق النصر. هدفنا هو السلام والازدهار، وليس الحرب والدمار. أفضل طريقة لتحقيق هذه الأهداف هي من خلال سياسة خارجية منضبطة ومدروسة ومتسقة، وليس سياسة خارجية متهورة وغير موجهة وعشوائية».

5. وعن استخدام التفوق والموارد الاقتصادية بشكل انتقائي، يقول ترامب: «يمكن أن يكون النفوذ المالي والعقوبات أدوات فاعلة للغاية، ولكن يجب أن نستخدمها بشكل انتقائي وبإصرار. يجب أن يعلم أصدقاؤنا وأعداؤنا أنه إذا رسمت خطًا في الرمال، فسأطبقه». ومع ذلك، يقول ترامب، لن تكون الحرب والعدوان توجهي الأول. لا يمكن أن تكون هناك سياسة خارجية بدون دبلوماسية. قوة عظمى تدرك أن الحذر وضبط النفس هما علامات قوة».

الصراع مع المؤسسة التقليدية

اعتمد الرئيس ترامب بشكل أقل على خبرة المؤسسة التقليدية مقارنة بأسلافه؛ مما غير من طريقة صنع القرار في السياسة الخارجية وأدى إلى معدل مرتفع للغاية من التغيير في طاقم الأمن القومي خلال أول ثلاث سنوات من رئاسته. ومع ذلك، أثبتت حرب ترامب على المؤسسة التقليدية لصنع السياسات أنها معركة صعبة. أحد جوانب هذه الحرب يتعلق بالتسريبات. على الرغم من أن التسريبات

من داخل الفرع التنفيذي تُعد مشكلة يواجهها جميع الرؤساء المعاصرين، فإن هذه التسريبات زادت بشكل كبير خلال فترة ترامب الأولى، بما في ذلك تسريب نصوص المكالمات الهاتفية بين ترامب وقادة أجانب. كما نشرت صحيفة نيويورك تايمز مقالًا غير مسبوق كتبه مسئول كبير مجهول (Anonymous 2018)[2] في إدارة ترامب، أوضح أن «العديد من كبار المسئولين.. يعملون بجد من الداخل لإحباط بعض بنود أجندته (أجندة ترامب) وميوله السيئة». وأشار كاتب المقال مباشرة إلى سياسة ترامب الخارجية، متحدثًا عن وجود مسارين؛ أحدهما: يشير إلى انتهاك ترامب للأعراف بشكل روتيني متكرر، والآخر جهد المؤسسة التقليدية للحفاظ على الأعراف التي يهاجمها ترامب. جانب آخر من هذه الحرب يتعلق باستراتيجية الاتصال التي يتبعها الرئيس، والتي تعتمد بشكل كبير على التواصل دون ضوابط عبر تويتر. كانت عادات ترامب في التغريد غالبًا ما تتعارض مع السياسة الرسمية للولايات المتحدة؛ مما يترك مستشاريه في حالة من الفوضى وهم يحاولون الرد، ويعزز الاتهامات بعدم الاتساق في السياسة الخارجية .كما يُعد معدل تغيير المستشارين مشكلة شائعة لدى الرؤساء المعاصرين، لكن معدل التغيير بين كبار مستشاري الرئيس ترامب تجاوز ما شهدته الإدارات السابقة؛ مما أدى إلى إضعاف عملية تقديم المشورة في السياسة الخارجية بشكل كبير خاصة داخل ما يُعرف بـ (الفريق A) وهم كبار المستشارين الذين لا يُعتبرون أعضاءً قانونيين في الإدارة، بلغ معدل التغيير 80٪ خلال السنوات الثلاث الأولى من إدارة ترامب، وأكثر من ثلث هذه المناصب تغيرت أكثر من مرة. يُعد هذا المعدل أعلى من معدلات التغيير في كامل الفترات الرئاسية الأولى للرؤساء من ريجان إلى أوباما. كما أن معدل التغيير في الإدارة كان أعلى لدى ترامب، حيث شهدت إدارته تغييرات في عشرة من أصل ثلاثة عشر منصبًا وزاريًا خلال ثلاث سنوات فقط. وأقرب مقارنة هي إدارة جورج بوش الأب، التي شهدت تغييرات في ثمانية مناصب وزارية خلال فترته الرئاسية الوحيدة التي استمرت أربع سنوات. شهدت إدارة ترامب تغييرات على أعلى المستويات في السياسة الخارجية، حيث غادر المدير الوطني للاستخبارات (مرتين)، ومدير وكالة الاستخبارات المركزية، ووزير الأمن الداخلي (مرتين)، ووزير الخارجية، ووزير الدفاع، ووزير الطاقة. وكان معدل التغيير ملحوظًا بشكل خاص في مناصب موظفي الأمن القومي. قبل نهاية سنته الثالثة،

أقال ترامب مستشاره الثالث للأمن القومي، جون بولتون، وكان مجلس الأمن القومي قد وصل إلى نائب مستشار الأمن القومي السادس. هذا المستوى من عدم الاستقرار في مجلس الأمن القومي غير مسبوق. لم يكن أداء البيروقراطية المعنية بالسياسة الخارجية أفضل حالًا تحت قيادة ترامب. فقد اقترح ميزانيته الأولى خفض تمويل وزارة الخارجية بنسبة تقارب الثلث؛ مما أدى إلى استقالات جماعية للضباط المحترفين في السلك الدبلوماسي أو تقاعد مبكر.[3]

ما سبق يشير إلى أسلوب إدارة فريق الأمن القومي خلال رئاسة ترامب الأولى التي وصفت بأنها لم تكون رئاسة عادية حيث اختلفت بشكل كبير من حيث طريقة الإدارة والمنهج عن تلك التي انتهجها أسلافه. تتمحور اختلافات ترامب في السياسة الخارجية حول كيفية إدارته لمنصبه، وطريقة اتخاذه للقرارات الرئيسية، وتفاعله مع قادة العالم، وصياغته للسياسات الخارجية. وبينما حافظ جوهر السياسة الأمريكية على قدر من الاستمرارية مع الإدارات السابقة، فإن عملية صياغة السياسة الخارجية في عهد ترامب كانت مختلفة تمامًا. تنبع هذه الاختلافات بشكل كبير من عداء ترامب الصريح للمؤسسة التقليدية للسياسة الخارجية وللمعايير التي تقيد عادة تصرفات الرؤساء في هذا المجال، بالإضافة إلى موقفه المعادي للقيود الدستورية على سلطاته. في العديد من الجوانب، تُعتبر سياسة ترامب الخارجية نموذجية. على سبيل المثال، الحروب التي بدأت خلال إدارة جورج دبليو بوش واستمرت في عهد باراك أوباما لا تزال قائمة. ولا تزال القوات القتالية الأمريكية منتشرة في مناطق النزاع التي تتراوح بين أفغانستان وغرب أفريقيا. كما تستمر الأساليب التي استخدمتها الإدارات السابقة في هذه النزاعات، حيث تُتخذ العديد من تفاصيل صنع السياسات داخل البيروقراطية المعنية بالسياسة الخارجية.[4] وبينما تمثل معظم سياسات الرئيس ترامب الخارجية استمرارية للسياسة الأمريكية، فإن هذا لا ينطبق على جميع المجالات، لا سيما فيما يتعلق بالتجارة الدولية. علاوة على ذلك، فإن نهجه في صنع السياسات غير تقليدي، لا سيما من حيث الأسلوب والعملية.[5]

تميز الرئيس ترامب عن أسلافه بانتهاكه بشكل متكرر أعراف السياسة الخارجية، سواء من حيث العملية أو الأسلوب. وهذه الانتهاكات للأعراف كانت

تحديدًا من بين الأسباب التي أدت إلى مساءلته من قبل مجلس النواب الأمريكي في ديسمبر 2019. يُعتبر ترامب ثالث رئيس في تاريخ الولايات المتحدة يخضع للمساءلة من قبل مجلس النواب، وأول رئيس يخضع للمساءلة بسبب مزاعم إساءة استخدام السلطة في مجال السياسة الخارجية، وهو مجال يتمتع فيه الرؤساء عادة بقدر كبير من الحرية في اتخاذ القرارات.

تشكل هذه الانتهاكات للأعراف الأساسية قيودًا كبيرة على مدى تأثر سياساته الخارجية بالمؤسسة التقليدية للسياسة الخارجية ونظام الفصل بين السلطات، وهو نظام أصبح تحت ضغط كبير بسبب الاستقطاب الحزبي الشديد.[6] ونتيجة لذلك، بينما تمكن ترامب من اتخاذ إجراءات أحادية لإحداث تغييرات في السياسة الخارجية، فإن هذه السياسات كان ينظر إليها من جانب منتقدوه على اعتبار أنها أقل شرعية ومن المرجح أن تكون أقل استدامة مقارنة بالسياسات التي تُنفذ من خلال العملية التقليدية ووفقًا للضوابط الأساسية لصنع السياسة الخارجية الأمريكية لكن عودة ترامب مجددًا للبيت الأبيض تقلل من تأثير تلك الانتقادات، وربما تجعل ممارسات وأسلوب ترامب بمثابة منعطفًا جديدًا في صنع السياسة الخارجية. تركز العديد من الانتقادات الموجهة لسياسات ترامب الخارجية على نهج «أمريكا أولًا» على اعتبار أنه يمثل تحديًا مباشرًا للدور القيادي التاريخي الذي لعبته الولايات المتحدة. ينشأ التوتر في إدارة السياسة الخارجية في حال الخروج على معايير السلوك المناسب (أي الأعراف) التي تُعتبر ذات أهمية حاسمة في العلاقات الدولية، وتلك الأعراف ذات صلة أيضًا بالمصادر المحلية للسياسة الخارجية الأمريكية. فالدستور الأمريكي ينص على وجود سلطة تنفيذية واحدة؛ مما يمنح الرئاسة سلطات كبيرة في صياغة وتنفيذ السياسات الخارجية وسياسات الأمن القومي. وللحد من سلطات هذه السلطة التنفيذية، أنشأ واضعو الدستور نظامًا معقدًا لتقاسم السلطات وضوابط وتوازنات، بحيث يمكن للمؤسسات الأخرى، وعلى رأسها الكونغرس، أن تراقب السلطة التنفيذية المنفردة. وقد تآكلت على مر الزمن الضوابط الدستورية على سلطات الرئيس، خاصة في مجال السياسة الخارجية، حيث فوض الكونغرس سلطات إضافية كبيرة إلى السلطة التنفيذية، بما في ذلك صلاحيات الذهاب إلى الحرب، والتجارة، وإبرام الاتفاقيات. ويرى الخبراء أن الضوابط الدستورية على

السلطة التنفيذية تتعرض لمزيد من التآكل بسبب الاستقطاب الحزبي الشديد. فأعضاء حزب الرئيس يُبدون اهتمامًا أقل بالرقابة على السياسة الخارجية؛ مما يشير إلى أن الرؤساء في الآونة الأخيرة يتمتعون بقدر أكبر من الحرية مقارنة بأسلافهم، وعندما يحاول الكونغرس فرض قيود مباشرة على الرئيس، غالبًا ما تفشل القيادات في حشد الأغلبية الساحقة اللازمة لتحقيق ذلك.[7]

الأعراف والتوازنات التي تدعم الديمقراطية الأمريكية ضعفت مع مرور الزمن، يقول الباحثان ليفيتسكي وزيبلات: إن «هناك عرفين أساسيين حافظا على الضوابط والتوازنات في أمريكا بطرق أصبحنا نعتبرها أمرًا مفروغًا منه: التسامح المتبادل، أو تفهم أن الأحزاب المتنافسة تقبل بعضها البعض كخصوم شرعيين، وضبط النفس، أو فكرة أن السياسيين يجب أن يتحلوا بضبط النفس عند استخدام صلاحياتهم المؤسسية».[8] تآكلت هذه الأعراف بمرور الوقت، لا سيما منذ نهاية الحرب الباردة، وتسارعت وتيرة هذا التآكل في عهد الرئيس ترامب. وبينما يُعد نظام الفصل بين السلطات أمرًا حاسمًا في هذا السياق، فإن تآكله يجعل أكبر آلية رقابة اليوم هي الأهمية الكبيرة للمؤسسة التقليدية للسياسة الخارجية والقبول الواسع للأعراف السياسية الدولية والمحلية داخل هذه المؤسسة. ولكي يتمكن ترامب من إعادة توجيه السياسة الخارجية الأمريكية نحو شعاره «أمريكا أولًا»، كان عليه مواجهة هذه المؤسسة مباشرةً، والتي تميل بطبيعتها إلى مقاومة التغيير وتعزيز الأعراف الأساسية للسلوك. وهذا ما يحدث في الفترة الثانية بشكل أكثر جراءة.[9]

من ناحية الممارسة، يشير شعار «أمريكا أولًا» إلى أن الولايات المتحدة تتصرف بناءً على مصالحها الخاصة أولًا وقبل كل شيء، بغض النظر عن كيفية استقبال ذلك على الساحة الدولية. وفقًا للمدرسة الواقعية، فإن تصرف الدول بدافع المصلحة الذاتية هو أساس السياسة الدولية، لذا عند النظر من هذا المنظور، لا يُعتبر شعار ترامب غير مألوف. ومع ذلك، عند التعمق أكثر في خطاب «أمريكا أولًا»، تظهر ملامح أحادية واضحة، مما يميزه عن الإدارات السابقة. يتضح هذا بشكل أكبر على الساحة الدولية، حيث يفضل ترامب بوضوح الاتفاقيات الثنائية على المتعددة الأطراف، لأنه يرى أن التعددية تمثل انتهاكًا للسيادة الأمريكية. ومع ذلك،

فإن احتضان ترامب للنزعة الأحادية يتجاوز السياسة الخارجية ليشمل أيضًا نهجه في صنع السياسات.[10]

وجه ترامب السياسة الخارجية الأمريكية نحو اتجاه أحادي بشكل واضح، سواء من حيث السياسات الفعلية (أي أن الولايات المتحدة تتصرف بمفردها) أو من حيث العملية التي يغيربها الرئيس السياسة (أي أن الرئيس يتصرف بمفرده دون الرجوع إلى الكونجرس). التصرف بمفرده ليس أمرًا جديدًا على الرئاسة، حيث استغل الرؤساء في العقود الأخيرة الأدوات الأحادية المختلفة المتاحة لهم لتنفيذ السياسة الخارجية. وقد عجلت هجمات 11 سبتمبر الإرهابية من هذه النزعة الأحادية؛ مما أعاد إحياء ما يسميه الباحثون «الرئاسة الإمبراطورية». أما الرئيس ترامب، فقد استغل كون الكونجرس ضعيفًا ومنقسمًا ليزيد من وتيرة هذه النزعة الأحادية، لا سيما في السياسة الخارجية.

كيف يختلف ترامب عن أسلافه؟ تتجاوز الاختلافات مجرد الخطاب والأسلوب. في بعض مجالات السياسة الخارجية، تتسم سياسات ترامب بأنها تقليدية إلى حد ما بالنسبة لرئيس جمهوري محافظ. وينطبق الأمر نفسه على نهجه الأحادي في صنع السياسات، خاصة فيما يتعلق بقراراته باستخدام القوة في الخارج. ومع ذلك، فإن طبيعة العديد من أفعاله، خصوصًا في مجال الدبلوماسية، تتسم بطابع أحادي واضح في كلا الجانبين. فقد دفع باتجاه الاتفاقيات الثنائية بدلًا من المتعددة الأطراف، وسعى إلى سحب الولايات المتحدة من اتفاقيات متعددة الأطراف مهمة أبرمها أسلافه، متجاهلًا الجهود المشتركة من الحلفاء والمستشارين، وشكك في قيمة التحالفات طويلة الأمد مثل حلف «الناتو». هذا التحول نحو العمل الأحادي يجعله مختلفًا تمامًا عن أسلافه.

في مجال الأمن القومي، دفع الرئيس ترامب باستمرار حدود السلطة الرئاسية الأحادية. وبينما لا تُعد الأحادية الرئاسية أمرًا جديدًا، فإن طبيعة ومدى تصرف ترامب بشكل أحادي، أي دون الرجوع إلى الكونجرس، يمثلان تحولًا مهمًا في كيفية صياغة السياسة الخارجية. تشمل الأدوات الأحادية للرؤساء عددًا من الإجراءات السياسية: الأوامر التنفيذية، الإعلانات المتعلقة بالأمن القومي، استخدام

الصلاحيات الرئاسية، الاتفاقيات التنفيذية والصفقات الدولية الأخرى، وإعلان حالات الطوارئ. وقد قام ترامب بتوسيع هذه القائمة لتشمل فرض الرسوم الجمركية بشكل أحادي لما سماه «أغراض الأمن القومي». استخدم ترامب كل واحدة من هذه الأدوات لإحداث تغييرات في السياسة الخارجية الأمريكية، غالبًا في قضايا مثيرة للجدل وبما يتعارض مع تفضيلات غالبية أعضاء الكونجرس. وهذه النقطة الأخيرة مهمة، إذ تقل المخاوف بشأن فصل السلطات عندما تتعلق الإجراءات الأحادية بسياسات تحظى بدعم كبير من الشعب والكونجرس. لكن عندما ينفذ الرؤساء سياسات مثيرة للجدل ومتعارضة «بشكل أحادي» تصبح المخاوف بشأن الضوابط والتوازنات أكثر إلحاحًا. تمكين الرؤساء من التصرف بشكل أحادي في السياسة الخارجية هو بفعل الاعتقاد السائد بأن السلطة التنفيذية لديها نفوذ أكبر في السياسة الخارجية مقارنة بالسياسة الداخلية. في مناخ يسود الاستقطاب الحزبي، تصبح ممارسة الرئيس للأحادية في صنع السياسة الخارجية أكثر جاذبية. ومع القدرة على التصرف دون قيود نتيجة تعطل عمل الكونجرس، يمكن للرؤساء دفع حدود صلاحياتهم الأحادية بشكل أكبر؛ مما يجعل من الصعب على الكونغرس تقييد الرئيس كانت هذه الحقائق واضحة بشكل جلي خلال رئاسة ترامب الأولى؛ مما جعل الأدوات السياسية الأحادية جذابة للغاية، خصوصًا عندما سعى الرئيس لإعادة تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية. وفي ظل وجود حكومة موحدة في الفترة الثاني –رئاسة وأغلبية جمهورية في الكونجرس– فإن قدرة ترامب على ممارسة أكبر قدر من الحرية والأحادية في صناعة السياسة الخارجية ستكون غير مسبوقة في التاريخ الأمريكي.

السياسة الخارجية في الفترة الثانية

تختلف تصورات ترامب بشأن فريق العمل في الفترة الثانية عن تجربة الفترة الأولى بشكل جذري، حيث تبدو رئاسته اليوم أكثر رسوخًا، وانتقل إلى مرحلة بناء مشروع محافظ وليس مجرد رئيس لفترة واحدة. بعد إعلان فوزه، سابق ترامب الزمن لتشكيل فريق رئاسي اعتبره البعض صادمًا، واعتبره آخرون متسقًا مع توجهات مشروع 2025 حيث يختفي التناقض بين الشخصيات المختارة ويحل محلها

الولاء لحركة «ماجا»، وإعداد المسرح لحكم الجمهوريين المحافظين لفترة زمنية طويلة. ونستعرض في هذا الجزء الصراع داخل الحزب الجمهوري وصعود تيار «العائدون من العراق» إلى مواقع قيادية في الإدارة الثانية بكل ما يعنيه ذلك من توجهات جديدة في السياسة الخارجية الأمريكية.

الصراع داخل الحزب الجمهوري

لم ينسجم ترامب تمامًا مع معظم من خدموا معه في الفترة الأولى، خاصة خبراء السياسة الخارجية، وخرج بعضهم بكتابات تنتقد أسلوب حكمه مثلما فعل مستشار الأمن القومي جون بولتون. فقد وصف مسئولون سابقون الرئيس العائد إلى السلطة في عام 2025 بأنه تهديد للدستور، و»فاشي» وغير قادر على امتلاك أيديولوجية متماسكة، بل وصفه بعضهم بأنه «الشخص الأكثر خطورة على الإطلاق». وقد سعت المرشحة الديمقراطية إلى استغلال هذه الانتقادات إلا أنها لم تجد صدى واسعًا بين الناخبين. وتعد توليفة الرسالة التي صاغها ترامب في حملته الانتخابية بمثابة المفتاح لانتصاره في انتخابات 2024 حيث قدم نفسه مرشحًا يضع المصلحة الأمريكية في المقدمة ويرغب في أن يخرج الولايات المتحدة من المغامرات الخارجية المكلفة، مثل الحرب في أوكرانيا. وردد ترامب مرارًا أن فترة حكمه الأولى لم تشهد تورط الولايات المتحدة في أي حروب خارجية، وهو ما اعتبره البعض نوعًا من التضليل، إلا أن الصراعات المشتعلة في أوكرانيا وقطاع غزة التي اندلعت خلال إدارة بايدن جعلت من السهل على ترامب تعزيز حجته خلال السباق الانتخابي. في فترة رئاسته الأولى، اعتمد ترامب في البداية على مجموعة من الجنرالات السابقين مثل هربرت ماكماستر وجيمس ماتيس- الذي أطلق ترامب عليه لقب «الكلب المسعور»؛ مما أثار استياء ماتيس- بالإضافة إلى صقور السياسة مثل جون بولتون أحد مؤسسي مشروع القرن الأمريكي الجديد في التسعينيات. وقد اصطدم ترامب مع تلك المجموعة في مرحلة لاحقة بشأن قضايا مهمة مثل الإبقاء على القوات الأمريكية في أفغانستان وسوريا أو انفتاحه غير التقليدي على زعيم كوريا الشمالية كيم جونغ أون. وجود شخصيات محنكة مثل ماتيس طمأن بعض منتقدي ترامب، الذين كانوا يأملون أن يُقيّدوا تصرفاته المندفعة من وجهة نظرهم. ومع ذلك، بحلول

نهاية فترته الأولى، بدا أن الرئيس شعر بوجود تحركات لتقويض حكمه بعد أن تخلى الجنرالات عنه وبدأ بعضهم في مهاجمته. وهو ما غير تمامًا من منهجه في تشكيل فريق الإدارة الثانية عام 2025.

في الأسابيع الأولى لبدء تشكيل الإدارة الجديدة في أعقاب انتخابات 2024، أخذ ترامب منحى جديدًا باستبعاد الأسماء التقليدية التي كانت معه في فترته الأولى. فعلى الرغم من التكهنات الأولية بعد الانتخابات بأن ترامب قد يضم شخصيات مثل وزير الخارجية السابق مايك بومبيو أو مستشار الأمن القومي السابق روبرت أوبراين إلى فريقه الجديد –وهما من الشخصيات القليلة التي لم تنتقد علنًا ترامب– فقد اختار الرئيس المنتخب وجوهًا جديدة هذه المرة. من بين هذه الأسماء اختيارات مثيرة للجدل مثل مقدم البرامج في قناة فوكس نيوز بيت هيجسيث وزيرًا للدفاع، والنائبة السابقة تولسي جابارد كمديرة للاستخبارات الوطنية، بالإضافة إلى شخصيات أخرى من التيار الجمهوري التقليدي مثل النائب مايك والتز مستشارًا للأمن القومي، والسناتور ماركو روبيو وزيرًا للخارجية. الأمور تبدو واضحة بخصوص الأسماء التي تم اختيارها حتى الآن، فما يجمع بينهم هو أنهم أقل احتمالًا لمعارضة أفكار ترامب مقارنة بفريقه الأول. في فترته الأولى، أجرى ترامب سلسلة من التعيينات الكبرى بناء على نظرية Team of Rivals أو فريق المنافسين، حيث جمع أعضاءً من ذوي الآراء المختلفة في مجلس وزرائه حتى يمكن مناقشة كافة الخيارات داخل عملية صنع القرار. ومن ثَمّ، فإن المنحى الجديد في فترة ترامب الثانية هو نمط اختيار أشخاص يتفقون بالفعل مع الرئيس أو على استعداد للاتفاق معه بشكل شبه كامل في مواقفه.[11] بالنسبة للسياسة الخارجية، تعني استراتيجية الاختيار، المشار إليها، أن العالم سوف يتعامل مع سياسة خارجية من صنع ترامب نفسه هذه المرة. ونظرًا لتقلبات مواقفه الشخصية، وبالنظر إلى الفوارق بين الاختيارات من حيث الخبرة والقناعات السياسية، إلى جانب الولاء بالقطع، فإن توقع السلوك السياسي لترامب مهمة ثقيلة عمليًا، ولكن يمكن تحديد المجموعات الأيديولوجية التي قد تتنافس للحصول على مساحة مقربة من ترامب فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والدفاعية.

القبائل الثلاث المتصارعة في الحزب الجمهوري

لا يمكن فهم التوجهات القادمة لترامب في السياسة الخارجية بدون التعرف على الأفكار والأشخاص المؤثرين في صناعة تلك السياسة في السنوات القادمة. وبعد تقليص نفوذ المحافظين الجدد والجمهوريين التقليديين باتت الصورة واضحة عن الشخصيات والتيارات الفاعلة في الحزب الجمهوري وبالقرب من ترامب. في مقال لموقع المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية عام 2022، وضع المحللان السياسيان ماجدا روج وجيرمي شابيرو نموذجًا، يُستخدم الآن على نطاق واسع، لتصنيف ما سمي بـ «القبائل الثلاث» للسياسة الخارجية في الحزب الجمهوري في عهد ترامب وهم:[12]

1. المُهيمنون Primacists: يتبنون آراء تقليدية متشددة بشأن أهمية القيادة العالمية للولايات المتحدة واستخدام القوة العسكرية. يدعمون زيادة الإنفاق العسكري واستمرار المساعدات العسكرية لأوكرانيا والاستعداد لصراع محتمل مع الصين. تشمل هذه الفئة شخصيات من فترة ترامب الأولى مثل بومبيو وبولتون والسفيرة السابقة نيكي هايلي. وقد تم تحييد هذا التيار في الترشيحات الخاصة بالمناصب الرئيسية في الفترة الثانية وبشكل علني من جانب ترامب.

2. المقيِدون Restrainers: يسعون للحد من التزامات الولايات المتحدة العسكرية في الخارج ويبدون شكوكًا بشأن التحالفات مثل الناتو. تتداخل آراؤهم أحيانًا مع منتقدي التدخلات العسكرية من اليسار. من أهم أعضاء هذا التيار السيناتور راند بول ومايك لي.

3. أصحاب الأولوية Prioritizers: يحملون سمات من المجموعتين السابقتين، إذ يرغبون في تقليص التزامات الولايات المتحدة في أوروبا والشرق الأوسط، مثل المقيدين، لكنهم يطمحون لاستثمار هذا التغيير في مواجهة ما يرونه التهديد الحقيقي وهو التنافس مع الصين. وهو قلق يشاركهم فيه المهيمنون أيضًا. تشمل هذه الفئة شخصيات مثل السيناتور جوش هاولي ونائب الرئيس جي دي فانس. يمكن القول إن هذا النهج كان هدفًا للرؤساء السابقين. فقد وعد باراك أوباما بالاتجاه للتركيز على شرق آسيا، بينما وصف بايدن الصين بأنها التحدي الرئيسي.

يرى أصحاب الأولوية أن جعل هذا المحور حقيقة ماثلة يتطلب اتخاذ قرارات صعبة بشأن كيفية تخصيص الموارد العسكرية والسياسية للولايات المتحدة، وهو أمر يعتقدون أن الإدارات السابقة فشلت فيه.

حسم الصراع بين الفئات الثلاث داخل فريق ترامب في أعقاب الانتخابات في نوفمبر 2024. فقد أشارت تقارير صحفية إلى أن اختيارات الفريق خضع لهيمنة وتأثير الابن دونالد ترامب جونيور، وتاكر كارلسون المعلق في قناة فوكس نيوز، والمستثمر الملياردير ديفيد ساكس، الذين دفعوا جميعًا لإبعاد فريق المهيمنين من الإدارة الأولى.[13] وقال مسئول جمهوري لموقع فري برس: «كان هناك ما لا يقل عن 25 شخصًا اتصلوا بالرئيس وقالوا: ‹يجب أن يكون بومبيو هناك›، ولم يكن لذلك أي تأثير».[14] في الوقت نفسه، أشاد كارلسون علنا بالخبير إلبريدج كولبي، وهو مسئول سابق في البنتاغون، وخبير في الصين خلال إدارة ترامب الأولى، والأهم هو تأسيسه لمركز بحثي يميني يدعي مبادرة ماراثون Marathon Initiative. ويرحج أن كولبي من فريق «أصحاب الأولوية» لكن بعض المسئولين في فريق ترامب انتقدوا وجهات نظره الأكثر تحفظًا بشأن إيران. كما نقل موقع «جويش إنسايدر» عن أحد النقاد قوله: «لا أعرف كيف يمكن أن تعين رجلًا يقول إنه موافق على امتلاك إيران سلاحًا نوويًا في موقع الإشراف على أي وظيفة مهمة في الدفاع أو الأمن القومي». وسبق أن صرح كولبي أن احتواء إيران النووية ممكن. أما أكثر شخص يمثل فريق أو جناح «المقيدين» في هذه المجموعة فهي تلسي جابارد، النائبة الديمقراطية السابقة التي تحولت إلى موالية لترامب ووصفت حزبها السابق بـ «الطبقة المتعالية من دعاة الحروب». وقد وجهت جابارد انتقادات للحرب في أوكرانيا وتجاهل الولايات المتحدة «المخاوف الأمنية المشروعة» لروسيا، وسافرت إلى سوريا حيث اجتمعت بالرئيس المخلوع بشار الأسد في ذروة الحرب الأهلية في سوريا. وقد لاقت وجهات نظر جابارد المؤيدة لروسيا (حتى بمعايير ترامب) انتقادات وطرحت تساؤلات من البعض داخل مجتمع الاستخبارات الأمريكية حول ما إذا كان تعيينها يشكل تهديدًا للأمن القومي. وقد تتعارض وجهات نظر جابارد أيضًا مع آراء رئيسها الجديد؛ ففي عام 2020 انتقدت الضربة الجوية المفاجئة التي أمر بها ترامب والتي أسفرت عن مقتل الجنرال الإيراني قاسم سليماني، معتبرةً إياها «عملًا حربيًا غير دستوري ودون مبرر».

أما بريت هيجسيث فقد بدأ مسيرته السياسية بقيادة مجموعة من المحاربين القدامى المؤيدين لحرب العراق، لكنه غيّر آراءه منذ ذلك الحين. قال هيجسيث في مقابلة صحفية: «غرور البنتاجون هو أنهم يريدون الآن إخبار البلدان الأخرى بكيفية مكافحة التمرد بناءً على ما فعلناه في العراق وأفغانستان.» وأضاف: «الثقة التي كان يتوقعها قادتنا العسكريون في أن زعماءنا السياسيين يضعون مصلحتنا في الاعتبار قد تحطمت تمامًا». ورغم انتقاداته للبنتاجون، لا يمكن تصنيف هيجسيث بأنه ينتمي إلى جناح «المقيدين» بالكامل. فهو أكد، في وقت سابق، أن الولايات المتحدة قد تحتاج إلى اتخاذ إجراءات عسكرية ضد عصابات الجريمة المنظمة في المكسيك، وهي واحدة من أكثر مقترحات السياسة الخارجية تطرفًا لدى ترامب. الأرجح أن تعيين هيجسيث لا يرتبط مباشرة بآرائه في السياسة الخارجية – ولم يكن بطبيعة الحال بسبب قدراته الإدارية للإشراف على ما يقرب من ثلاثة ملايين موظف في وزارة الدفاع وذلك لافتقاره التام تقريبًا لخبرة الإدارة –وربما يكون بسبب معارضته، بشكل علني، لمبادرات التنوع والشمول في الجيش والتي تهدف إلى دمج الشواذ والمتحولين جنسيًا. ومن المحتمل أن يقوده هذا إلى صراع مع رئيس الأركان الجنرال سي. كيو. براون، الذي ألمح هيجسيث إلى أنه ربما حصل على وظيفته لأنه أسود البشرة.

ويصعب اليوم تصنيف والتز وروبيو باعتبارهم أعضاءً في تيار المهيمنين Primacists، أو تحت تيار المحافظين الجدد، لأن قناعتهم قد تغيرت وتطورت آراؤهم على مدار السنوات الماضية، وهم مستمرون في التطور. في الآونة الأخيرة، بدا كلاهما في التقرب من فريق «أصحاب الأولوية». على سبيل المثال، انتقد والتز في البداية إدارة بايدن لعدم تقديم الدعم الكافي لأوكرانيا بعد غزو روسيا، لكنه قال لاحقًا: إن هذا الدعم يجب إعادة تقييمه. وقال في مناسبة عامة: «هل يصب هذا في مصلحة أمريكا؟ هل نحن مستعدون من حيث الوقت والموارد التي نحتاجها في منطقة المحيط الهادئ الآن؟». أما روبيو، فكان في السابق مثالًا تقليديًا لتيار المهيمنين، حيث كان يدافع عن استخدام القوة الأمريكية لنشر الديمقراطية، لكنه في مقال نشر في عام 2024، انتقد ما أسماه «الفقاعة السياسية القديمة» لعدم إعادة ترتيب أولوياتها وغياب التركيز على «التحدي الأكبر لأمريكا: الحزب الشيوعي الصيني». وكان من بين أعضاء مجلس الشيوخ الذين صوتوا ضد مساعدات لأوكرانيا في وقت سابق

من هذا العام. ورغم القناعات الأيديولوجية لروبيو، فإن هناك مؤشرات على مرونة واضحة من أجل التكيف مع المكان الذي يحتاج أن يكون فيه، سواء كان ذلك مع ترامب أو مع القاعدة الجمهورية- بحسب شابيرو في مقاله للمجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية. ومن المتوقع أن يكون هناك تأثير كبير لروبيو في السياسة الخاصة بأمريكا اللاتينية، حيث كان خلال الفترة الأولى لترامب يُلقب بـ «وزير خارجية أمريكا اللاتينية» بسبب نفوذه الكبير على السياسات تجاه المنطقة. كان هذا يعني، عادة، اتخاذ موقف أكثر تشددًا تجاه الأنظمة السلطوية اليسارية في دول مثل كوبا وفنزويلا، وشمل ذلك دعم جماعات المعارضة في تلك البلدان.

وقد شكل غياب الأساس العقائدي الواضح أو التوجهات المكتوبة، في شكل رؤية أو استراتيجية محددة المعالم، من جانب ترامب صعوبة في التنبؤ بمسار السياسة الخارجية للرئيس السابع والأربعين بالنظر إلى أن معظم معالجات السياسة الخارجية في واشنطن باتت تتعلق بالاستجابة للأزمات في العامين الأخيرين من حكم بايدن. فعلى سبيل المثال، لم يتوقع بايدن أن تحدث حرب برية كبرى في أوروبا أو كارثة مفتوحة في سيناريوهاتها في الشرق الأوسط إرث سياسته الخارجية. وتزداد الصعوبة في التنبؤ بمسار السياسة الخارجية مع وجود رئيس غير متوقع تمامًا مثل ترامب الذي يمتلك بعض الدوافع الثابتة، التي تتعلق بطريقة تفكيره وخلفيته، فهو يشكك في التحالفات الدفاعية والالتزامات الأمنية والانتشار العسكري طويل الأمد، وليس لديه تقريبًا أي اهتمام بنشر الديمقراطية أو حقوق الإنسان عالميًا أو الدفاع عما يُسمى بالنظام الدولي القائم على القواعد. هذه الآراء قد تدفع ترامب إلى تبني مواقف معسكر المقيدين، لكن سجله الفعلي، ومن الفترة الأولى، لا يقع بشكل دقيق في أي من هذه المعسكرات الثلاثة السابق الإشارة إليها. يقول سجل ترامب إنه لا يمكن حسابه على تيار من الحمائم. فعلى سبيل المثال، في سوريا، أمر بالضربات الجوية ضد نظام الأسد ردًا على استخدام الأسلحة الكيميائية ضد شعبه، وهو إجراء لم تتخذه إدارة أوباما على الرغم من «الخط الأحمر» الذي سبق إعلانه. ورغم أن ترامب تفاوض على الاتفاق مع طالبان والذي أدى إلى انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان، لكنه قال في وقت لاحق إنه لو كان رئيسًا لكانت الولايات المتحدة قد احتفظت بقاعدة باجرام الجوية للضغط على الصين (لم يكن الاحتفاظ بقاعدة

باجرام جزءًا من الاتفاق الأصلي). ومن المرجح أيضًا أن يزيد ترامب من ميزانيات الدفاع والانفاق العسكري في فترته الثانية، ويستمر في تصريحاته المتشددة بشأن الصين، لكنه غالبًا ما سيركز على الاقتصاد والتجارة أكثر من قضايا الأمن. وكان ترامب مستعدًا للحد من انتقاد واشنطن لبكين حول قضايا مثل القمع في هونج كونج ومناطق الإيجور وإدارة عملية مواجهة وباء كوفيد19- في مقابل التوصل إلى اتفاق تجاري. وعلى الرغم من أن الدعم العسكري والدبلوماسي لتايوان قد زاد خلال فترة ترامب، فإنه شكك أيضًا فيما إذا كانت الجزيرة تستحق الدفاع عنها. أما فيما يتصل بالشرق الأوسط، فإن جميع الأسماء التي تم اختيارها، باستثناء جابارد، هي مناصرة ومدافعة بشدة عن إسرائيل ويعتبرون من الصقور فيما يتعلق بالسياسة الأمريكية تجاه إيران.

لا يعني ما سبق أن ترامب لا تجمعه أرضية مشتركة مع سلفه بايدن. فإن رؤيتهما لموقع أمريكا في العالم تختلف بشكل كبير عن بعضهما البعض من حيث مفهوم «الاستمرارية» في السياسة الخارجية وصعوبة التغيير الفجائي. يقول الخبراء أن التغيرات المفاجئة في السياسة الخارجية نادرة وصعبة التنفيذ. فمن ناحية، القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية توفر للولايات المتحدة نفوذًا ثابتًا نسبيًا على البلدان الأخرى، بينما تدفع الضغوط من الحلفاء والكونجرس والبيروقراطية الرئيس في البيت الأبيض إلى تبني مواقف توافقية.[15] يقول ريتشارد فونتين، المدير التنفيذي لمركز الأمن الأمريكي الجديد، وهو مركز أبحاث غير حزبي في واشنطن: «عادةً ما تكون هناك استمرارية أكبر بين الإدارات الحزبية المختلفة، حتى الإدارات ذات الأساليب المختلفة جدًا مثل ترامب وبايدن، أكثر مما قد يتوقعه المراقب العادي»، ويضيف: «نميل إلى التركيز على الاختلافات الكبيرة».[16] المعروف أن ترامب يريد علاقات ودية مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وقد يقلص الدعم الأمريكي لأوكرانيا، وسبق أن هدد بالانسحاب من منظمة حلف شمال الأطلنطي (الناتو)، ولا يبدي اهتمامًا كبيرًا بهدف بايدن المتمثل في تعزيز الديمقراطية على مستوى العالم. كما يعارض المنظمات والمعاهدات الدولية، مثل الأمم المتحدة واتفاق باريس للمناخ. لكن، ورغم العديد من مجالات الاختلاف، قد يجد ترامب الكثير مما يروق له في سياسات بايدن. ويقول مايكل كراولي في صحيفة نيويوك تايمز «باستثناء أوروبا وخطط روسيا

وأوكرانيا، قد تحمل مقاربة ترامب الأولية تشابهًا مفاجئًا مع الوضع القائم تحت إدارة بايدن».[17] على سبيل المثال، فيما يخص الصين، رغم أن خطط ترامب تجاه الصين لا تزال غامضة، فإن سياسات بايدن تجاه بكين استندت إلى أسس وضعت خلال فترة ترامب الأولى. تشمل هذه السياسات وجودًا عسكريًا قويًا في شرق آسيا لمواجهة النفوذ الإقليمي الصيني، اتخاذ إجراءات صارمة ضد التكنولوجيا الصينية التي قد تهدد الأمن الأمريكي، والإبقاء على الرسوم الجمركية التي فرضها ترامب في السابق. كما أن بايدن ترك العقوبات التي فرضها ترامب على إيران كما هي. ومع أن إيران وجدت طرقًا لزيادة مبيعاتها النفطية في السوق السوداء، لم يتخذ بايدن سوى خطوات محدودة للرد. يدرس مستشارو ترامب اتخاذ إجراءات صارمة في ظل تأكيد على عدم الرغبة في الإطاحة بالنظام الحاكم في طهران، اتساقًا مع المبدأ الأساسي بالنأي بالولايات المتحدة عن التدخل في شئون الدول الأخرى. بشأن إسرائيل، يقدم ترامب نفسه كأفضل صديق لإسرائيل في السياسة الأمريكية، وقد يمنح رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو حرية كبيرة في القضايا الأمنية ومعاملة الفلسطينيين. كان بايدن قد اتخذ موقفًا مشابهًا، إذ انتقد سلوك نتنياهو لكنه اتخذ خطوات ملموسة محدودة لتقييد سياساته. كما أن ترامب وصف الحرب في أفغانستان بأنها «إهدار»، لكنه لم يكمل انسحاب القوات الأمريكية، وقام بايدن بتنفيذ الانسحاب، رغم أن ترامب وصف ذلك في البداية بأنه «شيء رائع وإيجابي» قبل أن ينتقد الفوضى التي صاحبت العملية. كما أن المخاوف الأوروبية المتصاعدة وعدم اليقين من سياسات ترامب لا ترقى إلى الاعتقاد في إمكانية انسحاب الولايات المتحدة من حلف شمال الاطلنطي وترى غالبية من السياسيين والخبراء أن تلك فكرة مبالغ فيها. والخلاصة هنا أنه رغم ميول ترامب «غير التقليدية»، فإن قيود الواقع قد تفرض استمرارية في كثير من السياسات.

تمكين «العائدين من العراق»

تزخر إدارة ترامب الثانية بما يمكن أن نسميهم بمجموعة العائدين من العراق أو الغاضبين من ذهاب الجيوش الأمريكية إلى مستنقع لم يعلم الكثيرون من جنوده عن الأسباب والدوافع الحقيقية لوجودهم هناك. فكانت النتيجة ظهور أعراض

مشابهة لمأساة الجنود الأمريكيين في حرب فيتنام. على سبيل المثال، تحمل مسيرة مديرة الاستخبارات الوطنية دلالات على التأثير الكبير لحرب العراق في القناعات والمواقف السياسية لجيل من السياسيين يعملون اليوم بالقرب من ترامب. فقد عادت جابارد إلى هاواي في عام 2010 بعد إرسالها للمرة الثانية في الشرق الأوسط، حيث رأت معاناتها الشخصية تنعكس في حياة قدامى المحاربين الشباب الآخرين. فقد كانت الضغوط الناتجة عن إرسالها في المرة الأولى سببًا في انهيار زواجها وهي لا تزال في التاسعة والعشرين من عمرها. ثم عادت في المرة الثانية، لترى البؤس يعم مجتمع العسكريين في مدينتها حيث أسر مفككة وجنود احتياط يعانون من أمراض نفسية وأفراد من الحرس الوطني يعودون ليجدوا أنفسهم بلا مأوى. وقد أُسندت إلى جابارد قيادة وحدة من الحرس الوطني، وكانت مهمتها مساعدة الجنود الاحتياطيين في التأقلم مع الحياة المدنية والاستعداد للعودة إلى ميادين القتال. وكان بعضهم يعاني من أفكار انتحارية. وطلبت جابارد من الضباط الكبار التعامل معهم بلطف وإبداء بعض الرحمة، بحسب ما قالت الكولونيل فيبي إينيحو، التي خدمت مع جابارد في هاواي، لصحيفة وول ستريت جورنال، وأكدت أن تلك الفترة كانت محورية في تشكيل شخصية زميلتها.[18] وقالت إينيجو: «كنا نتعامل مع الناس بشكل متواصل، نرسلهم إلى القتال ثم نستقبلهم لنرسلهم مجددًا. هناك ثمن عندما تبدأ بنشر الجنود، وهذا الثمن هو في النهاية الأرواح."

في التأصيل لجيل السياسيين في حقبة الحرب على الإرهاب وحرب العراق، يقول المؤرخ أندرو باكيفيتش، أستاذ التاريخ بجامعة بوسطن أن صعود ترامب إلى السلطة كان مدفوعًا بخيبة أمل عامة إزاء فشل الجيش الأمريكي في تحقيق ما وعدت به واشنطن. يضيف باكيفيتش، الذي فقد ابنه في أثناء خدمته في العراق، أنه من غير الواضح كيف سيتعامل هؤلاء المحاربون القدامى الذين اختارهم ترامب مع أزمات خارجية تتطلب استجابات عسكرية. ويقول: «نعرف جيدًا القضايا التي يعارضونها، لكن يبدو أنهم لم يحددوا بعد ما يؤيدونه».[19] في أعقاب هجمات 11 سبتمبر، انضم جيل من الشباب الأمريكيين للقتال في الحرب العالمية على الإرهاب، وهي صراع متشعب يمتد من الشرق الأوسط إلى أفريقيا. لكن المعركة التي بدت مهمة عاجلة لإخراج القاعدة من أفغانستان، اتسعت لتشمل العراق ثم تحولت إلى

ما وصفه المنتقدون للغزو بـ «حروب أبدية". ويمكن اليوم أن نقول: إن جيل الحرب العالمية على الإرهاب تقلد بعضًا من أقوى المناصب في الحكومة الأمريكية لأول مرة. فالرئيس ترامب استهدف تسليم مناصب عسكرية واستخباراتية، هي الأهم في البلاد، إلى أشخاص تشكلت لديهم شكوك عميقة حول دور الولايات المتحدة الأمني في الخارج نتيجة خبراتهم في هذا الصراع. وإلى جانب جابارد، البالغة من العمر 43 عامًا، عين ترامب أيضًا نائبه جيه دي فانس (40) عامًا والذي خدم في العراق، وبيت هيجسيث، البالغ 44 عامًا، والذي خدم في العراق وأفغانستان وجوانتانامو لقيادة وزارة الدفاع. وتتشارك تلك الشخصيات في الرغبة في إحداث تغيير جذري لكيفية استخدام الولايات المتحدة لقوتها في العالم. وقد أثار اختيارهم تساؤلًا حاسمًا: هل يمكن لفريق يحمل مثل هذا الشك العميق تجاه مؤسسات الأمن القومي الأمريكية، ويمتلك خبرة إدارية محدودة، أن يدير هذه المؤسسات بفاعلية؟

عندما أثيرت اعتراضات على تعيين هيجسيث وزيرًا للدفاع وجابارد مديرة للمخابرات الوطنية، خرجت المتحدثة باسم فريق ترامب الانتقالي، في نوفمبر الماضي، قائلة: إن جابارد ستعمل على «حماية أمننا القومي والدفاع ضد أي محاولات لاستخدام عمل وكالات الاستخبارات كسلاح ضد الشعب الأمريكي.» بينما قال متحدث آخر إن الفريق لا يزال يدعم ترشيح هيجسيث. وكتب النائب فانس على منصة «إكس»: «لقد قاد البنتاغون لفترة طويلة أشخاص يخسرون الحروب، لكن هيجسيث هو رجل قاتل في هذه الحروب». في العراق، صدر التكليف لفانس، الذي كان يبلغ من العمر آنذاك 21 عامًا، بكتابة مقالات قصيرة والتقاط صور لمنشورات داخلية لسلاح مشاة البحرية تهدف إلى رفع الروح المعنوية وفقًا لما ذكره المقدم المتقاعد براد أفوتس لصحيفة وول ستريت جورنال، الذي كان قائده في تلك الفترة. كما أشار جنود البحرية الذين خدموا معه إلى أن القاعدة التي كان يتمركز بها كانت آمنة نسبيًا، لكنه كان يخرج أحيانًا، خارج الأسلاك، لعدة أيام لتغطية جهود القوات الأمريكية في تأهيل البنية التحتية المحلية.

من الوقائع الفارقة في حياة فانس، في 6 أبريل 2003، قام مشاة البحرية الأمريكية بتفتيش مبانٍ في معسكر تدريب مهجور للحرس الجمهوري العراقي جنوب بغداد،

بعد أسبوعين من غزو الولايات المتحدة للعراق. وقد تأثر فانس بشدة بما شاهده. فكان هناك جنود أمريكيون قتلى ومصابون، وتولدت لديه قناعات بأن أموال دافعي الضرائب الأمريكيين تُنفق لإعادة بناء أمة (العراق) والتي تريد خروج الولايات المتحدة، في ظل تمرد متصاعد يتماشى في أفكاره مع المجموعة نفسها التي هاجمت الأمريكيين في 11 سبتمبر. عند عودته إلى الولايات المتحدة، شعر فانس بخيبة أمل عميقة إزاء جهود الحرب. وكتب في مقال عام 2020: «ذهبت إلى العراق في عام 2005، كشاب مثالي ملتزم بنشر الديمقراطية والليبرالية إلى الأمم المتخلفة في العالم. وعدت في عام 2006، مشككًا في الحرب والأيديولوجية التي قامت عليها».[20] بعد مقتل زعيم القاعدة أسامة بن لادن في عام 2011، قال شون رايان، الجندي السابق في القوات الخاصة التابعة للبحرية الأمريكية (Navy SEAL) الذي خدم في أفغانستان والعراق ويستضيف «بودكاست» مؤثرًا ينتقد الحروب بشدة: «تساءل الكثيرون: لماذا نحن لا نزال هناك؟ ماذا نفعل؟». خلال الحملة الرئاسية، أجرى رايان مقابلات مع فانس وجابارد وهيجسيث، وأيد اختيار ترامب لهم، معربًا عن أمله في أن «يكسروا دورة السياسيين الأمريكيين الذين يريدون فقط أن يعيدونا للحرب مرة أخرى».

تقول صحيفة وول ستريت جورنال: «بدأت الحرب العالمية على الإرهاب في ذروة الشعور الوطني الأمريكي، لكنها أغرقت الجنود الأمريكيين في صراعات عنيفة لعقود ضد متمردين غامضين في العراق وأفغانستان وأماكن أخرى. قُتل أكثر من 7 آلاف أمريكي في هذه الحروب وأصيب أكثر من 50 ألف مجند. ومع مرور الوقت واستمرار الحروب لعقدين، أصبحت التبريرات الأولية لهذه الصراعات تبدو غير مقنعة للعديد من المحاربين القدامى». وتضيف: «عند عودتهم إلى الوطن، وجد الكثيرون منهم أن الولايات المتحدة لم تحقق مكاسب واضحة بعد سنوات من الخسائر البشرية. وغالبًا ما عادوا إلى مجتمعات تعاني من الركود الاقتصادي، التي أثرت بشكل غير متناسب في الشباب من المحاربين القدامى». أوضح المؤرخ كريستر كناب من جامعة واشنطن في سانت لويس، الذي يُدرّس الحرب العالمية على الإرهاب، أن هذه الرؤى ترسخت بشكل خاص في أوساط اليمين السياسي وقال: «عندما عادوا إلى الوطن، رأوا أن أمريكا قد أصبحت أسوأ.» وأشار إلى أن قادة المحاربين القدامى المحافظين اليوم يرددون أحيانًا انتقادات اليساريين المناهضين

للحرب، الذين حذروا لعقود من أن «المجمع الصناعي العسكري» يستغل الولايات المتحدة لشن حروب غير عادلة لأغراض تجارية. قاد هذا المنظور بعض أعضاء هذه المجموعة إلى تبني مواقف غير متوقعة بالنسبة للمحافظين الأمريكيين، مثل معارضة الدعم الأمريكي لأوكرانيا، أو حتى التعاطف مع الغزو الروسي. قال فانس في أبريل 2024 أمام مجلس الشيوخ: «عندما ذهبت إلى العراق، اكتشفت أنني تعرضت للكذب. عذري هو أنني كنت طالبًا في المرحلة الثانوية. فما هو عذر الكثيرين هنا في هذا المجلس الذين يرددون الأسطوانة نفسها اليوم فيما يتعلق بأوكرانيا؟ هل تعلمنا شيئًا»؟[21]

بيت هيجسيث خدم في العراق عام 2005، بعد تخرجه من جامعة برينستون. وجاءت خدمته في مدينة سامراء شمال العراق، التي كانت مركزًا للتمرد. وكان قائد فوجه، مايكل ستيل، شخصية مثيرة للجدل، إذ أمر جنوده بالتركيز على قتل العدو فوق كل اعتبار؛ مما قوض جهود الولايات المتحدة لحماية المدنيين. استخدمت الكتيبة «تشارلي»، التي كان هيجسيث جزءًا منها، تكتيكات عدوانية لدرجة أن البعض أطلق عليها لقب «كتيبة القتل». وخلص تحقيق عسكري إلى أن ستيل أعطى أوامر غير قانونية، وتمت محاكمة أربعة جنود من الكتيبة عسكريًا بتهم قتل عراقيين غير مسلحين. وبعد عودته إلى الوطن، جادل هيجسيث بأن الجنرالات والسياسيين البعيدين عن الخطوط الأمامية أعاقوا عمله وزملاءه. ومع مرور الوقت، دافع عن الإجراءات العسكرية العنيفة، وضغط بنجاح للعفو عن بعض الجنود المتورطين، وعبر عن ازدراء متزايد لصناع القرار الذين أرسلوهم إلى الحرب.

وجهات النظر الجيوسياسية لتلك الشخصيات المقربة من ترامب تنتشر بين المحاربين القدامى الذين انخرطوا في مواجهات ضد الإرهاب، وهم يعتقدون أن «نخبة السياسة الخارجية الباردة في واشنطن طلبت منهم خوض حروب لا يمكن الفوز بها وبشكل غير عادل للجنود الذين شاركوا في تلك الحروب»، بحسب ديفيد سيلبي، المؤرخ في جامعة كورنيل، الذي يقول إن العديد من هؤلاء المحاربين القدامى يسألون: «هل سنتدخل في سوريا؟ نحن نساعد في أوكرانيا. هل سنقع في مستنقع آخر؟».

حالة تولسي جابارد هي الأكثر إثارة للجدل. تشرف جابارد على 18 وكالة استخباراتية بميزانية تقارب 100 مليار دولار. وقد قوبل ترشيحها بقلق من العديد من المسئولين المحترفين الذين ستقودهم، خاصةً بسبب اختلاف وجهات نظرها عن تقييمات مجتمع الاستخبارات حول روسيا وسوريا، وأحيانًا دعمها لمن سرّبوا معلومات سرية. كما انتقدت جابارد أدوات المراقبة التي تراها الحكومة الأمريكية حيوية للأمن القومي، ودافعت عن إدوارد سنودن، الموظف السابق في وكالة الأمن القومي، الذي تقول السلطات الأمريكية إنه عرّض الأمن القومي للخطر.

وتشير المعلومات إلى أن جابارد قد قادتها تجربتها في الحرب العالمية على الإرهاب إلى تبني مواقف متناقضة في السياسة الخارجية والأمن القومي، وفقًا لعدد من المنتقدين لتوجهاتها. وبينما أدانت المشاركة الأميركية في «حروب خارجية عبثية»، وصفت نفسها بأنها «صقر» و«حمامة» في آن واحد. كما شككت في تقارير الأمم المتحدة وأجهزة الاستخبارات الأمريكية التي تشير إلى استخدام الرئيس السوري بشار الأسد أسلحة كيميائية ضد المدنيين. وأثارت غضب الحزبين الجمهوري والديمقراطي عندما التقت سرًا بالأسد عام 2017، بسبب اتهام نظامه بارتكاب عمليات قتل جماعية خلال الحرب الأهلية السورية. وقبيل الغزو الروسي لأوكرانيا، نشرت جابارد مقطع فيديو تدعو فيه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي إلى «تجاوز الجغرافيا السياسية»، محذرة من أن دعم واشنطن لكييف يستفز روسيا وقد يؤدي إلى حرب نووية. ولعدة سنوات، وصف منتقدوها من الجمهوريين والديمقراطيين مواقفها بأنها «هامشية»، و«خطيرة»، بل وتصل إلى حد «الخيانة». وقد وصف نيل ميلنر، أستاذ العلوم السياسية المتقاعد من جامعة هاواي أراء جابارد بأنها: «قد تكون خبرتها العسكرية قد شكلت رؤيتها المناهضة للحرب، لكن الطريقة التي اختارت التعبير عنها كانت سياسية للغاية وغير تقليدية». يقول المنتقدون: إن تصريحات ومنشورات جابارد على وسائل التواصل تحمل خطابًا مألوفًا يذكر الأمريكيين بالخطاب السياسي الصادر عن الكرملين الروسي حيث تلقى اللوم على توسع الناتو في العقود الأخيرة باعتباره السبب في قيام بوتين بإصدار قرار بغزو أوكرانيا. كما أنها حذرت، على غرار بيانات الكرملين أيضًا، من مختبرات بيولوجية تمولها الولايات المتحدة في أوكرانيا، رغم

أن السلطات الأمريكية تقول: إن التمويل مخصص لتأمين المواد البيولوجية ومنع تفشي الأمراض. كما دعمت مؤسس موقع ويكيليكس جوليان أسانج، الذي اعترف بالذنب هذا العام في التآمر للحصول على وتسريب معلومات سرية، بسبب نشر الموقع آلاف السجلات العسكرية والدبلوماسية الأمريكية عن تصرفات الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان. وفي عام 2020، قدمت مشروع قانون يعارض تسليمه إلى الولايات المتحدة. فقد كانت جابارد، في الحادية والعشرين من عمرها، أصغر نائبة برلمانية في هاواي، عندما اندلعت الحرب الأمريكية ضد العراق في عام 2003. وبعد شهر من بدء القصف، انضمت إلى الحرس الوطني، لتترك حملتها الانتخابية للترشح مرة أخرى وتوقف مسيرتها السياسية الواعدة. وقد روت جابارد بوضح تجربتها في العراق، التي لا تختلف عن روايات الآخرين من فريق ترامب. فقد تم تعيين جابارد في وحدة طبية في قاعدة بلد الجوية الواقعة شمال بغداد، وهي مركز عمليات رئيسي للقوات الأمريكية. كانت تمر يوميًا تحت لافتة كتب عليها: «هل اليوم هو اليوم؟!»، في إشارة دائمة إلى احتمالية أن يكون كل يوم هو آخر أيامها في الخدمة. وقالت جابارد لاحقًا في بودكاست لها: إن أول واجباتها كل صباح كان التحقق من قائمة المصابين لمعرفة ما إذا كان أي من الجنود في الكتيبة التي تدعمها قد أصيب. تذكرت جابارد تجربتها قائلة: «كان من الصعب رؤية أسماء أشخاص كنت أعرفهم، وأيضًا أسماء الكثير من الأشخاص الذين لم أكن أعرفهم. لكن مع كل اسم، كنت أتذكر أن هناك عائلة أو طفلًا في الوطن يشعر بالقلق الشديد عليهم». وفي مقابلات صحفية مع من كانوا تحت قيادتها، وصف قادتها وزملاؤها العسكريون جابارد بأنها كانت تملك قدرة غير عادية على بناء علاقات قوية مع جنودها، تجمع بين مهارات السياسي الذي يتذكر أسماء الأطفال وبين التواضع المبهر الذي يميز شخصيتها، وهو ما يتناقض أحيانًا مع تصريحاتها السياسية الجريئة. قال الضباط الذين خدموا معها: إنها لم تكن تناقش وجهات نظرها السياسية خلال تأديتها مهامها. قال مات مور، ضابط خدم تحت قيادتها: «كانت موجودة معهم في الوحل، في الصبر، في الأمطار عند الساعة الرابعة صباحًا وعند العاشرة مساءً». في وقت لاحق، قالت جابارد: إن تجربتها مع المحاربين القدامى جعلتها تؤمن بأن الكونجرس قد تخلى عن واجبه في الرقابة على استخدام القوة العسكرية بشكل مسئول. وقد دفعتها

هذه المواقف إلى الترشح في الانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي في 2020. وخلال مناظرة انتخابية، صرّحت قائلة: «يجب أن ننهي هذا النهج المستمر الذي تبنته سياسات بوش-كلينتون-ترامب، والذي يرتكز على حروب تغيير الأنظمة، وإسقاط الديكتاتوريين في دول أخرى، وإرسال أبنائنا وأخواتنا في الخدمة العسكرية إلى مناطق الخطر لخوض حروب تُضعف في النهاية من أمننا القومي وتكلفنا آلاف الأرواح الأمريكية». وتشير مسيرة جابارد التي جمعت ما بين التجربة العسكرية ومواقفها السياسية المتشككة في أساليب المؤسسات التقليدية في الحكم واتخاذ القرارات إلى طبيعة التحولات التي شهدتها السياسة الأمريكية بعد حرب العراق وأفغانستان، وظهور تيارات جديدة حول التدخل العسكري والقيادة السياسية بعد تجارب شهدت إخفاقات كثيرة ومتكررة.

أصحاب النفوذ: يهود وعربي وحيد

الدائرة الداخلية حول ترامب توجد شخصيات يهودية تؤثر بوضوح في صناعة القرار بالبيت الأبيض في الولاية الثانية. وحسب وكالة الأنباء اليهودية (JTA) أصبحت هذه الأسماء، وعدد قليل من الأسماء الأخرى، مألوفة لليهود الأمريكيين على مدى السنوات الأربع من ولاية دونالد ترامب الأولى في البيت الأبيض. واعتمادًا على آرائهم السياسية، ونظرة اليهود إليهم بفخر أو ازدراء أو أمل أو خيبة أمل، بالإضافة إلى تشكيل مسار إدارة ترامب الأولى، أصبحت تلك الشخصيات رموزًا وقنوات لعلاقة الرئيس مع الجالية اليهودية وفي دعم إسرائيل.[22] لقد عادت بعض هذه الشخصيات بينما نزل آخرون من على المسرح. هناك شخصيات جاءت من عالم الإعلام والأعمال، والبعض الآخر من دائرة السياسة المحيطة بالرئيس، والبعض الآخر من عائلته. أصحاب النفوذ الواسع هما ابنة ترامب وصهره، إيفانكا ترامب وجاريد كوشنر. عمل الاثنان كمستشارين للبيت الأبيض وتوليا أدوارًا محورية في الإدارة قبل ثماني سنوات. وكانت مهام كوشنر، على وجه الخصوص، تشمل صلاحيات واسعة النطاق تغطي كل شيء من التفاوض على صفقات تجارية جديدة مع المكسيك وكندا إلى إدارة حملة إعادة انتخاب ترامب عام 2020 إلى لعب دور الوسيط في اتفاقيات التطبيع بين إسرائيل والعديد من الدول العربية المعروفة باسم اتفاقيات أبراهام. كما قام الزوجان، في

بعض المناسبات، بدور الوجه اليهودي للإدارة، حيث استضافا أعضاء في الحكومة الإسرائيلية لتناول العشاء يوم السبت بداية ولاية ترامب، وحضرا احتفالات المعابد اليهودية الأرثوذكسية. ويتلقى أطفال إيفانكا وكوشنر التعليم في مدرسة يهودية. بعد خسارة ترامب في عام 2020، انتقلت العائلة إلى ميامي ولم تشارك في حملة إعادة انتخاب ترامب الأخيرة. وقالت إيفانكا، التي قامت بحملة مع والدها خلال حملتيه الانتخابيتين السابقتين، بعد إعلان حملة ترامب في عام 2022: إنها وكوشنر يفضلان التركيز على الحياة الأسرية. كما قال كوشنر إنه سيركز على أعماله وأطفالهما. ورغم تصريح كوشنر لصحيفة نيويورك تايمز في أواخر أكتوبر 2024 بقاءه خارج السياسة إذا فاز ترامب، فإن التقارير الأخيرة تشير إلى أنه قد سيكون متداخلًا بطريقة ما في سياسة ترامب في الشرق الأوسط. فخلال الحملة، ظهر الزوجان في العديد من المناسبات، بما في ذلك المؤتمر الوطني للحزب الجمهوري. يدير كوشنر شركة استثمارية بمليارات الدولارات مرتبطة بأعمال في دول عربية في الخليج؛ مما يثير مخاوف أخلاقية بشأن التداخل مع أعمال الإدارة مجددًا. وفتحت اللجنة المالية بمجلس الشيوخ التي يقودها الديمقراطيون تحقيقًا في شركة كوشنر في يونيو 2024 إلا أن مستقبل تلك التحقيقات غامض بعد خسارة الديمقراطيين للأغلبية.

الشخصية الثانية الأبرز هو ستيفن ميلر أحد أكثر مستشاري ترامب تشددًا بشأن الهجرة خلال فترة ولايته الأولى، وأحد أكثر الشخصيات استقطابًا في تلك الإدارة ويشغل منصب نائب رئيس كبير العاملين في البيت الأبيض في الولاية الثانية. خلال الفترة الأولى، كان ميلر مهندسًا لبعض الإجراءات الأكثر إثارة للانقسام التي اتخذتها الإدارة بشأن الهجرة، بما في ذلك سياسة الفصل بين العائلات وحظر السفر للولايات المتحدة لمواطني عدد من الدول ذات الأغلبية المسلمة. وقد انتقدت مجموعة واسعة من المسئولين والجماعات اليهودية هذه السياسات ودعت إلى استقالة ميلر. وبعد خروج ترامب بخسارة انتخابات 2020، أطلق ميلر شركة تسمى America First Legal التي تصف نفسها بأنها استجابة محافظة للاتحاد الأمريكي للحريات المدنية، وشاركت هذه الشركة في مشروع 2025 المثيرة للجدل. كما قام ميلر بحملة لصالح ترامب وألقى خطابًا قوميًا في تجمع ترامب المثير للجدل في ماديسون سكوير جاردن في أكتوبر 2024. وقال ميلر «أمريكا للأمريكيين، والأمريكيين فقط»،

مضيفًا أن المواطنين الأمريكيين «يُنهبون ويُسرقون» في وظائفهم. وفي مقابلات صحفية متعددة، أكد ميلر على وجود خطط لترحيل ملايين المهاجرين؛ مما جدد مخاوف الجماعات اليهودية، وقال: إن الغزو «سينتهي في اللحظة التي يؤدي فيها ترامب اليمين الدستورية».

كما يتمتع المحامي والدبلوماسي ديفيد فريدمان بنفوذ كبير، فقد عمل محاميًا لترامب للإفلاس قبل عام 2016، ثم سفيرًا لدى إسرائيل خلال إدارته الأولى. ولم يكن لدى فريدمان خبرة في السياسة الخارجية قبل أن يصبح سفيرًا في عام 2017 لكنه كان مؤيدًا أظهر تأييدًا للمستوطنات في الضفة الغربية قبل توليه منصبه. وبصفته سفيرًا، كان جزءا أساسيًا من الفريق الذي حقق قائمة رغبات طويلة من أولويات الحكومة الإسرائيلية –من نقل السفارة الأمريكية إلى القدس إلى التوسط في اتفاقيات أبراهام. وانتقد فريدمان رئيسه السابق لاجتماعه عام 2022 مع كاني ويست ونيك فوينتيس، اللذين كانا آنذاك من أبرز الأشخاص المتهمة من جماعات يهودية بالترويج لخطاب معادي للسامية. لكنه تحدث في وقت لاحق مع ترامب وأيد حملة إعادة انتخاب الرئيس السابق، مشيرًا إلى «إنجازات ترامب التاريخية» كرئيس، ودعمه لإسرائيل. ويضغط فريدمان من أجل ضم إسرائيل للضفة الغربية. وأصدر مؤخرًا كتابًا يدافع عن السيطرة الإسرائيلية على كامل قطاع غزة.

ستيف ويتكوف، المطور العقاري وصديق ترامب في لعبة الجولف، هو مبعوث الشرق الأوسط في الفترة الثانية. سيتولى ويتكوف (67 عامًا) المكان الذي شغله جيسون جرينبلات في الفترة الأولى. وأجرى جرينبلات مفاوضات مع قادة المنطقة دون خبرة بالملف. وبالمثل، لا يملك ويتكوف خبرة دبلوماسية في الشرق الأوسط. ويتكوف هو صديق لترامب منذ الثمانينيات، وقال الرئيس: إن ويتكوف كان يلعب الجولف معه عندما أطلق عملاء الخدمة السرية النار على شخص يزعم أنه كان يستعد لقتل ترامب. وقد تحدث ويتكوف وابنه زاك في مؤتمر الحزب الجمهوري في يوليو 2024.[23] كما تبرز شخصية جديدة هي ميريام أديلسون، وهي من كبار المانحين الجمهوريين المؤيدين لإسرائيل، الإرث الذي بنته مع زوجها الراحل الملياردير شيلدون أديلسون. والسيدة أديلسون تمثل قوة كبيرة في سياسات الجمهوريين

وهي قريبة من ترامب منذ وفاة زوجها في عام 2021، وتبرعت بمبلغ 100 مليون دولار للجنة حملة تدعم ترشيح ترامب. وتقدر ثروتها الصافية بـ35 مليار دولار. وخلال الحملة الانتخابية، تولت تقديم ترامب قبل أن يلقي خطابًا حول مكافحة معاداة السامية. ولدت أديلسون في تل أبيب ويقال إنها تقضي معظم وقتها في إسرائيل. وهي ناشر أكبر صحيفة مطبوعة في البلاد، إسرائيل هيوم، التي أسسها زوجها.

أما بوريس إبشتاين، المساعد المخضرم إلى جوار ترامب منذ اليوم الأول، فقد تعاون مع رودي جولياني في محاولة لإلغاء نتائج انتخابات 2020 دون جدوى ومثل مع ترامب أمام محكمة في نيويورك العام الماضي، حيث وجهت له اتهامات بالتلاعب في الانتخابات بولاية أريزونا في وقت سابق من هذا العام ودفع ببراءته. انتقل إبشتاين إلى الولايات المتحدة من مسقط رأسه موسكو في سن الحادية عشرة عام 1993. وعمل في السابق مساعدًا للاتصالات في حملة السناتور جون ماكين للرئاسة عام 2008. تقول تقارير إنه تشاجر مع ماسك حول القرارات خلال الفترة الانتقالية الرئاسية، وذكرت صحيفة نيويورك تايمز أنه طرح نفسه كمبعوث خاص لترامب للحرب في أوكرانيا.

ويتمتع هوارد لوتنيك، الملياردير ورئيس شركة التمويل كانتور فيتزجيرالد، بقرب واضح من ترامب حيث تولي منصب الرئيس المشارك لفريقه الانتقالي. وشارك في جمع أموال الحملة الانتخابية وكان على اتصال مع كوشنر حول اختيارات الإدارة ومع «ماسك» حول سياسة الميزانية، حسبما ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال. ويعد لوتنيك مؤيد قوي للقضايا المتصلة بإسرائيل ومقرب من جماعة United Hatzalah Birthright، التي تنظم رحلات مجانية لمدة 10 أيام لليهود الأمريكيين إلى إسرائيل.

وتوجد يهودية أخرى من أصل روسي هي إليزابيث بيبكو، المتحدثة الوطنية باسم الحزب الجمهوري من نيويورك، وهي عارضة أزياء سابقة وغالبًا ما تدافع عن القضايا اليهودية والمؤيدة لإسرائيل. ولدت لعائلة من المهاجرين من الاتحاد السوفيتي السابق الذين استقروا في نيويورك. كانت بيبكو موظفة في حملة ترامب عام 2016. وقالت في وقت لاحق إنها أبقت المنصب سرًا لأنها كانت تخشى أن يضر ذلك بمسيرتها المهنية في عرض الأزياء بسبب العداء تجاه ترامب في عالم عرض الأزياء.

وسبق أن أطلقت تصريحات عن معاداة السامية في حرم الجامعات الأمريكية. وقالت بيبكو للقناة 12 الإسرائيلية إن ترامب يريد أن تنتهي الحرب الإسرائيلية في غزة في أقرب وقت ممكن بـ «انتصار حاسم».

لي زيلدين عضو الكونغرس السابق عن دائرة لونج آيلاند، نيويورك، من 2015 إلى 2023، حافظ على مسافة من ترامب، الذي كان لا يحظى بشعبية في نيويورك، خلال حملته الانتخابية لمنصب الحاكم عام 2022. بعد خسارته، انضم إلى مجلس إدارة الائتلاف اليهودي الجمهوري وحافظ على علاقته مع ترامب وحملة إعادة انتخابه. وكان من أوائل المؤيدين لمسعى ترامب استعادة البيت الأبيض. كافأ ترامب زيلدين باختياره لقيادة وكالة حماية البيئة. في أثناء وجوده في الكونجرس، صوت زيلدين ضد تشريع حماية البيئة.

لورا لومر، وهي يهودية يمينية متطرفة كانت ذات يوم المرشحة الجمهورية لمقعد في الكونجرس عن فلوريدا، اقتربت من ترامب منذ فترة طويلة، وكاد أن يعينها مساعدة في الحملة قبل عام، لكن مساعدوه أثنوها عن القيام بذلك. فقد كانوا قلقين بشأن سجلها من التعليقات العنصرية والمتعصبة حول المسلمين وغيرهم. على مدار الحملة الانتخابية، بدأت لومر في قضاء المزيد من الوقت مع ترامب وسافرت على متن طائرته إلى فيلادلفيا للانضمام إليه في المناظرة الرئاسية في سبتمبر 2024. وأثار وجودها وتعليقاتها العنصرية حول كامالا هاريس انتقادات من الديمقراطيين والجمهوريين على حد سواء.

وقع اختيار ترامب على ويل شارف، الذي عمل محامٍ لترامب ودافع عنه على شاشة التلفزيون، سكرتيرًا لموظفي البيت الأبيض، وهو دور رئيسي في إدارة المعلومات التي يراها الرئيس. نشأ شارف، 38 عامًا، أرثوذكسيًا حديثًا في مدينة نيويورك وفلوريدا. حاول الحصول على ترشيح الحزب الجمهوري لمنصب المدعي العام لولاية ميسوري دون جدوي. كما عمل كمحامٍ في الإجراءات الجنائية التي اتخذها ترامب هذا العام، وخلال إدارة ترامب الأولى، أشرف على جهود تأكيد تعيين قاضيي المحكمة العليا إيمي كوني باريت وبريت كافانو. شارك شارف في تأسيس مجموعة «يهود ضد سوروس»، وهي مجموعة تكرس جهدها لمحاربة المتبرع الليبرالي اليهودي وما

وصفته بأجندته «الشائنة» و«الراديكالية». ووصف ترامب شارف بأنه «محامٍ ذو مهارات عالية سيكون جزءًا حاسمًا من فريقي في البيت الأبيض». من خلال منصبه، سيتحكم شارف في تدفق المذكرات والوثائق إلى مكتب ترامب.

في جانب العرب-الأمريكيين، ظهر مسعد بولس والد صهر ترامب والذي أعلن الرئيس ترامب أن والد صهره، مسعد بولس، سيعمل كمستشار أول له للشئون العربية والشرق الأوسط. وسيتعاون رجل الأعمال اللبناني-الأمريكي مع مبعوث ترامب الآخر للشرق الأوسط، ستيف ويتكوف، لدفع اتفاقيات أبراهام قُدمًا والتعامل مع الوضع في الأراضي الفلسطينية. وسيُركّز بولس على تعزيز العلاقات مع الدول العربية، بينما سيعمل ويتكوف بشكل مباشر أكثر مع إسرائيل. فور الإعلان عن توليه المنصب الجديد، صرّح بولس أن إدارة ترامب ستبدأ بالتركيز على إبرام اتفاق مع السعودية، مشيرًا إلى: «لأننا نعرف جيدًا، وكما قال الرئيس، أنه بمجرد التوصل إلى اتفاق بين السعودية وإسرائيل، سيكون هناك ما لا يقل عن اثنتي عشرة دولة عربية على استعداد فوري للحاق بهذا الاتفاق.» دور بولس الجديد من المرجح أن يجذب المزيد من الاهتمام لأنشطته. وقد أشاد ترامب بالمبعوث الجديد ووصفه بأنه «صانع صفقات» و«داعم لا يتزعزع للسلام في الشرق الأوسط». خلال الحملة الانتخابية، دعا بولس الناخبين، في مناطق تركز الناخبين من أصول عربية، إلى الثقة في أن قيادة ترامب قادرة على معالجة الصراعات الإقليمية، مشيرًا إلى أنه يمتلك قدرة فريدة على التفاوض لتحقيق السلام. يعتقد مؤيدو ترامب أن خلفية بولس وعلاقاته قد تعزز الجهود الدبلوماسية الأمريكية في المنطقة. ومع ذلك، أثارت صلاته بشخصيات مرتبطة بحزب الله في لبنان جدلًا، حيث تساءل المنتقدون عما إذا كانت مثل هذه العلاقات تتماشى مع أولويات السياسة الأمريكية. ويشير تعيين بولس إلى استمرار اعتماد ترامب على المكون العائلي والحلفاء المقربين مثلما فعل في فترة ولايته الأولى، فعلى الرغم من أن إيفانكا وجاريد لم تسند لهما أدوار في الرئاسة الثانية، فإن تعيين شخصيات مثل بولس ووالد كوشنر، في منصب سفير، وظهور الابن الأصغر لترامب، بارون ترامب البالغ من العمر 18 عامًا، كصوت مؤثر في جهود والده للتواصل مع الناخبين الشباب يشير إلى أن الروابط العائلية لا تزال مركزية في إدارة ترامب.

قائمة المراجع:

1. Keith Kellogg, War by Other Means: A General in the Trump White House, Regnery, 2021.

2. 28 أكتوبر 2020، أعلن مايلز تايلور، الذي ترك منصبه كرئيس لهيئة الأركان في وزارة الأمن الداخلي، أنه صاحب هذا المقال. opinion/trump-white-house-anonymous resistance.html/05/09/https://www.nytimes.com/2018

3. November 3, 2017. https://www.npr.org/sections/thetwo-way/2017561797675/03/11//im-the-only-one-that-matters-trump-says-of-state-dept-job-vacancies.

4. University Press of Kansas, 2021.

5. August 2017. https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/201713-06-/trump-traditionalist.

6.

7. Fowler, Linda L. Watchdogs on the Hill. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2015.

8. www.theguardian.com/us-news/commentisfree/2018/jan/21/this-is-how-democracies-die.

9.

10. Patrick, Stewart. The Sovereignty Wars. Washington, DC: Brookings Institution, 2019.

11. www.vox.com/world-politics/386680/trump-foreign-policy-rubio-hegseth-waltz-gabbard.

12. relationship with the world, The European Council on Foreign Relations, 17 November 2022, at: https://ecfr.eu/article/polarised-power-the-three-republican-tribes-that-could-define-americas-relationship-with-the-world/

13. a second term, Chattanooga Times Free Press, 26 November, 2024, at: https://www.timesfreepress.com/news/2024/nov/26/donald-trump-jr-emerges-as-a-political-force-of-his-own-as-he-helps-his-father-launch-a-second-term/

14. https://www.thefp.com/p/trump-foreign-policy-pompeo-haley-carlson/

15. York Times, 29 November, 2024, at: https://www.nytimes.com/202429/11//us/politics/trump-biden-world.html?smid=nytcore-ios-share&referringSource=articleShare&sgrp=c-cb

16. مرجع سابق

17. مرجع سابق

18. Want to Upend U.S. Foreign Policy, The Wall Street Journal, 6 December, 2024, at: https://www.wsj.com/politics/national-security/the-angry-iraq-vets-who-want-to-upend-u-s-foreign-policy-852f9775

19.

20. how-i-joined-the-resistance

21. 23 April 2024, at: https://www.vance.senate.gov/press-releases/senator-vance-slams-u-s-foreign-policy-establishment-for-decades-of-failure/

22. of Israel, 19 November 2024, at: https://www.timesofisrael.com/who-are-the-jews-in-trumps-inner-circle-and-how-will-they-affect-his-second-term/

23. November 2024, at: https://forward.com/news/674101/trump-cabinet-israel-rubio-huckabee-jewish/

7 ترامب بين إدارتين في الشرق الأوسط

ينطلق هذا الفصل من قراءة تحليلية للأحداث والسياسات التي أدت إلى الميراث الذي وصل إلى الرئيس دونالد ترامب قبل ثماني سنوات والمواقف التي اتخذها وينوي البناء عليها في فترته الثانية التي بدأت في 20 يناير 2025، وهي فترة أكثر تعقيدًا، بالنسبة للشرق الأوسط، بعد الحرب في قطاع غزة والسياسات التوسعية لحكومة نتنياهو في ظل دعم أمريكي مطلق ومنح الأولوية لتصفية وكلاء إيران في الشرق الأوسط ثم التطورات في سوريا بسقوط حكم البعث وتولي إسلاميين من التنظيمات الجهادية إدارة شئون البلاد بتنسيق أمريكي – تركي.

لأكثر من أربعة عقود، كانت البوصلة الموجهة للسياسة الخارجية الأمريكية هي معارضة الاتحاد السوفيتي وحلفائه. ومع نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي في نهاية الثمانينات من القرن العشرين، تداول المخططون في واشنطن أفكارًا بشأن تبني مذهب أو عقيدة أو مبدأ توجيهي doctrine جديد في السياسة الخارجية،[1] لكنهم لم يجدوه. لم يملك جورج بوش الأب، رغم خبرته الكبيرة في

الشئون العالمية مقارنة بمعظم الرؤساء الأمريكيين، رؤية بشأن دور الولايات المتحدة في السنوات التي تلت نهاية الحرب الباردة.[2] فقد كان بوش الأب، وجيمس بيكر وزير خارجيته، خبراء متميزين في حل المشكلات، لكنهما لم يميلا إلى التخطيط بعيد المدى. حدث صدام بين تيارات عدة في الإدارة. كان بعض المسئولين في المستوى المتوسط للقيادة، أبرزهم بول وولفويتز، وكيل وزارة الدفاع، يتصورون أن هناك فرصة للولايات المتحدة لتسريع ما اعتبروه عملية حتمية لإنشاء نظام عالمي ديمقراطي ليبرالي. كما أن برنت سكوكروفت، مستشار بوش للأمن القومي، اعتبر نفسه «واقعيًا» على غرار هنري كيسنجر وركز على العلاقات مع القوى الكبرى، مع اهتمام ضئيل بالأوضاع في بقية العالم.[3] أما ديك تشيني، وزير الدفاع، فكان قوميًا تقليديًا يفضل ممارسة السلطة الرئاسية وسلطة الدولة دون قيود. على سبيل المثال، كان أول اختبار في عام 1998، عندما وقعت أحداث «الميدان السماوي» في بكين؛ مما أدى إلى سحق حركة معارضة في مهدها. في وقتها، اعتبر بوش الأب الصين شريكًا استراتيجيًا مهمًا، وقرر ألا يسمح لتلك الأحداث بأن تعطل العلاقة الجيدة بين واشنطن وبكين. وبسبب غضب الرأي العام، اضطر بوش إلى فرض عقوبات على الصين، لكنه أرسل سكوكروفت في مهمة سرية ليطمئن الزعيم الصيني دينج شياو بينج باستمرار صداقة واشنطن. وتقدم هذه الواقعة ملمحًا عن طبيعة التفاعلات الداخلية، وأيضًا الحسابات الخارجية، التي تركت تأثيرًا في صناعة القرار وصياغة العلاقات مع الدول الأخرى في سياق مختلف. بعد أكثر من ثلاثين عامًا، تبدلت الأحوال وباتت الصين هي التهديد الأكبر للولايات المتحدة بفضل التفوق الاقتصادي اللافت لبكين على مدى العقود القليلة الماضية. وتحولت الولايات المتحدة إلى تبني استراتيجية دفاعية جديدة، وأصبحت المنافسة بين القوى العظمى، وليس الإرهاب، هي الآن نقطة التركيز الأساسية في معادلة الأمن القومي الأمريكي.[4] يقول الباحث جون ألترمان: «التحول نحو المنافسة بين القوى العظمى يسحب الموارد والانتباه الأمريكي بعيدًا عن الشرق الأوسط؛ مما يحد من قدرة الولايات المتحدة على الوفاء بالتزاماتها حيال المنطقة. كما أن طبيعة ومواقع التحديات الأمنية تتغير. وهذا يعني أن نشر قوات كبيرة في الشرق الأوسط لم يعد منطقيًا لصانعي السياسات، كما كان في السابق».[5] وكان الرئيس بايدن قد صرح في وقت سابق: «مع وجود تهديد

الإرهاب في العديد من الأماكن، فإن إبقاء آلاف القوات متمركزة في بلد واحد، بتكلفة تصل إلى مليارات الدولارات سنويًا، لم يعد منطقيًا، بالنسبة لي». وفي ظل الاتفاق في الخطوط العريضة بين الجمهوريين والديمقراطيين، فإن الولايات المتحدة تتجه، تحت حكم أي رئيس، إلى إعادة التفكير في كيفية تعاملها مع الشرق الأوسط، حيث تسلط استراتيجية الدفاع الوطني الأخيرة، في عهد بايدن، الضوء على الدور الحاسم الذي سيلعبه الشركاء والحلفاء في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الأمريكية. ومع تراجع انخراط الولايات المتحدة في المنطقة، سيتعين على الشركاء تحمل المزيد من المسئولية. وهي السياسة نفسها التي سيتبعها، في الغالب، الرئيس ترامب. ويقول الجنرال جوزيف فوتيل: «أعتقد أن الدور الحقيقي للقيادة الأمريكية يكمن في تعزيز المزيد من الجهود الإقليمية التعاونية في بعض هذه المجالات، سواء كان ذلك في مكافحة الإرهاب، أو الأمن البحري، أو الدفاع الصاروخي الجوي المتكامل. أعتقد أن اتفاقيات أبراهام توفر فرصة حقيقية لتحقيق ذلك».[6]

بشكل عام، سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط يتم توجيهها، منذ عقود، بواسطة عدد من المبادئ الرئيسية، والتي قد تتطور مع مرور الزمن استنادًا إلى التغيرات في المشهد العالمي والإقليمي وطبيعة العلاقات الثنائية. من المبادئ الرئيسية التي شكلت توجهات هذه السياسة على مدي الثمانين عامًا الماضية ضمان أمن واستقرار المنطقة، وهو أولوية رئيسية ويتضمن ذلك حماية المصالح الأمريكية وحماية الحلفاء ومنع انتشار الإرهاب. المبدأ الثاني: هو دعم إسرائيل باعتباره التزامًا طويل الأمد ويرتكز هذا الدعم على العلاقات التاريخية والقيم الديمقراطية المشتركة، حسب رؤية البلدين لتلك القيم. والمبدأ الثالث: هو تأمين وحماية الوصول إلى موارد الطاقة نظرًا لأهمية المنطقة في أسواق الطاقة العالمية، حيث تسعى الولايات المتحدة إلى ضمان وصولها إلى مصادر النفط والغاز وتعزيز الاستقرار في الدول المنتجة. والمبدأ الرابع: مكافحة الإرهاب في ظل أهمية الشرق الأوسط باعتبارها نقطة محورية في مواجهة تلك الظاهرة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، حيث تعمل الولايات المتحدة على مكافحة الجماعات المتطرفة ومنعها من الانتشار في المنطقة. والمبدأ الخامس: تعزيز ودعم جهود تحقيق السلام وحل النزاعات في الشرق الأوسط، خاصة النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي، وذلك يتضمن

الدبلوماسية وعمليات التفاوض ودور الوسيط، وعدم انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. وتعتبر عملية بناء التحالفات والشراكات مع الدول الرئيسية في المنطقة، بما في ذلك السعودية ومصر والأردن، من أجل تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين، من الأهداف الحيوية والمتجددة للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط. يقول ستيفن كوك الخبير في مجلس العلاقات الخارجية في كتابه «نهاية الطموح: ماضي وحاضر ومستقبل أمريكا في الشرق الأوسط»[7]: إن مجتمع السياسة الخارجية في الولايات المتحدة سعى، في أعقاب سلسلة طويلة من المغامرات الكارثية في الشرق الأوسط على مدى العقدين الماضيين، إلى فهم أسباب الإخفاق الذي حدث لتلك السياسة في المنطقة، وبعد دراسة الانخراط الأمريكي في المنطقة توصلوا إلى ضرورة الانسحاب وتخفيف الأعباء. وأصبحت الرؤية السائدة بعد الانخراط الواسع في المنطقة هو تقنين التداخل الأمريكي وتجنب أي محاولة لقيادة التغيير على مستوى الأوضاع الداخلية في بلدان الشرق الأوسط. وهي فرضية لا تدرك أن مصالح الولايات المتحدة في المنطقة تتغير ولا تتضاءل، وهو ما يبدو جليًا في التطورات الجارية بعد الحرب في أوكرانيا ثم العدوان الوحشي على قطاع غزة. ويلفت كوك النظر إلى الطبيعة المتغيرة للمصالح الوطنية الأمريكية وتحديات وضع الاستراتيجيات الكبرى في وقت التغيير العميق في النظام الدولي، فيقول إن الفترة ما بين نهاية الحرب العالمية الثانية وأوائل التسعينيات، كان لدى الولايات المتحدة أهداف محدودة للغاية في الشرق الأوسط. ولم تظهر هذه الأهداف المحدودة إلى النور إلا في السبعينيات مع الانسحاب البريطاني من المنطقة. وتلك الأهداف المحدودة، تمثلت في ثلاثة توجهات أرادت الولايات المتحدة القيام بها: منع انقطاع التدفق الحر لموارد الطاقة من الشرق الأوسط، والمساعدة في إحباط التحديات التي تواجه الأمن الإسرائيلي، ومنع أي دولة بمفردها أو مجموعة من الدول من تحدي الهيمنة الأمريكية في خدمة هاتين المصلحتين الأخريين. وقد نجحت الولايات المتحدة إلى حد كبير في القيام بذلك، وكانت هناك انتكاسات بالطبع. وكانت هناك تكاليف أخلاقية لهذا الأمر، لأن شركاء واشنطن في المنطقة كانوا في أغلبهم حكومات استبدادية. ويلفت كوك النظر إلى أن الاستقرار السلطوي كان هو الشيء الذي ساعد الولايات المتحدة على تحقيق أهدافها بسهولة نسبية وبأقل تكلفة ممكنة.

وهذا التفسير من جانب الباحث كوك لا يحظى بتأييد من قسم كبيرا من خبراء العلوم السياسية والعلاقات الدولية ممن يرون أن واشنطن كانت الداعم الأكبر، وربما الوحيد، لكثير من الأنظمة الاستبدادية لأن الولايات المتحدة دعمت قادة وأشخاصًا، لا يشاركونها قيمها، حيث كان الأمر الأهم هو تحقيق مصالح أمريكية معينة، ساعدت هذه الأنظمة الموالية أو المقربة من واشنطن على تحقيقها أو الدفاع عنها. فمنذ مطلع الألفية، على مدار السنوات الخمس والعشرين الماضية، أرسلت الولايات المتحدة قواتها إلى مناطق عديدة من العالم لتحقيق عدد من الأهداف، وكان لديها طموح لإحداث تحول في الشرق الأوسط، ولكنها فشلت في هذه المهمة، وساعد في ذلك، بحسب كوك، أن الشكوك بدأت في الظهور بشأن لعب الولايات المتحدة دور القيادة في تشكيل النظام الدولي في ظل عدم توفر الموارد اللازمة والمعرفة بالإضافة إلى عدم وجود رؤية محددة لتحقيق هذه الأهداف. ومثلما أشرنا في مواضع سابقة إلى تنامي تيار العزلة الذي يرفض الانخراط الأمريكي في مغامرات خارجية، تستنزف موارد الولايات المتحدة وتشوه سياساتها الداخلية، فإن الدافع الأوسع لدى هذا التيار، الذي دعم ترامب في أفكاره، كان فك الارتباط والانسحاب من العمليات الخارجية المكلفة، وبخاصة في الشرق الأوسط، ويرى هذا التيار أن الإخفاق يرجع بصورة أكبر إلى إهمال الدروس المهمة المستفادة من الماضي، في الوقت الذي يتجاهل أنصار العودة إلى العزلة المخاطر المحتملة للانسحاب الأمريكي الواسع من منطقة حيوية مثل الشرق الأوسط. حقيقة الأمر، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حققت الولايات المتحدة نجاحًا ساحقًا في حماية مصالحها الأساسية في الشرق الأوسط لكن السياسات المفرطة في الطموح لإعادة تشكيل المنطقة لم تنته بالفشل فحسب، بل جعلت المنطقة غير مستقرة إلى حد كبير. وهناك من يروج لفكرة تحقيق ما يسمى بـ « التوازن الخارجي » حيث تقوم الولايات المتحدة بتزويد شركائها في المنطقة بالموارد والأسلحة لتحقيق التوازن في المنطقة. وإذا لم يتحقق ذلك، تتدخل الولايات المتحدة وتعيد التوازن، ومن ثَمّ يمكنها أن تغادر مرة أخرى. ويري كوك أنه في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كانت الولايات المتحدة ناجحة في الشرق الأوسط عندما اتبعت سياسات تهدف إلى منع الإضرار بمصالحها الأساسية. بطبيعة الحال، كان لهذا النجاح تكاليف أخلاقية ومادية، لكن النفط كان يتدفق بحرية من المنطقة،

وكانت إسرائيل آمنة، وظلت الولايات المتحدة مهيمنة. ومنذ نهاية الحرب الباردة تجلى الفشل الأمريكي في الشرق الأوسط والتحول من السياسات الوقائية لصالح الجهود الطموحة لإحداث تغيير شامل في الشرق الأوسط من خلال إقامة دولة فلسطينية، وتغيير النظام في العراق، وأجندة الحرية والديمقراطية. ويثير خبراء في شئون المنطقة مسألة التقدم الذي أحرزته الولايات المتحدة من الأربعينيات وحتى مطلع التسعينيات باعتباره هو المشجع والدافع لسياسات طموحة تهدف إلى إعادة تشكيل المنطقة والتي انتهت بالفشل وعدم الاستقرار الإقليمي. ومن ثَمّ، ظهرت توجهات بين المتخصصين وخبراء العلاقات الدولية ترى ضرورة أن تتعرف الولايات المتحدة على العالم كما هو، وعدم محاولة جعله كما تريده، لأنها عندما تحاول أن تجعله بالطريقة التي تريدها، فإنها تفشل. فقد حاولت واشنطن تغيير المنطقة، ولكن لم ينجح الأمر، وجاء ذلك بتكلفة باهظة من الدماء والمال. ويتجلى ذلك في الحروب الأمريكية في العراق وأفغانستان.

قبل الخوض في سياسات ترامب في الولاية الثانية، نتوقف عند الميراث أو المحطات الرئيسية التي تشكل، اليوم، قناعات السياسيين في واشنطن تجاه الوجود الأمريكي في الشرق الأوسط، وكيف أثرت حوادث سبتمبر، في الفشل في أفغانستان والعراق، موجات القلاقل والتغيير في المنطقة العربية، ظهور جماعات الإرهاب الدموية، وأخيرًا انفجار الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ضمن عوامل أخرى، على صعود تيار اليمين المحافظ الذي وجد ضالته في صعود مرشح يرفض السياسات التقليدية ويريد مراجعة أخطاء التدخلات الخارجية والسياسات التي أضرت بمكانة الولايات المتحدة عالميًا.

الانخراط المرتبك: من حرب الخليج إلى حرب غزة

حدثت تحولات عديدة في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خلال الثلاثين عامًا الأخيرة والتي أسهمت في حالة عدم استقرار إقليمي ونتائج غير مواتية نتيجة تدخلات غير محسوبة في عواقبها في معظم الأحوال، فمن توسع في استخدام القوة العسكرية في صورة غزو ووجود عسكري كثيف إلى انهيار دول وصعود تيارات

متطرفة ودموية، ومن حروب بالوكالة إلى منافسات ساخنة بين قوى عظمى تقليدية وأخرى صاعدة في المنطقة. هناك حوادث كبرى شكلت السياسة الأمريكية في المنطقة العربية والشرق الأوسط في العقود الثلاثة الأخيرة والتي أوصلت المنطقة إلى المنعطف الراهن. وقد ناقشنا في الفصل السادس تأثير الحرب في العراق في الداخل الأمريكي في إطلاق العنان لقوى يمينية منتقدة للتوجهات الأمريكية في الشرق الأوسط وصولًا إلى هيمنة تيار يسمى «العائدون من العراق» على مناصب رئيسية في إدارة ترامب الثانية وفي مقدمتهم نائب الرئيس ومديرة الاستخبارات الوطنية ووزير الدفاع.

- **المواجهة الأولى مع العراق:** منذ أزمة الرهائن في عام 1979، كانت الولايات المتحدة في حالة عداء معلن مع الحكومة الإيرانية ولم تستطع احتواء النظام العقائدي أو التخلص منه بسهولة مثلما فعلت مع نظام نوريجا في نيكاراجوا أو كما ساعدت إدارة أيزنهاور في التخلص من حكومة مصدق في إيران ذاتها في عام 1954. استقرت واشنطن على تكثيف جهود احتواء نفوذ إيران، وأمر ريجان بتقديم المساعدة إلى صدام حسين عندما حارب إيران في الثمانينيات. ولكن عندما انتهت تلك الحرب في عام 1988، أصبحت تصرفات صدام مزعجة للغرب بشكل متزايد، في ظل تصريحاته العدوانية تجاه إسرائيل والكويت؛ مما أزعج دوائر الأمن القومي الأمريكي. في يوليو 1990، حشد صدام قواته على طول الحدود الكويتية. على افتراض أن صدام كان يناور، ولم تشر الولايات المتحدة إلى بغداد كيف سترد إذا غزا العراقيون الكويت. شعر بوش بالصدمة من الغزو، أو هكذا تقول الأدبيات السياسية الأمريكية، وصمم على عدم السماح لصدام أن يمر بفعلته دون عقاب. وجرت مقارنات بين ما يفعله صدام وبين السكوت عن السياسات الألمانية واليابانية العدائية في الثلاثينيات. كانت التقديرات الأمريكية تقول: إذا نجح صدام، فسوف يسعى إلى الهيمنة على العالم العربي بأسره والسيطرة على نفطه مدفوعًا بأفكاره عن القومية العربية وعقيدة حزب البعث. وقد استعد بوش لحملة عسكرية ضد العراق وللحفاظ على تدفق النفط. بمجرد أن قرر الرئيس التدخل ضد الغزو العراقي، أدار بوش ووزير خارجيته جيمس بيكر العملية ونجح في إقناع السعوديين بالسماح للقوات الأمريكية بالتمركز على

أراضيهم المقدسة لردع الهجوم، وحصل على موافقة مجلس الأمن الدولي على فرض حظر اقتصادي على العراق ثم حصل على دعم القيادة السوفيتية -على الرغم من اعتراضات الجيش السوفيتي. اتصل بوش شخصيًا بقادة دول أخرى للحصول على الدعم للعمل العسكري الأمريكي. لكنه كان بحاجة أيضًا إلى المال. وقد ترك العجز المالي في عهد ريجان البلاد غير قادرة على تمويل الحرب. حصل بوش على الأموال التي يحتاجها من ألمانيا واليابان والمملكة العربية السعودية. توجه بوش للحصول على موافقة الكونجرس، ولكن كانت هناك معارضة قوية، وخاصة من الديمقراطيين. وكانت وجهة نظر وزير الدفاع تشيني عدم السعي للحصول على دعم الأمم المتحدة أو الكونجرس، وأصر على أن الرئيس لا يحتاج إلى أي منهما. ومع ذلك، اتبع بوش نصيحة بيكر بالحصول على ائتلاف تدعمه الأمم المتحدة من شأنه أن يهدئ مخاوف الكونجرس بشأن الأحادية الأمريكية. في أثناء حرب الخليج، أطلق صدام حسين نحو أربعين صاروخًا من طراز سكود نحو إسرائيل، وذلك أملًا في جر إسرائيل إلى الحرب وبالتالي تفكيك التحالف العربي الذي شكلته الولايات المتحدة ضده. حكومة رئيس الوزراء إسحق شامير، اختارت عدم الرد، بدافع من تلقاء نفسها وجزئيًا تحت ضغط أمريكي، وهو ضبط النفس الذي أتى بنتائج مُجزية. التحالف الذي قادته الولايات المتحدة ألحق ضررًا كبيرًا بالماكينة العسكرية العراقية، والقيود التي فرضتها الولايات المتحدة على العراق عبر الأمم المتحدة في نهاية الحرب أدت إلى تدمير معظم -إن لم يكن كل- الصواريخ العراقية وترسانتها غير التقليدية. إضافة إلى ذلك، فرض نظام العقوبات قيودًا شديدة على صادرات النفط العراقية وعائداته. هكذا، فرضت واشنطن سياسة «احتواء» للعراق حرمتها من أي دور فعّال في منطقة الشرق الأوسط منذ عام 1991. انتخاب جورج بوش لرئاسة الولايات المتحدة، وهجمات 11 سبتمبر 2001، وأخيرًا قرار واشنطن غزو العراق والإطاحة بنظام صدام حسين وتفكيك الجيش العراقي في عام 2003، أدت إلى تغيير كبير في التفاعلات الإقليمية والدولية. لم يكن لدى إسرائيل ما يدعو للندم بشأن الإطاحة بصدام حسين، لكنها تأثرت سلبًا بتراجع النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط وبزيادة طموحات إيران الإقليمية نتيجة زوال منافسها الرئيسي. ومنذ الإطاحة بنظام صدام حسين

قبل نحو عشرين عامًا، فشلت جميع الجهود في إقامة نظام سياسي مستقر في العراق. تحولت السلطة من غالبية العرب السنة إلى المجتمع الشيعي، الذي يشهد انقسامات بين المؤيدين لإيران وأولئك الذين يطمحون إلى عراق مستقل عن الهيمنة الإيرانية. الأكراد في شمال العراق يتمتعون بدورهم بقدر كبير من الحكم الذاتي، بينما تعمل إيران في العراق من خلال مليشيات موالية، وتحافظ الولايات المتحدة على وجود عسكري يهدف إلى ضمان استقرار العراق وحماية سيادته ومواجهة التحديات السياسية الناجمة عن غزوها والعائدات المالية التي استثمرتها على مدار العقدين الماضيين. في الوقت نفسه، نقلت الجماعات الإرهابية منطقة العمليات إلى المشرق العربي بعد زوال القوة العراقية لتظهر بعد سنوات تنظيمات مثل تنظيم الدولة وجبهة النصرة والأخيرة تحولت إلى جبهة تحرير الشام التي تحكم سوريا اليوم.

- **المستنقع الأفغاني والخروج الصعب:** في أعقاب صدمة أضخم هجوم إرهابي في التاريخ، وبينما كان رماد مركز التجارة العالمي لا يزال يتصاعد بعد تسعة أيام فقط من أسوأ الهجمات الإرهابية على نيويورك وواشنطن، وقف الرئيس جورج دبليو بوش أمام جلسة مشتركة للكونجرس ليخبر العالم كيف سترد الولايات المتحدة. حدد الجناة في هجمات 11 سبتمبر بأنهم أعضاء في تنظيم القاعدة، وأعلن أن حكومة طالبان التي كانت تئويهم متورطة في جريمة القتل. وجه بوش إنذارًا مباشرًا لطالبان يطلب فيه تسليم جميع قادة القاعدة للولايات المتحدة، الإفراج عن الأجانب المسجونين ظلمًا، إغلاق معسكرات تدريب الإرهابيين في أفغانستان، وتسليم الإرهابيين ومن يدعمهم، أو الإطاحة بحكومتهم. قال: إن هذه المطالب «غير قابلة للتفاوض أو المناقشة، وطالب طالبان بالتحرك الفوري. إما أن يسلموا الإرهابيين، أو سيشاركونهم المصير». في الأيام التالية، ناقش كبار المسئولين ما إذا كان يجب التركيز فقط على القاعدة أم مهاجمة طالبان في الوقت ذاته. في اجتماع كامب ديفيد بتاريخ 15 و16 سبتمبر، قدم نائب وزير الدفاع بول وولفوفيتز مقترحًا لحملة أوسع قد تشمل العراق، لكن بوش قرر تأجيل القرار. بدلًا من ذلك، قررت الولايات المتحدة مهاجمة القاعدة أولًا مع محاولة إقناع طالبان بطرد الإرهابيين أو تغيير قيادتها. كان هناك دعم كبير في الكونجرس لهذه

الاستراتيجية. لم تكن التكاليف والنتائج النهائية للحرب واضحة في البداية، لكنّ الرغبة في إعلان الانتصار بشكل مُبكر كانت دائما مُغريّة. في 17 ديسمبر 2001، أعلن باول أنّ الولايات المتحدة قد «دمّرت القاعدة في أفغانستان وأنهت دورها كملاذ آمن للأنشطة الإرهابية.» وبعد شهر، صرّح بوش في خطابه حول حالة الاتحاد بأنّ القوات الأمريكية قد «خلّصت العالم من آلاف الإرهابيين، ودمرت معسكرات تدريب الإرهاب في أفغانستان، وأنقذت شعبًا من المجاعة، وحرّرت بلدًا من القمع الوحشي.» وفي أبريل 2002، قالت رايس إنّ نتائج العملية في أفغانستان «تتحدث عن نفسها: فقدت القاعدة قاعدتها الأساسية، وفر قادتها، وتم القبض على العديد من أعضائها أو قتلهم، وتمّ القضاء على نظام طالبان، وأصبحت أفغانستان من دولة ترعى الإرهاب إلى بلد يقوده أشخاص يسعون لبناء مستقبل أفضل.» بعض المسئولين، وبشكل خاص وزير الدفاع رامسفيلد ونائبه وولفويتز، أقرّوا بوضوح أن تنظيم القاعدة لم يُهزم بالكامل. وفيما كانت طالبان على وشك السقوط، لاحظ وولفويتز بواقعية أن «أصعب مهمة تبدأ الآن.» ومع ذلك، كان هؤلاء المسئولون أقل ميلًا لتخصيص الموارد لمواجهة تداعيات تغيير النظام، وأكثر استعدادًا لدعمه في مناحي أخرى، استنادًا إلى الاعتقاد بأن عملية «الحرية الدائمة» أظهرت الإمكانات العسكرية الأمريكية الهائلة. وفقًا لأندرو باكيفيتش، أظهرت الحملة أن استخدام القوة الأمريكية أصبح أمرًا مُتاحًا دون قيود تُذكر، مع أخطار منخفضة وتكاليف مقبولة وعوائد كبيرة مُحتملة. لم تكن لدى جورج دبليو بوش أي خطة بشأن مرحلة ما بعد الحرب في أفغانستان، وهو الفشل الذي تكرر في العراق بعد عامين فقط. من البداية، اتفق كبار المسئولين على ضرورة وجود قوات أمريكية كبيرة في أفغانستان بعد هزيمة طالبان وكان الجميع على علم بأنهم سيدخلون مرحلة عمليات لحفظ السلام وبناء الدولة من أجل عدم ترك فراغ لعودة طالبان والقاعدة. في الواقع، أظهرت السنوات اللاحقة أن أفغانستان كانت أكثر من مجرد «فوضى بسيطة». بحلول عام 2004، كان هناك تمرد منخفض المستوى في جنوب وشرق البلاد، حيث كانت الجماعات الأفغانية تحاكي أساليب فعالة في العراق. وضع الأمن كان يزداد سوءًا مع مرور الوقت، لكن وفقا لما أشارا إليه ديفيد روهدي وديفيد سانجر، في

صحيفة نيويورك تايمز: «كان الإحساس الأمريكي بالنصر قويًا جدًا لدرجة أن كبار خبراء وكالة المخابرات المركزية ووحدات القوات الخاصة التي ساعدت في تحرير أفغانستان قد انتقلوا لمباشرة الحرب التالية في العراق». كان تحقيق النصر في أفغانستان هدفًا مستحيلًا مع تخصيص معظم الموارد -من قوات متقدمة ومعدات متطورة وتكلفة مالية ضخمة- لتغيير النظام في العراق في الوقت ذاته. وفي نهاية ولاية بوش، مطلع عام 2009، أقر كبار المسئولين في الإدارة بأن جهودهم في أفغانستان لم تفلح في تحقيق المطلوب. وخلصت المراجعة النهائية لاستراتيجية الإدارة إلى أن «الولايات المتحدة لا تخسر في أفغانستان، لكنها ليست رابحة أيضًا، وهذا لا يكفي». تولى أوباما منصب الرئاسة في 2009، وكان مصممًا على تبديل حظوظ الولايات المتحدة في أفغانستان. وعلى الرغم من معارضته الشديدة لحرب العراق، فقد أيّد التحرك بشكل أكبر في أفغانستان، والتي أصبحت تُعرف على نطاق واسع بأنها «الحرب العادلة». وكان أوباما يهدف إلى إظهار الفارق بين الحرب الضرورية والحرب الاختيارية، وكذلك بين الجهود متعددة الأطراف والجهود الأحادية، حسبما أشار فيليب جوردون في كتابه. يمكن القول إن أوباما قد بذل جهدًا حقيقيًا، في السنوات الأولى من رئاسته، لاختبار الفرضية التي تقول إن الموارد الإضافية قد تُساعد في تغيير الوضع. في الشهور الأولى من 2009، أمر بنشر 17 ألف جندي إضافي في أفغانستان ثم أعلن في الأول من ديسمبر أن الولايات المتحدة سترسل 30 ألف جندي إضافي إلى أفغانستان، مع جهود لتشجيع حلفاء الناتو على إرسال 8 آلاف جندي إضافي ومساعدات بقيمة 4 مليارات دولار. كان عدد القوات الدولية 58 ألفًا عند توليه منصبه، وارتفع إلى أكثر من 100 ألف مع نهاية عامه الأول، وتجاوز 150 ألفًا بنهاية 2011.

في موسم المراجعات الذي يبدأ عادة بعد فوات الأوان في واشنطن، يقول المنتقدون لمسار الحملة العسكرية على أفغانستان: إن الولايات المتحدة لم يكن لديها خيارات واقعية سوى الرد العسكري على القاعدة، ومحاولة القبض على ابن لادن أو قتله، وإزاحة طالبان من الحكم بعد رفضها التعاون مع واشنطن لتحقيق هذه الأهداف، لكن الولايات المتحدة كان لديها خيار بشأن ما يجب القيام به بعد ذلك، وهنا كان التحول إلى حكم أفغانستان هو الخطوة الخاطئة. يشير المنتقدون إلى

أنه إذا لم تكن واشنطن مستعدة للدفع بالمزيد من القوات، والموارد المالية، والوقت، والجهد السياسي لفترة غير محددة –وهو ما كان بعيدًا عن قبول معظم الأمريكيين، وأيضًا غير متوافق مع قرار شن حرب في العراق بعد أقل من عامين– فكان من الأفضل لها التخلي عن جهود بناء الأمة والسعي لأهداف سياسية ومكافحة الإرهاب محدودة. فكان من الممكن تدمير البنية التحتية للقاعدة مع نشر قوات محدودة لحماية كابول، وتدريب القوات الأفغانية، والقيام بمهام محددة لمكافحة الإرهاب. كما كان بإمكان الولايات المتحدة أيضًا دعم رغبة الرئيس حميد كرزاي في استكشاف احتمالية التوصل إلى اتفاقية سلام مع طالبان من موقع قوة بدلًا من الانتظار نحو عشرين عامًا حتى تفشل الولايات المتحدة وتنسحب بعد ذلك في موقع أضعف بكثير. يقول فيليب جوردن إن ازاحة النظام الذي أوجد ملاذًا للقاعدة كانت خطوة ضرورية، ولكن إنفاق عقدين كاملين في محاولة تحويل أفغانستان إلى شيء لم تكن عليه من قبل كان خطًا مكلفًا. وفي النهاية رحلت الولايات المتحدة وتركت وراءها «طالبان» تحكم بالحديد والنار من جديد.

نقطة التحول الكبرى

كانت حركة المحافظين الجدد قد أحكمت القبضة على صناعة القرار بوصول جورج بوش الابن للحكم. وجاءت الفرصة سانحة لفرض رؤيتها بعد هجمات 11 سبتمبر لتطلق حملات إعلامية من أجل خلق دعم أكبر في الداخل بسلامة منطقهم، والتدابير التي يجب اتخاذها للحفاظ على أمن الولايات المتحدة. تأسس «مشروع القرن الامريكي الجديد» من رموز المحافظين الجدد في عام 1997 والذي طرح أفكارًا عن أهمية تحقيق سيادة الولايات المتحدة عالميًا والترويج للديمقراطية بالقوة، وهي الأفكار التي تبناها جورج بوش بعد وصوله للحكم عام 2001 ثم جاءت حوادث سبتمبر لتبدأ حملات الترويج للديمقراطية والمصالح الأمريكية بغطاء الحرب على الإرهاب الدولي. والحركة المحافظة الجديدة تدور أفكارها في ثلاثة محاور أساسية وهي: الإيمان، من منطلق ديني، أن الاوضاع الإنسانية تتحدد وفقًا للصراع بين الخير والشر، وأن القياس الحقيقي للشخصية (السياسية) هو ما إذا كانت عازمة على مواجهة قوى الشر من خلال تفعيل قوى الخير في السياق المشار إليه. الأمر الثاني: أن

العلاقة بين الدول تتحدد بناءً على القوة العسكرية وحدها، والاستعداد لاستخدام هذه القوة وأن العلاقة تتوقف على طريقة استخدام القوة العسكرية. والأمر الثالث: هو التركيز الأساسي على الشرق الأوسط والعالم الإسلامي باعتبارهما المسرح الرئيسي للمصالح الامريكية الخارجية أو عبر البحار. إن حركة المحافظين الجدد تبنت منذ صعودها على سطح الأحداث في عهد ريجان مبدأ نابعًا من النظرية اللينينية، نسبة إلى فيلاديمير لينين مؤسس الحركة الشيوعية الروسية: يقول إن السيطرة على المستقبل تتطلب الاستحواذ على الماضي أيضًا. وفي ظل وجود عدد من المحافظين الجدد في الإعلام والسلك الجامعي فقد عملوا على تحقيق هذه النبوءة. وجرت عملية الترويج لأسطورتين عن هذه الحركة؛ الأولى: أنها متفردة في الإعلاء من شأن القيم الأمريكية. الثاني: أن أبناء الحركة هم الورثة الحقيقيون، والطبيعيون، لرونالد ريجان وهم وحدهم الذين يمكنهم التصدي لليبرالية بيل كلينتون والجوانب السلبية للتعاون الدولي متعدد الأطراف. وقد تمت صياغة الجانب الأول الخاص بالقيم الأمريكية من أجل التوجه إلى الشعب الأمريكي على نطاق واسع، بينما الجانب الثاني استهدف مواجهة المجموعة المنتمية إلى الواقعية التقليدية في السياسة الخارجية، والذين يأتي في مقدمتهم محور نيكسون\كيسنجر، ثم فريق بوش الأب\سكوكروفت، فضلًا عن تيار العزلة التقليدي. واتسمت حركة المحافظين الجدد بالتركيز على الأحادية الأمريكية والاعتماد على القوة العسكرية باعتبارها خيارًا أولًا، وليس خيارًا أخيرًا، في السياسية الخارجية الأمريكية. ويرى هذا التيار أن دروس فيتنام توفر مسوغًا للحديث عن أولوية القوة العسكرية حيث يرى المحافظون الجدد أن أمريكا التي ترددت في استخدام القوة العسكرية انتهى بها الحال إلى الهزيمة في أحراش فيتنام. بعد تعثر عملية غزو العراق في 2003، شن بعض أقطاب المحافظين الجدد، مثل المفكر الشهير فرانسيس فوكوياما، هجومًا على الإدارة الأمريكية واتهم البيت الأبيض بالتلاعب بالشفافية والرأي العام، في مراجعات شخصية قامت على الاقتناع بأن الولايات المتحدة لا يمكنها العمل بمفردها دون دعم وتعاون الأصدقاء.

ومن أجل معرفة تأثير حرب العراق في التحول السياسي وزيادة حدة الاستقطاب في المجتمع الأمريكي يتعين أن نعود إلى بدايات الانخراط العسكري الأمريكي بشكل

كبير والتي يؤرخ لها بحرب الخليج أو حرب تحرير الكويت عام 1991. كانت قضية تحرير الكويت عملًا شرعيًا وقضية عادلة تمامًا لكن المحافظون الجدد استغلوا الفرصة لتوسيع نفوذهم وإرضاء شهيتهم المفتوحة للحروب. فقد قدمت الولايات المتحدة حرب تحرير الكويت على اعتبار أن العالم يجب أن يوقف «هتلر الجديد»، وتطلبت هذه الرواية إقناع الشعب الأمريكي بأن هذه الحرب تعادل أخلاقيًا وقف النازيين في ثلاثينيات القرن الماضي. من منطلق لو أن الولايات المتحدة قد قامت بذلك حينها، لكان ملايين اليهود وغيرهم قد نجوا وتم ردع العدوان. ومن ثَمّ، الفشل في إيقاف صدام حسين كان سيعادل أخلاقيًا سياسة استرضاء هتلر التي قادت أوروبا والعالم إلى الكارثة. الدعاية الأمريكية والغربية قدمت الرواية بشكل متماسك، تم بناء الحجة على المقارنة الشخصية بين صدام وهتلر: كلاهما هاجم جيرانه الضعفاء دون تحذير، و»الغزو الخاطف» لصدام بالأسلوب العسكري نفسه الذي استخدمه هتلر. وروجت الرواية أن كلاهما استخدم الغاز ضد الأبرياء، حيث قتل صدام شعبه بالغاز كما قتل هتلر اليهود. تم تسويق تلك الروايات بين أعضاء الكونجرس ممن يملكون قوة معنوية كبيرة لحشد زملائهم في عملية التصويت على قرار الحرب. بعد الحرب، ظهر الجنرال «نورمان شوارزكوف» بمثابة «آيزنهاور» الجديد الذي أنقذ الكويت والعالم. إلى جانب هذه الرواية، ظهرت رواية ثانوية عن طريقة جديدة لخوض الحروب واستعادة مكانة الجيش الأمريكي. لم تكن هذه حرب فيتنام جديدة؛ فقد أثبتت «عقيدة باول» -نسبة إلى وزير الدفاع السابق كولين باول- نجاحها من خلال تطبيق القوة الساحقة لتحقيق هدف محدود. كانت الحرب الأرضية التي استغرقت مائة ساعة فقط تأكيدًا لهذا النجاح. ترك صدام في السلطة بعد الحرب أضعف مصداقية الرواية الأساسية. وبدأت الأسئلة: إذا كان صدام حسين سيئًا مثل هتلر، فلماذا ترك في السلطة؟ ولماذا لم ينجح شعبه في الإطاحة به؟ استمرار حكم صدام بعد الحرب كان يتناقض مع مزاعم الإدارة بأن التهديد الذي يشكله يماثل تهديد هتلر. وعلى عكس ما دعا إليه عالم السياسة الشهير جوزيف ناي من أهمية توظيف القوة الناعمة، والتي تعني إقناع الآخرين بما تريده دون استخدام وسائل عنيفة أو التلويح بها، فان حركة المحافظين الجدد تفرغت في سنوات التسعينيات للدعوة إلى تفعيل القوة الخشنة في الخارج، في الوقت الذي

وظفت وسائل الترغيب في الداخل من خلال بناء شبكة علاقات مع قوى سياسية أخرى. ومن أبرز ما قامت به هذه الحركة هو بناء مؤسسة دفاعية (عسكرية) في الظل من خلال مجموعات من الخبراء والباحثين في مراكز الأبحاث الأمريكية لتوفير البدائل الممكنة في السياسة الخارجية. والمعلوم أن هذه المراكز تحظى بدعم هائل من المتبرعين الأثرياء في الولايات المتحدة، وتقوم بإصدار أوراق عمل وخطابات مفتوحة إلى الرؤساء الأمريكيين، بالإضافة إلى استضافة مؤتمرات وندوات تحضرها أسماء بارزة في واشنطن، وبالطبع ينتقل الكثير من هؤلاء الخبراء إلى مواقع السلطة بعد أي تغيير في البيت الأبيض. ومن أهم الروابط التي سعى المحافظون الجدد إلى التأكيد عليها من البداية هي تلك الرابطة القوية مع شبكات الأخبار التليفزيونية الوليدة وبرامج الحوارات السياسية في المحطات الاذاعية التي تتميز بنسبة إقبال من المستمعين الموالين للتيار المحافظ على عكس برامج الشبكات التلفزيونية، التابعة للتيار الرئيسي، التي تجذب إليها في معظم الأحوال المؤيدين للأفكار الليبرالية. كما أن الحركة نجحت، منذ البدايات، في الارتباط بعلاقات قوية مع المجموعات المتوافقة معها في الآراء من أبناء المسيحية الصهيونية. وإذا كانت حالة المحافظين الجدد تستلزم استراتيجيات محددة لتحقيق أهدافها فإن السعي وراء الحصول على دعم من الإعلام، وبخاصة وسائل الإعلام الخبرية، كان هو الهدف المنشود لبناء ملف تذهب به الولايات المتحدة إلى غزو العراق وإقناع الرأي العام بأن هناك ضرورة تستوجب دخول الحرب. وقد أثبتت الاستطلاعات التي أجريت في المدة ما بين يناير وسبتمبر 2003 وجود تحول ونجاح ملحوظ للمحافظين الجدد في تقديم القضية للراي العام الأمريكي، بغض النظر عن عدالتها أو أخطائها.

كنت قد وصلت إلى واشنطن في خريف 2003، بعد شهور قليلة من غزو العراق، ومع بدء جدل داخلي مستعر بين العسكريين ونخب السياسة والفكر حول تعثر العملية العسكرية في هذا البلد، وعدم قدرة الولايات المتحدة على التعامل مع الآثار الكارثية للفراغ الذي خلفه حل الجيش العراقي وتفكيك الأجهزة المدنية وانتشار الفوضى في ربوع البلاد. كانت الحقيقة قد بدأت تتكشف بعد الحرب. عندما لم يعد الجمهور مهتمًا، فلم تكن القنابل دقيقة، كما تم الترويج لذلك، والأغلبية العظمى منها أخطأت أهدافها، وظل الثمن الإنساني للحرب محل تساؤل. كما أن

الترويج لفكرة بناء «النظام العالمي الجديد» الذي قادته أمريكا بعد حرب الخليج، بدا واعدًا في البداية، خاصة مع انهيار الاتحاد السوفيتي. لكن الأحداث اللاحقة، بما في ذلك هجمات 11 سبتمبر، والحروب في أفغانستان والعراق، والانقسامات العالمية حول القيادة الأمريكية، كشفت عن محدودية هذا الطموح. الهيمنة الأمريكية التي بدت مطلقة في التسعينيات أصبحت موضع شك مع تحديات القرن الحادي والعشرين. يمكن القول إن حرب الخليج (تحرير الكويت) ثم غزو العراق عبرا عن قوة السردية الإعلامية وقدرتها على تشكيل الرأي العام، لكنها أيضًا أظهرت كيف يمكن أن تتآكل هذه السرديات بمرور الوقت مع ظهور الحقائق والتحديات الواقعية. العديد من الرؤساء وإداراتهم قادوا الولايات المتحدة إلى الحرب إما عن طريق التضليل أو حذف الحقائق المهمة أو الكذب الصريح على الكونجرس والجمهور. وهي ليست ظاهرة حديثة مثلما يعتقد البعض. فالخداع الرئاسي يعود إلى الأيام الأولى للجمهورية الأمريكية. وتشير كتابات تاريخية عديدة إلى أن تاريخ خداع الرأي العام هو مسألة قديمة تعود إلى زمن الحرب المكسيكية-الأمريكية عام 1846، على الأقل. وبشكل عام، كل الرؤساء الأمريكيين لديهم سجل حاف في تضليل المواطنين عندما يتعلق الأمر بتدخل عسكري خارجي.

قصدت من الاستعراض السابق أن أقدم ملمحًا عن إخفاقات المؤسسة التقليدية في السياسة الأمريكية، والإعلام الأمريكي، والتي أسهمت في ظهور تيارات اليمين المحافظ بقوة في السنوات الثلاثين الماضية سواء المحافظين الجدد أو حزب الشاي وصولًا إلى تيار «ماجا» الذي يحكم الولايات المتحدة اليوم، بعد أن مهدت التربة تمامًا للدفع بشخصية مثل دونالد ترامب بكل تناقضاتها إلى قمة السياسة الأمريكية، وبناء مشروع أكثر أحادية وراديكالية من سابقيه في اليمين. في السياق السابق، يتعين أن نضع الإعلام تحت المجهر قليلًا. إن بيئة وسائل الإعلام الأمريكية على مدى العقود الثلاثة الماضية سمحت بما يمكن تسميته وجود حقائق متعددة في وقت واحد، وغالبا ما يكون هناك تعارض بين تلك الروايات يصل إلى حد التناقض التام، وهو ما أسهم في صنع حالة استقطاب غير مسبوقة في البلاد. فقد أظهرت حرب العراق، من واقع ما عاينت عن قرب من نقاشات في الكونجرس ومراكز التفكير، في أعقاب تعثر العملية العسكرية، أن الإيمان الساذج

بالرواية الرسمية للحكومة أو أي تقارير إعلامية يشكل خطرًا على الديمقراطية. فعلى سبيل المثال، أصدرت الاستخبارات البريطانية تقريرًا يشير إلى أن صدام سعى لشراء اليورانيوم، ولكن وكالة الاستخبارات المركزية كانت تعلم أن التقرير معيب. ومن ثَمّ، شرع الناس في التفكير في العواقب المترتبة على التصرف والسلوك الأمريكي بناءً على الرواية الرائجة المنقوصة. كانت حرب فيتنام قد مثلت قمة اليقظة الإعلامية والبحث عن الحقيقة في وقتها. لكن من المؤسف أن وسائل الإعلام الأمريكية فشلت، إلى حد كبير، قبل حرب العراق الثانية، في طرح الأسئلة الواجبة أو الاستماع إلى أولئك الذين علموا أن المعلومات الاستخباراتية تم التلاعب بها. قصة الحرب كانت مقنعة للغاية، وكانت الرواية عن صدام راسخة في أذهان الناس، إلى الحد الذي جعل المسئولين التنفيذيين في وسائل الإعلام يذعنون للضغوط لإخفاء أي شكوك حول رواية الإدارة التي مهدت للغزو الكارثي. إن حرب العراق أظهرت حدود القوة الأمريكية، وليس قدرات تلك القوة، مثلما تخيل اليمين الأمريكي المحافظ. وفي ظل محورية أمن إسرائيل لحركة المحافظين الجدد، أسهم صعود هذه الحركة في استمرار حالة التضليل وعدم طرح قضايا الشرق الأوسط بشكل مجرد على الرأي العام. ثمة تناقض حاد هنا. فالإخفاق في العراق قوض المؤسسة التقليدية للسياسة الأمريكية لمصلحة بدائل مثل أوباما ثم ترامب، ولكنه لم يزعزع التأييد لإسرائيل رغم وقوف أنصارها طرفًا رئيسيًا في تغذية التطرف وجر الأمريكيين إلى مزيد من المغامرات في الشرق الأوسط.

- **محنة الفلسطينيين:** في كتابه عن السياسة الخارجية الأمريكية بدءًا من عهد الرئيس هاري ترومان، يشير ستيفن سيستانوفيتش إلى أن «تقريبًا، كل رئيس جديد في البيت الأبيض اعتقد أن العالم قد تغير بطريقة جوهرية لم يفهمها، أو يديرها، سلفه بشكل فعال».[8] فيما يقول دنيس روس، المبعوث الأمريكي للشرق الأوسط سابقًا، أنه «ليس من المستغرب أن كل رئيس منذ ترومان شعر بالحاجة إلى تغيير مسار السياسة الخارجية. وكما رأينا، فإن سياستنا تجاه إسرائيل والشرق الأوسط لم تكن استثناءً». ويشرح روس، وهو عضو ضالع في اللوبي المؤيد لإسرائيل، أن رغبة الإدارات السابقة في التغيير وخلق اتجاه جديد

تصطدم مع مجموعة من الافتراضات المتشابكة المتعلقة بإسرائيل والمنطقة التي أصبحت جزءًا من هيكل الأمن القومي، وغالبًا ما أثرت في الرؤساء. من ترومان إلى أوباما، استمرت هذه الافتراضات وشكلت مجموعة من القواعد لفهم كيفية التعامل مع المنطقة ومكانة إسرائيل فيها. يمكن تلخيص ثلاثة من هذه الافتراضات: الحاجة إلى الابتعاد عن إسرائيل للتقارب من العرب، القلق بشأن التكاليف العالية للتعاون مع الإسرائيليين، والاعتقاد بأن حل القضية الفلسطينية هو المفتاح لتحسين موقف الولايات المتحدة في المنطقة. ويدعي روس أن هذه الافتراضات الثلاثة أثرت في النظر إلى إسرائيل من منظور تنافسي وليس تعاوني، ويعتبرها افتراضات معيبة، حيث يرى أن الاعتقاد بضرورة الابتعاد عن إسرائيل، مثلما حاول الرؤساء أيزنهاور، نيكسون، كارتر، بوش الأب، وأوباما تحقيقه بهدف تحقيق مكاسب مع العرب لم تحقق فائدة للولايات المتحدة. ويقول إنه في كثير من الأحيان ساءت علاقات الولايات المتحدة مع الدول العربية. كان ذلك واضحًا في إدارات أيزنهاور ونيكسون وأوباما. على سبيل المثال، بدأ الابتعاد في بداية إدارة أيزنهاور وبلغ ذروته خلال حرب السويس وما تلاها، عندما هدد الرئيس الأمريكي إسرائيل باستخدام القوة وفرض العقوبات. يقول روس «ما الذي حدث لموقفنا في المنطقة؟ لقد تدهور بشكل كبير». ما يقوله الدبلوماسي الأمريكي، الموالي لإسرائيل، هو جانب من الصورة المغلوطة التي يتناقلها اللوبي المؤيد للسياسات الإسرائيلية في الولايات المتحدة.

هذه الافتراضات التي يتحدث عنها السياسي الأمريكي لم تكن، في حقيقة الأمر، هي السبب وراء عدم فاعلية الإدارات الأمريكية المتعاقبة على تحقيق تقدم في عملية السلام، حيث تظل العقبة الأهم، في تحليل رشيد خالدي، هي غياب أي قوة موازية ذات شأن، سواء داخل النظام السياسي الأمريكي أو على المستوى الدولي، يمكنها التغلب على الجمود القوي الذي أبقى السياسة الأمريكية مدة عقود على المسارات نفسها التي تؤدي إلى الفشل في تحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. لم تتمكن أي جماعة داخلية أو أي أطراف خارجية، سواء فلسطينية أو عربية أو غيرها، من ممارسة ضغوط من أجل معادلة قوة هذا التحالف المتنامي من القوى المعرقلة لمنح الفلسطينيين لحقوقهم. ولم يختلف وضع إدارة أوباما، إلى حد كبير، عن وضع

أربع من الإدارات الخمس السابقة في هذا الصدد. ففي حالة أوباما، واجه عددًا من العقبات المحددة التي أعاقت محاولته إعادة ضبط السياسة تجاه الفلسطينيين. الأولى: كانت وصول حكومة ائتلافية إسرائيلية قوية مؤيدة للاستيطان إلى السلطة في فبراير 2009، بقيادة حزب الليكود ورئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، وذلك بعد شهر واحد فقط من تنصيب أوباما. بعد ذلك، عانت إدارته في التعامل مع الخط المتشدد الذي تبناه نتنياهو. العقبة الثانية: كانت انتصار الجمهوريين في انتخابات منتصف المدة في عام 2010 وسيطرتهم على مجلس النواب؛ مما عزز بشكل كبير قدرة نتنياهو على مقاومة الرئيس، بالنظر إلى التقارب الأيديولوجي بين الليكود وأجندات حزب الشاي والمحافظين الجدد، التي باتت لها تأثير كبير داخل الحزب الجمهوري. العقبة الثالثة: الانقسام العميق والمعرقل في الصف الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس، وبالتالي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تسيطر سلطتان فلسطينيتان متنافستان. وقد عملت السياسات الأمريكية والإسرائيلية في الماضي بلا كلل على تفاقم هذا الانقسام. بالتالي، نجد أن العقبات التي يخلقها النفوذ القوي لإسرائيل وأنصارها في واشنطن وليس محاولة التقرب مع الأطراف العربية أو ترك مسافة مع إسرائيل هو السبب في تعثر عملية السلام على مدى العقود الخمسة الأخيرة. ممارسة الحد الأدنى من الضغوط على إسرائيل لا يقابل بتسامح من أنصارها في واشنطن بدليل أن جورج بوش الأب حاول فعل ذلك في الفترة ما بين عامي 1990 و1991، حيث أوقف ضمانات قروض بمليارات الدولارات إلى أن تقدم إسرائيل ضمانات بأن الأموال لن تُستخدم في بناء المستوطنات وحاول أن يقف في وجه اللوبي الإسرائيلي علنًا وبشكل مباشر، ومع ذلك، كما رأينا، اختار بوش في النهاية اتباع نهج أقل تصادمية، واستمر توسع المستوطنات دون توقف. وأصبح من المعتقدات السائدة أن بوش الأب قد خسر انتخابات عام 1992 لأنه تحدى اللوبي الإسرائيلي، وهو ما يصفه خالدي بأنه رواية من «التاريخ المزيف» التي خدمت لاحقًا في زرع الخوف في نفوس من قد يفكرون في فعل الشيء ذاته في المستقبل. في السياق السابق، لا توجد أي دلائل تشير إلى أن أوباما فكر بأي حال من الأحوال في مواجهة هذا اللوبي، علمًا بأن الكونجرس بأغلبيته الجمهورية، في هذا التوقيت، كانت مختلفة تمامًا في توجهاتها عن التيار السائد في الحزب الجمهوري في عهد جورج بوش الأب، حيث

أصبح مدفوعًا بقاعدته اليمينية، والتي تضم جزءًا كبيرًا من المؤيدين لإسرائيل بشكل مطلق. وكما كان الحال في عهد ترومان، كان مآل جهود أوباما محسومًا مسبقًا، وكانت النتيجة معروفة من خلال قراءة الخريطة السياسية في واشنطن وسائر الولايات، وهي نتيجة يمكن التنبؤ بها سابقًا. هذه الخريطة أسهمت بشكل كبير في عرقلة السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، كما فعلت السياسات الفاشلة لخمسة من أسلاف أوباما في البيت الأبيض منذ عهد جيمي كارتر.

- **انتفاضات العقد الثاني:** الاحتجاجات الجماهيرية التي انتشرت في معظم أنحاء العالم العربي في عام 2011، طرحت سردية جديدة من قِبل الرئيس أوباما ومستشاريه. كما كتب ديفيد سانجر من صحيفة نيويورك تايمز: «في أول عامين من حكمه، استهدف أوباما دعم التحولات الديمقراطية باعتباره هدفًا أساسيًا.. والآن (في 2011) بدأ يتحدث عنها كجزء محوري من ‹السردية البديلة› لمواجهة أيديولوجيات مثل أيديولوجية تنظيم القاعدة أو إيران." ووفقًا لما صرح به نائب مستشار الأمن القومي بن رودس: «كان الرئيس يرغب في تبني التغيير في المنطقة (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) بوضوح. وكان من الضروري أن يتراجع ويؤكد أنه لا يدعم تطلعات الشعوب التي رأيناها في الشوارع فحسب، بل إن دعمها هو مصلحة طويلة الأمد لأمريكا».[9] وفي خطاب رئيسي ألقاه أوباما في مايو 2011، أوضح رؤيته لعلاقات الولايات المتحدة مع الشرق الأوسط في ضوء الانتفاضات العربية، قائلًا: «يجب أن نعترف بأن استراتيجية مبنية فقط على السعي الضيق لتحقيق المصالح المادية.. ستزيد من الشكوك لدى شعوب الشرق الأوسط التي تطورت على مدار سنوات حول أن الولايات المتحدة تحقق مصالحها على حسابهم. وبالتالي، فإن الفشل في تغيير نهجنا سيؤدي إلى تصاعد التوتر والانقسام بين الولايات المتحدة والعالم العربي. دعمنا للمبادئ الليبرالية ليس مجرد مسألة ثانوية. أود اليوم أن أوضح أنها أولوية قصوى يجب ترجمتها إلى أفعال ملموسة، مدعومة بجميع الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والاستراتيجية المتاحة لدينا». التناقض وعدم وضوح الرؤية في الموقف من التحولات في العالم العربي، بخاصة مع صعود الإسلاميين إلى الحكم برفع

شعارات دينية، كان من سمات عصر أوباما الذي انحاز إلى فريق قليل الخبرة بشئون المنطقة، وفقًا لحوارات لكاتب هذه السطور مع مسئولين في الخارجية الأمريكية خلال تلك الفترة. فعلى الرغم من أن أوباما، في خطابه بالقاهرة عام 2009، دعا إلى نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإنه تولّى منصبه وهو يؤمن بأن «أجندة الحرية» التي أطلقها جورج بوش الابن – والمتمثلة في استخدام أو تهديد القوة لنشر الأنظمة الليبرالية – كانت خطأً. اعتقد أوباما أن سياسات سلفه أدت إلى ردة فعل ضد الولايات المتحدة، جعلتها معزولة ومكروهة في أجزاء واسعة من العالم الإسلامي. بالنسبة لإدارة أوباما، كان استخدام القوة من أجل نشر الديمقراطية غير فعال (كما أظهرت سياسات إدارة بوش بوضوح) وأقل ضرورة من بعض التوقعات، لأن الولايات المتحدة كانت تجمعها مصالح مشتركة مع أنظمة غير ديمقراطية، والتي يمكن أن تكون ذات تأثير أكبر في العلاقات الدولية من الخلافات الأيديولوجية. عند التطبيق، بعد موجة ما سمي بـ «الربيع العربي»، دفعت مجموعات صغيرة في البيت الأبيض في اتجاه تشجيع التعددية السياسية من خلال فتح حوار رسمي مع الإسلاميين، جماعة الإخوان في مصر وتونس، دون مطالبة تلك الجماعات بمراجعات حقيقية حول موقفها من التعددية وتداول السلطة وحقوق المرأة والأقليات. وكان تغافل الولايات المتحدة عن مساوئ السياسات الاقصائية للأحزاب الإسلامية الجديدة سببًا كافيًا لمضي تلك الأحزاب في سياساتها الأحادية، والتي روجت لها باعتبارها تمتلك الرصيد الأكبر في الشارع، وأن الرأي العام يدعم الخطاب الإسلامي الجديد بشكل غير مسبوق. بعد الثورة الشعبية في مصر في 30 يونيو 2013، كانت ردود فعل الإدارة الأمريكية كفيلة بتوتر العلاقات بين السلطة الجديدة حيث كان هناك فريق يحمل خصومة مع نظام الحكم الجديد ويصبغ أحكامه السلبية على كل أوجه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وهو ما صعب على الحكومة المصرية التعامل مع ملفات خارجية وملفات داخلية تتصل بأهداف الإصلاح الاقتصادي–وهي المهمة التي كانت تحتاج إلى مد جسور وبناء شبكات مصالح من نوع جديد في الشرق والغرب. كان هناك تباين كبير بين أراء فريقي مرشحي الرئاسة الأمريكية هيلاري كلينتون ودونالد ترامب بشأن الوضع في

الشرق الأوسط في انتخابات عام 2016، لكن مقاربة ترامب كانت واضحة في إعادة بناء العلاقات بين واشنطن وحلفائها التقليديين ورفضه التقارب بين الولايات المتحدة والتنظيمات المتشددة في المنطقة التي رأى أنها خطر كبير على المصالح الأمريكية. في الوقت نفسه، لا يمكن استبعاد بقاء «مبدأ التدخل»، من جورج بوش إلى دونالد ترامب، فهو ورقة تلعب بها النخب الأمريكية طالما بقيت المصالح والاستثمارات في الشرق الأوسط قائمة. يميل التحليل السائد في واشنطن إلى عدم الاعتراف بالأخطاء المتراكمة التي أوصلت المنطقة العربية، ودول رئيسية فيها مثل العراق وسوريا، إلى الحالة الراهنة وهو توجه تقليدي في السياسة الأمريكية لا يعترف بالأخطاء الكارثية على مدى تاريخ التدخلات الأمريكية في مناطق مختلفة من العالم، وهو توجه يرى التدخل ضرورة من أجل المصالح الأمريكية دون الإقرار بما أدت إليه سياسات بعينها من فوضى أو وصول دول إلى حافة الانهيار. تستخدم النخب في واشنطن قضية توسيع المشاركة في العملية السياسية ومساعدة الجيل الجديد في عملية التمكين السياسي وبناء الدعم الشعبي للسياسات الرئيسية، بما في ذلك الإصلاحات الاقتصادية المؤلمة، من أجل إثبات قدرة الولايات المتحدة على التأثير في الأحداث وهو ما خلق توترات حادة مع أكثر من سلطة ترى في التدخلات الأمريكية استمرارًا لسياسات كارثية رغم التعاون الاستراتيجي الوثيق مع الشريك الأمريكي. قبل وصول ترامب للحكم لم تكن هناك مراجعات جادة للسياسة الخارجية الأمريكية، تحدد أسباب الإخفاق أو الفشل، من ظل إصرار إدارة أوباما على مساندة عودة التيارات الإسلامية إلى قلب المشهد انطلاقًا من مفاهيم خاطئة عن قدرة تلك التيارات على استيعاب قيم الديمقراطية، وهو الوهم الذي عاشه خبراء في الشأن العربي والشرق أوسطي في الولايات المتحدة وغرب أوروبا لسنوات طويلة، رغم ما أظهره تيار الإخوان من صعوبة التعايش بين تلك التيارات والديمقراطية وتناقضات الخطاب بعد وصولهم للسلطة عما قدموه للدوائر الأمريكية والغربية من التزام بالتعددية السياسية. رغم ما سبق، من قلب التناقضات يصنع الأمريكيون قوالب جديدة ومتجددة للتعامل مع الحكومات والشعوب في المنطقة العربية.

التحول من أوباما إلى ترامب

بانتقال السلطة من باراك أوباما إلى دونالد ترامب، في أعقاب انتخابات 2016، حدث تغيير غير مسبوق في طريقة التعاطي مع السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. أطلق ترامب سلسلة من الإجراءات المنفصلة التي أخفقت في تحقيق أهدافها المعلنة بنهاية الفترة الأولى. فقد اعتقد ترامب، ومؤيدوه، أن الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني (خطة العمل المشتركة الشاملة) سيمنح الولايات المتحدة وحلفاءها حرية أكبر للحد من طموحات إيران النووية. لكن طهران استأنفت البرنامج النووي بعد الانسحاب الأمريكي في عام 2018، ولم تغير العقوبات الاقتصادية المشددة التي فرضتها الإدارة من سياسات طهران. كما تبنى ترامب ومستشاروه سياسة تقوم على أن إسرائيل هي الحليف الوحيد الذي يمكن الوثوق فيه في المنطقة؛ مما دفعهم لتشكيل السياسة الأمريكية بما يتناسب بشكل غير مسبوق مع مصالح الحزب الحاكم في إسرائيل. ورغم تحقيق التحالف الأمريكي-الإسرائيلي تقدم في إقامة علاقات بين إسرائيل ودول في الخليج العربي، إلا أن الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني ظل متفاقمًا حتى وصلت الأوضاع إلى الانفجار في أكتوبر 2023. كما سعى ترامب إلى تقليص الالتزامات العسكرية الأمريكية في المنطقة، وبخاصة بعد تحقيق بعض النجاحات ضد تنظيم داعش؛ لكنه غادر منصبه والقوات الأمريكية لا تزال -وإن كانت بأعداد أقل- في الأماكن نفسها التي كانت فيها عام 2016. اتهم المعارضون ترامب بتبني سياسات مضطربة التوجه في الشرق الأوسط تتراوح ما بين تصريحات وإجراءات عاطفية، غير مدروسة، غير مبالية، ومندفعة من جهة، وبين جهود مستمرة لتقويض السياسات التي عرّفت المصالح الأمريكية وشكلت عقودًا من الدبلوماسية الأمريكية في المنطقة، من جهة أخرى. سجل الفترة الأولى لترامب لم يكن خاليًا من بعض الاختراقات، التي اعُتبرت إيجابية من وجهة نظر المؤيدين وفريق من المعارضين في الداخل الأمريكي، خاصة وأنها كانت تصب في مصلحة إسرائيل. فيمكن لترامب أن ينسب لنفسه الفضل في إتمام اتفاقيات أو تفاهمات التطبيع بين إسرائيل وكل من الإمارات العربية المتحدة، البحرين، السودان، والمغرب، وهي علاقات كانت تتشكل خلف الأبواب المغلقة لسنوات. وإلى جانب اتفاقيات التطبيع، اتخذ ترامب عدة خطوات محددة، مثل نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وهي خطوة مثيرة للجدل

لكنها حققت هدفًا رمزيًا بالنسبة لأنصاره ممن يطالبون بمزيد من الدعم لإسرائيل. وعلى الرغم من أن هذه التحركات عززت التحالفات الإقليمية لإسرائيل، فإنها أثارت غضب الفلسطينيين وأثارت تساؤلات حول دور الولايات المتحدة كوسيط محايد في الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني. تذبذب نهج ترامب تجاه الشرق الأوسط بين خطوات مثيرة للجدل وإصلاحات غير تقليدية. يُحسب لترامب أيضًا أنه لم يبدأ حربًا خلال ولايته، رغم اتخاذه خطوات عسكرية محدودة، مثل الضربات الصاروخية على سوريا واغتيالات بارزة، مثل تصفية قائد الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني. ومع ذلك، أظهر تجنبًا واضحًا للمخاطرة، حتى في مواجهة دعوات مستشاريه لاتخاذ إجراءات عسكرية ضد إيران. ويدافع أنصار ترامب عن نهجه معتبرين أنه أطلق عملية تصحيح للسياسة الأمريكية طال انتظارها. وفقًا لهذه الرؤية، فقد انتهت اللحظة الأحادية القطبية لأمريكا، والنظام الليبرالي الدولي، والنظام الدولي القائم على القواعد، الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية. في الشرق الأوسط، ركز ترامب على تعزيز الحلفاء الأقوياء وتجنب توجيه النصح لكيفية حكم الدول أو معاملة الحكومات لمواطنيها. وتستند دبلوماسية إدارته تجاه إيران على تبني العقوبات الاقتصادية القاسية وممارسة أقصى الضغط، دون تقديم أي حوافز لإيران مقابل الامتثال للمطالب الأمريكية. ورغم نجاحه في فرض عقوبات ألحقت أضرارًا كبيرة بالاقتصاد الإيراني، فإن هذه السياسة فشلت في كبح طموحات إيران النووية بشكل فعّال. فمع انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي في عام 2018، استأنفت إيران تخصيب اليورانيوم وتطوير برنامجها النووي؛ مما زاد من تعقيد المشهد في الشرق الأوسط. علاوة على ذلك، ورغم أن ترامب أعلن هزيمة داعش عسكريًا في سوريا، فإن التنظيم ظل قادرًا على العمل في أماكن أخرى، مع استمرار تأثيره الأيديولوجي. فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فإن رؤية ترامب للسلام في الفترة الأولى كانت أحادية الجانب ودعمت بشكل كامل المواقف الإسرائيلية اليمينية؛ مما أدى إلى تقويض أي فرصة لأن تكون الولايات المتحدة وسيطًا نزيهًا. دعمت إدارة ترامب التوسع الاستيطاني والضم التدريجي للأراضي في الضفة الغربية؛ مما صعّب من أي جهود لإحياء مفاوضات جدّية بين إسرائيل والفلسطينيين، وهو ما أضعف دور الولايات المتحدة، كصانع سلام أو قوة استقرار، مع ترك إرث من الاضطراب دون تحقيق إنجازات استراتيجية طويلة الأمد.

عودة ترامب إلى البيت الأبيض للمرة الثانية جاءت في توقيت شديد التعقيد في تاريخ الشرق الأوسط الحديث، حيث تواجه الدبلوماسية الأمريكية اختبارات صعبة في التوازن في مواقفها بين الدعم المطلق لإسرائيل والمضي في خطط القضاء على التهديد الإيراني للمصالح الأمريكية، وبين السعي لصفقة سلام في المنطقة تضمن احتواء المشاعر المعادية للولايات المتحدة في العالم العربي. لا تبدو الإدارة الأمريكية مكترثة بضمان حد أدنى من الحقوق الفلسطينية في هذه المرحلة التي يسيطر فيها تيار أيديولوجي يغالي في دعمه لإسرائيل على مقدرات صناعة القرار في واشنطن. يقول روبرت ساتلوف، الخبير في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، المقرب من إسرائيل، أن هناك أسئلة محورية لم تتم الإجابة عنها بعد، والتي ستحدد توجه ترامب تجاه الشرق الأوسط خلال ولايته الرئاسية الثانية. تتعلق هذه الأسئلة بموقف الولايات المتحدة من منع إيران من امتلاك أسلحة نووية، وقدرتها على تحقيق تقارب عسكري بين العرب وإسرائيل، وموقفها من احتمال ضم إسرائيل لأراضي الضفة الغربية.[10] من وجهة نظر أنصار إسرائيل، تلك القضايا سيكون لها الدور الأكبر في إعادة تعريف السياسة الأمريكية وإعادة تشكيل ديناميكيات المنطقة. ويطرح ساتلوف ثلاثة أسئلة في هذا الإطار؛ السؤال الأول: يدور حول التزام ترامب بمنع إيران من امتلاك أسلحة نووية، وهو مبدأ التزمت به الإدارات الأمريكية المتعاقبة رغم اختلاف استراتيجياتها. فبينما اعتمد الرؤساء السابقون على الدبلوماسية والعقوبات الاقتصادية والتهديدات العسكرية لمواجهة طموحات إيران النووية، لم توضح حملة ترامب، حتى الآن، طبيعة سياستها. فهناك فارق كبير بين اتخاذ إجراءات فعّالة لمنع إيران من التسلح النووي وبين مجرد احتواء طموحاتها، وهو فارق يؤثر بشكل كبير في الأهداف الأمريكية الأوسع في المنطقة. ومن دون إجابة واضحة، يبقى الغموض مسيطرًا على كيفية مواجهة الولايات المتحدة للبرنامج الإيراني. السؤال الثاني: يتعلق برغبة ترامب في الحفاظ على وجود عسكري أمريكي كبير في الشرق الأوسط، وهو ما كان عاملًا أساسيًا في تعزيز التعاون الدفاعي غير المسبوق بين العرب وإسرائيل. يوضح ساتلوف أن دمج إسرائيل في القيادة المركزية الأمريكية، خلال فترة ترامب الأولى، أدى إلى تعاون ناجح في مواجهة التهديدات المشتركة، مثل هجمات الطائرات المسيرة والصواريخ الإيرانية. ومع ذلك، فإن بعض مستشاري ترامب يدعون إلى تقليل الانخراط العسكري الأمريكي للتركيز على مواجهة

الصين. وهذا الاختيار الاستراتيجي قد يضعف الشراكات الناشئة في المنطقة، ويترك الأطراف الإقليمية تواجه التحديات بمفردها. وستكون عواقب قرار ترامب في هذا السياق ذات تأثير كبير في الخريطة الاستراتيجية للشرق الأوسط. السؤال الأخير: يتناول موقف ترامب من احتمال ضم إسرائيل لأراضي الضفة الغربية، وهو ملف قد يعقد العلاقات العربية-الإسرائيلية ويضعف تحالفات واشنطن. ورغم أن اتفاقيات أبراهام قد أوقفت خطط الضم في عام 2020، فإن الحكومة الإسرائيلية الحالية ذات التوجه اليميني المتطرف قد ترى في إعادة انتخاب ترامب فرصة لإحياء هذه الخطط. يؤكد ساتلوف على أهمية الوضوح في هذه القضية لتجنب أزمة دبلوماسية محتملة والحفاظ على زخم التطبيع، خاصة مع السعودية.[11] يمكن لسياسة ترامب أن تشجع أنصار ضم الضفة الغربية أو تساعد نتنياهو على مواجهة الضغوط داخل ائتلافه الحاكم. من المؤكد أن أمام ترامب فرصة للقيام بإعادة تشكيل المنطقة، لكن فريقه سيواجه معضلة المدى الذي ستذهب إليه إسرائيل في مطامعها وحرية حركتها التي كانت تتمتع بها خلال فترة إدارة بايدن، ويتزامن مع ذلك تحديد السياسة العملية فيما يخص الملف الإيراني.[12] في الوقت نفسه، يشكل ترشيح ترامب لميك هاكابي، الحاكم السابق لولاية أركنساس والداعم القوي لإسرائيل، سفيرًا لدي تل أبيب، بمثابة رسالة بتبني مواقف أكثر تأييدًا لرئيس الحكومة الإسرائيلية، فيما أعلن وزير المالية الإسرائيلي اليميني المتطرف، بتسلئيل سموتريتش، المؤيد بشدة لضم الضفة الغربية، أن ذلك هو هدف عام 2025 بعد انتخاب ترامب. ومع ذلك، يبدو من الممكن أيضًا تخيل تعاون وثيق بين الولايات المتحدة وإسرائيل ودول الخليج لإنشاء إطار عمل لما بعد الصراع في قطاع غزة- رغم أن ذلك لا يزال مهمة صعبة، ولكنه يبدو أكثر احتمالًا في ظل علاقات ترامب مع القادة المعنيين في الشرق الأوسط.[13] فرص النجاح في هذا الصدد ليست كبيرة، لكن اللاعبون الكبار في المنطقة يمتلكون العديد من الأوراق اليوم، وربما يكونون في أفضل وضع لتقديم مستقبل أفضل لشعوب المنطقة من خلال تفاهمات واضحة لتحقيق تسويات دائمة في المنطقة. فهذه الدول تتفق في الرغبة المشروعة في تقليص نفوذ إيران في المنطقة العربية، ويمتلكون القوة والثروة لإمكانية تحقيق ذلك. إن الاحداث في الشرق الأوسط، منذ بدء الحرب في غزة، تؤكد أن استمرار حالة عدم اليقين في المنطقة تترك تأثيرا سلبيا في مسار الشئون الدولية، مثلما هو الحال عندما ننظر، على سبيل المثال، إلى

أي اضطراب في الأعمال التجارية الدولية. ففي منطقة حساسة مثل الشرق الأوسط، يمكن أن يؤدي بقاء حالة عدم اليقين إلى أخطار جمة، فالوضع الحالي في المنطقة وصل إلى درجة من السوء بما يمكن القول إن صدمة أو كارثة كبيرة قد تحمل فرصًا إيجابية، كما قد تحمل، بالمثل، عواقب سلبية وخيمة. فالتوصل إلى وقف لإطلاق النار في قطاع غزة، على سبيل المثال، وبدء مرحلة «اليوم التالي» يعتبر تطورًا إيجابيًا حتى لو كان الاتفاق غير منصف، فهو يحتوي السيناريو الأكثر تكلفة وللجميع.[14]

ويمكن إجمالًا تحديد مجموعة من المبادئ والمحددات التي تحكم توجهات الانخراط الأمريكي في الشرق الأوسط في ضوء المراجعات الأخيرة في هذا الإطار، وأهم تلك المحددات:

- **غلق صفحة التدخلات العسكرية الأمريكية في المنطقة**، بعد عقدين من الحروب الفاشلة، والاستعاضة عنها بتعزيز العلاقات مع الحلفاء التقليديين وتوسيع دوائر التنسيق مع حلفاء محتملين، دون الإيحاء بعزوف الولايات المتحدة عن الانخراط في شئون المنطقة، ولكن ضبط البوصلة مع الحلفاء دون التدخل العسكري الصريح. ترى الإدارات الأمريكية المتعاقبة، منذ الفشل في العراق، أن مصلحة الولايات المتحدة تتحقق من خلال مساعدة الحلفاء على التعامل مع التهديدات الأمنية المباشرة ودعم عمليات التحديث اقتصاديًا وعسكريًا.
- **تفعيل الدبلوماسية البراجماتية التي تضمن الوصول إلى أوضاع تخدم المصالح الأمريكية وتحقق وضعًا أكثر استقرارًا وسلامًا وحرية في المنطقة. ويعد نهج ترامب هو الأكثر براجماتية من خلال إبرام صفقات تعاقدية مع الحلفاء والتشدد مع الخصوم من خلال العقوبات والاحتواء**، مع تقليل المكون الخاص بالمطالبة بالإصلاحات الديمقراطية أو إثارة قضايا حقوق الإنسان في العلاقات الثنائية مع الدول الصديقة والحليفة.
- **منح أولوية لسباق التنافس بين الدول الكبرى ومنع القوى الصاعدة من تحقيق تقدم في مناطق النفوذ الأمريكي سواء في الشرق الأوسط أو غيرها من المناطق.**
- **السعي لتجنب الحروب في المنطقة**، خاصة المواجهة مع إيران، واعتماد الدبلوماسية النووية وخفض التصعيد وتفعيل الحوار الإقليمي. وعدم لجوء واشنطن إلى فرض التغيير السياسي على الأنظمة الحاكمة.

أهم محطات السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط

- **مذهب ترومان عام** 1948: وضع أسس مشاركة الولايات المتحدة في المنطقة خلال فترة الحرب الباردة الأولى، وأكد على تقديم المساعدة الاقتصادية والعسكرية للدول المهددة بانتشار الشيوعية، بما فيها حلفاء واشنطن في الشرق الأوسط.
- **قيام إسرائيل عام** 1948: لعبت الولايات المتحدة دورًا حاسمًا في الاعتراف بدولة إسرائيل في الأمم المتحدة عام 1947، وكان لهذ القرار تأثير عميق في المنطقة ويظل دعم إسرائيل جزءًا أساسيًا من السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط.
- **أزمة قناة السويس عام** 1956: تعتبر أزمة لحظة تحول كبيرة في المنطقة، حينما عارضت الولايات المتحدة التدخل العسكري من قبل حلفائها التقليديين، المملكة المتحدة وفرنسا، لاستعادة السيطرة على قناة السويس بعد تأميم الزعيم جمال عبد الناصر لها. وضعت تطورات الأزمة الولايات المتحدة لاعبًا أساسيًا في شئون الشرق الأوسط بينما غربت شمس قوى الاستعمار القديم.
- **أزمة الرهائن الإيرانية** 1979 – 1981: اقتحام السفارة الأمريكية في طهران والأزمة الناشئة عنها كان له أثر بشكل كبير في علاقات الولايات المتحدة بالنظام الإسلامي الحاكم في إيران وكان لها تأثير دائم في الوضع في المنطقة في السنوات الأربعين التالية.
- **اتفاقيات كامب ديفيد** 1978: نجح الرئيس جيمي كارتر في التوسط بنجاح في اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، والتي أدت إلى توقيع أول اتفاقية سلام بين إسرائيل ودولة عربية. وكان لهذا الإنجاز الدبلوماسي تأثير عميق في المنطقة فيما بعد.
- **حرب الخليج الأولى** 1990 – 1991: التدخل العسكري بقيادة الولايات المتحدة لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي، وظهور تحالف بقيادة واشنطن كان بمثابة النموذج لبناء الشراكات العسكرية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

- **اتفاقيات أوسلو عام** 1993: كانت هذه الاتفاقيات بمثابة اختراق كبير في جهود تحقيق السلام بين إسرائيل والفلسطينيين بدعم من الولايات المتحدة ودول أوروبية، ووضعت الاتفاقيات الأساس لجهود السلام اللاحقة التي أسفرت عن ظهور السلطة الفلسطينية قبل أن تتعثر تلك الجهود بسبب ظهور تيار يميني متشدد في إسرائيل يرفض منح الفلسطينيين الحق في تقرير مصيرهم أو التنازل عن الأراضي المحتلة في إطار حل الدولتين.

- **هجمات** 11 **سبتمبر والحرب على الإرهاب عام** 2001: أسفرت الهجمات الإرهابية على الأراضي الأمريكية عن غزو الولايات المتحدة لأفغانستان ونشوب حرب أوسع نطاقًا ضد الجماعات الإرهابية؛ مما أثر في الشرق الأوسط.

- **غزو العراق في عام** 2003: غزت الولايات المتحدة العراق بزعم حيازة صدام حسين للأسلحة النووية والكيماوية، وقامت بتفكيك الجيش العراقي وفشلت في السيطرة على البلاد بعد استشراء خطر الجماعات الإرهابية التي وجدت أرضًا خصبة في ظل الفراغين السياسي والأمني الكبيرين. وقد ترك احتلال العراق عواقب وخيمة على مجمل السياسات الأمريكية في المنطقة وعلى استقرار المنطقة، حيث فتح الطريق لنفوذ إيراني واسع في العراق ثم في سائر المشرق العربي.

- **موجة الاضطرابات** 2010–2012: استجابت الولايات المتحدة، بدرجات متفاوتة، لاحتجاجات ما سمي بالربيع العربي والانتفاضات في دول الشرق الأوسط المختلفة، والتي أدت إلى تغييرات سياسية وحروب داخلية في بعض الحالات.

- **نقل السفارة الأمريكية إلى القدس عام** 2018: قرار نقل السفارة من تل أبيب إلى القدس في فترة ترامب الأولى أثار جدلًا واسعًا حول التزام واشنطن بالوساطة في الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، وهو من القرارات التي أطلقت العنان لسياسات إسرائيلية أكثر عدوانية، وبخاصة عملية تهويد الضفة الغربية والتي جاءت حرب غزة لتزيد من تعقيدات الأوضاع.

- **الاتفاقيات الإبراهيمية عام 2020:** نقطة تحول مهمة في المنطقة، حيث قامت عدة دول عربية، بما في ذلك الإمارات والبحرين والمغرب، بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل برعاية أمريكية ويعتزم ترامب في فترة الرئاسة الثانية القيام بجهد أكبر لتوسيع تلك الاتفاقيات بما فيها السعي لصفقة كبرى للتطبيع بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية.
- **الحرب في قطاع غزة عام 2023:** انحازت الولايات المتحدة لإسرائيل، بشكل كامل، في أعقاب هجمات حركة حماس في الداخل الإسرائيلي في 7 أكتوبر. شنت إسرائيل هجومًا وحشيًا على المدنيين في قطاع غزة أسفر عن مقتل أكثر من 50 ألف شخص وتشريد غالبية السكان وتدمير شامل للقطاع في ظل مخطط للحكومة اليمينية بقيادة نتانياهو لإعادة احتلال القطاع وضم الضفة الغربية لأراضي إسرائيل. وقبل أيام من وصول ترامب إلى السلطة مجددًا، تم التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في قطاع غزة، يوم 15 يناير 2025، في ظل ضغوط هائلة من الإدارة الجديدة لإتمام صفقة تمهد لتسويات أوسع في المستقبل.

قائمة المراجع:

.1 2 ديسمبر 1823. في عام 1904، أجرى ثيودور روزفلت تعديلًا مهمًا على مبدأ مونرو. في حين أعلن العديد من الرؤساء الآخرين عن أهداف شاملة للسياسة الخارجية، فإن مصطلح «العقيدة الرئاسية» يشير إلى أيديولوجية السياسة الخارجية المطبقة بشكل أكثر اتساقا. تم تبني مذاهب رئاسية أربعة أخرى من قبل هاري ترومان وجيمي كارتر ورونالد ريجان وجورج دبليو بوش.

2. Philip Gordon, Losing the Long Game: The False Promise of Regime Change in the Middle East, St. Martin's Press, 2020.

.3

4. Babel podcast, U.S. Power and Influence in the Middle East: Part Two, CSIS, 14 March 2022, at: https://www.csis.org/analysis/us-power-and-influence-middle-east-part-two.

.5

.6

7. Steven A. Cook, The End of Ambition: America's Past, Present, and Future in the Middle East, Oxford University Press, 2024.

8. Stephen Sestanovich, Maximalist: America in the World from Truman to Obama, Vintage, 2014.

9. Fawaz A. Gerges, The Obama approach to the Middle East: the end of America's moment? International Affairs, Volume 89, Issue 2, March 2013, Pages 299–323, at: https://doi.org/10.11112346.12019-1468/.

10. Satloff, Robert. "3 Unanswered Questions That Will Shape Trump's Middle East Policy." The Washington Institute for Near East Policy, 16 November, 2024, at: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/3-asylt-bla-ajabt-stshkl-syast-tramb-fy-alshrq-alawst.

.11

12. Dan Balz, A different and more dangerous world awaits Pre, sident-elect Trump, the Washington Post, 5 January 2025, at: https://www.washingtonpost.com/politics/202505/01//trump-foreign-policy-ukraine-middle-east/

13. Natan Sachs, How is Trump's reelection likely to affect US foreign policy? Experts weigh in, The Brookings institution, 14 November 2024, at: https://www.brookings.edu/articles/how-is-trumps-reelection-likely-to-affect-us-foreign-policy/

.14

حياة ترامب في صور

- مرحلـــة النشـــأة والشـــباب
- البدايــة المهنيــة وتطويــر الأعمــال
- الشــهرة الإعلاميــة وبرامــج الواقــع
- فـــترة الرئاســـة الأولى
- فــترة الرئاســة الثانيــة

مرحلة النشأة والشباب



ترامب، أقصي اليسار، إلي جانب اشقاءه الأربعة في سن الطفولة



دونالد ترامب الشاب في حي مانهاتن بمدينة نيويورك



ترامب برفقة زوجته الأولى إيفانا



دونالد ترامب بصحبة شقيقه روبرت

البداية المهنية وتطوير الأعمال



ترامب مع المحامي الشهير روي كون المستشار القانوني لجوزيف مكارثي، رئيس لجنة التحقيق الشهير في الخمسينيات



ترامب المطور العقاري في سيارته عام 1985



ترامب أثناء إدارته إمبراطورية العقارات التي أسسها في السبعينيات



شعار ترامب على أحد الفنادق في شيكاغو

الشهرة الإعلامية وبرامج الواقع



ترامب يتحدث لوسائل الإعلام في بيفرلي هيلز عام 2000



ترامب يوقع نسخ كتابه "البقاء علي القمة" في مدينة نيويورك عام 1990



ترامب بصحبة مايكل جاكسون



ترامب وبيل كلينتون قبل دخوله عالم السياسة

فترة الرئاسة الأولى



ترامب في تجمع انتخابي عام 2016



ترامب في مناسبة عامة أثناء فترة الرئاسة الأولى



ترامب برفقة الأبناء: إيفانكا، ودونالد، وإيريك



ترامب يتوسط قادة مجموعة العشرين في قمة أوساكا عام 2019



رامب برفقة الرئيس عبد الفتاح السيسي والملك سلمان في افتتاح مركز مكافحة الأيديولوجيات
المتطرفة عام 2017



ترامب مع الزعيم الصيني شي جين بينج



ترامب مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين



ترامب في صورة جماعية مع قادة حلف شمال الأطلنطي "ناتو"

فترة الرئاسة الثانية



ترامب ومنافسته هاريس في انتخابات 2024



ترامب بعد نجاته من محاولة الاغتيال في تجمع انتخابي بولاية بسلفانيا عام 2024



ترامب وسط أنصاره في انتخابات 2024



ترامب وَخَلْفَه إيلون ماسك مؤسس شركة سبيس إكس خلال تجمع انتخابي عام 2024



ترامب وزوجته ميلانيا في حفل لمؤيديه بعد أداء اليمين يوم 20 يناير 2025



ترامب ونائبه فانس خلال الصلاة في الكنيسة المجاورة للبيت الأبيض قبل حلف اليمين



ترامب يستعرض أمام الكاميرات الأمر التنفيذي الخاص بإعلان حالة الطوارىء الفيدرالية علي
حدود المكسيك في اليوم الأول من الفترة الثانية



ترامب يتحدث إلي الصحفيين في المكتب البيضاوي

القسم الثاني:
حوارات مع النخبة الأمريكية

تقديم

في يوم من أيام أغسطس عام 2003، وطئت قدماي واشنطن للمرة الأولى، كانت الشوارع خالية ورطوبة الجو خانقة وبدت العاصمة الأمريكية كما لو كان أهلها قد هجروها وزاد من وطأة الحرارة والرطوبة القياسية سباق مع الوقت لبدء برنامج زمالة في الكونجرس الأمريكي بعد أسابيع قليلة، حيث كانت البداية بفصل دراسي عن "دور الكونجرس في صناعة السياسة الخارجية" في كلية الدراسات المتقدمة بجامعة جونز هوبكنز ثم الانتظام في زمالة أخرى في مؤسسة بروكينجز للأبحاث، وهو واحد من مراكز التفكير الرائدة ويحتل خبراؤه مكانة مرموقة بالقرب من الإدارات الأمريكية المتعاقبة على مدى عقود طويلة مما جعل المؤسسة البحثية المرموقة قبلة لأي باحث يرغب في أن يرصع السيرة الذاتية بسطور قليلة تقول إنه مر من هناك. في اليوم الأول في وحدة السياسة الخارجية في بروكينجز، وجدتني مدعوًا للتعارف إلى مجموعة من الخبراء والأسماء الصاعدة مثل: مارتن إنديك، وجيمس شتاينبرج، وإيفو دالدر، وبيتر سينجر، وفيونا هيل، ومايكل أوهلنان، وكينيث بولاك، وتمارا كوفمان، ويتس. بعض هؤلاء الخبراء شارك في وضع استراتيجية الحرب على العراق وبعضهم كتب أوراقًا بحثية شكلت تراكمًا في السباق المريب على إتمام جريمة الغزو التي فتحت أبواب جهنم في الشرق الأوسط لمدة تريد اليوم على عشرين عامًا. في أواخر عام 2003، كانت قاعات الندوات في مراكز الأبحاث الكبرى تكتظ بالرواد من الخبراء والجمهور فيما علت صيحات الكثيرين في تلك القاعات طلبًا لإيضاحات حول الجريمة التي قادها فريق المحافظين الجدد،

وبمساندة من تيار عريض من الليبراليين الذين وجدوا في صدام حسين تهديدًا للعالم الحر دون أن يكون هناك مبرر مقنع ودون أن تكشف المؤسسات الأمريكية عن النوايا الحقيقية التي عجلت بأول احتلال أمريكي في الشرق الأوسط تحت مسمى تحرير العراق من الطاغية. رأيت خبير القانون المثير للجدل نوح فيلتمان يطوف مراكز الأبحاث يقدم دروسًا وشروحات في الشريعة وأحكام السنة والدين الإسلامي وهو يمسك في يده بمشروع الدستور الذي كان مكلفًا من سلطة الاحتلال الأمريكي بكتابته لمصلحة الشعب العراقي، وتحاورت مع المشرفين على مشروع تفكيك أيديولوجيا حزب البعث. في مباني "كابيتول هيل"، كان الاقتراب من الكونجرس له مذاق خاص جدًا، فخلية النحل التي تضم مكاتب نواب الكونجرس بمجلسيه النواب والشيوخ لا تتوقف عن العمل على مدار الساعة ويحتاج المرء إلى أيام حتى يلم بكل أسرار مباني الكونجرس التي تشكل الأدوار السفلى منها "البدروم" مدينة خدمية صغيرة تقدم كل ما يحتاجه النواب ومساعدوهم. حملت أوراقي وتوجهت إلى عدد من مكاتب النواب المعروفين في لجنة العلاقات الخارجية من أجل الانضمام إلى واحد من تلك المكاتب حسب قواعد الزمالة الدراسية، والتي تشترط الالتحاق بمكتب أحد النواب أو لجنة من لجان الكونجرس لمدة عام، حتى يمكن الإلمام بكل تفاصيل العمل سواء في تلك المكاتب أو في لجان العامة والفرعية التابعة للنواب والشيوخ. وقد تصورت في البداية أن الأمر يمكن أن يمر بسهولة وأن عددًا من النواب سوف يرحبون بوافد من منطقة الشرق الأوسط بغية الاستفادة من خبراته في تطورات المنطقة، إلا أن عائقين وقفا أمام طلب الالتحاق بمكتب نائب كبير من الصف الأول في الكونجرس الأول، أنني صحفي، والثاني أن وجود "زميل زائر" من مصر ربما لا يُشعر البعض بالارتياح في صفوف فرق العاملين لدى هؤلاء النواب. بعد أيام من التقدم إلى عدد كبير من النواب، تلقيت رسالة بالبريد الإلكتروني من مكتب النائب الديمقراطي جيم ماكديرمت (عن ولاية واشنطن في أقصى الشمال الغربي) يرحب فيها رئيس فريق العاملين بالتحاقي بمكتبه. وفي أول مقابلة مع النائب عرفت أن الرجل يملك فهمًا خاصًا ومتفردًا لقضايا المنطقة العربية ولا يسير مع التيار الرئيسي في التعامل مع قضايا شائكة مثل حرب العراق والأوضاع في الأراضي الفلسطينية. كان ماكديرمت يعارض حرب العراق من الدقيقة الأولى، وحشد أعضاء تجمع النواب

التقدميين، يضم الديمقراطيين على شمال الحزب، لرفض مغامرة عسكرية كارثية للولايات المتحدة وشعوب الشرق الأوسط، وبالفعل كان نائب ولاية واشنطن هو آخر من قابل الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين قبل الغزو، ومن ثم تبارت وسائل الإعلام الداعمة للحرب في إطلاق الأوصاف بحقه وقال لي مازحًا: "يسمونني بـBaghdad Jim" لأنني سافرت إلى بغداد وأعلنت رفضي للحرب وهو موقف لم أندم عليه والنتائج اليوم تؤكد سلامة موقفي. واحدة من مزايا التواجد في مكتب جيم ماكديرمت هي التعرف عن قرب على عمل لجنة من أهم لجان مجلس النواب وهي لجنة "السبل والوسائل" The Ways and Means Committee، وهي المعنية بالأساس بتوزيع مخصصات الموازنة العامة على الدوائر الانتخابية في صورة مشاريع بنية تحتية، ومن ثم هي واحدة من اللجان الرئيسية التي تحظى بمتابعة كبيرة من وسائل الإعلام، ويخطب ود نوابها الجميع، لأنها تتعامل مباشرة مع احتياجات الدوائر الصغيرة في مجلس يضم 435 نائبًا، وربما يتحدد مصير النائب في أي انتخابات بمدى قدرته على الحصول على تمويل لمشاريع في دائرته من "لجنة السبل والوسائل". السياسات البرلمانية في الولايات المتحدة لا تختلف كثيرًا في مناوراتها وفي ترييطاتها عن الدول الأخرى، وإن كان الفارق الأكبر يتمثل في حجم الأرقام الضخمة في الموازنة الأمريكية وفي المخصصات الفيدرالية للولايات المختلفة، وهو ما يخلق أجواء تنافسية ساخنة ويصنع من جماعات الضغط قوى مؤثرة في صناعة القرار الداخلي خاصة في مواسم الانتخابات العامة والرئاسية. يكفي أن تعرف أن أسواق المال وكبار المستثمرين في وول ستريت قدموا قرابة مليارى دولار في صورة تمويلات للمرشحين وحملاتهم في انتخابات الرئاسة الأمريكية، التي أوصلت دونالد ترامب للحكم في نوفمبر 2016.

نعود إلى الوراء قليلًا...

في مارس من عام 2003 وقف الرئيس الأمريكي الأسبق جورج دبليو بوش على متن حاملة طائرات يعلن أن المهمة قد اكتملت Mission Accomplished، وهي العبارة التي فتحت جدلًا لا ينتهي في الأوساط الأمريكية، النخبة والعامة، بشأن ماهية ما تم إنجازه في العراق بعد دخول القوات الأمريكية إلى قلب بغداد وتفكيك الجيش العراقي، والبدء في مشروع القضاء على أيديولوجيا حزب البعث الحاكم، ثم

المقاومة العنيفة التي صادفتها القوات الغازية، وإطلاق موجة من العنف والقتل والاغتيالات وحمامات الدم اليومية التي شكلت صدمة عنيفة للأمريكيين في الداخل وللرأي العام الخارجي.

النخبة والحرب

في مراكز الأبحاث الكبرى، كانت نذر حرب العراق تلوح بعد شهور قليلة من هجمات 11 سبتمبر. في مناظرة عامة في ديسمبر 2001 مع جيمس وولسي مدير وكالة المخابرات المركزية الأسبق، أطلق نيسكانين، رئيس معهد كاتو للأبحاث CATO، أول بيان علني من قبل مركز أبحاث كبير في العاصمة واشنطن ضد الكارثة الوشيكة، ووقتها قال نيسكانين: "حرب غير ضرورية هي حرب غير عادلة". وفي الفترة التي سبقت الغزو، جادل باحثون آخرون من معهد كاتو، من بين أمور أخرى، بأنه لا يوجد دليل موثوق على وجود برنامج نووي عراقي نشط. فلم يشرح الفصيل المؤيد للحرب أبدًا لماذا لا تستطيع الولايات المتحدة ردع صدام حسين في حال قيامه بأنشطة نووية. كما كانت فكرة أن صدام حسين والقاعدة حليفان طبيعيان مسألة مثيرة للسخرية. وكذلك، الترويج لشائعات أن صدام حسين يحاول شراء أسلحة الدمار الشامل من خلال وسطاء إرهابيين كانت مجرد تكهنات تتناقض مع سلوكه في الماضي. كما حذر خبراء من أن إزاحة صدام ستجعل واشنطن مسئولة عن مستقبل العراق السياسي وتدخل الولايات المتحدة في مهمة لا نهاية لها لبناء دولة تعاني من مشاكل مستعصية. والفكرة القائلة بأن تغيير النظام سيؤدي إلى "تحول ديمقراطي في الشرق الأوسط"، وإنتاج أنظمة جديدة ستكون أكثر صداقة بكثير لإسرائيل والولايات المتحدة كان هدفًا خياليًا وليس هدفًا واقعيًا. وقال خبراء معهد كاتو: "إذا كان هناك ما يمكن توقعه، فمن المحتمل أن تؤدي عملية إعادة البناء إلى المزيد من الحوافز والأهداف والفرص للإرهاب، وليس العكس". وأيضًا "من المرجح أن تزيد استراتيجية التوسع الإمبراطوري من وتيرة استنزاف الاقتصاد الأمريكي، على نحو يماثل ما حدث مع الاتحاد السوفيتي وبريطانيا العظمى". وتحقق السيناريو الذي توقعه معهد كاتو بالكامل.

المعسكر المناوئ للحرب المحتملة لم يكن يحظى بشعبية في تلك الأجواء الغريبة. فعلى سبيل المثال، لعب باحثون في معهد أمريكان إنتربرايز داخل وخارج إدارة بوش دورًا رئيسيًا في تكييف قضية الحرب أو التوجه إلى العراق. فكما ذكر بوب وودوارد الصحفي الشهير، في كتابه الصادر عام 2006 بعنوان "حالة الإنكار": في أواخر عام 2001، تعاون بول وولفويتز الصقر المحافظ وكريس ديموث رئيس معهد أمريكان إنتربرايز AEI، في ذلك الوقت، لتشكيل فريق عمل سري من كبار المفكرين لتوليد "الأفكار والاستراتيجية اللازمة للتعامل مع الأزمة" وأطلقوا على أنفسهم اسم Bletchley II– والتي ترجع أصلها إلى كود الشفرة البريطانية التي اخترقت نظام اتصالات المحور في أثناء الحرب العالمية الثانية. شملت قائمة المشاركين في Bletchley II فريد زكريا، وجيمس ويلسون، وراؤول مارك جيريخت، وفؤاد عجمي، وروبرت كابلان، وبرنارد لويس. أنتج الفريق وثيقة من سبع صفحات تسمى "دلتا الإرهاب" Delta of Terrorism حيث دلتا تستخدم بمعنى مصب نهر ينساب منه كل شيء. في جانب يسار الوسط، لعب باحثون في مؤسسة بروكنجز، الأكثر شهرة ومكانة بين مراكز التفكير، أدوارًا رئيسية في الدفع في اتجاه الحرب، وعلى رأسهم الباحث كينيث بولاك، وهو صاحب الجهد الأكبر في جعل قضية غزو العراق تحظى بقبول وسط قادة الرأي من يسار الوسط، مثل الصحفي المرموق ديفيد ريمنيك بمجلة "النيويوركر" الذي صاغ تعبير "أن العودة إلى المسعى الأجوف الخاص بسياسة الاحتواء، سيكون الخيار الأكثر خطورة على الإطلاق".

في مقال في الذكرى العاشرة للحرب على العراق، كتب كريس هيدج على موقع "تروث دج": كانت إعادة كتابة التاريخ من قبل النخبة الحاكمة واضحة بشكل مؤلم مع احتفال الأمة بالذكرى العاشرة لبدء حرب العراق. يزعم البعض أنهم عارضوا الحرب بينما في حقيقة الأمر هم لم يفعلوا ذلك. بينما قال آخرون من بين "البلهاء المقربين لجورج بوش" إنهم تصرفوا بحسن نية بشأن المعلومات المتاحة وإذا أتيحت لهم المعلومات كاملة فكانوا سيتصرفون بشكل مختلف. هذا، بالطبع، غير صحيح. الداعمون للحرب، وبخاصة الصقور الليبراليون ومن بينهم هيلاري كلينتون وتشاك شومر وآل فرانكين وجون كيري، جنبًا إلى جنب مع الأكاديميين والكتاب والصحفيين، مثل بيل كيلر ومايكل إجناتييف ونيكولاس كريستوف وديفيد ريمنيك وفريد

زكريا وبول بيرمان وتوماس فريدمان وجورج باكر وآن ماري سلاتر وكنعان مكية وكريستوفر هيتشنز، ما فعلوه هو الانخراط في أعمال الحفاظ على ذواتهم. فمعارضة الحرب كانت تعني عملية "قتل وظيفي" لمن يروج لها. وكانوا يعرفون ذلك. هؤلاء المدافعون عن الحرب لم يتصرفوا فقط كقادة مشجعين للحرب. في معظم الحالات، سخروا أو حاولوا تشويه سمعة أي شخص يشكك في الدعوة لغزو العراق. فقد هاجم كريستوف، في صحيفة نيويورك تايمز، المخرج السينمائي مايكل مور باعتبار رفضه للحرب مؤشرًا على المؤامرة على أمريكا، وكتب أن الأصوات المناهضة للحرب كانت تستقطب فقط من سماهم بـ "بالوعة سياسية". يقول هيدج وهو صحفي سابق في نيويورك تايمز: "في حالتي، لم يكن يهم أن أكون متحدثًا باللغة العربية ولا يهم أنني أمضيت سبع سنوات في الشرق الأوسط، بما في ذلك أشهر في العراق، كمراسل أجنبي. ولا يهم أنني عرفت قسوة الحرب. لقد حوّلنا النقد الذي واجهته أنا وغيري من المعارضين للحرب، بغض النظر عن مدى أصالته، إلى توصيفنا بأوصاف مزعجة من النخبة الليبرالية التي أرادت بإصرار إظهار "وطنيتها" و"واقعيتها" فيما يخص الأمن القومي. غذت الطبقة الليبرالية الكراهية غير العقلانية لجميع منتقدي الحرب. تلقى العديد منا تهديدات بالقتل وفقدنا وظائفنا. هؤلاء الأحرار الليبراليون، بعد عشر سنوات، لا يزالون لا يعرفون شيئًا عن إفلاسهم الأخلاقي. دم مئات الآلاف من الأبرياء تلطخ أياديهم". في حقيقة الأمر، كانت النخبة الحاكمة، وخاصة النخبة الليبرالية، على استعداد دائمًا للتضحية بالنزاهة والحقيقة من أجل السلطة، والطموح الشخصي، والمنح، والجوائز، والأستاذية الدائمة في الجامعات ومراكز الأبحاث، والأعمدة في الصحف الكبرى، وعقود الكتب، والظهور التلفزيوني، والمقابل السخي عن المحاضرات، فضلًا عن الوضع الاجتماعي. فهم يعرفون ما يحتاجون قوله. إنهم يعرفون أي أيديولوجيا تخدم مصالحهم. إنهم يعرفون ما يجب أن يقال من الأكاذيب، أكبرها أنهم يتخذون مواقف أخلاقية بشأن قضايا عادلة. لقد مارسوا هذه اللعبة لفترة طويلة. وسوف يتصرفون بالكيفية نفسها، إذا كانت حياتهم المهنية تتطلب ذلك، أن يبيعونا مرة أخرى.

شهادة مؤلمة عن واقع عايشت كثيرًا من تفاصيله، وتناقضات دفعتني إلى أن أفهم كيف تفكر تلك النخب التي لا تؤثر فقط في طريقة صنع السياسة في واشنطن،

ولكنها تضع أجندة العالم عندما يتم استدعاؤها للمساهمة في تطوير فكرة أو توجه يتعلق بالسياسة الأمريكية حيال قضية ما أو بلد ما.

يمضي كريس هيدج قائلًا: "إن الجبن الأخلاقي للنخبة الحاكمة واضح بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بمحنة الفلسطينيين. فالطبقة الليبرالية، في الواقع، تستخدم من أجل تهميش ونزع المصداقية عن المخالفين مثل ناعوم تشومسكي ونورمان فينكلشتاين، اللذين يتمتعان بالصدق والنزاهة والشجاعة لشجب جرائم الحرب الإسرائيلية. وفي المقابل، يتم تعويض الطبقة الليبرالية عن دورها القذر في النقاش الدائر".

في نقد تلك الحالة، يقول المفكر الراحل إدوارد سعيد: "لا شيء أكثر استنكارًا، في نظري، من عادات العقل عند المفكر التي تحفزه على التجنب، تلك السمة التي تخص التحول عن تبني موقف مبدئي صعب، والذي يعرف أنه الموقف المناسب، والذي يقرر ألا يتبناه". ويواصل سعيد: "أنت لا تريد أن تظهر سياسيًا تمامًا، أنت خائف من الظهور المثير للجدل تريد الاحتفاظ بسمعة كونك شخصًا متوازنًا، موضوعيًا ومعتدلًا على آمل أن يُطلب منك العودة مرة أخرى، أو أن تصبح في فريق المستشارين، أو أن تكون في مجلس إدارة أو لجنة مرموقة، وأن تبقى ضمن التيار الرئيسي، في يوم ما، تأمل في الحصول على درجة فخرية، أو جائزة كبيرة، وربما حتى درجة سفير". ويضيف سعيد: "بالنسبة لمفكر ما فإن عادات العقل هذه تفسد تميز المثقف بامتياز.. إذا كان هناك أي شيء يمكن أن يفسد حماسة المثقف، ويحيِّدها، ثم يقتلها في نهاية المطاف، فإن هذا هو هيمنة الحسابات الداخلية internalization على هذه العادات. أنا شخصيًا صادفتهم في واحدة من أصعب القضايا المعاصرة، فلسطين، حيث الخوف من التحدث عن واحدة من كبرى المظالم في التاريخ الحديث قد أعاق الكثيرين ممن يعرفون الحقيقة عن الحديث رغم أن مواقعهم كانت تؤهلهم لخدمتها..".

النخبة والسلطة في التاريخ الأمريكي

عندما يتعلق الأمر بالنخبة في الدولة العظمى الأولى، فإن تتبع أداء تلك النخبة يكون مختلفًا عن غيرها من النخب في بقية الدول. فهم الذين يشكلون العقل السياسي والاستراتيجي الذي يؤثر في توجهات تلك الدولة تجاه القضايا العالمية، ويمكن أن تدفع النخبة البلاد والعالم إلى طريق الصواب أو تدفعهما إلى طريق مظلم.

يقول ستيفن بيتر روسن Stephen Peter Rosen في مقال بدورية ناشونال إنترست، عام 2012، إن استخدام الحرب "كأداة في يد الدولة" هو أمر مثير للجدل دائمًا، والتجارب الأخيرة في العراق وأفغانستان قد حفزت هذا النقاش المستمر في المجتمع الأمريكي. فهناك سؤال واحد ينشأ عن ذلك هو: "ما إذا كانت هناك نزعة متنامية لأعضاء النخبة الأمريكية لدعم استخدام القوة بما يفوق مواقف الأمريكيين العاديين؟ وبما أن النخب، حسب التعريف، لها دور رائد في المجتمع، فإن ميلها إلى معارضة استخدام القوة كمسألة مبدأ قد يؤثر على طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية أكثر من عوامل أخرى مثل القوة الاقتصادية أو العسكرية النسبية للولايات المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الخلافات الحادة بين النخب حول استخدام القوة يمكن أن تصاحبها صراعات داخلية خطيرة في الولايات المتحدة، مع ما قد يترتب على ذلك من عواقب على فاعلية السياسة الخارجية الأمريكية. فقد انقسمت الولايات المتحدة حول استخدام القوة كأداة للسياسة الخارجية لمدة قرنين على الأقل. وباستثناء الحرب العالمية الثانية والحقبة المبكرة للحرب الباردة، كانت العناصر الأكثر تأثيرًا في النخب الأمريكية هي الأكثر معارضة للحرب مقارنة بالقطاعات الأخرى في المجتمع الأمريكي، وما زال الأمر كذلك حتى اليوم".

تميل العناصر المناهضة للحرب من النخبة إلى القول بأن الأمريكيين المتعلمين هم ببساطة أكثر ذكاءً ويرون تكاليف الحرب بوضوح أكثر من الأمريكيين الأقل تعليمًا. وهذا تفسير غير مقنع تمامًا. إن الأمريكيين من غير النخب هم الذين يعانون بشكل كبير من التكاليف الإنسانية للحرب. من ناحية أخرى، يميل هؤلاء الأمريكيون، الأكثر دعمًا لاستخدام القوة، إلى القول بأن النخب المتعلمة اليوم هي نتاج الأفكار الراديكالية في الستينيات، التي حوّلت الجامعات الأمريكية إلى ملاذات

خاصة بها، وجعلتها مناهضة للحكومة. لا يعترف هذا التفسير بأن المشاعر المعادية للحرب من جانب الأمريكيين الأكثر تعليمًا كانت موجودة قبل ستينيات القرن الماضي بخمسين سنة على الأقل، وأن هذا يعكس صراعًا ثقافيًا طويل الأمد بين أكثر الأمريكيين تعليمًا والقادة الشعبويين حول التأثير الثقافي في المجتمع. كما أنه لا يفسر لماذا اتحدت النخب المتعلمة مع سائر البلاد خلال الحرب العالمية الثانية وبدايات الحرب الباردة، ولكنها لم تفعل ذلك قبل أو بعد تلك الفترات. إن الخلاف الأمريكي الذي نراه اليوم على "استخدام القوة" يعود إلى صراع ثقافي كان موجودًا منذ زمن المستعمرات في أمريكا الشمالية. وهو بدأ بالتوتر بين رجال الدين في "نيو إنجلاند" الذين تلقوا تعليمًا جامعيًا، وشكلوا أهم مجموعة من المتعلمين في أيامهم، وبين الوعاظ الدينيين غير المتعلمين. أمّا الأمريكيون في القرن التاسع عشر الذين تلقّوا تعليمًا أقلّ فقد شعروا بنظرة دونية من رجال الدين الذين تعلّموا في المدارس المتميزة. فقد كان الأمريكيون ذوو التعليم العالي يخافون مما وصفوه بالمشاعر الفجة للأمريكيين الأقل تعليمًا. أصبح هذا التوتر ذا صلة بمسائل الحرب والسلام لأن الثقافة الأمريكية الشعبية كانت في جزء منها نتاج المؤثرات الشعبية والثقافة الأيرلندية والأسكتلندية، والتي شكلت أكبر موجة من الهجرات إلى الولايات المتحدة في القرن الثامن عشر. كانت تلك الثقافة أكثر ميلًا لاستخدام القوة في مواجهة التحديات، وأكثر ميلًا إلى تأييد الحرب عندما تواجه أمريكا تحديًا حقيقيًا. يقول روسن: "كانت النخبة المتعلمة في نيو إنجلاند قد فقدت في نهاية القرن التاسع عشر طابعها "البيوريتاني"، لكنها لم تجد بديلًا مقنعًا لها وكانت عناصرها الأصغر سنًا مستاءة، على نحو متزايد، من كل من الطابع الريفي لمقاطعة نيو إنجلاند provincialism، والطابع التجاري للثروة الأمريكية الصناعية الجديدة commercialism. وبدأت النخبة المتعلمة، الأصغر سنًا، بإعادة تعريف نفسها باعتبار أعضائها هم مفكرون يتمتعون بالنزاهة ويجب أن يتحولوا إلى قادة للأخلاق في المجتمع ولا يخضعون لأحكام الأغلبية القومية national majority".

في هذا السياق، هددت الحرب المثقفين الأمريكيين، ليس لأن الحرب كانت باهظة التكلفة بالنسبة لأمريكا، ولكن لأن الحرب تثير المشاعر الشعبية التي ربما تثير بدورها مسألة مطالبة المثقفين بالتقدم إلى خدمة الأمة في المؤسسة العسكرية.

لذلك، كانت الحرب تشكل خطورة على النخبة المتعلمة ليس بسبب ما يمكن أن تفعله في الخارج للمصالح القومية للولايات المتحدة، بل بسبب ما تفعله الحرب بالنخب الاجتماعية والسياسية في الداخل. فمنذ أن هدّدت الحرب بتقليص ميزان القوى الذي كان يميل لمصلحة النخب المتعلمة، في بداية القرن العشرين، صاغ ورثة ما يسمى بـ "نيو إنجلاند براهمانس"، وهم من يعتقدون أنهم الطبقة العليا في المجتمعات الأولى في تاريخ أمريكا، تصورات مشتركة مع المهاجرين اليهود لمصلحة ما يسمى بـ "المثالية العالمية" cosmopolitan ideal وضد القومية الشعبوية وضد الحرب. وكان هذا الطرح ملموسًا في النقاش العام منذ عام 1915 واستمر بشكل أو بآخر منذ ذلك الحين. من هذا المنظور، كانت الفترة الشاذة في التاريخ الأمريكي الحديث هي الممتدة من الحرب العالمية الثانية إلى أوائل الحرب الباردة. كانت التهديدات الفاشية والشيوعية تعني أنه يجب الدفاع عن الكوزموبوليتية cosmopolitanism عن طريق شن الحرب. وقد استمر خوف المثقفين من القومية العسكرية الأمريكية، لكن معظم أعضاء النخبة المتعلمة قبلوا الحرب في الأربعينيات كأداة شرعية وضرورية للسياسة الخارجية الأمريكية، وقبلوا خطر الحرب في الخمسينيات من القرن الماضي بالمنطق نفسه. ولذلك كرس هؤلاء أنفسهم للخدمة الوطنية في الحرب العالمية الثانية وفي بدايات الحرب الباردة. ونتيجة لذلك، تمكنت النخبة من التأثير بشكل كبير في السياسة الخارجية الأمريكية خلال هذه الفترة. كان هذا وقت "تأسيس" السياسة الخارجية من جانب الأكاديميين في الجامعات الكبرى وكبار المسئولين في الشركات العابرة للحدود، من خريجي تلك الجامعات التي تعرف بـ Ivy League ومنهم أسماء بارزة مثل Dean Acheson وDavid K. Bruce وWilliam Clayton و James Forrestal وW. Averell Harriman وRobert Lovett وJohn J. McCloy وPaul Nitze و Robert Patterson. وقد كسرت حرب فيتنام هيمنة تلك المؤسسة وأعادت السيطرة على السياسة الخارجية الأمريكية إلى الجمهور الأوسع. أدى ذلك إلى إحياء مخاوف النخبة القديمة من أن الحرب والقومية ستهددان مكانتهما في الولايات المتحدة. ومنذ ذلك الحين، أظهرت النخب نفورًا من استخدام القوة حيث عاد الاتجاه القديم إلى موقعه التقليدي قبل الحرب العالمية الثانية.

من وجهة نظر أخرى عن دور النخبة، يحدثنا نعوم تشومسكي وإدوارد هيرمان، في كتاب "تصنيع الإجماع" عام 1988، عن الطرق التي تتواطأ بها الحكومات والإعلام لتعمد تضليل الجماهير، ودعم ما سمياه بالهندسة الاجتماعية للحروب التي تقتل الملايين وتثري حفنة من المستغلين. علاوة على ذلك، في وسائل الإعلام الجماهيري، هذه الحروب والغزوات وأفعال الشرطة وتغييرات الأنظمة تُمحى بشكل متصل من الذاكرة التاريخية من قبل المثقفين الذين يخدمون مصالح سلطة الدولة. وكان تشومسكي قد بادر في مقال عام 1967 بالتأكيد على أنه "تقع على عاتق المثقفين قول الحقيقة وكشف الأكاذيب". إلا أن المفكر الشهير يفصل الأمر قائلًا: "بالنسبة للمثقف الحديث، ليس الأمر واضحًا على الإطلاق". ويشير تشومسكي إلى التصريحات المؤيدة للنازية من جانب فيلسوف كبير مثل مارتن هيدجر، وإلى التشوهات والأكاذيب الصريحة التي كان يصدرها بشكل روتيني هؤلاء المفكرون وصانعو السياسة الخارجية مثل آرثر شليزنجر، والاقتصادي والت روستو، وأيضًا هنري كيسنجر في دفاعهم عن حرب فيتنام الكارثية. يقول تشومسكي: "نحن بالكاد القوى الأولى في التاريخ التي تجمع بين المصالح المادية، والقدرة التكنولوجية العظيمة، مع تجاهل تام لمعاناة وبؤس الطبقات الدنيا. بيد أن التقليد الطويل المدى للسذاجة والشعور بالصواب الدائم الذي يشوه تاريخنا الفكري (التاريخ الأمريكي)، يجب أن يكون بمثابة تحذير للعالم الثالث، إذا كان هذا التحذير مطلوبًا، فيما يتعلق بكيفية تفسير احتجاجاتنا على مزاعم الصدق والنوايا الحسنة".

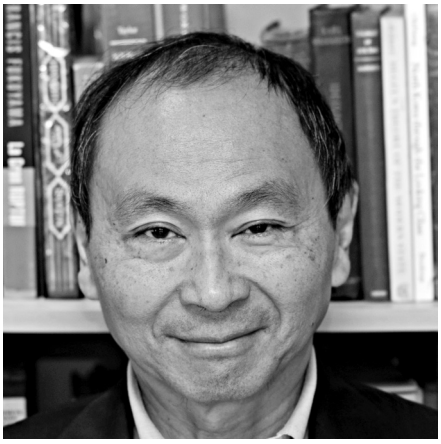
بالعودة إلى ما بدأنا به تلك المقدمة، تكون عملية استعادة الأحداث التي وقعت قبل أكثر من عشرين عامًا، عندما شنت حكومة الولايات المتحدة، بمساعدة من الصحافة والنخب المتوافقة مع توجهات الإدارة، حرب العراق الثانية، حيث تم التغاضي عن عمليات التعذيب والقتل خارج القانون للعناصر التي زعمت واشنطن أنها معادية، تحت مسمى تحرير الشعب العراقي، تبدو انتقادات تشومسكي بشأن حقبة فيتنام وكأنها إعادة لمشهد العلاقة بين السلطة والنخبة. ويطرح هنا سؤالًا مهمًا: ما هي السمات الأيديولوجية لفهم الذات في الولايات المتحدة التي تسمح لها بإعادة خلق أخطاء الماضي مرارًا وتكرارًا، ثم تنكر ذلك التاريخ وتغرق مرة أخرى في الرضا عن النفس، وبما يسمح باستدامة الجرائم ضد الإنسانية من

تفجيرات كمبوديا ومذبحة ماي لاي، إلى مشاهد أبو غريب وتفجيرات الطائرات بدون طيار فوق المستشفيات وحفلات الزفاف، ودعم عمليات القتل الجماعي في اليمن وقتل المتظاهرين الفلسطينيين العزل، وأخيرًا حرب الإبادة في غزة والصمت الأمريكي المخزي حيالها.

تلك الحوارات تقدم لنا صورة النخبة المقربة من السلطة، أو البعيدة عنها قليلًا، والتي تتبنى مواقف حادة دفاعًا عن السياسة الخارجية الأمريكية في مرحلة ما ثم تعود في مرحلة لاحقة وترفض سلوك الإدارة الحاكمة معربة عن ندم كبير عن قيامها بالترويج لسياسات حملت الكثير من الخراب والتدمير لمناطق بعينها في العالم، وفي العقود الأخيرة كان الشرق الأوسط هو المسرح الأكبر لتلك العمليات خاصة بعد هجمات سبتمبر الإرهابية.

تلك الحوارات تقدم لنا المثقف النخبوي، صاحب الأدوار المهمة إلى جوار السلطة في واشنطن، وهو يقدم قضايا السياسة الخارجية الأمريكية برؤى تحليلية رفيعة المستوى، ويقدم توجهات الإمبراطورية الأمريكية على نحو صريح دون التفاف أو إنكار، وهو المثقف نفسه الذي يخشى تراجع القوة الأمريكية ونفوذ بلاده على المسرح الدولي ويطلق صفارات الإنذار عند الضرورة، مثلما ستجد في ثنايا حوارات فوكوياما وكينيدي وزكريا.

تلك الحوارات هي حصاد قرابة 25 عامًا من الحضور والاشتباك في بلاد العم سام، من لحظة الهبوط في مطار العاصمة واشنطن وحتى قراءة تلك السطور، تحمل في مجملها خطًا دراميًا يجمع ما بين قمة التفوق الأمريكي وخزي المشروع الإمبراطوري، وبين قيم الحياة الأمريكية مثار الإعجاب في كل أنحاء العالم، وبين الخوف من تنامي كراهية السياسة الأمريكية التي أطلقت في السنوات الأخيرة فيضًا من علامات الاستفهام والتعجب مع كل خطوة من إدارة جورج دبليو بوش وحتى إدارة دونالد ترامب الثانية مرورًا بفترتي حكم باراك أوباما وجو بايدن.



الحوار الأول:
فرانسيس فوكوياما

أهم الأفكار:

- طريقة تعامل أمريكا مع الفلسطينيين وراء غضب العالم العربي.. والمصداقية المفقودة تحتاج إلى إصلاح عاجل
- التحول الديمقراطي الحقيقي وظهور حكومات مسئولة شعبيًا في المنطقة العربية يحتاج إلى جيلين على الأقل
- رهاني الشخصي أن الأجيال القادمة في أمريكا ستنظر إلى حرب العراق باعتبارها خطأ
- التأثير والحكمة والشرعية.. مشاكل حقيقية لمصداقية قيادة أمريكا العالمية
- العالم يحتاج إلى منظمات دولية قوية بخلاف الأمم المتحدة
- نهاية التاريخ وانتصار الديمقراطية الليبرالية ليست ترويجًا للنموذج الأمريكي

فرانسيس فوكوياما، أحد أهم المفكرين السياسيين إثارة للجدل على المستوى الدولي، في العقود الأخيرة، منذ أن أطلق فكرته الشهيرة عن "نهاية التاريخ" The End of History، قبل وقت قصير من سقوط المعسكر الشيوعي ونهاية الحرب الباردة، والتي تعني انتصار الليبرالية الديمقراطية والرأسمالية الغربية على الفلسفات الأخرى. ومنذ إطلاق تلك الفكرة، لم يبرح فوكوياما ساحات النقاش في الشرق والغرب لسنوات ممتدة ويتم استدعاء أفكاره كلما مر العالم بأزمة كبرى، ويندر ألا يطرح أسمه في قضايا صراعات الحضارات ومستقبل الليبرالية والرأسمالية. نظرية "نهاية التاريخ" نال عنها فوكوياما شهرة عالمية لم يحظ بها مفكر أو عالم سياسة آخر منذ ظهور كارل ماركس في القرن التاسع عشر. وكان ظهور صمويل هنتنتجتون بنظرية "صدام الحضارات" بعد أقل من ثلاثة أعوام من الصخب الذي أثاره فوكوياما بمثابة إعلان عن بدء سجال لا ينتهي حول مستقبل العالم، وما إذا كان التطور السياسي والاقتصادي سيتوقف عند تبني الجميع لقيم الديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق المفتوح بعد أن أثبتت نجاحها في الغرب وفقًا لفوكوياما، أم أن المستقبل يحمل لنا صراعًا لا ينتهي بين الحضارات وفقًا لهنتنتجتون. بعد هجمات 11 سبتمبر، رجح البعض تحقق نبوءة الأخير، لكن فوكوياما كان يصر على أن فكرته تتجاوز الصراع الحضاري وأن انتصار الليبرالية والديمقراطية قادم لا محالة بدليل التحول الديمقراطي السريع في العالم، رغم الصدام الذي قادته الولايات المتحدة في مواجهة قوى الإرهاب الدولي. وقد ارتفعت حدة الجدل حول فوكوياما بعد مشاركته في تأسيس "مشروع القرن الأمريكي الجديد" مع رموز المحافظين الجدد في عام 1997 والذي طرح أفكاره عن سيادة الولايات المتحدة عالميًا وترويج الديمقراطية بالقوة وهي الأفكار التي تبناها جورج بوش بعد وصوله للحكم عام 2001، ثم جاءت حوادث سبتمبر لتبدأ حملات الترويج للديمقراطية والمصالح الأمريكية بغطاء الحرب على الإرهاب الدولي. بعد مغامرة العراق شن فوكوياما هجومًا على الإدارة الأمريكية واتهم البيت الأبيض بالتلاعب بالشفافية وتضليل الرأي العام في مراجعة شخصية من جانبه تحمل قناعة جديدة بعدم قدرة أمريكا على العمل بمفردها دون أصدقاء. في تلك الفترة التي التقيت فيها بالمفكر الشهير، كان الرجل مصممًا على مواجهة ما سماه نقص المحاسبة أو المسألة العامة في السياسة الأمريكية، بعد خبرة العراق.

وقت إجراء الحوار مع فوكوياما كان المفكر الشهير يعمل أستاذًا للاقتصاد السياسي بجامعة جونز هوبكنز بواشنطن العاصمة، بالإضافة إلى عضويته في عشرات من المجالس الاستراتيجية ومراكز الأبحاث والدوريات المرموقة في الولايات المتحدة وخارجها. التقيت فوكوياما للمرة الأولى على مأدبة غداء بكلية الدراسات المتقدمة بجون هوبكنز حيث تصادف جلوسنا متجاورين على المائدة نفسها، وقبل أن ننتهي من "طبق السلطة" نظر الرجل إلى يساره ثم مد يده قائلًا: "أهلا بك، اسمي فرانسيس فوكوياما" تصافحنا وتعارفنا ثم تحدثنا عن أسباب وجودي في واشنطن ليفاجئني بتاريخه مع الشأن المصري ومشاركته في الوفد الأمريكي في محادثات كامب ديفيد التي أفضت إلى معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل عام 1997. اتفقنا في نهاية الحوار السريع على إجراء حديث خاص في مكتبه بعد أيام قليلة. وهو ما حدث ثم تعددت اللقاءات السريعة حتى تقابلنا مرة أخرى في منتدى الحضارات العالمية في طوكيو بدعوة من وزارة الخارجية اليابانية عام 2005.

الحوار الأول

مايو 2004

واشنطن

س: دعمت مبدأ "الحرب الوقائية" بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر باعتبارها وسيلة مشروعة للدفاع عن المصالح القومية رغم الأضرار التي يمكن أن تلحق بالعلاقات الدولية من وراء هذه المصطلحات "الفضفاضة". في الوقت نفسه تحذر من أن التحدي الأساسي الذي يواجه السياسة الخارجية للولايات المتحدة حاليًا ألا وهو موجة العداء الداخلية -المبنية على أفكار أيديولوجية- في أوساط اليمين الأمريكي تجاه التعاون الدولي متعدد الأطراف. هناك ثمة تناقض في الحالتين؟

ج: من الصعب استبعاد فكرة اللجوء إلى الحرب الوقائية لمواجهة مخاطر الإرهاب تمامًا. لم أؤيد الحرب على العراق -على سبيل المثال- وأعتقد أنها خطأ كبير من الإدارة الحالية لأنها أعطت انطباعًا للعالم بأن مبدأ الحرب الوقائية

سيصبح سلوكًا معتادًا في السياسة الخارجية الأمريكية. مكانة الولايات المتحدة، على المستوى العالمي، تحتم عليها وضع ضوابط صارمة على طريقة توظيف العمليات أو الحروب الوقائية. وما حدث في العراق يصعب إصلاحه اليوم، والمهم هو إنجاز المهمة، وإن كنت أفضل انتهاج سياسة مختلفة للتعامل مع الموقف.

س: خلطت الإدارة الأمريكية أوراق اللعب في حملة عسكرية مكلفة ماديًا ومعنويًا، فقد استخدمت ذريعة أسلحة الدمار الشامل لتبرير الغزو ثم مبرر الديمقراطية وحقوق الإنسان في مرحلة أخرى. باعتبارك واحدًا من كبار خبراء السياسة الخارجية في العالم كيف تقوم سلوك الإدارة الأمريكية؟

ج: انتقدت سوء إدارة الرئيس جورج دبليو بوش للطريقة التي قُدمت بها فكرة الحرب الوقائية إلى العالم لأنها شرعت في تنفيذها في الوقت الذي بدأت فيه الحديث عن الإصلاح في الشرق الأوسط ومواجهة ما سمي بـ"محور الشر". أعتقد أنه من الصعب تحقيق الديمقراطية بواسطة قوة السلاح والتدخل العسكري تحت أي مبرر. حقيقة، هناك حالات تستلزم تفعيل القوة العسكرية، لكن في حالة العراق لم يكن الدافع مقنعًا.

س: الغضب في بلدان الشرق الأوسط من السياسات الأمريكية وصل إلى الدرجة القصوى خاصة بعد تطورات الملف الفلسطيني والتعهدات التي حصل عليها شارون في واشنطن مؤخرًا.. هل تتفق في أن السياسة الأمريكية تحتاج إلى تعديل من أجل أن تصبح أكثر نضجًا في أسرع وقت ممكن لتجاوز الاضطراب الحالي، والتأكيد على المسئولية الأخلاقية لأمريكا في الشرق الأوسط؟

ج: الداخل الأمريكي يعاني من اضطراب والتباس واضح عند مناقشة أسباب الغضب من السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط. من جانبي، أرى أن مصادر الغضب متعددة، وعندما نتحدث عن شخص مثل أسامة بن لادن نرى أنه يكنّ عداء عميقًا للقيم والمؤسسات الغربية وليس فقط الأمريكية وحدها. وغياب الحوار بين أمريكا والعرب يزيد من الغضب. وفي اعتقادي أن السبب الكامن وراء الرأي العام السلبي تجاه الولايات المتحدة من المواطن العادي في مصر والأردن

وغيرهما في العالم العربي يعود بالأساس إلى الطريقة التي نتعامل بها مع مجمل القضية الفلسطينية. الغضب العربي لا يمس أمريكا -المجتمع والمؤسسات- أو الغرب بشكل عام، ولكن سياستنا الخارجية.

س: هل قدمت المشورة للإدارة الأمريكية فيما يخص مبادرة الشرق الأوسط الكبير؟

ج: لم يكن ذلك بطريقة مباشرة ولكن من خلال مسئوليات عملي في المعهد الوطني للديمقراطية National Endowment for Democracy الذي أتولى فيه مسئولية إدارة برنامج الشرق الأوسط في مجلس الإدارة. وهذه المؤسسة تقدم الكثير إلا أنها تحاول أن تبق مستقلة عن الإدارة الأمريكية التي تسعى إلى توظيفها في الخارج. على سبيل المثال، قامت الإدارة بزيادة التمويل لبرامج المؤسسة المعنية بنشر الديمقراطية عالميًا بصورة غير مسبوقة في العام الماضي. وبرامج الشرق الأوسط في المؤسسة وجدت قبل طرح مبادرة الشرق الأوسط الكبير، وعلى المؤسسة أن تكافح من أجل البقاء بعيدة عن تأثير الإدارة الأمريكية.

س: ما رأيك في المبادرة نفسها؟

ج: المشكلة الحقيقية في فقدان الولايات المتحدة للمصداقية في العالم العربي بصورة عامة، وهناك سببان رئيسيان لضياع المصداقية: الأول الطريقة التي نتعامل بها مع الشأن الفلسطيني، والثاني التفاعل مع أنظمة غير ديمقراطية في المنطقة. لهذا عندما تتحدث أمريكا عن الديمقراطية لا تجد من يصغي لها في العالم العربي. وإذا لم تحل الولايات المتحدة مشكلة المصداقية بطريقة حاسمة فإنها لن تحقق تقدمًا من أي نوع. وحتى إذا لم تكن الإدارة مخلصة في نواياها، أرى أن المبادرة تشتمل على عناصر جيدة. ولكن من الصعب أن تدفع أمريكا عملية الإصلاح الديمقراطي إذا لم تجد الوسيلة للتوفيق بين مصالحها القومية الضيقة والأهداف الطموحة التي وردت في مبادرة الشرق الأوسط الكبير. وعملية الإصلاح نفسها ستكون طويلة وبطيئة لكنها مهمة لنا، والرئيس الأمريكي يقول إن الديمقراطية في هذه البقعة من العالم أمر في غاية الأهمية لأن أمريكا تساعد التحول الديمقراطي في مناطق

عديدة فيما يبدو الشرق الأوسط هو الاستثناء. أرى أن التغيير الطويل المدى لن يطال الشرق الأوسط وحده ولكن السياسة الخارجية الأمريكية أيضًا.

س: الكثيرون لا يعلمون أنك حاصل على درجة الدكتوراه في "السياسة الخارجية السوفيتية تجاه الشرق الأوسط". كما أنك شاركت في الوفد الأمريكي في المفاوضات المصرية-الإسرائيلية حول الحكم الذاتي الفلسطيني في عامي 1981 و1982. من واقع هذه الخبرة كيف ترى التطورات الأخيرة؟

ج: من وجهة نظري، المأزق الحالي يعود إلى الأيام الأخيرة من عهد كلينتون حيث أوشك الفلسطينيون على الحصول على صفقة أصابتني تفاصيلها بالدهشة، وما كان الفلسطينيون سيحصلون عليه في "طابا" عام 2000 أمر لم يدر بخلد الكثيرين حيث عرض إيهود باراك موافقة على قيام الدولة الفلسطينية وإعادة 95٪ من الأراضي المحتلة منذ عام 1967، مع إعادة جزء ضئيل داخل الخط الأخضر. والدهشة تفسيرها أن إسرائيل لم تكن عازمة على تقديم تنازلات إلى هذا الحد، وحتى حق العودة الذي ترفضه إسرائيل كان الإسرائيليون مستعدين لبحثه في صورة تعويضات وطرق أخرى للتسوية. وتفسيري لحالة العداء التي أعقبت فشل الاتفاق وصعود شارون إلى الحكم أن انهيار اتفاق طابا أقنع الكثيرين في إسرائيل بعدم وجود طرف فلسطيني جاد في التفاوض، وتبع ذلك تدهور حاد في الموقف. أتوقع التوصل في المستقبل إلى اتفاق أقرب إلى ما طرح في طابا ولكن بدون كافة أشكال التعاون الاقتصادي المتبادل بين الطرفين، التي اقترحت في عملية أوسلو، بعد استشراء العداء. فهذا هو الواقع للأسف. ولا أعتقد أن السياسات الأحادية الجانب جيدة لأني أرى الموقف من الزاوية التالية: شارون سوف يتخلى عن قطاع غزة بالكامل لكنه لن يذهب إلى مستوى باراك عام 2000. لم أر التفاصيل الدقيقة لمقترح شارون إلا أنني لا أعتقد أن أنها صفقة ملائمة تمامًا.

في الوقت نفسه، لا ينظر معظم الإسرائيليين إلى التسوية النهائية بارتياح ويرون أنه مهما كانت طبيعة هذه التسوية فإن الفلسطينيين لن يتوقفوا عن العمليات الانتحارية. وأعتقد أن الطريقة الوحيدة للخروج من المأزق الحالي هي ظهور الدولة الفلسطينية، دولة تكون قادرة على التفاوض وفرض الاتفاق

النهائي. وربما يحتاج الأمر إلى شكل من أشكال التدخل الدولي على الصعيد الأمني لفرض الاتفاق. اقتراح شارون الأخير يدعو إلى تأمل حقيقة حالة واقعية جديدة ألا وهي إدراك اليمين الإسرائيلي استحالة تحقيق حلم إسرائيل الكبرى. ومن الناحية العملية لا يمكن لإسرائيل بأي حال فرض سيطرة على مدينة الخليل أو مستوطنات بعينها في الضفة الغربية وهي مسائل "غير عملية" بالمرة عندما يصل الأمر إلى الترتيبات النهائية.

س: هذا يعني أن اليمين المتشدد هو المشجع الأول لتصرفات شارون الأحادية الجانب؟

ج: أعتقد أن حكومة شارون اغتالت كلًا من الشيخ أحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي لإرضاء اليمين المتطرف في المقام الأول، ولإظهار رغبة شارون في التأكيد على أن الانسحاب من القطاع لن يكون مجرد "تراجع". ولو حكمنا على الأمور من هذا الجانب فإن اليمين المتشدد سيقوم باستعراض آخر في الضفة، ولكني أعتقد أن شارون قادر على تجاوز هذه العقبة. بصفة إجمالية، الحديث عن الاحتفاظ بأجزاء من الضفة الغربية هي "فكرة غبية"، وأعتقد أن اليمين الإسرائيلي سيدرك تلك الحقيقة.

س: في كتابك الذي يصدر الشهر القادم "بناء الدولة: الحكم والنظام العالمي في القرن الواحد والعشرين" تقول إن غياب الحكم الرشيد أو عدم وجود حكومات مسئولة عن أفعالها وراء عدم إحراز الشعوب في العالم الثالث -فيما عدا شرق آسيا- للتقدم السياسي والاقتصادي.. هل يعني ذلك أن الديمقراطية الشاملة في الشرق الأوسط تحتاج في المقام الأول إلى ظهور حكومات مسئولة وتعديل الهياكل الحالية قبل المطالبة بالمزيد؟

ج: الحكم الجيد والديمقراطية مرتبطان ببعضهما، وبالطبع لا يمكن الوصول إلى الحكم الجيد بدون ديمقراطية. وهناك نموذج يحلو للكثيرين الإشارة إليه كدليل على التطور غير القائم على الديمقراطية، ألا وهو نموذج سنغافورة التي تمتلك جهازًا إداريًا على درجة عالية جدًا من الكفاءة وحكومة "تكنوقراط" مثالية بدون ديمقراطية. هذا نموذج واحد. غير أن الواقع العملي في دول كثيرة يُشير إلى أن دولًا

قليلة جدًا قادرة على النجاح وفقًا للنموذج السنغافوري. إن الديمقراطية هي من مكونات الحكم الجيد لأنه في الحالة الأعم يصعب أن تكون لديك حكومة مسئولة عن تلبية رغبات واحتياجات المواطنين دون مشاركة وتفاعل ورد فعل من هؤلاء المواطنين لحكومتهم. وعند مستوى معين لا يمكن الفصل بين الديمقراطية والحكم الجيد. ومن أجل حدوث تطور في الشرق الأوسط في اتجاه ظهور حكومات مسئولة شعبيًا، من المحتمل أن تأخذ هذه العملية بعض الوقت لأن الحكومات التي اعتادت على الممارسات الشمولية تضرب بجذورها في تربة المنطقة. وربما يحتاج الأمر إلى جيل أو جيلين لإدراك التغيير الحقيقي.

س: ما الذي يربط فرانسيس فوكوياما بـ "مشروع القرن الأمريكي الجديد" المثير للجدل لأن كثيرًا من أفكارك عن الديمقراطية وبناء الأمم لا تنسجم مع نظرتهم الضيقة للمصالح القومية الأمريكية؟ وهل تعتبر نفسك من "المحافظين الجدد"؟

ج: لقد كنت قريبًا من المؤسسين لمشروع القرن الأمريكي الجديد، وكثير من الناس يعتبرونني عضوًا في حركة المحافظين الجدد، لكني أعتبر نفسي مختلفًا عن هذه الحركة. على سبيل المثال، التباين بيننا حول العراق والديمقراطية والقضية الفلسطينية شبه تام. الكثير من المحافظين الجدد يرون أن التجاهل هو الوسيلة الوحيدة للتعامل مع الشأن الفلسطيني في هذه المرحلة لأنهم لا يرون أن هناك وسيلة حل. كما أخشى أن يكون استخدامهم للديمقراطية بمثابة ذريعة للتوقف عن التعامل الإيجابي مع القضية. فهذا التيار يرى أنه لا يمكن الوصول إلى تسوية مع الفلسطينيين دون تحقيق الديمقراطية أولًا داخل السلطة الفلسطينية، وأنه لا يمكن التعامل مع قضايا عميقة في الشرق الأوسط قبل دفع المنطقة إلى تبني الديمقراطية. من جانبي، مسألة الديمقراطية أرى أنها ستستغرق وقتًا طويلًا ولا يمكن استخدامها المبرر للتوقف عن فعل أي شيء، ولو انتظرنا حتى تطبيق ديمقراطية مثالية فإننا سوف ننتظر إلى الأبد.

س: في قلب نظرية نهاية التاريخ تأكيد على أن موجة التحديث MODERNIZATION هي موجة عالمية سوف تستوعب جميع الأمم إن آجلًا أم عاجلًا.. وذكرت

أن تحديث الإسلام هو عامل رئيسي في دمج عرب الشرق الأوسط في هذه العملية.. ما معنى ذلك؟

ج: في المقام الأول يجب إتمام مصالحة بين الدين والسياسة في المنطقة، وعندما أتحدث عن هذه العملية لا أعني تبني سياسات ضد رجال الدين أو سياسات لقمع الدين. في حقيقة الأمر يقدم الأتراك اليوم نموذجًا لحل هذه العلاقة الشائكة، فالحزب المسيطر على الساحة يأخذ الدين بجدية ويريد الإبقاء على هوية تركيا كمجتمع إسلامي ولكن في إطار من السياسات الديمقراطية التي تحقق مصالحة كاملة بين الدين والسياسة. وقد حضرت مؤخرًا مؤتمرًا حول الدين الإسلامي والمعاصرة حيث لمست الأرضية الحقيقية في التقليد الإسلامي التي يمكن أن تسهم في إيجاد توافق بين الإسلام والمناحي السياسية للحياة المعاصرة.

س: نتحول إلى المجتمع الأمريكي، يبدو أن الكثير من الأمريكيين، خاصة بعد مغامرة العراق، يساورهم الشك حول الرسالة العالمية للقيم الأمريكية على خلاف الحال في عقود ماضية.. هل التخبط نتيجة الالتباس بين المصالح القومية الضيقة والمصالح المتنوعة للمجتمع الدولي؟

ج: ما يتعلق بمسألة القيم والمؤسسات النموذجية، لا أعتقد أنها حالة أمريكية متفردة، فهناك نماذج كونية عديدة، أوروبا لها نموذج، واليابان وكوريا نموذج آخر.. وهكذا. أمريكا في هذه الحالة مجرد مثال من نموذج للحكومة الديمقراطية سعى الكثيرون إلى تقليده في القرن العشرين. ولا أرى أن النموذج الأمريكي هو الأفضل بالضرورة. بالفعل، الأمريكيون يميلون إلى ارتكاب خطأ الخلط بين مصالحهم الوطنية الضيقة وعملية الترويج للقيم الأمريكية على النطاق العالمي، وربما يعود ذلك إلى فكرة "الاستثناء" الأمريكي التي لم تمهلنا فرصة رؤية المصالح الشاملة للعالم الخارجي بعيدًا عن المصالح الذاتية الضيقة.

س: ذكرت مؤخرًا أن الأوروبيين صنعوا نهاية للتاريخ بطريقتهم داخل حدود الاتحاد الأوروبي وأن الأمريكيين ما زالوا يعيشون في التاريخ.. ما هو الخطأ في سلوك

غالبية أوروبية ترى أن الانتصار للقانون الدولي والمؤسسات الدولية هو السبيل لإمكانية بناء علاقات دولية متوازنة تقوم على معايير عالمية واحدة؟

ج: بصراحة، الإطار الحالي للقانون الدولي لا يكفي للتعامل مع نوعيات محددة من التهديدات الأمنية. حتى حالة العراق لا تعني بالضرورة أن استخدام هذا الإطار في الوقت الحالي سيضمن الاستقرار. وتجارب الماضي تثبت صعوبة إقناع أعضاء مجلس الأمن الدولي بالتحرك ضد تهديدات بعينها. والحالة الأقرب هي كوسوفو، حيث نجحت روسيا في إحباط إصدار قرار دولي ضد صربيا. وكان الحل هو الالتفاف حول المجلس واللجوء إلى حلف شمال الأطلنطي (الناتو). والمعتاد، اليوم، أن المجتمع الدولي يستخدم الإطار القانوني المشار إليه على نحو شديد البطء.

س: موجات الأصولية ومعاداة أمريكا في صعود مستمر خاصة بعد حرب العراق.. هل ما زلت تؤمن أن وعد نهاية التاريخ الذي طرحته قبل 15 عامًا سوف ينتصر؟ أعني التبشير بظهور نظام عالمي واحد تنتصر فيه الديمقراطية الليبرالية؟

ج: ليس في الشرق الأوسط! فالمنطقة ستشهد مزيدًا من العنف والصراع، ونظرية نهاية التاريخ تقوم على الاعتقاد في أن الديمقراطية الحقيقية هي "الشرعية الأساسية المؤتمنة" التي تنال ثقة المواطنين. وكثير من أزمات الشرق الأوسط تعود إلى قصور في الديمقراطية السليمة، وأعتقد أن الناس في هذه المنطقة يريدون بحق الوصول إلى الديمقراطية النموذجية.

س: ما هي توقعاتك للانتخابات الرئاسية المقبلة؟

ج: أعتقد أن جورج دبليو بوش يمكن أن يخسر الانتخابات في نوفمبر المقبل لأنه أصبح ملاحقًا بكثير من السلبيات التي تتراكم يومًا بعد يوم. في الوقت نفسه، المجتمع الأمريكي منقسم بالتساوي بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي. ولو استمر العراق، على سبيل المثال، في حالة من الفوضى في مرحلة ما قبل الانتخابات فإن ذلك سيكلف بوش البيت الأبيض.

س: نشهد اليوم عمليات تصحيح سياسي وتحول ديمقراطي في سائر أنحاء العالم العربي. كيف ترون هذه التحولات الإيجابية والاعتبارات الأمريكية فيما يخص الوضع في المنطقة خاصة في الدول العربية الكبرى؟

ج: لا جدال في أن الخطاب الرسمي الأمريكي قد طرأ عليه تحولات واتجاهات جديدة في العامين الأخيرين خاصة بعد خطاب الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش أمام المعهد الديمقراطي القومي NDI، وفي خطاب التتويج (يناير الماضي) بعد فوزه في انتخابات العام الماضي بمدة رئاسة ثانية، وفي كلا الخطابين قال الرئيس جورج بوش إنه كانت هناك حالة من الاستثناء للعالم العربي في الخطاب الأمريكي المروج للديمقراطية، وإن هذا الاستثناء قد تبدد بعد التدخل العسكري في كل من أفغانستان والعراق. كما تجلت تحولات السياسة الأمريكية في الضغط على سوريا لسحب قواتها من الأراضي اللبنانية بأسرع وقت ممكن. وأعتقد الآن أن هذا التحول كان أصيلًا في مستوى معين من صناعة القرار السياسي الأمريكي. ولكن الأمر الذي يكتنفه الالتباس، بالنسبة لي، في الوقت الراهن هو مدى جدية الولايات المتحدة في المدى الطويل في اتباع أو الاستثمار في تلك الاستراتيجية الجديدة. على سبيل المثال، لو فتحت الدولة المصرية المجال السياسي تمامًا من الملاحظ أن جماعة الإخوان المسلمين المحظورة سوف تسعى، على الأكثر، إلى الاستثمار الجيد لتلك الخطوة من أجل القفز على السلطة، وبالمثل فيما يخص وضع حركة "حماس" في الأراضي الفلسطينية. والسؤال: هل ستكون الولايات المتحدة سعيدة بنتائج رؤية القوى الإسلامية المتشددة في مقعد السلطة، أو القوى الأكثر هيمنة في النظام السياسي خاصة عندما يشير الرئيس الأمريكي في أكثر من موضع لاستعداد أمريكا للقبول بما ستسفر عنه العملية الديمقراطية بغض النظر عن الطرف الذي سيصل للحكم. لو قبلت الولايات المتحدة بذلك فإنه سيكون تحولًا مهمًا في السياسة الأمريكية. ومن السابق لأوانه قليلًا الجزم بأن الولايات المتحدة قد اتخذت قرارها في هذا الشأن، ومن رؤيتي للوضع الحالي في الإدارة الأمريكية هناك كثيرون يأملون في التحول الديمقراطي التدريجي، فيمكن تشجيع المزيد من الانفتاح والإصلاح السياسي المتدرج بما يسمح للجماعات ذات الصبغة الدينية بالمشاركة دون أن تنتهز الفرصة للقفز على السلطة.

فهناك تحول بالفعل في السياسة الأمريكية ولكن حجم التحول هو ما ينبغي الانتظار بشأنه.

الحوار الثاني

مايو 2005

طوكيو

س: في تقرير المجموعة الرئاسية لمعهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى 2005 خرجت بتوصية مع الخبراء الآخرين تدعون فيها إلى ممارسة الضغط على الحكومات في الشرق الأوسط باستغلال اللقاءات الرئاسية والرفيعة المستوى بين المسئولين الأمريكيين ونظرائهم في دول المنطقة لدفع الإصلاحات الديمقراطية والاقتصادية من أعلى. هل يحمل ذلك إقرارًا بصعوبة تحرك الولايات المتحدة في أوساط المجتمع المدني العربي أو أن انتظار الإصلاح عبر الجماهير لم يعد مغريًا؟

ج: لا توجد استراتيجية عالمية موحدة فيما يخص الانفتاح الديمقراطي، ففي بعض الأحيان يحدث ذلك من أعلى إلى أسفل، وفي حالات أخرى من أسفل إلى أعلى. وفي العادة، من أجل أن تنجح هذه العمليات ينبغي أن تكون الإصلاحات أو التحولات في كلا الاتجاهين. ففي حالات يكون تأثير النخب السياسية والفكرية أقوى في الإصلاح، وفي أحيان أخرى ينبغي أن يأتي الإصلاح مدعومًا من القاعدة الشعبية الأوسع والأمثلة عديدة ما بين التحول الديمقراطي السلمي في كوريا الجنوبية طوال عقد الثمانينيات والثورة الشعبية في الفلبين في الفترة ذاتها. فقد اقتضى الأمر ممارسة ضغوط على الحكام لأنها ببساطة لم تكن لتأتي من المجتمعات المدنية. في الجانب الآخر في كل من أوكرانيا وجورجيا كان الضغط من أسفل، من القواعد الجماهيرية، مؤثرًا جدًا. لذلك، أعتقد أن استخدام الوسيلتين هو أمر ضروري لأنه لا توجد استراتيجية واحدة يمكنها أن تضمن تحولًا ديمقراطيًا.

س: أنت ترى السياسات المضطربة والفاسدة وليست الثقافة وراء تخلف المجتمعات. هل هذا يعني أنه إذا جاءت الديمقراطية أولًا فإن ذلك سوف يضع المنطقة العربية مثلًا على الطريق الصحيح؟

ج: لا، في مستهل الأمر ما أعنيه عندما أذكر كلمة سياسة ليس الديمقراطية وحدها. ولكني أعني وجود مكونات عديدة للحكم الرشيد إلى جانب المشاركة الديمقراطية. فعلى سبيل المثال بلد مثل سنغافورة لا يملك حكمًا رشيدًا، وهو بلد يوجد به فساد إلى حد كبير نسبيًا، ويركز رغم ذلك على أهداف تنموية، ولا يقدم النموذج الأمثل، لكنه يسعى لخلق دولة تنموية تستثمر في التعليم وجوانب التنمية الأصيلة الأخرى بدون تحقيق الديمقراطية. ويمكنني القول إن العقبة الكبرى الدائمة هي السياسات الخاطئة، والديمقراطية، هي في بعض الأحيان، حل لكنها ليست كذلك دائمًا. لذلك إذا وسعنا من مفهوم السياسة ليشمل الأبعاد الأخرى التي نشير إليها فإن التنمية الاقتصادية، على سبيل المثال، سوف تعتمد على وجود حكم جيد أو رشيد ونظام سياسي منضبط.

س: معارضتك لما سميته النظرة المثالية المنتهية الصلاحية من جانب المحافظين الجدد للوضع في الشرق الأوسط والتي تقول إن السياسة العربية أصيبت بالجمود، ومن ثم غزو العراق يخلق نموذجًا بديلًا (دولة تتمتع بالحرية وحكم القانون وديمقراطية واسعة)، لكنك في الوقت نفسه لا تتفق مع تيار الواقعية التقليدية (يمثله وزير الدفاع دونالد رامسفيلد) الذي يؤمن بتحقيق المصالح الأمريكية بالقوة وأية وسائل تحقق التفوق. كيف يمكن للولايات المتحدة الموازنة في سياساتها الخارجية؟

ج: من وجهة نظري، الولايات المتحدة لا يمكنها بناء الديمقراطية في الخارج. فالشعوب التي رغبت في خيار الديمقراطية تمكنت من بناء مؤسسات الديمقراطية بنفسها. وعليه لا يمكن للولايات المتحدة أن تقرر ببساطة أنها تريد تحقيق الديمقراطية في هذا الجزء من العالم، فالأمر يعتمد على الموقف الداخلي، على نحو كبير، من أجل دفع الأوضاع إلى مسار الديمقراطية. وهذا هو اعتراضي الرئيسي على الأساس أو الاحتمال النظري الذي بنت عليه الولايات المتحدة

تدخلها في العراق، حيث تخيل البعض أن كل شيء سوف ينهار في العراق، وهو ما سوف يسهل من عملية بناء على غرار ما حدث في أوروبا الشرقية بعد سقوط الشيوعية. والولايات المتحدة عندما تدفع في هذا الاتجاه فهي تقدم على مخاطرة عظيمة. ولذلك، شعوري العام أننا يجب أن نشجع على المشاركة الأوسع في العملية الديمقراطية والإصلاح السياسي، وأننا لا يجب أن ندعم الديكتاتوريات لمجرد أنهم يحرسون وصول البترول إلينا. ورغم ضرورة مساهمة الولايات المتحدة في الدعم السياسي والتشجيع والمساندة للمجتمع المدني وجماعات حقوق الإنسان التي تكافح من أجل الديمقراطية، إلا أنني أنصح بالتحلي بالصبر لأنه إذا لم يأتِ نبض الديمقراطية من داخل المجتمعات المعنية فإن الوصول إلى الديمقراطية سيكون مستبعدًا.

س: كيف تنظر إلى عملية الإصلاح الديني التي يتردد الحديث بشأنها في الدوائر الغربية عند التعامل مع أفضل وسائل القضاء على الإرهاب في العالم الإسلامي؟

ج: كان هذا هو النموذج الذي ظهر في القارة الأوروبية، فقد كانت هناك ديكتاتوريات في المجتمعات المسيحية هناك ساهمت في تمهيد الطريق لظهور نسخة أكثر ليبرالية من الثقافة المسيحية. ويمكن أن يكون ظهور شخصيات إصلاحية هو أحد طرق التطور في المجتمعات الإسلامية لكنه ليس المسار الوحيد الذي يمكن تدبره. ففي تركيا، قام كمال الدين أتاتورك ببناء دولة عصرية وديمقراطية باستخدام وسائل سياسية ودون وجود سلطة دينية، فقد أعلن دولة علمانية واستخدم السلطة السياسية من أجل توفير الأجواء والشروط اللازمة لهذا النمط من التحديث. لذلك يمكن إنجاز الكثير من خلال الوسائل السياسية ومن خلال الإصلاح الداخلي. ولكن ما أريد التأكيد عليه أنه بدون تغيير على مستوى الأفكار فلن تحدث المصالحة بين الإسلام والديمقراطية. إن الإسلام يمكن أن يفسر على أوجه عدة، فيمكن أن نرى الرؤى المتشددة مثلما هو الحال مع أفكار أسامة بن لادن، ويمكن أيضًا رصد الأفكار الأكثر تحررًا. وإذا لم تأت شعوب العالم الإسلامي معًا لتنتصر لمسألة أن الوجه الليبرالي للدين يستمد مشروعية من التعاليم الإسلامية والقرآن فسوف تصادف الدول ذات الغالبية المسلمة صعوبة

في تبني ديمقراطية أصيلة في المدى الطويل. ومن وجهة نظري الشخصية يمكن على نحو كبير خوض معركة من هذا النوع.

س: البعض يشير إلى فشل المجتمع الدولي في عمليات بناء الدول في الشرق الأوسط، بمعنى المسئولية المشتركة للمنظمات الدولية مع الحكومات في حرمان المتطرفين من أسباب النجاح على مستوى الأفكار بتحسين الظروف التي تدفع الشباب للتطرف؟

ج: لا أعتقد في مسئولية المجتمع الدولي في المقام الأول عن تعثر مشاريع بناء الدول، لأني أرى أن هناك سببًا مجتمعيًا. وما أعنيه أننا عندما ننظر إلى حوادث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة، وبالتأكيد الأشخاص الذين نفذوا تفجيرات لندن الأخيرة نجد أنهم أشخاص وفدوا من مجتمعات مسلمة لكنهم استقروا في القارة الأوروبية. فإذا كانت الراديكالية قد وقعت على الأرض الغربية فإنه ينبغي تفسيرها في ضوء ظاهرة سوسيولوجية تعرف بالاغتراب. لم يكن منفذو الهجمات من الفقراء بل جاءوا من أسر ميسورة وناجحة نسبيًا، إلا أنهم فشلوا في الاندماج في المجتمع الأوسع وهو ما ساهم في انفتاح هؤلاء على تلك الأيديولوجيا أو التفسير المتشدد للإسلام.

س: من المخطئ هنا؟

ج: أعتقد أن الأمر معقد للغاية حتى نضع أيادينا على السبب.. فالمسئولية تقع جزئيًا على عاتق المجتمعات الإسلامية التي سمحت للأيديولوجيات المتطرفة بالخروج عن السيطرة.. وهناك مسئولية أخرى تتحملها المجتمعات الأوروبية التي فشلت في امتصاص المسلمين باعتبارهم شركاء حقيقيين في المجتمعات الغربية. كما أن ما يحدث هو بمثابة فشل لأنماط أخرى من التقدم الاجتماعي. ولو حدث تقدم في حياة الأفراد وتعاظمت الفرص أمام المواطنين فإن الأيديولوجيات المتشددة لن تجد لها مكانًا. والأمر الأخير، أن هناك مشكلة عالمية تتمثل في وجود شبكة دولية من المنظمات التي تروج للإرهاب وتسمح له بالازدهار.. ولذلك لا يوجد سبب واحد يتحمل المسئولية.

س: عدت بسؤال جديد عن المسئول عن خطأ المواجهة بين الإسلام والغرب في المجتمعات الغربية ذاتها.. من وجهة نظرك من هو المسئول؟

ج: أعتقد أن الأمر معقد للغاية حتى نضع أيادينا على السبب.. فالمسئولية تقع جزئيًا على عاتق المجتمعات الإسلامية التي سمحت للأيديولوجيات المتطرفة بالخروج عن السيطرة.. وهناك مسئولية أخرى تتحملها المجتمعات الأوروبية التي فشلت في استيعاب المسلمين باعتبارهم شركاء حقيقيين في المجتمعات الغربية. كما أن ما يحدث هو بمثابة فشل لأنماط أخرى من التقدم الاجتماعي. ولو حدث تقدم في حياة الأفراد وتعاظمت الفرص أمام المواطنين فإن الأيديولوجيات المتشددة لن تجد لها مكانًا. والأمر الأخيرأن هناك مشكلة عالمية تتمثل في وجود شبكة دولية من المنظمات التي تروج للإرهاب وتسمح له بالازدهار. ولذلك لا يوجد طرف واحد يتحمل المسئولية وحده.

س: ما هو الإصلاح الديني الذي يتردد الحديث بشأنه في الدوائر الغربية عند التعامل مع أفضل وسائل القضاء على الإرهاب في العالم الإسلامي؟

ج: كان هذا هو النموذج الذي ظهر في القارة الأوروبية، فقد كانت هناك ديكتاتوريات في المجتمعات المسيحية هناك ساهمت في تمهيد الطريق لظهور نسخة أكثر ليبرالية من الثقافة المسيحية. ويمكن أن يكون ظهور شخصيات إصلاحية هو أحد طرق التطور في المجتمعات الإسلامية لكنه ليس المسار الوحيد الذي يمكن تدبره. ففي تركيا، قام كمال الدين أتاتورك ببناء دولة عصرية وديمقراطية باستخدام وسائل سياسية ودون وجود سلطة دينية، فقد أعلن دولة علمانية واستخدم السلطة السياسية من أجل توفير الأجواء والشروط اللازمة لهذا النمط من التحديث.. لذلك يمكن إنجاز الكثير من خلال الوسائل السياسية ومن خلال الإصلاح الداخلي ولكن ما أريد التأكيد عليه أنه بدون تغيير على مستوى الأفكار فلن تحدث المصالحة بين الإسلام والديمقراطية.. إن الإسلام يمكن أن يفسر على أوجه عدة، فيمكن أن نرى الرؤى المتشددة مثلما هو الحال مع أفكار أسامة بن لادن ويمكن أيضًا رصد الأفكار الأكثر تحررا. وإذا لم تأت شعوب العالم الإسلامي معًا لتنتصر لمسألة أن الوجه الليبرالي للدين يستمد مشروعية من

التعاليم الإسلامية والقرآن فسوف تصادف الدول ذات الغالبية المسلمة صعوبة في تبني ديمقراطية أصيلة في المدى الطويل. ومن وجهة نظري الشخصية، يقول فوكوياما، يمكن على نحو كبير خوض معركة من هذا النوع.

ومرة أخرى توجهت لفوكوياما بسؤال عن حجم مسئولية المجتمع الدولي، بمعنى المسئولية المشتركة للمنظمات الدولية مع الحكومات في حرمان المتطرفين من أسباب النجاح على مستوى الأفكار بتحسين الظروف التي تدفع الشباب للتطرف؟

لا أعتقد في مسئولية المجتمع الدولي في المقام الأول عن تعثر مشاريع بناء الدول، لأني أرى أن هناك سببًا مجتمعيا. وما أعنيه أننا عندما ننظر إلى حوادث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة وبالتأكيد الأشخاص الذين نفذوا تفجيرات لندن الأخيرة نجد أنهم أشخاص وفدوا من مجتمعات مسلمة لكنهم استقروا في القارة الأوروبية. فإذا كانت الراديكالية قد وقعت على الأرض الغربية فإنه ينبغي تفسيرها في ضوء ظاهرة سوسيولوجية تعرف بالاغتراب. لم يكن منفذو الهجمات من الفقراء بل جاءوا من أسر ميسورة وناجحة نسبيًا إلا أنهم فشلوا في الاندماج في المجتمع الأوسع وهو ما ساهم في انفتاح هؤلاء على تلك الأيديولوجيا أو التفسير المتشدد للإسلام. وعن روشتة الإصلاح يقول فوكوياما: في المقام الأول يجب إتمام مصالحة بين الدين والسياسة في المنطقة، وعندما أتحدث عن هذه العملية لا أعني تبني سياسات ضد رجال الدين أو سياسات لقمع الدين. في حقيقة الأمر يقدم الأتراك اليوم نموذجًا لحل هذه العلاقة الشائكة، فالحزب المسيطر على الساحة يأخذ الدين بجدية ويريد الإبقاء على هوية تركيا كمجتمع إسلامي ولكن في إطار من السياسات الديمقراطية التي تحقق مصالحة كاملة بين الدين والسياسة. وقد حضرت مؤخرًا مؤتمرًا حول الدين الإسلامي والمعاصرة حيث لمست الأرضية الحقيقية في التقليد الإسلامي التي يمكن أن تسهم في إيجاد توافق بين الإسلام والمناحي السياسية للحياة المعاصرة.. الحكم الجيد والديمقراطية مرتبطان ببعضهما، وبالطبع لا يمكن الوصول إلى الحكم الجيد بدون ديمقراطية. وهناك نموذج يحلو للكثيرين الإشارة إليه كدليل على التطور غير القائم على الديمقراطية ألا وهو نموذج سنغافورة التي تمتلك جهازًا إداريًا على درجة عالية جدًا من الكفاءة وحكومة "تكنوقراط" مثالية بدون ديمقراطية.

هذا نموذج واحد، غير أن الواقع العملي في دول كثيرة يشير إلى أن دولًا قليلة جدًا قادرة على النجاح وفقًا للنموذج السنغافوري. إن الديمقراطية هي أحد مكونات الحكم الجيد لأنه في الحالة الأعم يصعب أن تكون لديك حكومة مسئولة عن تلبية رغبات واحتياجات المواطنين دون مشاركة وتفاعل ورد فعل من هؤلاء المواطنين لحكومتهم. وعند مستوى معين لا يمكن الفصل بين الديمقراطية والحكم الجيد. وعن توقعه لوقوع صدام بين الإسلام والعالم الغربي في ضوء التطورات الأخيرة يقول المفكر الأمريكي: هذه مسألة مستبعدة فنحن لا نقترب من بناء حضارة عالمية واحدة.. كما أننا لسنا على طريق صدام الحضارات.. ودليلي أن التوحد بين الشعوب والدول القومية (بغض النظر عن الدين والعرق واللغة) ما زال قويًا في سائر أنحاء العالم!

س: كيف ترون التطورات الأخيرة على المسرح السياسي في العالم العربي؟

ج: أتمنى ألا يكون ما يحدث من تحولات ليبرالية وديمقراطية في العالم العربي من النوع الشكلي لأن البعض قد يرى في الانفتاح السياسي خطرًا، وبعد فترة من الوقت يوعز للحكام بالعودة إلى الانغلاق مجددًا.

س: "الولايات المتحدة تسرع بالضغط على الزناد عندما يأتي الأمر للتدخل العسكري، ولكنها بطيئة جدًا في تنفيذ التزامات إعادة البناء وفرض القانون والنظام".. هذا رأيك بعد التجربة الصعبة في العراق.. هل تعتقد أن الولايات المتحدة ترتكب الخطأ القاتل؟

ج: من الصعب الجزم، بشكل مطلق، بأن العراق قد تحول إلى خطأ قاتل للولايات المتحدة، ورهاني الشخصي أن الأجيال القادمة ستنظر إلى حرب العراق باعتبارها خطأ! فإذا كان المحتمل أن تؤدي عملية غزو العراق إلى عمليات متوالية من التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي في العالم العربي، فلو أحدثت حرب العراق هذا الأثر فلعها كانت تستحق المخاطرة. لكن تقويمي الشخصي أن الحرب في العراق لا تؤدي إلى تحولات من هذا النوع، بل إن أمريكا خلقت مزيدًا من المشكلات لنفسها لأن العراق قد تحول إلى أفغانستان الجديدة حيث أصبح مركزًا لتدريب وتصدير

الإرهابيين، وهي مشكلة لمنطقة الشرق الأوسط والعالم بأسره. ومرة أخرى من المبكر جدًا الحديث عن الفشل الكامل في العراق.

س: المراجعة التي قمت بها في العامين الأخيرين انتهت إلى ابتعادك عن إدارة بوش قليلًا ومنح صوتك للمرشح الديمقراطي في انتخابات نوفمبر الماضي. ما يعنينا ما ذكرته أن غياب "المسالة العامة" أو الشفافية هو السبب في تحولك عن مساندة المحافظين الجدد.. كيف تحدث أزمة مصداقية في أقوى الديمقراطيات؟

ج: أنا لا أتعاطف مع المرشح الديمقراطي الأسبق السيناتور جون كيرى كسياسي، ولكني منحته صوتي لأني أعتقد أن الرئيس بوش يحكم البلاد في وقت تبنت واشنطن سياسات غير ناجحة بشأن الحرب في العراق، ولا يجب أن يكافأ على سياسة الخطأ. لكن النسبة الغالبة من الأمريكيين لم يتفقوا معي في هذا الرأي ومنحوه أصواتهم. اليوم، لا أعتقد أن المسألة العراقية كانت المحرك الرئيسي للتصويت لبوش، فقد كانت هناك جملة من القضايا على بطاقة الاقتراع لم تسمح بإبعاده من البيت الأبيض. لكن عدم خروج بوش من منصبه لا يعني بالضرورة غيابًا تامًا للمحاسبة والمسئولية في الديمقراطية الأمريكية. وأفكر في الأمر كثيرًا.. إن طبيعة آلية المحاسبة تأخذ وقتًا أطول وإذا آلت السياسات الحالية لإدارة الأمريكية إلى فشل كامل في السنوات الثلاث المقبلة فإنني أعتقد أن الجمهوريين، وليس الرئيس بوش وحده، سوف يدفعون ثمنًا باهظًا جدًا جدًا.

س: أين تكمن مشكلات الديمقراطية الأمريكية اليوم؟

ج: إذا سألتني عن العيوب العامة التي تكتنف الديمقراطية الأمريكية فإن هنالك الكثير منها. وأعتقد أن واحدة من مشكلات الممارسة الديمقراطية في الولايات المتحدة هو نظام المجمع الانتخابي، بالإضافة إلى الطبيعة الحزبية المتزايدة التي صارت تحكم مجلس النواب الأمريكي. والانقسام الواضح بين الديمقراطيين والجمهوريين يبدو أكثر وضوحًا في واشنطن منه في سائر الولايات الأمريكية، حيث الناس أكثر اعتدالًا وليسوا منقسمين حول العديد من القضايا مثلما هو الحال في الكونجرس.

س: كيف يمكن الارتياح للقيادة الأمريكية للشئون الدولية إذا لم يكن هناك وضوح في السياسة الداخلية.. وما هي مشكلات سمعة أمريكا على الصعيد العالمي؟

ج: قيادة الولايات المتحدة للعالم مهمة للغاية. وأمريكا هي البلد الوحيد الذي يمكنه، باعتباره القوة العظمى الوحيدة، حل الكثير من المشكلات العالمية. وفي اعتقادي فإن الثقة في هذه القيادة سواء من حيث التأثير والحكمة والشرعية هي مسألة بالغة الأهمية. ونحن نواجه مشكلة حقيقية على الصعيد الدولي اليوم حيث لا يعتبر كثير من الناس أن الولايات المتحدة تملك الشرعية، ومصداقية السياسات الأمريكية خاصة في الشرق الأوسط في أدنى مستوياتها في الوقت الراهن. والقيادة لا تعني القدرة على نشر القوات ببساطة في أي وقت. فهي ليست قيادة مادية بالمعنى الحرفي.. والنموذج الذي تقدمه الولايات المتحدة محط أنظار الشعوب الأخرى، لذلك علينا الإسراع بإصلاح الأمر، لأنني لا أرى الأمر مستحيلًا أو مشكلة دائمة مع الاعتراف بوجود مشكلة حقيقية.

س: هل يمكن إرجاع هيمنة الولايات المتحدة على الشئون الدولية إلى غياب نظام جماعي دولي قوي؟

ج: نعم، غياب المؤسسات القوية القادرة على قيادة العمل الجماعي الدولي وراء تكريس الدور الأمريكي الحالي.. وحرب العراق برهنت على ضعف التنظيم الدولي. والحل هو بناء منظمات دولية متقاطعة في عملها ولديها شرعية المحاسبة على المستوى الدولي. الأمم المتحدة مهمة للتنظيم الدولي لكنها لا تساعد في عولمة الديمقراطية.

س: لكنّ هناك جهودًا حثيثة لإصلاح مجلس الأمن الدولي؟

ج: مع احترامي الشديد للدول الراغبة في الحصول على مقاعد دائمة أو غير دائمة في مجلس الأمن، جميع المقترحات الرامية إلى إصلاح أو توسيع المجلس سوف تضع العمل الجماعي الدولي في وضع أسوأ مما هو عليه اليوم.

س: سمعة نظرية "نهاية التاريخ" ليست طيبة في أنحاء كثيرة من العالم لأن خلاصتها انتصار للديمقراطية الليبرالية وفقًا للنسق الأمريكي دون مراعاة الثقافات الأخرى؟!

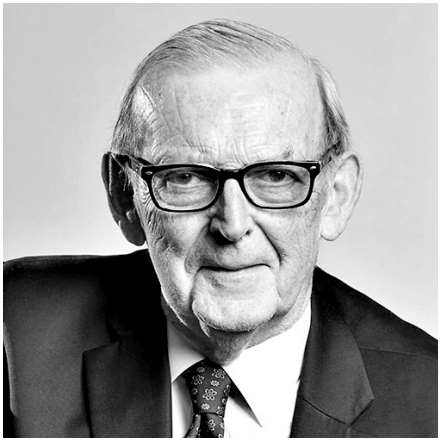
ج: هناك فارق كبير بين الديمقراطية الليبرالية والولايات المتحدة. ومن الضروري جدًا للقارئ أن يفهم أنني عندما تحدثت عن نهاية التاريخ وانتصار الديمقراطية الليبرالية لم أكن أروج للنموذج الأمريكي للتحديث على وجه التحديد.. ولكنني تناولت مشروع التحديث الذي يأتي من التنوير والنهضة الليبرالية، وكثير من دول أوروبا الغربية لديها نموذج أفضل من نظيره في الولايات المتحدة.

س: لكن هناك مشكلة في تقبل الليبرالية في مناطق من العالم الإسلامي، بل إن الترويج لها يمكن أن ينقلب إلى صراع حضارات في المدى الطويل؟

ج: الإسلام يحمل مكونًا ليبراليًا واضحًا. والليبرالية تحتاج إلى تعددية وبرلمان. وهناك فرق إسلامية تتوافق مع متطلبات الليبرالية، وهناك البعض الآخر ممن لا يؤمنون بالليبرالية السياسية. لذلك هناك أشكال أكثر تطرفًا في التعامل مع التعاليم الإسلامية والتي ترى أنها في واقع الأمر مهددة من قبل الليبرالية والعكس بالعكس. ولا يجب أن نقلل من حقيقة وجود صراع أفكار في الوقت الراهن لكنه ليس مع الإسلام كدين ولكن مع تفسيرات للدين الإسلامي.

س: بعد قرابة أربعة أعوام على حوادث 11 سبتمبر، كيف ترى التقدم الذي أحرزته الولايات المتحدة، رسميًا وشعبيًا، في دراسة ومعرفة العالمين العربي والإسلامي؟

ج: ما زالت الدراسات المتصلة بالإسلام والعالم العربي، من خبراتي والواقع العملي الذي نعيشه، فقيرة جدًا لأننا لا نستثمر بطريقة تليق بالولايات المتحدة في مجالات البحث والمعرفة مثلما فعلنا في بدايات الحرب الباردة مع الروس. فقد أنفقت الولايات المتحدة أموالًا طائلة على دراسة الاتحاد السوفيتي، وتعلم اللغة الروسية، ودراسة كل قطاع وجماعة في الدولة السوفيتية. وللأسف الولايات المتحدة لم تفعل الشيء نفسه لدراسة ومعرفة العالم الإسلامي لتجنب الممارسات الخاطئة، وأتمنى أن نفعل ذلك.



الحوار الثاني:
بول كينيدي

أهم الأفكار:

- أمريكا تمر بحالة خطيرة من التوسع الاستعماري
- بوش لا يعترف بخطأ غزو العراق رغم أن تشرشل "مثله الأعلى" اعترف بالهزيمة في أوج الحرب العالمية الثانية
- الولايات المتحدة تتحاشى الانقسام حول السياسة الخارجية
- الوضع في العراق يعقد موقف الإدارة الحالية والقادمة معًا
- سنترك العراق كيانات مفككة تمامًا واتحادًا فيدراليًا عديم التأثير
- التعالي الثقافي يعرض مصالح الأمريكيين لخطر كبير
- الأمم المتحدة "كبش الفداء" الدائم لإخفاق الدول الكبرى.. وإصلاحها صعب جدًا

ديسمبر 2006

مدينة نيوهيفن – ولاية كونتيكت

بول كينيدي أحد أشهر المؤرخين المعاصرين على المستويين الأمريكي والعالمي خاصة بعد صدور كتابه الأشهر "صعود وسقوط القوى العظمى" الذي صدر في أواخر عام 1988 مثيرًا ضجة دولية يندر تكرارها لكتاب آخر بعد أن توقع مرور الإمبراطورية الأمريكية بمرحلة انحسار بحلول عام 2010، إلا أن الرجل لم يتراجع ويواصل التحذير من "التوسع الاستعماري" الأمريكي الذي لا بد أن يعرض القوة الاقتصادية الأولى للإرهاق تحت وطأة الإنفاق العسكري غير المحدود.. وبلغت مبيعات الكتاب مليوني نسخة وترجم إلى 23 لغة من بينها العربية.. كما حقق كتابه الثاني "الاستعداد للقرن الواحد والعشرين" الذي أصدرت مؤسسة "الأهرام طبعته العربية قبل سنوات نجاحًا كبيرًا آخر. أما أحدث أعمال بول كينيدي فهو "برلمان الإنسان: ماضي وحاضر ومستقبل الأمم المتحدة الصادر عام 2006".

ولد المؤرخ البريطاني في 17 يونيو 1945 وهو متخصص في تاريخ العلاقات الدولية والقوة الاقتصادية والاستراتيجية الكبرى. قام بنشر كتب بارزة عن تاريخ السياسة الخارجية البريطانية وصراعات القوة العظمى. ويشدد على قاعدة القوة الاقتصادية المتغيرة التي تدعم القوة العسكرية والبحرية، مشيرًا إلى أن انخفاض القوة الاقتصادية يؤدي إلى تخفيض الوزن العسكري والدبلوماسي للدول. في كتابه "صعود وسقوط القوى العظمى"، 1987، يجادل كينيدي بأن القوة الاقتصادية والقوة العسكرية ترتبطان ارتباطًا وثيقًا بصعود وسقوط الدول الكبرى منذ عام 1500. ويوضح أن توسيع الالتزامات الاستراتيجية يؤدي إلى زيادة في النفقات العسكرية بما يثقل القاعدة الاقتصادية للبلاد، وتسبب تراجعها على المدى الطويل. وقد وصل كتاب كينيدي إلى جمهور واسع من صانعي السياسة عندما اقترح أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يشهدان في الوقت الحاضر نفس الديناميات التاريخية التي أثرت في السابق على إسبانيا وهولندا وفرنسا وبريطانيا العظمى وألمانيا، وأن الولايات المتحدة عليها أن تسيطر على "الإمبريالية الممتدة" الخاصة بها. انتهت الحرب الباردة بعد عامين من ظهور كتاب كينيدي، مؤكدة صحة أطروحته بشأن

الاتحاد السوفيتي، لكنها تركت الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة، وعلى ما يبدو كانت في ذروة تقدمها الاقتصادي.

لم يكن كتاب كينيدي حول الولايات المتحدة بل كان تحليلًا مقارنًا للحكومات التاريخية من هابسبورغ إلى بوربون فرنسا إلى الإمبراطورية البريطانية. لكن قسمًا من 38 صفحة، في نهاية الكتاب المؤلف من 698 صفحة، أضافها كينيدي بناءً على طلب الناشر، اجتذب معظم النقاش. هذا التأمل الإيجابي حول ما يعنيه كل شيء بالنسبة للولايات المتحدة أدى إلى ترجمة الكتاب إلى 23 لغة، وتمت دعوة كينيدي للإدلاء بشهادته أمام الكونجرس. في هذا القسم من الكتاب، حذر كينيدي من أن مجموعة من الضغوط التاريخية المألوفة، التي تتم إدارتها بشكل سيئ من شأنها أن تقضي على موقع القوة النسبي للولايات المتحدة في العالم. وقال إن القوة النسبية لأمريكا ستتضاءل بمرور الوقت، فالخيار هو إدارة هذه العملية بحكمة، مما يجعلها غير مدمرة وغير مؤلمة قدر الإمكان، أو البديل هو إنكارها وبالتالي تسريع السقوط!

في نهاية المطاف، تواجه أمريكا مشاكل الصعود والهبوط، حسبما يرى مؤرخون آخرون، من موقع أفضل تاريخيًا من سابقاتها في قصة "القوة العظمى". فمن المحتمل أن يكون التآكل التدريجي على المدى الطويل هو السيناريو أكثر ملاءمة من سيناريو الانهيار المفاجئ. فالولايات المتحدة لديها عدد كبير من السكان يتكاثر بمعدل ثابت، وكتلة أرضية غنية بالموارد، وقوات عسكرية قوية، وتهيمن على قوائم جوائز نوبل. ومهما حدث فإن هذه ليست دولة كبيرة من المرجح أن تُنحى عن القمة بسهولة. البقاء على رأس القائمة أمر آخر. قد يكون تبني "استراتيجية كبرى" أكثر تقييدًا خطوة حكيمة في التخفيف من هذه الإمكانية، وإطالة أمد اللحظة التاريخية لدولة ما. الإمبراطورية الأمريكية، الوصف الذي يضعه الكثير من الدارسين في صيغة أكثر نعومة مثل الهيمنة العالمية أو النظام الدولي الليبرالي، كانت دائمًا ترتكز على ثلاث ركائز: القوة الاقتصادية، القوة العسكرية، والقوة الناعمة للهيمنة الثقافية. إن الهبوط الأمريكي النسبي في القوة الاقتصادية يكاد يكون حتميًا بالنظر إلى النفوذ المتزايد للدول مثل الصين والهند، كما لاحظ الخبير الاقتصادي لجامعة كولومبيا جيفري ساكس في عام 2012: "في عام 1980، بلغت حصة الولايات المتحدة من الدخل

العالمي (المقاسة بأسعار تعادل القوة الشرائية) 24,6 في المائة. وفي عام 2011، كانت النسبة 19,1 في المائة، 2016. على النقيض من ذلك، كانت حصة الصين 2,2 في المائة من الدخل العالمي في عام 1980، وارتفعت إلى 14,4 في المائة في عام 2011، وتوقع من صندوق النقد الدولي أن يتجاوز الولايات المتحدة عام 2016، بنسبة 18 في المائة".

التقيت بالمفكر الشهير في منزله بمدينة "نيوهيفن" بولاية كونيكتيكت حيث يقوم بالتدريس في جامعة "ييل" الشهيرة منذ سنوات طويلة وهي الجامعة التي تخرج فيها آخر ثلاثة رؤساء للولايات المتحدة.

س: منذ إطلاقك مصطلح "التوسع الاستعماري" يحاول خبراء السياسة والعلاقات الدولية والتاريخ القياس على ما انتهيت إليه من دراسة الإمبراطوريات الاستعمارية السابقة على مدى القرون الخمسة السابقة، فبما يتصل بمستقبل القوة العظمى الوحيدة في عالم اليوم، الولايات المتحدة، هل تستشعر خطر المغامرات العسكرية الأخيرة التي تقوم بها الولايات المتحدة في مناطق عديدة من الكرة الأرضية؟

ج: نعم، منذ ظهور كتاب "صعود وسقوط القوى العظمى" في الثمانينيات والكثيرون منشغلون بإثبات ما انتهيت إليه في الكتاب عن تراجع القوى الكبرى من تأثير الإنفاق العسكري غير المحدود. وقد تعرضت لهجوم هائل من قوى اليمين الأمريكي المحافظ في سنوات التسعينيات لانهم اعتبروا الأداء الاقتصادي غير المسبوق للولايات المتحدة في هذه الفترة بمثابة هدم لما توصلت إليه.. لقد استيقظت ذات يوم لأجد صحيفة كبرى تحمل العنوان التالي "جورج شولتزوزير الخارجية يقوم بجولة في ست دول آسيوية لدحض نظرية بول كينيدي".. لو كان هؤلاء يقرءون جيدًا لأدركوا أنني كنت أعني خطورة الميل أو التوسع الاستعماري الأمريكي على الأمة الأمريكية بحلول عام 2010.

لو استمعت إلى جنرالات الجيش الأمريكي تعرف أننا في عملية توسع استعماري فعلية. وهناك بعدان في هذه المسألة: الأول التوسع العسكري خاصة في العراق، والثاني التمدد المالي والإنفاق غير المحسوب في ظل عجز الموازنة وعجز الميزان

التجاري.. ونظريتي تقول إن القوى الاقتصادية تسيريدًا بيد مع القوى العسكرية. فإذا أصبح اقتصادك أقل تنافسية فإن ذلك يعني -في المدى البعيد- عدم القدرة على الحفاظ على الوضع العسكري المتميز عالميًا. إن خطورة التوسع الاستعماري مسألة ظاهرة للعيان ولو استمرت أمريكا في الاحتفاظ بـ200 ألف جندي في العراق وأعداد أخرى في أفغانستان وآسيا الوسطى وكوريا ومناطق أخرى فإننا سوف نشهد هذا التمدد الكبير.. وأعتقد أننا نعيش هذه الحالة اليوم.

س: من آرائك أن منطقة الشرق الأوسط مستعصية على الحل فيما يتعلق بالتوافق مع تيارات التحديث التي يموج بها العالم، وقلت إن النظم الاجتماعية والمعتقدات تسير في اتجاه مضاد للاتجاهات العالمية، وإن صراع الدين والسياسة يلحق أكبر الضرر بفرص التقدم. هل ترى أن مشروع التحديث مسألة غير قابلة للتحقق من قراءتك للتاريخ؟

ج: هي مسألة صعبة بالفعل من قراءة التاريخ.. وأريد توضيح أن الغرب نجح في تطوير صيغة مدنية علمانية ذات طابع "مجتمعي" بعيدة عن المعتقد الديني والحياة الخاصة للأفراد.. نعم هناك ما سُمي بالدين القومي مثل كنيسة إنجلترا أو الكنيسة اللوثرية ولهما المكانة الخاصة، إلا أن مساحة العلمانية والحياة المدنية اتسعت دون أن يعني ذلك معاداة الدين.. إن هذا المجال الأوسع للحياة المدنية هو الذي سمح للمجتمعات الغربية بالتغيير دون إعاقة من السلطة الدينية أو اعتبار أصحاب الأعمال الجدد أعداء للدين.. ويمكن اعتبار هولندا أوضح مثال على ما ذكرته.. ففي القرن السابع عشر خاضت هولندا الشديدة البروتستانتية حربًا لمدة 80 عامًا ضد إسبانيا الكاثوليكية لكنها تحولت إلى الفصل بين النظام التجاري المدني العلماني والدين، وهو الأمر الذي ساهم في ظهور أفضل نظام مصرفي ومالي في أوروبا وأيضًا واحد من أعظم الأساطيل والشركات التجارية عبر البحار. ولا شك ساعد هذا الفصل الغرب على تحقيق تقدم على سائر مناطق العالم. لقد انتهت قيود الكنيسة على فوائد الإقراض المالي بحلول عام 1600، وتحررت التعاملات المالية والاستثمارية من قيود الكنيسة وأخذت الضرائب شكلًا جديدًا، حيث يدفع الفرد أو الشركة للدولة التي تقزم بدورها بدفع مجرد

رواتب لرجال الدين. لقد كان هناك نظام أقرب إلى ذلك في مناطق من الشرق الأوسط، إلا أن هناك من أصر على عدم الفصل بين الدين والتعاملات التجارية. النموذج الحديث يتمثل في "دبي" و"أبو ظبي" حيث لا يوجد تعارض بين أن يكون المرء مسلمًا متدينًا ورجل أعمال أو مصرفي أو مستثمر ناجح في الوقت نفسه. الشرق الأوسط يجب أن يتحرر من سطوة مثل هذه الجماعات الدينية التي تعوق قيام أنظمة حديثة.

س: رؤيتك عن التحديث في الشرق الأوسط تقودنا إلى مشروعات الترويج للديمقراطية في المنطقة العربية.. كيف ترى الجهود الأمريكية في هذا الاتجاه.. وما الذي يمكن أن تفعله المجتمعات العربية لإجراء تحديث تدريجي فعال بعيدًا عن صخب الدعوة فقط لانتخابات حرة طوال الوقت؟

ج: الطريق مليء بالصعوبات والكثير من التعالي الثقافي.. البعض يقول إننا أفضل من وضع النظم الديمقراطية في العالم وأفضل من حل المعضلات الدستورية والسياسية وكل ما عليكم فعله هو الاقتداء بالنموذج الأمريكي.. أنا لا أتفق مع مشروع الترويج للديمقراطية في سائر أنحاء العالم، وصديقي هنري كيسنجر لا يفضل الفكرة على الإطلاق.. فهو يتفق معي في أن أفكار تيار المحافظين الجدد التي تروج للديمقراطية من السعودية إلى الصين غير قابلة للنجاح. إن ما تحتاجه المنطقة يتمثل في السلام والاستقرار ومنح الأفراد الفرصة لتحقيق طموحاتهم، ونظام تجاري قوي ونظام قضائي صارم، ومحاكم بعيدة عن الفساد، وجهاز شرطة غير فاسد.. ربما يبدو الأمر بعيدًا عما تعنيه الديمقراطية إلا أن الاقتصادي العظيم آدم سميث في القرن الثامن عشر وضع الصيغة المثلى لتطور النظام الاقتصادي الغربي، حيث قال إن المجتمع يحتاج إلى الاستقرار وقدرة رجل الأعمال على توقع إمكانية الاستثمار في مجالات يصعب التوقع بشأنها، واحترام القانون. إن تحقق الشروط الثلاثة السابقة هي البداية للمضي قدمًا في الإصلاحات الأخرى. إنجلترا لم تكن دولة ديمقراطية في القرن الثامن عشر حيث كان 10٪ من الرجال يصوتون لانتخاب البرلمان. لقد كان هناك نظام برلماني ونظام تمثيل إلا أنه لم يكن ديمقراطيًا، بينما على الجانب الآخر نجحت في تأسيس قانون تجاري

سليم حيث لم يعد في مقدور الملك جورج الثالث مصادرة شركات الشحن أو غيرها. أي هناك حماية بموجب القانون وهو ما يشجع أكثر على الاستثمار. وهذا هو النظام القانوني الموثوق فيه. بعد ذلك تنمو الطبقة الوسطى ويمكن أن تطالب بالمزيد من الحقوق السياسية. وأنا لا أتفق مع التصور الأمريكي الساذج بأن نشر الديمقراطية هو الإجابة السهلة، لكني أقول إن الاستقرار ورفع مستوى الرفاهية والنظام القانوني القوي القابل للتوقع هي الشروط الأولية للتطور، ويمكن أن تأتي الديمقراطية بعد 20 عامًا. ولو أن أمريكا تعني بالديمقراطية "صوتًا واحدًا لناخب واحد" دون النظر للعوامل الأخرى فإن الأمر سينتهي إلى الفوضى، وهو ما يحدث في حالة وجود أغلبية الثلثين من الشيعة مثلًا والثلث من السنة، أو الثلثين من البروتستانت والثلث من الكاثوليك. فلو أن الأمر هو تصويت الأغلبية على حساب الأقلية فإن الأمر سيسبب حالة من الذعر لدى الأقلية، وهذا ما حدث في يوغوسلافيا السابقة بين الصرب والبوسنة. فمن الواضح أن الديمقراطية يمكن أن تؤدي إلى مذابح عرقية.

س: هل تتفق مع من يرددون أن الغرب أمامه خياران وحيدان اليوم، إما مهادنة الإرهابيين، أو محاربتهم. ألا يوجد طريق ثالث للتعامل مع الأزمة العالمية الراهنة؟

ج: أنا مقتنع تمامًا بضرورة وجود طريق ثالث، لكن المهادنة التامة تعرض المواطنين للخطر خاصة في ظل الغضب من السياسات الأمريكية والإسرائيلية في الشرق الأوسط.. في المقابل الاستمرار في حرب دائمة عبر الحدود وفي الشوارع الخلفية للمدن أمر لا جدوى منه.. والطريق الثالث هو التوصل إلى حوار دائم مع القوى المعتدلة في أي بلد أو مجتمع يتأسس على مبدأ أن الأسباب التي تدفع هؤلاء الشباب إلى التطرف يمكن أن تكون الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السيئة أو التمييز، وهو ما يتطلب توفير أدوات متنوعة للتعامل معه.. لو أن لديك اليوم أربعة ملايين مسلم يعيشون في مناطق منعزلة "جيتو" حول مدن مثل باريس أو مارسيليا يعانون من تردي أحوال المعيشة والفقر والبطالة المرتفعة، بالإضافة إلى النظرة المتدنية من السكان المحليين لهم، فإن ذلك يخلق حالة من

الحنق، وهذا الحنق لا يترجم فوريًا إلى إرهاب لأن ذلك يحتاج إلى عامل إضافي وهو التوظيف الملتوي للدين.

واحد من أعظم الأمثلة في هذا الإطار ما فعله رئيس الحكومة البريطانية اللورد بالمارستون عندما سئل عن رأيه في الغضب والفوضى الشعبية التي عمت باريس بين عامي 1830 1848 بالقول: "تخلص من أسباب المشاعر الغاضبة أولًا وهي نقص الأمن والطعام والتعليم والوظائف" علمًا بأن الرجل عرف عنه الصرامة الشديدة التي تصل إلى حد القسوة.. وقال إن القضاء على هذه الأسباب يؤدي إلى تقليل أعداد العناصر الراديكالية إلى أقل عدد ممكن. إن القضاء على أسباب الغضب يحتاج فترة أطول من الوقت ويمكن أن تحدث انتكاسات. على سبيل المثال، منح رجال الدين وقادة المجتمع وقيادات الشرطة في بريطانيا اهتمامًا في الأعوام الأخيرة لعملية مسألة الاندماج العرقي في المدارس، إلا أن ذلك انتهى إلى حالة من الإحباط في العام الأخير. توجد مجالس للشكوى ضد التمييز في بريطانيا إلا أن حملات الاعتقال في أغسطس وسبتمبر أشارت إلى قادة المجتمع أن مجهوداتهم على الأكثر ليست كافية، أو أن الدعوة إلى "الجهاد" صارت تحمل إغراء أكبر بين بعض الصغار من المسلمين في بريطانيا. الطريق الثالث يمكن أن يجمع بين كل من الدبلوماسية في المستويات العليا والتفاعلات مع القواعد الجماهيرية.

س: كيف تحكم من واقع خبراتك مع التاريخ على ما تفعله الإدارة الأمريكية الحالية في العراق؟

ج: إنني أميز بشكل قاطع بين رد الفعل الأمريكي تجاه حوادث سبتمبر الإرهابية وقرار الذهاب وراء القاعدة وطالبان وبين قرار الإطاحة بصدام حسين من الحكم. وأعتقد أن الولايات المتحدة كان يمكنها القيام بعملية احتواء أكبر لصدام بالمقارنة بما حدث معه في الماضي، إلا أن المحافظين الجدد قادوا جورج بوش في اتجاه خاطئ. المحافظون، بدورهم، وقعوا في فخ قيادات المعارضة العراقية في الخارج من نوعية أحمد الجلبي الذين أكدوا أن أمريكا ستلقى كل الترحيب من الشعب العراقي في الوقت الذي لم يعطِ هؤلاء للجماعات المتطرفة الشديدة العداء

لخصوم الإسلام –من وجهة نظرهم– الاهتمام الواجب. دخلت الإدارة الأمريكية حرب العراق بخلفية شديدة الضحالة عن تاريخ العراق والدين.

س: هل يمكن أن تخرج علينا الإدارة الأمريكية والرئيس بوش في المستقبل القريب تعترف بالخطأ عن الحرب في العراق؟

ج: في حالة الإدارة الحالية أعتقد أن الاعتراف بالخطأ مسألة مستبعدة تمامًا، وهو الأمر الذي يثير تعجبي لأن الزعيم الحقيقي ونظام الحكم الناضج يمكنهما أن يعلنا للناس "نعم لقد كنا على خطأ.. لقد قللنا من شأن هذا الأمر وفشلنا في سياستنا.. وعلينا أن نفكر من جديد وننفذ ما هو أفضل".. أعتقد أن غالبية من الأمريكيين سوف يظهرون سعادتهم لو خرج عليهم بوش معترفًا بالمبالغة في التفاؤل إزاء العراق، ومن المفارقات المثيرة للسخرية أن المثل الأعلى لجورج بوش من الساسة العالميين هو ونستون تشرشل أعظم رؤساء الحكومات في تاريخ بلاده والذي لم يتردد في الذهاب إلى مجلس العموم البريطاني في غمرة الخسائر الفادحة في الحرب العالمية الثانية معلنًا عن الهزيمة، واعتزامه إحداث تغيير في السياسات. لم يتصرف تشرشل مثلما يفعل بوش اليوم ويقول: أوه إن كل شيء يسير على ما يرام ونحقق النصر في العراق. واقع الأمر أن قليلين خارج الولايات المتحدة يصدقون ما يذهب إليه بوش، ونسبة أكبر من الأمريكيين بدأوا يغيرون من وجهات نظرهم بشأن السياسة الحالية في العراق بينما رئيسهم لا يبالي ولا يستطيع الإقرار بأنه ارتكب خطأ كبيرًا.

س: هل السياسة الأمريكية الحالية في العراق تعود إلى الطابع المتشدد لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي أم إلى الاستقطاب الشديد على الساحة السياسية الداخلية بين الديمقراطيين والجمهوريين التي تعتبر في أعلى حالاتها حاليًا؟

ج: الأمريكيون لا يحبون الاختلاف حول السياسة الخارجية أو الحروب الخارجية. ويمكن أن تعاين الملصقات على سيارات الأمريكيين التي تقول "ساندوا قواتنا". المرة الأخيرة التي انقسم فيها الأمريكيون حول السياسة الخارجية كانت أثناء حرب فيتنام وكل الأمريكيين رفضوا هذا الانقسام لأن الأسر انقسمت حول

الأمر، والأكاديميون توقفوا عن التحاور فيما بينهم. الأمريكيون أيضًا يفضلون تقديم الكثير من الدعم للرئيس لأنه "رئيس الأركان" فضلًا عن منصبه، ولو استمرت حرب العراق دون إحراز تقدم حقيقي فإن التأييد للبيت الأبيض والأجندة الجمهورية سوف يتراجع كثيرًا. ويبدو لي أن الرئيس بوش سوف يستمر على هذا الأداء، ويترك الأمر لمن سيأتي بعده ليقوم بسحب القوات من العراق، وخليفته هو الذي سيتحمل كل اللوم في حال اتخاذه قرار الانسحاب وسيتهم بالضعف والتساهل وأنه لم يستطع الاستمرار في مواجهة الموقف. وهو الموقف نفسه الذي نعتبره اليوم يسير في الاتجاه الخطأ. لقد صرح دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي مؤخرًا بأن الوجود العسكري في العراق سيستمر حتى إتمام المهمة، وهو ما يعني المزيد من الضحايا والمزيد من التوسع الأمريكي.

س: نخشى في العالم العربي أن تختفي دولة العراق قبل الوصول إلى تلك النقطة؟!

ج: أعتقد أن الدولة في العراق قد انتهت لأنني لا أستطيع تخيل كيف يمكن تجميع الجماعات العرقية والدينية معًا من جديد، خاصة الأكراد في الشمال للاتفاق على إدارة الدولة، وأقصى ما يمكن الاتفاق بشأنه وحدة دستورية شديدة التفكك وليس وحدة حقيقية أو اتحادًا فيدراليًا يدار من بغداد.. وربما هذا الحل هو أفضل ما يمكن للولايات المتحدة التوصل إليه ولكن كيف في ظل حرب أهلية!

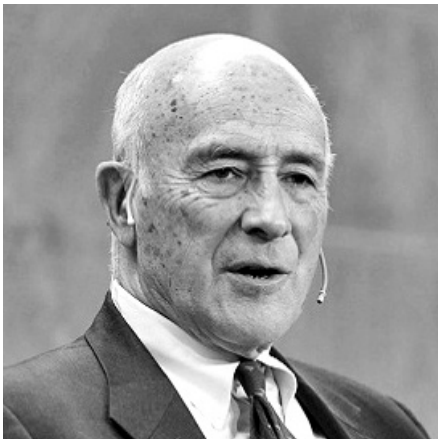
س: تبدو الأمم المتحدة منظمة عديمة الجدوى وإصلاحها، خاصة مجلس الأمن الدولي، مسألة خيالية رغم الآمال التي عقدتها شعوب عديدة على المنظمة العالمية، هل نحن متفائلون أكثر من اللازم بشأن الأمم المتحدة؟

ج: سأضرب مثالًا بسيطًا لإظهار الجدل القائم. غلاف الطبعة الأمريكية من كتابي الأخير يختلف تمامًا عن غلاف الطبعة البريطانية. الأولى تؤكد في معناها على فكرة التعاون الدولي والمثالية المفترضة في المنظمة. والغلاف الثاني يعكس حالة التباعد والشد والجذب وأننا نحمل مجرد أمل في السلام والرفاهية لكننا واقعيون أيضًا! هناك دول كبرى في الأمم المتحدة وعندما تتفق هذه الدول على فعل شيء ما تقوم به والاختلاف يجمد أي فعل ممكن، وقد حدث الاختلاف أثناء الحرب الكورية.

أمريكا والصين وروسيا لديهم القدرة على التصرف المنفرد المستقل دون أن يستطيع الآخرون فعل شيء بشأنه، فلا فائدة من مطالبة الصين بتغييرسياستها في التبت أو دعوة الرئيس الروسي إلى التعامل بشكل مختلف مع الشيشان فهما يعتبران ذلك شأنًا داخليًا. إن الأمم المتحدة هي كبش الفداء الذي اخترعته الدول الكبرى ولو لم تكن موجودة لصنعناها اليوم!

س: لكن المجتمع الدولي في حاجة إلى منظمة مركزية أو إلى لاعب دولي حقيقي؟

ج: بالفعل.. لكن ما يجب أن نسعى إلى تحقيقه هو الوصول إلى نصف المسافة، أعني إنجاز الحل الوسط ما بين النظرة المثالية والواقعية، فلا يجب التشاجر طوال الوقت لأن الأمم المتحدة لن تصبح مثالية أو نموذجية في يوم من الأيام. فعلى القارئ أن يكون واقعيًا ويعرف أن الأمم المتحدة ربما تحقق تقدمًا محدودًا أو لا تحقق أي شيء في الأغلب بسبب سطوة "فيتو" الدول الكبرى. فمجلس الأمن لا يمكنه اتخاذ قرار بشأن إقليم دارفور لأن الصين لديها اعتراضات على التدخل، بينما يمكن للمنظمة العالمية النجاح في حالة لبنان لو تمكنت من تجميع □□ألف جندي من حلف الأطلنطي والأمم المتحدة وفي حالة التزام إسرائيل وحزب الله بوقف إطلاق النار.



الحوار الثالث:
جوزيف ناي

أهم الأفكار:

- النمو الاقتصادي والتجارة والثقافة العلمية مفاتيح الإصلاح في العالم العربي
- استطلاعات الرأي تؤكد اقتناع الأمريكيين بأهمية "القوة الناعمة" في التعامل مع العالم الخارجي
- غالبية ساحقة من المسلمين تسعى لحياة أفضل ولا تسير وراء أفكار صراع الحضارات
- الاستقرار الأمني هو الخطوة الأولى المهمة للوصول إلى مرحلة بدء تنمية اقتصادية حقيقية في مجتمعات الشرق الأوسط
- تجربة إعلان هلسنكي والشروط التي توافرت لإنجاح الميثاق التاريخي بين الأطراف الموقعة غير متوافرة في الشرق الأوسط
- عندما تجد دولة ما أنها تتفوق على الجميع يغريها التفكير بأنها تستطيع التصرف بمفردها دون التشاور مع الآخرين

مايو 2004

واشنطن

على هامش إحدى الندوات في واشنطن التقيت عالم السياسة جوزيف ناي، أحد الأسماء البارزة في علم السياسة والعلاقات الدولية على مدى قرابة الخمسين عامًا، وهو شخصية جادة ويوصف بأنه الضمير الأكثر يقظة لمن يحاولون توجيه دفة السياسة الأمريكية نحو سياسات عالمية تغلب التعاون على لغة القوة والمصالح المستنيرة على الجهل بأبجديات عالم ما بعد الحرب الباردة. عالم السياسة ناي هو واضع نظرية "القوة الناعمة" التي تدعو القوى الكبرى في عالم اليوم إلى استخدام وسائل الترغيب واستمالة الآخرين لتحقيق ما نريده الدول الكبرى دون اللجوء إلى الاستخدام المفرط للقوة العسكرية. الأسبوع المقبل يتقاعد جوزيف ناي من عمادة مدرسة جون كيندي للحكومة بجامعة "هارفارد" بعد ثماني سنوات من العمل الأكاديمي الشاق لينتقل مستشارًا لفريق السياسة الخارجية الخاص بالمرشح الديمقراطي جون كيرى قبل شهور قليلة من الانتخابات الرئاسية الأمريكية في انتخابات 2004. ولا تخلو صحيفة في العالم من الإشارات الدائمة إلى أفكار "ناي" التي كانت نذيرًا منذ سنوات لخطورة الإفراط في استخدام التهديد العسكري وتجاهل الدبلوماسية العامة التي تغلب الحوار على القوة. من المجالات الهامة التي تناولها ناي بالبحث "العلاقة بين الزعامة وإدارة السلطة" حيث قدم إسهامًا بحثيًا عميقًا من منظور علمي الإدارة والسياسة، لكن جوزيف ناي راح يمزج ما بين تلك المقاربات عن الزعامة ومواصفات القيادة وبين القوة الناعمة والقوة الخشنة. وهو صاحب إسهامات مهمة في تطوير مفهومي القوتين في العقود الأخيرة بما يضعه في مصاف الكبار في علم السياسة والعلاقات الدولية. ولم يكن مستغربًا أن يأتي الباحث الكبير في عام الانتخابات الأمريكية ليطل على المشهد السياسي بمؤلف غير عادي، على حد وصف برينت سكوكروفت المستشار السابق للأمن القومي الأمريكي، يجتاز حدودًا عدة ليقدم مقاربة هي بمثابة مقدمة غير مسبوقة في دراسات الزعامة. وهو يسعى للإجابة عن أسئلة حيوية: كيف يظهر الزعماء؟ وكيف نميز بين الجيد والسيئ من الزعماء؟ وكيف يمكن للزعماء في عالم اليوم إعلاء قيمة الابتكار والتجديد بما يجعل

المرؤوسين أكثر رغبة في اتباعهم؟ ويتبع البروفسور ناي –الذي يدرس منهجًا أساسيًا في القيادة في كلية جون كينيدي للحكومة بجامعة هارفارد– مسلكًا جديدًا في تقديم كتاب مختلف. فهو يقدم مقاربة نظرية بالغة الرشاقة في كتابه ثم يجري تمارين عملية في مقالاته الأخيرة المنشورة في عدد من كبريات الصحف الأمريكية حول ما يحيق بالولايات المتحدة من أزمة زعامة أو قيادة سياسية واعية في ظل الرئيس جورج دبليو بوش الذي سيغادر في غضون ستة شهور البيت الأبيض بعد ثماني سنوات من القيادة المفتقدة لبوصلة الإدارة الجيدة، فيما يحلل قدرات المرشحين الحاليين عن الحزبين الديمقراطي والجمهوري. وفي سبيل ذلك، يشرح جوزيف ناي أنه للمرة الأولى منذ عقود سوف يتولى رئاسة الولايات المتحدة أحد أعضاء مجلس الشيوخ، إذ إن كل المرشحين الثلاثة المتبقين وهم هيلاري كلينتون وباراك أوباما في الصف الديمقراطي، وجون ماكين مرشح الحزب الجمهوري، أعضاء في مجلس الشيوخ. ورغم أن المشرعين من نواب الكونجرس يتمتعون بالعديد من المهارات القيادية، إلا أن قدراتهم الإدارية غير مؤكدة في الأغلب. ويلفت النظر إلى أنه يعمل تحت إدارة عضو مجلس الشيوخ حوالي مائة موظف، وقد يصل عدد العاملين ضمن حملته الانتخابية إلى عدة مئات آخرين. ولكن هل يستطيع عضو مجلس الشيوخ أن يدير فرعًا تنفيذيًا يضم الملايين؟ هذا هو سؤال "ناي" المبدئي عن أي رئيس سوف يصل إلى البيت الأبيض في يناير 2009. ويقول في المقدمة إن ثلثي الشعب الأمريكي اليوم يشعرون بأن بلادهم تعاني من أزمة قيادة وهم لا يثقون في زعمائهم سواء كانوا سياسيين أو رؤساء عمل أو رؤساء جامعات أو قادة رأي عام في وسائل الإعلام. لكن مأزق القيادة أو الزعامة لا يقتصر على الولايات المتحدة وحدها فالنتائج نفسها خرجت من بلدان أخرى، ولكن الجديد هو وجود الأزمة الراهنة فيما يحدث تحول كبير في سياق الزعامة والسلطة في عالم اليوم. فالمعرفة قوة، والكثيرون من المواطنين اليوم لديهم معلومات ومعارف أكبر كثيرًا من أي فترة زمنية سابقة في تاريخ البشرية، حيث الوقت قد حان لإعادة تعريف القيادة أو الزعامة في القرن الواحد والعشرين. ولم تعد القيادة هي ذلك السياق العتيق الذي عبر عنه الرئيس جورج بوش قائلًا: "أنا من يقرر، وأنا أتخذ ما هو أفضل من القرارات". كتاب THE POWERS TO LEAD أو "قدرات من أجل القيادة" أو بتعبير آخر "سلطان الزعامة" من خمسة فصول

هي: القيادة، والقيادة والسلطة، وأشكال ومهارات، وذكاء السياق، والزعماء الجيدون والسيئون. في التأسيس النظري يقول ناي: تميل النظرية المعاصرة في الإدارة إلى التمييز بين الزعامة والإدارة، وتحمل دور الزعماء قدرًا أكبر من الأهمية. يوصف المديرون بأنهم هؤلاء الذين تتلخص مهمتهم في تبني مسارات عمل محددة والسعي إلى تحقيق الاستقرار، بينما يتحمل الزعماء المجازفة ويحدثون التغيير. والمؤسسات تحتاج إلى "الزعماء" و"المديرين"، غير أن الزعماء أكثر أهمية. وطبقًا لتعبير أحد الخبراء فإن الائتلاف بين المدراء الأكفاء والزعماء الفاشلين لن يقود إلى النجاح. يعمل الزعماء الناجحون على تكوين الفرق التي تجمع بين هذه الوظائف، ويحرصون على الاستعانة بمرؤوسين يمكنهم التعويض عن النقائص الإدارية لدى الزعماء. منذ عهد قريب تجدد الاهتمام بالزعماء كمدراء. حيث البصيرة بلا تنفيذ لا تشكل أية قيمة. والزعيم يحتاج إلى القدر الكافي من المهارات الإدارية لضمان وضع الأنظمة في المكان الصحيح، وعلى النحو الذي يسمح لها بتوفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات السليمة وضمان التنفيذ الفعّال. ويضيف: إن الزعيم المؤثر يعمل على إدارة وصياغة بيئة اتخاذ القرار من خلال تأسيس وصيانة الأنظمة المصممة بإتقان. وتتلخص المهارات التنظيمية في القدرة على إدارة الهياكل الوظيفية والمعلومات، ومكافأة الأنظمة التابعة لمؤسسة أو مجموعة ما. وينوه ناي إلى رصد 221 تعريفًا للزعامة أو القيادة في المدة ما بين العشرينيات من القرن العشرين وسنوات التسعينيات من القرن نفسه لكن تعريفه الشخصي للزعيم هو: القادر على مساعدة مجموعة من الأفراد على خلق وتنفيذ أهداف مشتركة. ويتولى الزعماء إدارة مرؤوسيهم بصورة مباشرة، كما يلعبون هذا الدور الإداري بصورة غير مباشرة من خلال تأسيس وصيانة الأنظمة اللازمة لمؤسساتهم. وهذا يتضمن تشجيع المستويات الزعامية الأدنى في مؤسساتهم. وفقًا لناي، يمكن القول إن الزعيم الناجح هو القادر على تولي إدارة حاشيته الداخلية من المستشارين من أجل ضمان تدفق المعلومات بدقة وفرض نفوذه على الفرع التنفيذي. ويتعين على الزعيم أن يتجنب الوقوع فيما يسميه جوزيف ناي "فخ الإمبراطور"، وهو الفخ الذي يجعله لا يستمع إلا إلى الكلام الذي يطربه مثل الحديث عن وجاهة ملابسه الجديدة، على سبيل المثال. ومن التحليل المتعمق والذي يحمل مفارقة واضحة، يكشف ناي أن جورج

دبليو بوش، وهو أول رئيس للولايات المتحدة يحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال، كان في هذا السياق أضعف من والده، الذي كان يعرف كيف يدير مجموعة متميزة من المستشارين. في هذا السياق أيضًا، سبق أن وصف ستيفن هادلي، مستشار الأمن القومي الثاني للرئيس بوش، فترة ولاية بوش الابن (الأولى) بالقول: "إن إدارتنا تستحق درجة جيد جدًا في ابتكار وتنمية السياسات، إلا أنها تستحق درجة ضعيف في تنفيذ هذه السياسات". يزعم الخبراء أن الأنظمة جيدة التصميم تشبه الإخراج المسرحي لقصة ما. فهي تشجع الممثلين على الدخول والخروج بشكل سليم ودون توجيه مباشر، إلا أن الإخراج المسرحي لا يكفي. إذ إن الناس يحاولون دومًا تطويع الأنظمة لتحقيق أغراضهم الخاصة، والزعيم الناجح يلعب دورًا حاسمًا في صيانة استقامة الأنظمة العاملة تحت إدارته. وإذا لم يراقب كبار الزعماء أنظمتهم من أجل ضمان التدفق الكامل والدقيق للمعلومات، فلسوف ينحرف عمل الأنظمة، في الأغلب، بفعل أكثر التابعين قوة. على سبيل المثال، كان برنت سكاوكروفت، مستشار الأمن القومي للرئيس جورج بوش الأب، حريصًا على تمكين الوزراء الأقوياء في الحكومة من الاتصال بالرئيس على نحو كامل ومباشر. وتحت إدارة بوش الابن، ظل عدد كبير من نفس الشخصيات القوية يمارس دوره، إلا أن التشوه أصاب النظام الذي يحكم عمل مجلس الأمن القومي، الأمر الذي أدى إلى انقطاع تدفق المعلومات. وكان رئيس هيئة الأركان تحت إدارة وزير الخارجية كولين باول، يصف الموقف بأنه مختلس وسري ومموه بسبب العجز الذي أصاب عملية اتخاذ القرار الرسمي. أو طبقًا لكلمات الجنرال العسكري واين داوننج، الذي عمل في البيت الأبيض: "بمرور السنوات أصبح النظام بين الهيئات جامدًا وعاجزًا عن أداء وظيفته إلى حد كبت قدرة حكومة الولايات المتحدة على تطبيق صلاحياتها وسلطاتها الواسعة في وقت حدوث المشاكل والأزمات. ويستطيع المراقب منا أن يدرك هذا العجز في التنسيق حين يتأمل عملياتنا في العراق وأفغانستان، أو يستعرض سياستنا الخارجية أو استجابتنا لإعصار كاترينا المدمر". ويجب ألا يحدث خلط بين المهارات التنظيمية المطلوبة في شخصية الزعماء والمدراء، وبين كفاءة أو حسن تنظيم عمل المؤسسات. ولا ينبغي أن تقتصر هذه المهارات على المنظمات البيروقراطية ذات التسلسل الهرمي في القيادة. إذ إن زعماء الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني أيضًا

يحتاجون إلى إدارة تدفق المعلومات، سواء نحو الداخل أو نحو الخارج. وفي هذا السياق العريض يدلل حسن التنظيم والإدارة على قدرة الزعماء على ضمان التدفق الدقيق للمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات وتنفيذها. وهنا يكون التأثير والفعالية أشد أهمية من الكفاءة. يعود جوزيف ناي إلى ضرب الأمثلة فيقول: كان فرانكلين روزفلت، على سبيل المثال، يدير منظومة غير فعّالة تتداخل فيها الصلاحيات والمسئوليات. وكان ذلك مكلفًا على أكثر من صعيد، إلا أن ذلك ضمن له تدفق المعلومات من جهات عدة وعلى نحو تنافسي بين العاملين تحت إمرته. ولم يتصور الرئيس روزفلت على الإطلاق أن هيئات العاملين تحتكر عملية إصدار التقويمات أو إدارة المعلومات، وكان من المعروف عنه أنه يسعى إلى الحصول على المشورة من أي شخص: الوزراء، ونواب الكونجرس، والكتاب الصحفيين، وجماعات المصالح، والمواطنين، وحتى الأصدقاء من حوله.

أما دوايت أيزنهاور فقد أدار رئاسة عالية التنظيم تصور البعض في ذلك الوقت أنها تفتقر إلى الزعامة، إلا أن المؤرخين اكتشفوا فيما بعد أن أياديه الخفية كانت وراء أغلب القرارات المهمة. وكان رونالد ريجان يمارس أسلوب التفويض على نحو مفرط، ولقد نجح ذلك بسبب تمكنه من تشكيل فريق ذي قدرات عالية، إلا أن الأمر تحول إلى كارثة حين تولى الأمر مساعدوه الكبار دونالد ريجان، وجون بويندكستر، وأوليفر نورث. ورغم أن ريجان كان يتمتع ببصيرة ثاقبة، فضلًا عن براعته في الاتصال وذكائه العاطفي، إلا أنه كان يفتقر إلى مهارات الزعامة كإدارة. فالزعيم الناجح يجمع بين هذه المهارات على النحو الذي يجعل الأنباء السيئة تصل إليه دون غربلة، الأمر الذي يمكنه من التعامل مع الأمر بسرعة. وفي تعريف جوزيف ناي فإن القوة الناعمة هي القدرة على التوصل إلى الغاية المطلوبة من خلال جذب الآخرين، وليس باللجوء إلى التهديد أو الجزاء. وهذه القوة تعتمد على الثقافة، والمبادئ السياسية، والسياسات المتبعة. وإذا تمكنت من إقناع الآخرين بأن يريدوا ما تريد، فلن تضطر إلى إنفاق الكثير بتطبيق مبدأ العصا والجزرة لتحريك الآخرين في الاتجاه الذي يحقق مصالحك. أما القوة الخشنة، التي تعتمد على الإكراه، فهي تُستَمَد من القوة العسكرية والاقتصادية. وتظل لهذه القوة أهميتها الحاسمة في عالم يزخم بدول تهدد الآخرين، ويعج بالمنظمات الإرهابية. لكن القوة الناعمة ستكتسب المزيد من

الأهمية في منع الإرهابيين من تجنيد أنصار جدد، وفي تحقيق التعاون الدولي الضروري لمواجهة الإرهاب. وبتعبير كونداليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية في بداية الفترة الثانية لجورج بوش: "حين أستخدم تعبير "القوة" فإنني أقصد المعنى العريض للكلمة، وذلك لأن هناك قوى أخرى مثل قوة الأفكار والمثل العليا وقوة الأمل تأتي في المقام الأول من الأهمية حتى قبل القوة العسكرية والقوة الاقتصادية". وفي شأن العلاقات الدولية، سبق أن وجه جوزيف ناي اللوم للخبراء عما يسميه الخطأ، في كثير من الأحوال، في تحليل موقف أمريكا في العالم. على سبيل المثال، منذ عقدين من الزمان، ساد مفهوم تقليدي رأى أصحابه أن الولايات المتحدة كانت في انحدار. وبعد عقد من الزمان، مع انتهاء الحرب الباردة، كان المفهوم التقليدي السائد يرى أن العالم يمر بمرحلة "هيمنة أمريكية أحادية القطبية" حتى إن بعض المحللين من المحافظين الجدد استنتجوا أن الولايات المتحدة كانت من القوة إلى الحد الذي يسمح لها بأن تقرر أن ما تراه هو الصحيح، وأن الآخرين لا بد وأن يتبعوا رؤيتها وهو ما سُمي "الأحادية الجديدة"، وأثرت هذه الرؤية بشدة على إدارة بوش حتى قبل هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001. ويؤكد أن الأحادية الجديدة كانت مبنية على سوء فهم عميق لطبيعة القوة في السياسة العالمية. فالقوة هي القدرة على التوصل إلى النتائج التي يرغب فيها المرء. وسواء كان امتلاك الموارد اللازمة من شأنه أن يؤدي إلى مثل هذه النتائج فإن الأمر يعتمد على السياق المحيط بالقوة. على سبيل المثال، قد تكون الدبابة الحديثة الضخمة مصدرًا للقوة إذا كانت الحرب تدور في بيئة صحراوية، وليس في مستنقعات – كما اكتشفت أمريكا في فيتنام. في السابق، كانت القوة العسكرية قادرة على الفصل في أغلب القضايا، إلا أنه في عالم اليوم، أصبح السياق الذي يحيط بالقوة مختلفًا إلى حد عظيم. وهذا السياق هو إحدى الركائز المهمة في بناء تصور وقدرات جديدة للقيادة أو الزعامة في الكتاب.

وقد كتب ناي مقالًا شهيرًا قال فيه: إن توزيع القوى في عالم السياسة اليوم أشبه برقعة شطرنج ثلاثية. على الرقعة العليا –التي تمثل العلاقات العسكرية بين الدول– سنجد أن العالم أحادي القطبية حقًا، ومن المرجح أن يظل على هذه الحال لعقود من الزمان. ولكن على الرقعة الوسطى –حيث العلاقات الاقتصادية– سنجد أن العالم قد أصبح متعدد الأقطاب بالفعل، ولا تستطيع الولايات المتحدة في هذا

السياق أن تحرز النتائج التي ترغب فيها دون أن تتعاون مع أوروبا، واليابان، والصين، وغيرها من القوى الاقتصادية. وعلى الرقعة السفلية (حيث القضايا المتخطية للحدود القومية والتي تقع خارج نطاق سيطرة الحكومات، بما في ذلك كل شيء من تغير المناخ، إلى الأوبئة، إلى الإرهاب الدولي) تتوزع القوى على نحو فوضوي، وليس من المنطقي أو المفهوم على الإطلاق أن تزعم أمريكا لنفسها الهيمنة في هذا السياق. ومع ذلك فإن أعظم التحديات التي نواجهها اليوم ناشئة على هذه الرقعة السفلية. والسبيل الوحيد إلى استيعاب هذه المشاكل يتلخص في التعاون مع الآخرين. ففي هذا السياق لا وجود لحل عسكري بسيط قادر على تحقيق النتائج التي نرغب فيها.

وينشغل جوزيف ناي كثيرًا بالبحث في شخصيات المرشحين للرئاسة في الولايات المتحدة وقدراتهم على تطوير مهارات الزعامة والقيادة في ضوء السياقات السابقة الداخلية والخارجية، فيقول: لو نظرنا إلى أعضاء مجلس الشيوخ الثلاثة المرشحين للرئاسة الأمريكية، فلسوف نجد أن جون ماكين يتمتع بخلفية عسكرية، إلا أنه كان طيارًا ولم يكن قائدًا. وسوف نصل إلى خلاصة مفادها أن هيلاري كلينتون كانت "تعايش" عملية اتخاذ القرار في البيت الأبيض ولكن ليس باعتبارها صانعة قرار. أما باراك أوباما فهو يتمتع بخبرة الحياة في خارج البلاد والعمل كمنظم مجتمعي في شيكاغو، إلا أنه لم يعمل في الفرع التنفيذي للحكومة الأمريكية من قبل. وباعتبارهم من المشرعين المنتخبين، أظهر المرشحون الثلاثة ذلك النوع من مهارات "القوة الناعمة" التي اجتذبت الآخرين إليهم ودفعتهم إلى التصويت لصالحهم. أما فيما يتصل بقدراتهم كزعماء "إداريين" فإن الأمر لم يحسم بعد. ويضع ناي مجموعة من المحددات التي تفرق بين القوة الناعمة والقوة الخشنة في مسألة القيادة، فيقول إن القوة الناعمة التي توفر حالة من الاستلهام للتابعين تتضمن ثلاث خصائص رئيسية وهي: الذكاء الشديد الحساسية أو الانفعالي ويشمل القدرة على تنظيم العلاقات والكاريزما والإدراك والسيطرة الذاتية، والأمر الثاني هو العلاقات الاتصالية وتشمل استخدام التعبيرات والكلمات والرموز والنماذج لإقناع الآخرين سواء القريب منهم أو البعيد، والأمر الثالث يشمل الرؤية من حيث الجاذبية للتابعين ومدى التأثير (تحقيق التوازن ما بين المثل العليا والقدرات). وبالنسبة للقوة الخشنة، هناك طريقان أساسيان هما: القدرة التنظيمية وتشمل تنظيم أنظمة

الإثابة والمعلومات وتنظيم الدوائر الداخلية والخارجية (نوع من القيادة المباشرة وغير المباشرة)، والطريق الثاني هو المهارات الميكيافيلية التي تشمل القدرة على التنمر أو المراوغة والشراء والمساومة، وكذلك القدرة على البناء والمحافظة على تحالف الفائزين في الصدارة. في الوقت نفسه، هناك الطريق الثالث ما بين الناعم والخشن وهو القوة الذكية التي تجمع ما بين الاثنين السابقين من خلال ما يسميه ناي بـ"ذكاء السياق" الذي يشمل على فهم المتغيرات المحيطة ببيئة القيادة والاستثمار في الاتجاهات، وضبط إيقاع احتياجات السياق الحالي واحتياجات التابعين للقيادة.

نص الحوار:

س: أكد مسار الأحداث في العراق ما سبق أن حذرت منه وهو ضرورة التفريق ما بين سياسات التوسع الإمبراطوري التقليدية على طريقة الإمبراطورية البريطانية القديمة وسياسات التفوق الحالية على الساحة الدولية التي لا يجب أن تعتمد التدخل المباشر في الشئون الداخلية للمجتمعات من جانب القوى الكبرى، ما هو تعليقك؟

ج: نعم، الإمبراطورية البريطانية اعتمدت التدخل المباشر لإدارة المجتمعات المحلية في معظم أرجاء المستعمرات بما في ذلك التدخل في أنظمة التعليم، وتلك من الأسباب المباشرة لحالة الفشل في فهم توابع سقوط صدام حسين في العراق. الولايات المتحدة ليست من الإمبراطوريات التقليدية ولا أعتقد أنها تطمح إلى ذلك في العراق. وقد مارست سلطة الاحتلال الانتقالية نوعًا من الحكم المباشر بالعراق في العام الماضي. ولا أعتقد أن الأمريكيين يريدون فرض حكم مباشر في العراق ولو حاولوا لن ينجحوا.

س: كيف تصف أخطاء الإدارة الأمريكية في التعامل مع الشركاء على الساحة الدولية من واقع خبراتكم العريضة، وما هي السلبيات الظاهرة للسياسة الخارجية الراهنة؟

ج: لا شك أن ذهاب الولايات المتحدة بمفردها إلى العراق دون دعم الأمم المتحدة كان خطأ كبيرًا، ونتائج الفردية اتضحت في الثمن الذي تدفعه السياسة الأمريكية

اليوم، وتجربة حرب الخليج الأولى دليل واضح على أهمية الإجماع الدولي في عمل عسكري من هذا الحجم. أستطيع القول إن إدارة الرئيس بوش قد تعلمت من درس تجاهل المجتمع الدولي عندما دفعت ثمنًا مرتفعًا في حرب العراق. وما زالت معضلة السياسة الخارجية الأمريكية في الطريقة التي يجب أن ترى بها مصالح الآخرين مثلما تركز على مصالح الولايات المتحدة نفسها. أعني النظرة العالمية التي ترى في الإيجابيات التي يحققها الآخرين مصلحة مباشرة لأمريكا.

س: الاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط هو أحد مكونات تحقيق التفوق العالمي للولايات المتحدة. كيف تقوم النظام الإقليمي في المنطقة بعد حرب العراق والمخاطر الأمنية الجديدة في الخليج؟

ج: الاستقرار الأمني هو الخطوة الأولى المهمة للوصول إلى مرحلة بدء تنمية اقتصادية حقيقية والتي تمثل أهمية خاصة لمجتمعات الشرق الأوسط. وأرى أن تقرير التنمية البشرية للعالم العربي قد رصد المعضلات الرئيسية التي تعترض طريق تطور هذه المجتمعات التي لا يمكن تجاوزها في غياب نمو اقتصادي حقيقي، ونظام تجاري أكثر انفتاحًا، والانفتاح أكثر على العلوم وإنتاج التقنيات الحديثة، وتطوير التعليم على نحو يخدم المجتمع. وهذه هي مكونات الاستقرار في المدى الطويل، لكن في المدى المتوسط عنصر الأمن حيوي للاستقرار ثم التركيز على الأهداف الأخرى، وان كان ذلك لا يمنع المضي في العمليات الأخرى.

س: كيف تقوم شكل الحوار بين أطراف الإدارة الأمريكية بشأن الإصلاح في الشرق الأوسط؟

ج: أعتقد أن الإدارة تعاملت بمركزية شديدة مع برنامج الإصلاح الذي عرض على قمة مجموعة الثماني الكبار مؤخرًا في ولاية جورجيا، وكان يجب مناقشة البرنامج باستفاضة في عواصم المنطقة قبل طرحه في القمة وإعلانه من جانب الولايات المتحدة.

س: السياسيون والخبراء يعقدون سلسلة من الاجتماعات في واشنطن والعواصم الأوروبية هذه الأيام لبحث كيفية الاستعانة بنموذج عملية هلسنكي التي

ساهمت في إسقاط الستار الحديدي في المعسكر الشرقي سابقًا في عملية التحول نحو الديمقراطية وإعلاء حقوق الإنسان في الشرق الأوسط، بل ذهب البعض إلى مستوى المطالبة بتأسيس منظمة شرق أوسطية على غرار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. كيف ترى جدوى هذه الأفكار؟

ج: إذا كان هناك ما يستخلص من تجربة إعلان هلسنكي التي مر عليها قرابة ثلاثة عقود فهو الشروط التي توافرت لإنجاح الميثاق التاريخي بين الأطراف الموقعة، والطرق التي اعتمدت لإدخال تعديلات على مسائل حقوق الإنسان والاقتصاد والأمن. وشروط تحقيق ديمقراطية سريعة أو إصلاح عاجل غير متوافرة في الشرق الأوسط. فهي تحتاج إلى توافر أوضاع مسبقة لبدء العملية. ودورنا مساعدة الشعوب والحكومات على تحقيق الشروط اللازمة للإصلاح الأكبر.

س: ما الذي يتعين على العرب عمله لإنجاح الحوار مع الغرب؟ وكيف تنظرون للمبادرات الخارجة من المنطقة؟

ج: هناك حاجة لبدء حوارات جادة تمس حياة الشعوب وفي مقدمتها وسائل تحسين النمو الاقتصادي، وانفتاح الأنظمة التجارية وتحسين مستويات التعليم، ورفع الحصيلة العلمية في دول المنطقة. وأمريكا مطالبة بتشجيع المبادرات الخارجة من المنطقة، وأن توضح صراحة أنها ستدعم أية حكومة تسلك طريق الإصلاح دون مواربة.

س: ذكرت في وقت سابق أن دمغ "الديمقراطية الليبرالية" في البلدان العربية بأنها تصدر ثقافة فاسدة أخلاقيًا ومخادعة يمثل عقبة لأن هناك من يستخدمها لوقف اللحاق بالتطور الإنساني. هل يعني ذلك أن الترويج للحريات والديمقراطية في الأوساط الشعبية تعترضه عقبات بالغة؟ وما هي البدائل؟

ج: أرى أن كل شعب ينتج ديمقراطية وإصلاح يتواءمان مع ثقافته. لذلك الأمر ليس ببساطة كما يصوره البعض على أنه فرض القيم أو المؤسسات الأمريكية، وعندما تقوم حكومات المنطقة بإصلاحات وعمليات تكيف واعية فإن أمريكا يجب أن تقدم العون. هي عملية مساعدة على الإنجاز وليست فرض للديمقراطية

الليبرالية، بدليل أن هناك ديمقراطيات متطورة في دول مسلمة، خارج العالم العربي، في تركيا وإندونيسيا وماليزيا وبنجلاديش. المسألة في توفير شروط التغيير الحقيقي وليس العيب في تبني قيم إنسانية.

س: قدرة قوى التطرف على جذب العامة إلى خطابهم هي نوع من النجاح في تطبيق سياسات "القوة الناعمة" على نحو ربما فشلت فيه حكومات عديدة، خاصة عندما تتحرك هذه القوى بنجاح في الأوساط الشعبية بخطاب مغرٍ وعاطفي. هل تعتقد أن الحرب على الإرهاب الدولي تمر بمرحلة صعبة إذا كانت جماعات الإرهاب قادرة على كسب جولات طالما أن السياسات العالمية تعاني أزمة حوار؟

ج: لدي قناعة بأن الإسلام الحقيقي لا يعرف التطرف، وبالتالي الغالبية الساحقة من المسلمين من المعتدلين. قوى التطرف يستحيل أن تمثل الأكثرية المسلمة. لكني أعتقد أن هناك صراعًا يدور في ثنايا الحضارة الإسلامية ذاتها اليوم بين جماعة صغيرة من المتشددين وغالبية تريد حياة أفضل على كافة المستويات: فرص اقتصادية أكثر تنوعًا، تعليم أفضل للأبناء وجوانب أخرى نحو مجتمعات أكثر إيجابية. هذه الأغلبية لا تسعى بالتأكيد إلى الانخراط فيما يعرف بالصراع بين الثقافات. السؤال الملح هنا هو: كيف يمكن للولايات المتحدة مساندة طموحات هذه الغالبية على الوصول إلى حياة أفضل؟ المساندة وليس فرض أشياء أو أفكار بعينها هي الطريقة المثلى للتجاوب مع ما تطمح إليه الشعوب التي تمر بأزمات عديدة. أن ما تريده غالبية جموع المسلمين تختلف عن أفكار الأقلية المتطرفة.

س: من المنطقي أن القوة الناعمة "الاقتراب من الشعوب الأخرى بالترغيب" تنبع من السياسة الداخلية الأمريكية، وتأييد الرأي العام الداخلي أيضًا. هل تعتقد أن سياسات القوة الناعمة تحظى بمساندة المواطنين الأمريكيين في الوقت الذي تبني الإدارة الأمريكية سياساتها على خلفية القوة العسكرية؟

ج: ما زلت أعتقد أن الشعب الأمريكي يؤيد الأساليب المعتدلة في السياسة الخارجية، وإن كانت حوادث الإرهاب الشهيرة قد خلقت حالة من الخوف الملموس الذي يدفع الناس إلى اللجوء أو تأييد استخدام القوة العسكرية. لكن

إذا راجعت استطلاعات الرأي في الفترات الماضية سوف تجد تأييدًا واسعًا من الأمريكيين لمبدأ التعاون مع الأمم المتحدة، وحلفاء الولايات المتحدة. وهذا دليل واضح على رغبة الأمريكيين في التعامل المرن والاستفادة من القوة الناعمة في العلاقات مع العالم الخارجي.

س: ولكن أين يقع دور ما سميته بالقوة الذكية SMART POWER؟

ج: القوة الذكية هي تلك التي يمكنها أن تحدد بصرامة التوقيت الذي يمكن اللجوء فيه إلى الحلول العسكرية كحل أخير في صراع ما. في حالة أفغانستان، على سبيل المثال، حاول كلينتون مرات عديدة إقناع حكومة طالبان بعدم الاستمرار في إيواء معسكرات الإرهاب وعناصر القاعدة، واستخدمت القوة العسكرية عندما لم تفلح الطرق الدبلوماسية فجاء العمل العسكري مبررًا. لكن دائمًا هناك الكثير ينبغي عمله بعد العمل العسكري وهو ذلك المتصل بالجهد المخلص، لإعادة تأهيل المجتمعات من حيث المساهمة في تهيئة مناخ جديد يتيح المزيد من فرص العمل والإسراع في بناء المدارس ومؤسسات الدولة لإشعار المواطن بجدوى التحرك ضد أنظمة متخلفة سياسيًا، وتلك هي أدوات القوة الناعمة. فالقوة الذكية هي المزج الذكي بين كل من القوة الناعمة والخشنة "العمل العسكري".

س: تعارض بشكل ملموس كلًا من التضخيم من قوة الولايات المتحدة أو الحط من شأن هذه القوة. أمريكا قوية بدرجة لا يمكن لدولة واحدة أخرى منافستها، ولكنها ليست بالقوة الكافية لتدير الشئون العالمية بمفردها. هل يمكن أن تصل الأطراف المختلفة على الساحة الأمريكية إلى درجة من درجات الاقتناع بهذه المقولة؟

ج: هذا الطرح يثبت اليوم مصداقيته وصلابته، وهناك ميل الآن إلى الأخذ بهذه المقولة من جانب قطاعات عريضة من السياسيين الأمريكيين، فلا توجد دولة واحدة قادرة على إزاحة أمريكا عن موقعها الفريد في النظام الدولي، بما في ذلك الصين، ولكن أمريكا لا تستطيع أيضًا أن تنفرد وتتصدى لمشكلات من نوعية الإرهاب الدولي، ونقص المناعة (الإيدز)، وتجارة المخدرات، والتغير المناخي. هي

مشكلات تحتاج إلى جهد جماعي عالمي لأنها مشكلات عابرة للحدود ولا تنفرد بها منطقة دون أخرى.

س: لكن إذا كان هناك البعض في الإدارة الأمريكية ممن يحتلون مواقع مؤثرة لا يقدرون أبعاد مكانة الولايات المتحدة الفريدة في النظام الدولي، معنى ذلك أن مأزق السياسة الخارجية الأمريكية سوف يتواصل لو فاز بوش بفترة ثانية؟

ج: أعتقد أن بوش يتعلم العديد من الدروس من تجربة العراق، فهو فشل في أن يحشد ائتلافًا دوليًا واسعًا ضد صدام حسين مثلما فعل والده عام 1990 فكادت النتيجة أن تكون كارثية على الولايات المتحدة. الأهم هو استيعاب أن الانتصار في الحرب أسهل كثيرًا من تحقيق سلام. كما أنه عرف أن مساحات الالتقاء بين الدول على الساحة الدولية يمكن استثمارها. ولو قدر لبوش أن يبقى في البيت الأبيض لفترة ثانية فإني أتوقع أن يكون أكثر تفتحًا على التعاون المتعدد الأطراف من الفترة السابقة.

س: هل تتوقع تغيرًا في النظرة الأمريكية للعالم الخارجي لو تبدلت القيادة في البيت الأبيض؟

ج: أعتقد أن المرشح الديمقراطي كاري سيكون أكثر حرصًا على تفعيل أدوات القوة الناعمة لو فاز في الانتخابات القادمة. ومن الطبيعي أن تحمل سياسات كاري السمات نفسها التي كانت عليها سياسات كلينتون.

س: لكن أية قوى نشطة HYPER POWER تشعر بالتفوق الساحق لا يمكنها الفهم التام لمصالح الآخرين حتى لو كان الرئيس ليبراليًا تمامًا؟

ج: من وجهة نظري، ينبغي أن تستوعب الولايات المتحدة أهمية التعاون مع الدول الأخرى لكن ذلك لا يبرئ الآخرين فعليهم الاقتراب للالتقاء في منتصف الطريق. بالفعل، عندما تجد دولة ما أنها تتفوق على الجميع يغريها التفكير بأنها تستطيع التصرف بمفردها دون التشاور مع الآخرين. لكن دروسًا أخيرة أثبتت الدور الهام للتعاون المتعدد الأطراف الذي لا يمكن التغاضي عنه فيما يخص قضايا عالمية

مثل التعاون في مجال مكافحة الإرهاب الدولي الذي يبرهن كل يوم أن أمريكا لن تفلح في احتوائه بمفردها.

س: رغم إدراك الكثيرين في الولايات المتحدة أن برامج الدراسات الجامعية المرتبطة بالعالم الخارجي مهمة لدعم الصلات بالشعوب في توقيت صعب، إلا أن هناك موجة انتقاد في أوساط اليمين الأمريكي وصلت إلى الكونجرس بشأن عدم توافق برامج الشرق الأوسط مع المصالح الأمريكية. كيف تتعاملون مع هذا الأمر في الأوساط الليبرالية؟

ج: أعتقد أن تدخل الكونجرس في البرامج التعليمية التي أشرت إليها أمر غير مقبول وينطوي على خطأ كبير، ويجب أن يبقى الكونجرس بعيدًا عن الجامعات الأمريكية. وقد تحدثت مع عمداء آخرين في جامعات مختلفة وهناك إجماع على رفض مثل هذه التدخلات.



الحوار الرابع:
جون جاديس

أهم الأفكار:

- الولايات المتحدة تحتاج إلى صياغة علاقة جديدة بدول المنطقة
- الولايات المتحدة تأخذ على عاتقها التدخل في الشئون العالمية للدول الأخرى، وهي تفعل ذلك من منطلق فهم خاص لتطور القانون الدولي في الأعوام الخمسين الأخيرة
- كل دولة عظمى لديها جوانب عدم اتساق في السياسة الخارجية، فهناك دومًا مساومات وتناقضات خاصة في النظم الديمقراطية
- بوش الابن اهتم بما ذكرته عن بسمارك الذي تميز بأشياء عدة أهمها إتقان سياسة الصدمة والرعب
- الحرب في العراق التي لم تكن مرغوبة في الشرق الأوسط نتيجة مقاومة ما ينتج عنها من مهانة وهزيمة جيش عربي على يد القوات الأمريكية في أقل من أسبوعين، وهو ما أعاد للذاكرة ما حدث في عام 1967

- أصبح كل من الليبراليين والمحافظين في أمريكا يقتنعون بأن تركيبة حكومات الدول الأخرى لم تعد شأنًا خاصًا بتلك الدول تمامًا، وهي النقطة التي أثارها منذ زمن "وودرو ولسن"
- أتفق مع فرنسيس فوكوياما بأن موجة الديمقراطية سوف تتسع في السنوات الـ200 المقبلة
- أكثر ما يقلقني في السياسة الأمريكية أنها تملك يدًا ثقيلة جدًا، وعلى أمريكا ألا تأخذ على عاتقها حل القضايا الصعبة نيابة عن أحد، بل تشجيع الشعوب على تحمل المسئولية عن شئونهم

ديسمبر 2006

مدينة نيوهيفن – ولاية كونتيكت

أسهمت حرب العراق في رفع الغطاء عن التناقضات الكبرى في الاستراتيجية الأمريكية حيال المنطقة. محاورة المؤرخ الأشهر للحرب الباردة والاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة جون لويس جاديس، الذي أسهم في تقديم نصائح للرئيس الأمريكي جورج بوش عن أخطاء الاستراتيجية الراهنة، وعمل بالقرب من معظم الإدارات السابقة، هو حوار من نوع خاص. جاديس حاصل على أرفع ميداليات الإنجاز العلمي عام 2005، وسلمه جورج دبليو بوش الوسام في البيت الأبيض، إلا أن ذلك لا يمنعه من التعبير عن آرائه النقدية الواضحة حيال السياسة الراهنة من موقعه الأكاديمي البارز في جامعة ييل الشهيرة، حيث يتشارك مع المؤرخ الأشهر بول كيندي في تدريس مادة "الاستراتيجية الكبرى" وعادة ما تتصدر كتبه قوائم أكثر الكتب مبيعًا في الولايات المتحدة. جاديس (من مواليد 1941) هو أستاذ روبرت أ. لوفيت للتاريخ العسكري والبحري في جامعة ييل واشتهر بأعماله عن الحرب الباردة والاستراتيجية الكبرى حيث يعتبر اليوم "عميد مؤرخي الحرب الباردة" حسب ما وصفته صحيفة نيويورك تايمز. كما أن جاديس هو كاتب السيرة الذاتية لرجل الدولة الأمريكي في القرن العشرين جورج ف. كينان التي صدرت بعنوان "جورج ف. كينان: حياة أمريكية" وصدر عام 2011 وفاز بجائزة بوليتزر لعام 2012 عن فرع

السير الذاتية. كما أن كتابه حول "الاستراتيجية الكبرى" الصادر في عام 2018 وصفته مراجعات صحفية عدة بأنه "كتاب يجب أن يقرأه كل زعيم أمريكي أو أي زعيم محتمل". ومن أهم أفكار جاديس جداله بأن شخصية الزعيم السوفيتي جوزيف ستالين ودوره في التاريخ تشكلان أحد أهم أسباب الحرب الباردة. في مجال التاريخ الدبلوماسي للولايات المتحدة، كان في الأصل مرتبطًا في المقام الأول بمفهوم ما بعد المراجعة post-revisionism، وهي فكرة تجاوز التفسيرات التقليدية لأصول الحرب الباردة لاحتضان ما عرف (في السبعينيات) بتفسيرات تستند إلى إتاحة الوثائق الحكومية من الولايات المتحدة وبريطانيا ومحفوظات الحكومات الغربية الأخرى التي كانت تتزايد آنذاك. يسعى جاديس في كتاباته إلى استخراج وعزل الحقيقة التاريخية بين المدارس الأرثوذكسية التقليدية ومدرسة المراجعة. في أعماله السابقة، رفض جاديس توزيع اللوم على أصول الحرب الباردة. فمن وجهة نظره، لم تكن الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي مسئولين بشكل كامل أو أساسي عن بدء الحرب الباردة. بدلًا من ذلك، عمل كلاهما كقوتين كبريين تسعيان لحماية أمنهما ومصالحهما. كان جاديس يعتقد أن التوترات التي أعقبت عام 1945 كانت تغذيها صعوبات في الاتصال وسوء فهم من قبل كل من القوتين العظميين، ولا سيما حول الدوافع والقوة النسبية لنظيرهما. قام جاديس بتعديل وجهة نظره في أواخر التسعينيات، بعد فتح المحفوظات السوفيتية وفحص مصادر جديدة. في "نحن نعرف الآن: إعادة النظر في تاريخ الحرب الباردة"، اعترف جاديس بأن جوزيف ستالين لعب دورًا أكبر في إثارة الحرب الباردة أكثر مما اقترح في أعماله السابقة. من أهم كتب جاديس: استراتيجيات الاحتواء 1982، 2005. والسلام الطويل: تحقيقات في تاريخ الحرب الباردة 1987. ونحن نعرف الآن: إعادة النظر في تاريخ الحرب الباردة 1997. والولايات المتحدة وأصول الحرب الباردة 1941-1947 عام 2000.

نص الحوار:

كيف تصف الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة في ظل المأزق الراهن؟

أعتقد أننا في مرحلة تحول مهمة منذ إعلان الرئيس بوش عن إعادة تحديد هذه الاستراتيجية في 2001، ثم الإعلان عن وضع نشر الديمقراطية أولوية قصوى بصورة

لم تحدث في التاريخ الأمريكي، حيث ارتقت عملية دعم الديمقراطية في الخارج إلى درجة أنها صارت هدفًا مهمًا للأمن القومي الأمريكي، وليس مجرد مشروع مثالي. ويمكن القول إن النجاح الوحيد للاستراتيجية الجديدة تمثل في عدم تكرار 11 سبتمبر أخرى، أو عدم تعرض الداخل الأمريكي لهجمات ضخمة من هذا النوع مرة أخرى. في جانب آخر فشل الأمريكيون في إقامة عراق ديمقراطي بالتدخل العسكري، وحتى لو امتنعنا عن توصيف ما يحدث في العراق اليوم بأنه هزيمة للولايات المتحدة فإن هناك أسئلة كثيرة حول جدوى الاستراتيجية الراهنة تقفز أمام أعيننا. إن تقرير مجموعة دراسة العراق عُني بمراجعة تلك الاستراتيجية الكبرى التي اعتمدها الرئيس بوش بعد هجمات 11 سبتمبر، وربما رفضها تمامًا، وذلك هو السؤال الصعب الذي ينبغي الإجابة عليه، إلا أنني أعتقد أننا لن نجد الإجابة حتى إجراء الانتخابات الرئاسية الأمريكية في 2008.

من المسئول عن إعداد الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة في حكم بوش الابن، خاصة أن هناك أصابع عديدة أشارت إلى مسئولية بول وولفويتز نائب وزير الدفاع السابق والمحسوب على المحافظين الجدد عن ذلك؟

بالقطع أفكار بول وولفويتز أثرت في صياغة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، خاصة بعد عمله في البنتاجون وصياغته تقريرًا مهمًا في عهد بوش الأب عام 1992، لكن شخصًا واحدًا لا يمكنه إحداث تغيير كبير في الاستراتيجية الكبرى، فلو رجعنا إلى بدايات الحرب الباردة سنجد أن جورج كينان هو أكثر من ارتبط اسمه بالسياسة الخارجية، لكن الأمر احتاج إدارة كاملة لتبني الاستراتيجية الجديدة. بالنسبة لبوش الابن هناك مهندسون عديدون شاركوا في صياغة الاستراتيجية في ظل ظروف درامية، وما كان لها أن تخرج إلى النور ما لم يكن الرئيس مقرًا لها.

ذهبت للبيت الأبيض لتقديم استشارات وجهًا لوجه للرئيس بوش الذي انتقدته مرارًا بشأن العراق وأشياء أخرى، ماذا دار في لقاءاتك مع بوش؟ ولماذا كان بوش مهتمًا بمعرفة تفاصيل ما ذكرته في كتابك "المفاجأة والأمن والخبرة الأمريكية"، خاصة ما يتصل بتاريخ القائد الألماني العظيم بسمارك؟

اللقاء الأخير الذي جمعني بالرئيس بوش لم يكن علنيًا، إلا أنني يمكنني إجمال ما جرى في عدد من النقاط الأساسية: بداية إدارة بوش، على خلاف ما يعتقد الكثيرون، تهتم بالاستماع إلى الخبراء من المحافل الأكاديمية. والأمر الثاني أن الرئيس بوش يظهر اهتمامًا بالتاريخ ويحب التحدث إلى المؤرخين! وقد اهتم بوش بالفعل بما ذكرته في الكتاب عن بسمارك الذي تميز بأشياء عدة أهمها إتقان سياسة الصدمة والرعب في الوقت الذي عرف أيضًا كيف يدير الموقف إلى النهاية وبنجاح، ولكنني لا يمكنني التحدث عما كان يدور في ذهن الرئيس، إلا أن تجربة بسمارك ليست بعيدة عن عالم اليوم حيث هز بسمارك بعنف النظام السياسي الأوروبي (الدولة القومية) بطريقة منحت ألمانيا تفوقًا، وكان وراء الوحدة الألمانية وشن ثلاثة حروب صغيرة قبل أن يعيد صياغة الإمبراطورية الألمانية، ثم أصبح رجل دولة بحكم الأمر الواقع، وبعد ذلك تفرغ ليس لزعزعة النظام الدولي ولكن لطمأنة جيران ألمانيا ودفعهم إلى القبول بوحدة بلاده. بسمارك هو نموذج من يعرف متى يستخدم القوة والسلطة والصدمة والمفاجأة لتحقيق هدف سياسي محدد، ومتى يتوقف عن استخدام تلك الوسائل عندما يصل إلى الهدف، فهو برع في قلقلة الوضع الراهن لكنه نجح أيضًا في إعادة بناء الوضع الراهن.

مشروع نشر الديمقراطية الذي اعتمدته الولايات المتحدة في أضعف مراحله بعد مأزق العراق، لكن واشنطن تنظر إليه باعتباره هدفًا استراتيجيًا في المدى البعيد من أجل المصلحة الأمريكية البحتة.. كيف ترى عثرات هذا المشروع؟

أتفق مع فرنسيس فوكوياما بأن موجة الديمقراطية سوف تتسع في السنوات الـ200 المقبلة، ومن غير الواقعي تخيل انهيار مشروع الديمقراطية لمجرد التعثر في بلد واحد أو في منطقة واحدة من العالم، وأتوقع أن تمتد الموجة الديمقراطية لتشمل دولًا من الشرق الأوسط في السنوات الخمسين المقبلة، لأنني لا أرى عائقًا في الثقافة الإسلامية أو الشرق أوسطية يحول دون ذلك. انظروا إلى إندونيسيا وتركيا وممارسة الملايين من المسلمين للديمقراطية الحقة في الهند لتعرفوا وهم هذه الادعاءات. التاريخ يقول إنه لا توجد عملية تقدم في العالم لم تمر بتراجعات، وهو ما حدث للموجات الديمقراطية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، حيث

حدثت انتكاسات في القرن العشرين بظهور النازية والاتحاد السوفيتي، والتشاؤم ظهر بوضوح في الرواية الشهيرة (1984) للكاتب جورج أورويل، حيث التشاؤم يمكن أن يستمر لفترة طويلة، وربما لعقود، إلا أنني أراهن على الديمقراطية أكثر من الحكم السلطوي، لأن الديمقراطية تقدم حلولًا وأملًا أكبر لشعوب العالم.

تلك الشعوب لا تشعر بالثقة في الدعوات الأمريكية للإصلاح وترى القيم الأمريكية البراقة عائقًا أمام تطويرها، وهو ما يعني أن السياسة الخارجية الأمريكية لا ترى الأخطاء جيدًا، كيف تفسر تلك الدوامة الخطيرة على السلم والاستقرار العالمي؟

في الشرق الأوسط وأجزاء من أمريكا اللاتينية وآسيا يشترك الكثيرون في رفض السياسة الأمريكية، ويعتبرونها ضد مصالحهم، أو لأنها لا تراعي الجوانب الحرجة فيما تقدم عليه، وأرى أن هنالك أسبابًا عديدة وراء هذا التوجه: ـ الولايات المتحدة هي الدولة الأقوى ويمكنها أن تفعل ما تريد، إلا أن ما تفعله لا بد أن يؤثر على دولة أو طرف آخر، والحالة النشيطة لأمريكا القوية دوليًا تجعلها تصطدم بمصالح دول وشعوب عديدة، وسوف يستمر هذا الوضع، سواء كان أو لم يكن هناك الصراع العربي – الإسرائيلي، أو الإرهاب، أو حرب العراق. – الولايات المتحدة تأخذ على عاتقها التدخل في الشئون العالمية للدول الأخرى، وهي تفعل ذلك من منطلق فهم خاص لتطور القانون الدولي في الأعوام الخمسين الأخيرة، حيث سيادة الدول لم تعد عائقًا أمام التدخل لمنع الحكومات من انتهاك حقوق الإنسان الخاصة بمواطنيها، وهذه المبادئ جاءت من الحرب العالمية الثانية وبعد المحرقة النازية وأخيرًا بعد مذابح البوسنة ورواندا، وحتى في حالات التدخل الإنساني تلك تثير الدول الكبرى مشاعر معادية أينما حلت. – الأمر الثالث هو بالتأكيد الدعم الأمريكي غير المحدود لإسرائيل والمستمر طالما استمرت القضية بلا حل. الولايات المتحدة سعت مرات عديدة لحل القضية الفلسطينية إلا أن اقترابها من الحل لم يكتمل نتيجة عدم سيطرتها الكاملة على طرفي الصراع، وجزء من المشكلة أن التدخل الأمريكي متأرجح ما بين الالتزام القوى والعزوف شبه التام، مثلما هو الحال في بدايات الإدارة الحالية بالمقارنة بما فعله كل من كارتر وكلينتون في السابق، وهو ما أضاف الكثير للمشاعر

المعادية. – الأمر الرابع هو الحرب في العراق التي لم تكن مرغوبة في الشرق الأوسط نتيجة مقاومة ما ينتج عنها من مهانة وهزيمة جيش عربي على يد القوات الأمريكية في أقل من أسبوعين، وهو ما أعاد للذاكرة ما حدث في عام1967. لكن المشاعر المعادية تصاعدت ليس فقط من وراء العمليات العسكرية، ولكن بسبب الفشل الساحق في إدارة العراق بعد الاحتلال، ولو كانت أمريكا قد ذهبت وأعادت الاستقرار والأمن بسرعة لكانت شعبيتها كبيرة اليوم. الكثيرون دفعوا الثمن من أرواحهم في العراق، وازدادت صعوبة الحياة ربما أكثر من أيام صدام للكثيرين فزاد العداء لأمريكا.

الجانب الأيديولوجي في الاستراتيجية الأمريكية يبدو غامضًا، وهناك تخبط ما بين الليبرالية وفقًا لمبادئ الرئيس الأسبق وودرو ولسن واليمين الأمريكي المحافظ منذ عهد ريجان.. إلى أي مدى تسهم حالة عدم الوضوح في عدم اتساق السياسة الخارجية؟

كل دولة عظمى لديها جوانب عدم اتساق في السياسة الخارجية، فهناك دومًا مساومات وتناقضات خاصة في النظم الديمقراطية، حيث يعتمد المسئول على الانتخاب الشعبي والدعم الجماهيري، وهذه التناقضات واضحة في الحكومات الدستورية التي تقوم على أساس تقسيم الحكومة وتقاسم السلطة وترسيخ التناقضات. الجديد اليوم أن التصنيفات القديمة قد سقطت ولم تعد التسميات، مثل الليبرالية والمحافظة، على حالها القديم، بل تستخدم اليوم لتخفي عدم الرغبة في التفكير أو عندما لا يكون المرء دقيقا فيما يطرحه! على سبيل المثال، كلمة ليبرالي في بريطانيا قبل مائة عام كانت تعني من يفضل حكومة تؤيد اقتصاد السوق على طريق "دعه يعمل.. دعه يمر" في وجود سيطرة محدودة من الحكومة، بينما اليوم الليبرالي هو من يفضل حكومة كبيرة تباشر مشروعات اجتماعية كبرى. الفلسفة المحافظة مرت بالشيء نفسه من التغير، ففي وقت كانت تعني حكومة صغيرة وكانت تعني أيضًا العزلة في أمريكا، إلا أنها في ظل بوش الابن تحولت إلى النقيض. وفي السياسة الخارجية إذا لم تكن تلتزم بالعزلة فإنها تنطوي على منح الأولوية للمصالح الذاتية، وعدم التدخل لتغيير تركيبة حكومات الدول الأخرى، أو الانخراط في مشروعات بناء الأمم، وهو المفهوم الذي تغير في عهد ريجان بالتدخل في شئون

شرق أوروبا، والفلبين، والاتحاد السوفيتي، الفارق في حالة بوش أن الخيارات كانت صعبة حيث الحكومة المعادية الراعية لشبكة القاعدة في النصف الآخر من الكرة الأرضية، والظروف الداخلية لأفغانستان هي التي قادت إلى الهجمات ضد واشنطن ونيويورك ليصبح التدخل ضد طالبان وتغيير الحكومة أعلى درجات الأمن القومي الأمريكي. لقد أصبح كل من الليبراليين والمحافظين في أمريكا مقتنعين بأن تركيبة حكومات الدول الأخرى لم تعد شأنًا خاصًا بتلك الدول تمامًا، وهي النقطة التي أثارها منذ زمن وودرو ولسن عندما قال: إن التركيبة الداخلية للحكومات تحدد السلوك الخارجي على الساحة الدولية. فالجميع يتبعون ولسن اليوم بعد أن تغيرت المفاهيم والأفكار، حيث الخطر الحقيقي في الجمود والتمسك بالأفكار دون إدراك أن العالم يتغير.

هل أمريكا، المؤسسات والمثقفون، ترى نفسها قادرة على قيادة العالم بمفردها؟ أم ترى أنها يمكن أن تكون قوة هيمنة وقوة تنشد التعاون المتعدد الأطراف في الوقت نفسه؟

لا أعتقد أن أمريكا تستطيع قيادة العالم منفردة، لكنها قوة هيمنة بالفعل، لأنها تمارس هذا الدور منذ الحرب العالمية الأولى، والقوى المهيمنة ليست هي تمامًا الإمبراطورية، لأن الأخيرة تمثلها بريطانيا والاتحاد السوفيتي السابق، حيث سعيا إلى الحفاظ على السيطرة السياسية والعسكرية، لكن القوة المهيمنة تعمل في ضوء القوة والإجماع معًا. لقد كانت بريطانيا قوة مهيمنة على مقدرات القرن الـ19، ووضعت أسس النظام الدولي والاقتصاد العالمي، وفعلت الولايات المتحدة الشيء نفسه في القرن العشرين، ولو كان العالم لا يملك هذه القوة المهيمنة لاخترعها. لكن الطرف المهيمن يجب أن يملك حدودًا واضحة واستراتيجية لا تولد احتكاكات غير ضرورية، والاستراتيجية الأمريكية في سنوات حكم بوش والأعوام العشرة الأخيرة ولدت الكثير من التوترات في محاولتها تخفيف الاحتكاك وإعادة بناء الإجماع الدولي الذي افتقده العالم خلال الحرب الباردة.

كيف ترى السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط؟ ولو كلفت بوضع استراتيجية كبرى جديدة ما الذي تفعله؟

الولايات المتحدة ليس في مقدورها السيطرة على ما يحدث في الشرق الأوسط تمامًا، واختيارات شعوب المنطقة أمر يخصهم أكثر مما تريد أمريكا. أكثر ما يقلقني في السياسة الأمريكية أنها تملك يدًا ثقيلة جدًا، وعلى أمريكا ألا تأخذ على عاتقها حل القضايا الصعبة نيابة عن أحد، بل تشجيع الشعوب على تحمل المسئولية عن شئونهم، وهذا هو الخيار الوحيد الذي يمكن لأمريكا التعايش معه في سلام، وعليه في الاستراتيجية الجديدة سأبدأ من حيث نحن اليوم بتقويم موضوعي، من أعلى لأسفل والعكس. ثم أنتقل إلى مسألة ما يمكن لأمريكا إنجازه في المستويات: الفوري، والمتوسط، والطويل، وهي إحدى المشكلات السياسية الحالية، والتعامل بواقعية مع هذه الأمور. كما يجب النظر إلى مستوى الدعم المتوقع من الشعب الأمريكي والدول الحليفة لما يمكن أو لا يمكن عمله. كما أنه من الضروري أن تعنى الاستراتيجية الجديدة بالتركيز على وضع إطار للعلاقات مع دول الشرق الأوسط من منظور مختلف، وهو التأكيد على أن الصراع الحقيقي بين هؤلاء الذين يريدون تقويض النظام الدولي الحالي، ومن يريدون الحفاظ على هذا النظام. في هذا الشأن أمريكا لها حلفاء كثيرون في المنطقة، وعليها صياغة علاقة في إطار دعم نظام الدولة القومية ضد المتطرفين.



الحوار الخامس:
إيان شابيرو

أهم الأفكار:

- عودة سياسة الاحتواء الخيار الأفضل أمريكيًا
- تقليص حجم وخطر التنظيمات الإرهابية أمر ممكن إذا ما تم احتواء الدول التي تدعم تلك الجماعات
- واشنطن تنتهج سياسة خاطئة بالإصرار على أن أي تسوية لا بد وأن تتقبل "الحقائق المتغيرة على أرض الواقع" في الضفة الغربية
- تحديد موعد خروج القوات الأمريكية من العراق يشكل شرطًا مسبقًا للنجاح في بناء نظام احتواء في مواجهة الإرهاب في المنطقة
- الوسائل الاقتصادية والدبلوماسية باتت ضرورية للضغط على إسرائيل من أجل القبول بتسوية
- الخطوة الأساسية هي وضع حل القضية الفلسطينية في مكانة القلب في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية

فبراير 2007

مدينة نيوهيفن

ينشغل الكثيرون من علماء السياسة وخبراء الاستراتيجية بإعداد بدائل للاستراتيجية الأمريكية الكبرى في الشرق الأوسط في رد فعل طبيعي للإخفاق في العراق واتساع رقعة مواجهة الحرب على الإرهاب وتمدد شبكة القاعدة الإرهابية في مناطق جديدة من العالم. عالم السياسة الأمريكي "إيان شابيرو" أستاذ العلوم السياسية ومدير مركز " ماكميلان" للدراسات بجامعة ييل ومؤلف كتاب "الاحتواء: إعادة بناء استراتيجية في مواجهة الإرهاب العالمي" حول رؤيته بضرورة العودة إلى سياسات الاحتواء التي اعتبرت لفترة من الوقت من مخلفات الحرب الباردة إلا أنها عادت وأطلت برأسها مجددًا في الآونة الأخيرة خاصة أثناء زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس للمنطقة أخيرًا. ويشتهر شابيرو بطرح الرؤى الصادمة والمثيرة للنقاش في مجتمع يعطي قدرًا مهمًا للاستماع لآراء العلماء والخبراء خاصة في وقت الأزمة. شابيرو (من مواليد 28 سبتمبر 1956) هو أستاذ العلوم السياسية في جامعة ييل ومعروف في المقام الأول بمداخلاته في النقاشات حول الديمقراطية وعلى طرق إجراء بحوث العلوم الاجتماعية. في النظرية الديمقراطية، يجادل بأن قيمة الديمقراطية تأتي في المقام الأول من قدرتها على الحد من السيطرة بدلًا من، كما هو معتاد افتراضيًا، عملها كنظام للمشاركة، أو التمثيل السياسية. يشغل شابيرو منصب رئيس اللجنة التنفيذية لمؤسسة مستقبل الديمقراطية الأمريكية، وهي مؤسسة غير ربحية وغير حزبية بالاشتراك مع مطبعة جامعة ييل ومركز ماكميلان للدراسات الدولية والمناطق حيث تكرس أنشطتها للبحث والتعليم بهدف تجديد واستدامة الرؤية التاريخية للديمقراطية الأمريكية. في أعقاب قرارات السياسة الخارجية الأمريكية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وتبعاتها، نشر شابيرو كتاب "الاحتواء" Containment فكان نقدًا لكل من عقيدة جورج دبليو بوش المستندة على أفكار المحافظين الجدد، والتي اكتسبت صعودًا بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، ونقدًا للديمقراطيين بسبب فشلهم في تقديم سياسة بديلة. حدد شابيرو نهجًا للشئون الخارجية في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر استلهامًا لمبدأ أو

مذهب الاحتواء لمفكر الحرب الباردة جورج كينان. إن الاحتواء، بدلًا من تغيير النظام العدواني، هو الأفضل من منظور مبدئي لأنه أكثر ديمقراطية فهو يترك للبلدان حرية الاختيار (أو الرفض) للديمقراطية من تلقاء نفسها، بما يتفق مع إصرار شابيرو على أهمية "الحكمة الداخلية" في تحقيق النتائج العادلة. علاوة على ذلك، فإن الحروب الخارجية "العدوانية" مكلفة من حيث رأس المال النقدي والسياسي، ولها تكاليف فيما يتعلق بالسمعة الخارجية أيضًا. ويجادل شابيرو بأن حتى التهديد العابر للحدود مثل الإرهاب المنظم يمكن احتواؤه بفعالية من خلال الضغط على البلدان المضيفة. كان دفاع كينان عن الاحتواء "استراتيجيًا" على طول الطريق، لكن شابيرو يرى حتمية المذهب من أجل زيادة القوة القسرية التي تكفي لإيقاف "المتنمرين" على الساحة الدولية. شابيرو زميل في الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم والجمعية الفلسفية الأمريكية، وعضو في مجلس العلاقات الخارجية. وهو زميل سابق لمؤسسة كارنيجي ومؤسسة غوغنهايم ومركز الدراسات المتقدمة في العلوم السلوكية.

نص الحوار:

في كتابك الذي صدر مؤخرًا كتاب "الاحتواء" الصادر في عام 2007، تذكر أن الولايات المتحدة في حاجة إلى استراتيجية بديلة تفضل فيها العودة إلى " سياسة الاحتواء" بعد الفشل في الشرق الأوسط.. لماذا الآن؟

نعم أمريكا تحتاج إلى استراتيجية جديدة صالحة لفترة ما بعد انقضاء الاحتلال للتعامل مع العراق والشرق الأوسط. وهي استراتيجية لا بد أن تبني على استراتيجية أخرى. لا يتحقق الأمن القومي في القرن الحادي والعشرين إلا بالعودة اليها. وتتلخص هذه الاستراتيجية في الاحتواء. أثناء التصعيد الذي سبق الإقدام على غزو العراق أعلنت إدارة بوش عن رفضها للاحتواء باعتباره وسيلة عتيقة من بقايا الحرب الباردة. وتم سحب مفتشي الأسلحة، وفضلت أمريكا اللجوء إلى شن حرب وقائية من وجهة نظر الإدارة الحالية. وكانت أجهزة الإعلام تصور بوش في حينه وكأنه بطل يواجه هتلر جديدًا يتمتع بعزيمة تضاهي عزيمة تشرشل وتتهم المدافعين عن التقليد القديم المتمثل في سياسة الاحتواء بمحاولة استرضاء العدو. لكننا اليوم صرنا نعلم أن نظام الاحتواء كان ناجحًا، كما أن عراق صدام حسين لم يكن في موقف

يسمح لها بتهديد أي طرف حتى الولايات المتحدة نفسها. كانت فكرة جورج كينان مدير تخطيط السياسات في وزارة الخارجية أثناء ولاية الرئيس هاري ترومان هي الاستفادة من التناقضات القائمة بين خصوم أمريكا. على سبيل المثال، السياسة التي نمارسها بشأن حركة "حماس" ومحاولة إزاحتها عن السلطة "خاطئة" لأن وجودها يخدم تعزيز التناقضات بين الحركة في السلطة والحكم وتنظيمات إرهابية مثل شبكة القاعدة لأن من في الحكم يتصرف بطريقة مختلفة. ومن اللافت أن الحركة تبرأت علنًا من نصائح رجال القاعدة بعدم الاعتراف بإسرائيل وهو ما لا تقدره الإدارة الأمريكية التي لا تجيد اللعب على التناقضات.

ما الذي يمكن تطبيقه من سياسة الاحتواء في ظل الحرب على الإرهاب عابر الحدود؟

إن تقليص حجم وخطر التنظيمات الإرهابية أمر ممكن إذا ما تم احتواء الدول التي تدعم تلك الجماعات. إن المدافعين عن سياسة بوش يزعمون أن هذا الأمر مستحيل ما دامت هذه الجماعات تعمل من داخل دول عاجزة أو فاشلة غير قادرة على حماية حدودها. ولكن مذهب بوش كان سببًا مباشرًا في تعقيد مشكلة الدول العاجزة، فمن البديهي أن ندرك أن هذه الحجة فارغة. فأيًا كان عدد الدول العاجزة في العالم قبل غزو أمريكا للعراق، فقد أضيف إلى العدد دولة أخرى بعد الغزو وهو العراق نفسه. إن سياسة الاحتواء يمكن أن تكون مكلفة جدًا للدول الحاضنة للجماعات الممارسة للعنف، حيث لا أعتقد أن أي جماعة إرهابية يمكنها تهديد الولايات المتحدة ما لم يتوافر لها ملاذ على الأرض للتخطيط لعملياتها. على سبيل المثال، في حالة شبكة القاعدة طردت من السعودية وأماكن أخرى وانتهى بها الحال في أفغانستان ثم انهار نظام طالبان في كابول وبعدها لم تعد الشبكة قادرة على التخطيط لعمل كبير مثل 11 سبتمبر. الأمر الثاني هو ملاحقة التنظيمات نفسها باستخدام الوسائل التقليدية مثل الاستخبارات وملاحقة التمويل والأمن الداخلي وكمثال إحباط عملية تفجير الطائرات عبر الأطلنطي في أغسطس 2006 تم بالكشف عن تحويلات مالية عن طريق ماكينات الصرف النقدي العادية.

إن تحديد موعد لخروج القوات الأمريكية من العراق يشكل شرطًا مسبقًا للنجاح في بناء نظام احتواء في مواجهة الإرهاب الوافد من المنطقة. ولا يوجد أي

سبيل آخر لتقديم تصور يخالف ما هو منتشر على نطاق واسع، والذي يؤكد أن الولايات المتحدة لها طموحات استعمارية في المنطقة غير ذلك. وثمة خطوة أخرى أساسية تتلخص في وضع هدف إيجاد حل للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي على رأس قائمة أولويات السياسة الخارجية الأمريكية. كما أن أمريكا مطالبة ببذل جميع الجهود الممكنة في سبيل التوصل إلى حل يكتسب تأييد الشعوب التي تسكن المنطقة الواقعة بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط. هذه هي الوسيلة الأكثر ضمانًا لحماية الديمقراطية وتعزيزها.

ما هي الإيجابيات التي عادت على الولايات المتحدة من تطبيق سياسة الاحتواء قبل خمسين عامًا؟

هدف سياسة الاحتواء كان منع السوفييت من التوسع وتجنيب الولايات المتحدة تحمل التزامات عسكرية مرهقة لا سبيل إلى تحملها. وطالما أن الاتحاد السوفيتي لم يكن يجهز لشن هجوم عسكري فإن اعتماد استراتيجية الاحتواء على سياسة العصا والجزرة على الصعيد الاقتصادي والمنافسة داخل الحركة الشيوعية العالمية، فضلًا عن عمل أجهزة الاستخبارات والعمل الدبلوماسي وتعزيز النظم الرأسمالية الديمقراطية، كل ذلك كان من شأنه أن يضمن الأمن. لقد كان كينان على حق: فقد أدت مظاهر الخلل الوظيفي في النظام السوفيتي وتوسعه المفرط على المستوى الدولي إلى وضع نهاية إمبراطورية شاسعة. وعندما تخلت الولايات المتحدة عن استراتيجية الاحتواء دفعت بل وتكبدت ثمنًا باهظًا. فقد سعت إدارة أيزنهاور إلى إسقاط حكومة مصدق المنتخبة في طهران عام 1953 اعتقادًا منها بأن حكومة الزعيم الوطني مصدق كانت مؤيدة للسوفييت أكثر مما ينبغي. وفي عام 1979 أطاحت الثورة الإيرانية بالشاه الذي كان يتمتع بقدر محدود جدًا من الشعبية. كما ارتكبت الولايات المتحدة أخطاء على هذا المنوال في جواتيمالا وفي بلدان أخرى في أمريكا اللاتينية. وكانت فيتنام الثمن الأكبر لتخلي الولايات المتحدة عن استراتيجية الاحتواء. ويقدم كينان تفسيرًا لذلك بالقول: "حين تخوض أمريكا حربًا لسبب لا يشكل مصلحة حيوية واضحة فإن الخصم -الذي تتعرض مصالحه الحيوية

للخطر- سوف يقاتل لمدة طويلة بعد أن تكون الحرب قد فقدت الشعبية في الداخل إلى الحد الذي لا يسمح لها بالاستمرار". ولقد كرر بوش نفس الخطأ في العراق.

لماذا لم يستوعب بوش درس الاحتواء لو أن الأمر بهذه البساطة وبعد أن تبين أن سياسات الإدارة تجمع الخصوم معًا وتقوي من هيمنة أفكار صدام الحضارات؟

الدرس ضاع في أروقة إدارة الرئيس جورج بوش. مثال آخر تلك الإدارة عمدت منذ البداية على قطع أي نوع من التنسيق مع إيران في عام 2002 رغم أن التيار المعتدل كان صاحب اليد العليا هناك، وحين كانت طهران تتعاون من أجل إعادة الاستقرار إلى أفغانستان، كما أهدرت السياسة التي ظلت الولايات المتحدة تنتهجها لعقود من الزمان بإصرارها على أن أي تسوية في الشرق الأوسط لا بد وأن تتقبل "الحقائق المتغيرة على أرض الواقع" في الضفة الغربية. كانت إدارة بوش تبدو وكأنها عازمة على حشد وتوحيد جميع خصومها في خندق واحد، ساعية بكل جهدها إلى تحويل أفكار "صدام الحضارات" إلى نبوءة شخصية تتحقق بها جميع الغايات التي حاولت الإدارة الحالية تحقيقها. لقد أكد كينان ضرورة سعي الولايات المتحدة إلى إيجاد عالم لا تتحقق فيه الهيمنة الكاملة لأي جهة كما أكد أن الطريقة المثلى لنشر الديمقراطية تتلخص في تقديم النموذج الحي لما يُسمى "تفوق الديمقراطية". أما فرض الديمقراطية بالقوة فهو في حقيقة الأمر تدمير للذات. وكما أدى ذلك التوجه إلى الاندماج بين الشيوعية والنزعة القومية المناهضة لأمريكا في جنوب شرق آسيا وفي أمريكا اللاتينية في السابق فإنه يعمل الآن على إنتاج تركيبة مشابهة مؤلفة من الإسلام المتطرف والنزعة القومية المناهضة لأمريكا في منطقة الشرق الأوسط. إن تجنب انتشار أفكار صدام الحضارات يتطلب الاستفادة من الصراع بين القوى المختلفة على الأرض. كما أن تحسين صورة الولايات المتحدة يتطلب "ممارسة دور الوسيط النزيه" ولن نحقق ذلك إلا بالتخلص من الإحساس بالنزعة الإمبراطورية.

وماذا عن دعم إسرائيل؟

الولايات المتحدة يجب أن تنظر أيضًا في مسألة الانطباع السائد بأنها تفعل ما هو في مصلحة إسرائيل أيًا كانت مطالبها أو تحديدًا ما تطلبه الحكومة الإسرائيلية وترى أنه في مصلحتها، لأن ذلك يمكن أن يلحق ضررًا بإسرائيل نفسها. إن الانحياز الذي ترى به شعوب المنطقة السياسة الأمريكية يجب استبداله بتسوية ترضي الشعوب الواقعة ما بين نهر الأردن والبحر المتوسط، سواء كان ذلك بناء على حل الدولتين المتجاورتين أو شيئًا آخر. إن سياسة الاحتواء التي أطالب بالعودة إليها تتوافق مع التحالف مع الدول الديمقراطية، ولكني أقول إن سياساتنا تجاه إسرائيل يجب أن تقوم على أساس "سوف نؤكد وجود إسرائيل وليس توسعها". لذلك أرى أن دعم إسرائيل في 1967 1973 اتفق مع المبدأ السابق، ولكن تأييد غزو لبنان في عام 1982 ومباركة وتمويل احتلال الضفة الغربية ما كان يجب أن يحدث تمامًا. الوسائل الاقتصادية والدبلوماسية باتت ضرورية للضغط على إسرائيل من أجل القبول بتسوية، والخطوة الأساسية هي وضع حل القضية الفلسطينية في مكانة القلب في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية. إن واشنطن يجب أن تضمن سلامًا مقبولًا من الشعوب المعنية باعتبار ذلك هو الوسيلة الناجعة للترويج وحماية الديمقراطية.

تجربة إدارة بوش الحالية توضح أن الرأي العام والنخب السياسية والفكرية أقل حماسة اليوم لمساعدة الآخرين في نشر الديمقراطية. هل ينمو تيار عزلة جديد وما هو مدى قوته في الحزبين الديمقراطي والجمهوري؟

ما ذكرته فيه كثير من الصحة وربما تكون الولايات المتحدة في طريقها بالفعل إلى حقبة جديدة من العزلة بعد السلبيات العديدة الحالية، وهو أمر لو حدث سيكون سيئًا جدًا للولايات المتحدة والعالم. اعتقادي أن الاحتواء وليس العزلة هو الحل للمساهمة الأمريكية في الترويج للديمقراطية دوليًا، ولكن دون أنتهاج طريق تغيير الأنظمة بالقوة. ومن المؤكد أن الأمر سيأخذ بعضًا من الوقت لبناء إجماع جديد في الداخل على كيفية المساعدة في نشر الديمقراطية لأن تلك السياسة احترقت في العراق. ولا أستطيع تحديد موقع تيار العزلة وقوته في الحزبين الديمقراطي والجمهوري في الوقت الراهن.

هناك شعور عام في الداخل الأمريكي بافتقاد المرشحين لانتخابات الرئاسة القادمة لرؤية أوسع عن المصالح الخارجية للبلاد، ولا يحملون الكثير من الفهم للمصالح الاستراتيجية والقومية. كيف ترى توجهات الديمقراطيين لبناء استراتيجية بديلة قبل انتخابات 2008؟

لا توجد مؤشرات على ظهور تلك الاستراتيجية حتى الآن. وبالتأكيد لم نر شيئًا يخرج من حملة المرشح السابق السيناتور جون كيرى في انتخابات 2004. وقد انتقدته على غياب الاستراتيجية الواضحة وهو ما أدى إلى خسارته الانتخابات، وأرى أن المرشحين مثل أوباما وهيلاري يقدمون انتقادات موضوعية وصائبة للسياسات الحالية، إلا أنني لا أرى أساسًا قويًا بشأن تأمين الديمقراطية الأمريكية في المستقبل فيما يطرحونه. نريد نقاشًا حقيقيًا في الداخل عن كيفية توفير بدائل في ظل وجود مجموعة من الأفكار الحيوية عن البحث عن استراتيجية جديدة -ربما هناك 4 أو 5 مشاريع جدية لأسماء كبيرة- وحول اختيار المرشح الأفضل للوصول إلى الاستراتيجية المناسبة.



الحوار السادس:
فريد زكريا

أهم الأفكار:

- الهجوم على أوباما "ظالم".. فهو أنقذ الاقتصاد العالمي من الانهيار الكامل
- أوباما لا يملك "عصا سحرية" لحل صراعات الشرق الأوسط
- الجدار العازل حل مشكلة التهديدات الإرهابية فلم يعد الداخل الإسرائيلي راغبًا في السلام
- الضربة العسكرية ضد طهران هي ما يخطط له أحمدي نجاد من أجل اختطاف القضايا العربية لمصلحة المشروع الإيراني
- لا يوجد صراع أجنحة داخل إدارة أوباما بشأن إيران
- العالم العربي يشهد "نوبة صحيان" ضد التنظيمات الجهادية بعد أن ضربت الداخل بعنف
- الرئيس الأمريكي لن يستطيع إقناع الفلسطينيين بالوحدة ولا دفع إسرائيل لمائدة التفاوض.. ما لم يفعلوا ذلك بأنفسهم

مارس 2010

مقر مجلة نيوزويك في نيويورك

فريد زكريا هو واحد من أكثر الشخصيات تأثيرًا في الإعلام الأمريكي ويحظى بجماهيرية واسعة في الولايات المتحدة وخارجها من موقعه كمقدم لبرنامج "جي بي إس" على شبكة سي إن إن الإخبارية، والذي يستضيف صفوة السياسيين والاقتصاديين في العالم، وفي وقت إجراء المقابلة كان يشغل منصب مدير تحرير الطبعات الدولية لمجلة نيوزويك الأمريكية الشهيرة. فريد زكريا (46 عامًا) مفكر معروف ومؤلف لكتب مهمة حول الديمقراطية ومكانة الولايات المتحدة في العالم ويحظى بدرجة قرب ملموسة من دوائر صنع القرار في واشنطن لأكثر من عقدين منذ حصوله على الدكتوراه من جامعة هارفارد ثم توليه رئاسة تحرير "فورين أفيرز"، الدورية الأولى في السياسة الخارجية عالميًا والتي يصدرها مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي، وهو في سن الـ28. ولد زكريا في مومباي، بالهند، لعائلة مسلمة. كان والده رفيق زكريا سياسيًا مرتبطًا بالمؤتمر الوطني الهندي وعلماء دين إسلاميين. كانت والدته فاطمة زكريا هي زوجة والده الثانية وكانت لفترة من الوقت رئيس تحرير صحيفة "صنداي تايمز أوف إنديا". درس زكريا بمدرسة جون كونون في مومباي. وحصل على بكالوريوس في الآداب من جامعة ييل في عام 1986، حيث كان رئيس اتحاد ييل السياسي، ورئيس تحرير مجلة ييل السياسية الشهرية، وعضو في جمعية Scroll and Key، وعضو في حزب اليمين. وفي وقت لاحق، حصل على درجة الدكتوراه من جامعة هارفارد في عام 1993، حيث درس على يد صموئيل هنتنجتون وستانلي هوفمان، فضلًا عن أحد أهم منظري العلاقات الدولية روبرت كيهون Keohane. في سن الثامنة والعشرين. وتحت إدارته، أعيد تصميم مجلة Foreign Affairs وتحولت من فصلية إلى دورية تصدر كل شهرين. في أكتوبر 2000، تم تعيينه رئيسًا لتحرير مجلة نيوزويك الدولية Newsweek وأصبح كاتبًا أسبوعيًا بمجلة نيوزويك. وفي أغسطس 2010، انتقل إلى مجلة "تايم" Time كمحرر كبير وكاتب عمود ويكتب اليوم عمودًا أسبوعيًا لصحيفة واشنطن بوست، وهو محرر مساهم بمجموعة أتلانتيك ميديا، التي تضم The Atlantic Monthly. زكريا هو مؤلف كتاب "من الثروة إلى السلطة:

الأصول غير العادية لدور أمريكا في العالم" (1998)، مستقبل الحرية (2003)، عالم ما بعد أمريكا (2008)، والدفاع عن التعليم الليبرالي (2015). والكتب الأخيرة The Future of Freedom وThe Post American World ضمن الكتب الأكثر مبيعًا على قوائم نيويورك تايمز، وتم ترجمتها إلى أكثر من 25 لغة. في عام 2011 تم نشر طبعة حديثة وموسعة من عالم ما بعد أمريكا "الإصدار 2,0". ويقدم زكريا برنامج جي بي إس (Global Public Square) وقد عرض لأول مرة على سي إن إن في يونيو 2008 ويتم بثه مرتين أسبوعيًا في الولايات المتحدة وأربع مرات أسبوعيًا على CNN International، لتصل إلى أكثر من 200 مليون منزل حول العالم. يُعرِّف زكريا نفسه بأنه شخص يمثل تيار "الوسط" في السياسة، على الرغم من أنه وصف بشكل مختلف بأنه سياسي ليبرالي، أو محافظ، أو معتدل أو راديكالي. قال جورج ستيفانوبولوس عنه في عام 2003، "إنه على دراية جيدة بالسياسة، ولا يمكن أن يكون مرتبكًا. لا أستطيع أن أكون متأكدًا ماذا سيقول". كتب زكريا في فبراير 2008 أن "التيار المحافظ حافظ على قوته في السبعينيات والثمانينيات لأنه اقترح حلولًا مناسبة لمشاكل العصر"، مضيفًا أن عالمًا جديدًا يتطلب تفكيرًا جديدًا". دعم الصحفي المرموق باراك أوباما خلال حملة الانتخابات التمهيدية الديمقراطية عام 2008 وأيضًا للرئاسة. في يناير 2009، وضعت مجلة فوربس زكريا كواحد من أكثر الليبراليين تأثيرًا في الإعلام الأمريكي، وقال زكريا إنه يحاول ألا يكرس لأي نوع من الأيديولوجيا، قائلًا: "أشعر أن هذا جزء من وظيفتي. ليس الانحياز إلى طرف بل شرح ما يحدث على الأرض. لا أستطيع أن أقول "هذا هو فريقي وأنا سأقوم بدعمهم بغض النظر عما يفعلونه".

دار الحوار في مكتبه الأنيق بمجلة "نيوزويك" في مدينة نيويورك حيث يتحدث دكتور زكريا، كما يلقبه المحيطون به، بوضوح عن نشأته في الهند وهويته كهندي مسلم هاجر إلى أمريكا قبل أقل من ثلاثين عامًا لتُفتح أمامه آفاق واسعة من العلم والشهرة قبل أن يخوض في مشكلات التعامل مع قضايا الشرق الأوسط من جانب إدارة الرئيس باراك أوباما من إيران والصراع الفلسطيني-الإسرائيلي إلى قضايا الديمقراطية والحكم الجيد والتحول الاقتصادي، ثم يتناول القضايا الداخلية الأمريكية ليرسم بانوراما واسعة تعكس دراية غير عادية وقربًا واضحًا من صناع القرار السياسي في واشنطن.

نص الحوار:

فريد زكريا.. اسم يثير علامات استفهام لدى القراء فهم لا يعرفون ما إذا كنت عربيًا أم مصريًا أم غير ذلك خاصة وأن مقالاتك تظهر في مطبوعات عربية عديدة بخلاف مجلة "نيوزويك". حدثنا عن طفولتك وانتقالك للدراسة في الولايات المتحدة في سن مبكرة؟

أنا نشأت في أسرة هندية مسلمة في بومباي ولم تكن مجرد أسرة مسلمة عادية.. فقد كان والدي واحدًا من السياسيين، شغله الشاغل دعم مشاركة وإيجاد مكان للمسلمين الهنود في الحياة العامة مع احتفاظهم بهويتهم الدينية. والدي كان يعمل من أجل مجتمع تعددي ومدني حقيقي وساهم في تدعيم النظام السياسي الديمقراطي العلماني في الهند. فقد تشربت تفاصيل الصراع من أجل الهند العلمانية التي تتيح مكانًا للمسلمين الهنود. وقضية مشاركة المسلمين في الحياة العامة مشكلة فريدة في الهند حيث الحديث في دول أخرى عن طريقة إشراك الأقليات في مجتمعات ذات أغلبية مسلمة، ولكن في حالة الهند العكس هو الصحيح. وفي ظل الطريقة الرائعة للتعامل بين الأغلبية والأقلية، تربيت على أني "هندي" أكثر من اللجوء إلى هويتي الدينية، لكنني كنت منخرطًا في التقاليد والطقوس الدينية رغم أنني لم أكن متدينًا، وأسرتي أيضًا لم تكن متدينة التدين التقليدي. فقد كان منزلنا ليبراليًا أكثر يحتضن الثقافة الغربية في الوقت الذي يمارس أبي السياسة من أجل حقوق المسلمين الهنود.

صعود فريد زكريا في المجتمع الأمريكي وهو المهاجر الهندي المسلم في أقل من 20 عامًا من طالب في جامعة ييل إلى كاتب وصحفي وواحد من أكثر الشخصيات الإعلامية تأثيرًا في أمريكا والعالم يدفعني إلى سؤالك عن تلك النظرة في المجتمعات العربية والإسلامية التي تعتبر "الميديا الأمريكية" صعبة الاختراق من جانب العرب والمسلمين.. ماذا عن تجربتك؟

لقد كنت أتطلع إلى استكمال دراستي في مؤسسة تعليمية كبرى في الغرب أفضل مما هو عليه الحال، في ذلك الوقت، في الهند.. وأنا أتحدث عن أواخر السبعينيات.

كما كنت أبحث عن تمويل للدراسة حيث كان الاقتصاد والحياة السياسية الهندية في حالة سيئة. ومررنا بتجربة تعليق الديمقراطية وفرض حالة الطوارئ لمدة عامين تحت حكم أنديرا غاندي. وفي هذه الأجواء كانت الولايات المتحدة هي المكان الجاذب لشخص مثلي حيث الفرص ممكنة. والتحقت بالجامعة ولم أكن أفكر في البقاء في أمريكا. فقط كنت أفكر في تحصيل تعليم جيد. وتفتحت عيني على مجتمع شديد الانفتاح والحيوية والقوة وهو ما أغراني بأنني يمكن أن أستمر، بل وأحدث تأثيرًا في هذا المكان وإرضاء طموحاتي إلى أقصى حد ممكن. في هذه الأيام، قبل حوادث سبتمبر عام 2001، حقيقة أنني مسلم وافد من الهند لم تكن واردة في تفكير أي أحد من الذين تعاملت معهم على الإطلاق، وأتذكر عبارة وردت على لسان الرئيس الأسبق رونالد ريجان في أحد خطبه، بعد وصولي أمريكا أن قال "أمريكا غير مهتمة بأصولك، ولكنها مهتمة بالوجهة والمقصد الذي أنت ذاهب إليه". وهو تلخيص عبقري لأمريكا التي عاينتها عندما وصلت إليها. كما أتذكر أنني قمت بتأجير سيارات دون أن يسألني أحد عن أوراق أو رخصة قيادة أمريكية، فقط أظهرت لهم رخصة القيادة المحلية من بومباي ولم أكن أعلم إذا كان ذلك قانونيًا أم لا.. وعملت في عدد من الأماكن دون أن تُطلب مني أوراق رسمية. وما زلت أعتقد ان هناك بعض الأمور الأساسية للمجتمع المفتوح قائمة في أمريكا، وهي ما زالت مهتمة بالغاية التي تسعى إليها وليس أصلك أو من أين أنت قادم.

بعد عام، تقريبًا، من خطاب الرئيس باراك أوباما في القاهرة، هناك حالة إحباط جديدة من السياسة الأمريكية في المجتمعات العربية، أوباما نفسه أعرب عن خيبة أمله من عدم تطور الأمور إلى الأفضل وتشخيصه المتسرع والتفاؤل الزائد.. في رأيك كيف يمكن الخروج من الوضع الراهن وكيف تشخص الوضع من خلال قربك من دوائر صناعة القرار؟

أعتقد أن هناك شيئًا في قلب المجتمع العربي يجب أن أكون صريحًا بشأنه، وهو لو أن هناك إحباطًا بعد عام من خطاب أوباما فهو نتيجة عدم قيام الحكومات العربية بما يجب أن تقوم به من حيث التحرك السريع لتوفير فرص أكبر للرفاهية والتقدم في مجتمعاتها.. العالم العربي يجب أن يركز طاقاته على كيفية تعظيم قدرات ورفاهية

الشعوب وليس سؤال الولايات المتحدة التدخل طوال الوقت. أوباما لا يملك عصا سحرية لتغيير العالم العربي وأقصي ما يستطيع عمله هو إرسال إشارات إيجابية عن العلاقات الودية والدعم، وأن يتعهد ببذل أقصى ما لديه للمساهمة في بداية جديدة للعمليات السياسية المطلوب تدخل بلاده فيها، وأن يفتح طرقًا معينة بنفوذ أمريكا. وأكرر المشكلة العربية تحتاج إلى حل عربي.. أما ما يخص القضية الفلسطينية، فهناك مشكلتان كبيرتان تعترضان طريق الحل، والأول هو الانقسام الفلسطيني الذي طالما بقي على حاله فلن يتمكن الفلسطينيون من الوصول إلى موقف موحد يواجهون به الطرف الآخر، والثاني أن الداخل الإسرائيلي يبدو اليوم مقتنعًا بأنه لا ضرورة حتمية للحل لأن الجدار العازل قد أنهى مشكلة العمليات الإرهابية، وبالتالي فهم يرون إمكانية البقاء على هذا الحال لأطول مدة ممكنة. وهو في رأيي تصور خاطئ وغير موفق ولا يمكنه الصمود على المدى الطويل.. فالحديث عن عصا سحرية للرئيس أوباما في غير موضعه وكل ما يمكنه إنجازه "ضئيل جدًا" طالما بقيت الأمور في الجانبين على هذا الحال. لقد قام أوباما بتعيين مبعوث على أعلى مستوى من الكفاءة (جورج ميتشل) وهو أول رئيس أمريكي منذ عشرين عامًا يبذل جهدًا حقيقيًا في محاولة إقناع حكومة إسرائيل بوقف بناء المستوطنات.. لكن الوقائع على الأرض ضد كل الجهود.

ولكن.. أين الكلام الكبير عن استراتيجية كبرى للحل في الشرق الأوسط منذ وصول أوباما للسلطة؟

العقبات الكبرى التي أشرت إليها لا أعتقد أن الرئيس الأمريكي يمكنه التدخل لإقناع الطرفين المتنازعين على الساحة الفلسطينية (حماس وفتح) بالقبول بتسوية داخلية، ولا يمكنه كذلك إقناع الجانب الإسرائيلي بوجود مشكلات أمنية عميقة تتهددهم في المدى الطويل طالما أنهم ينكرون ذلك. الجانبان على الأرض هما اللذان يشكلان الأحداث بطريقة تجعل الأمر بالغ الصعوبة لتدخل الإدارة الأمريكية، ولو أن هناك قادة في الجانبين يمتلكون المصداقية والرغبة في الوصول إلى مواقف تفاوضية مشتركة فإن الدور الأمريكي يمكنه أن يلعب دور الجسر بين تلك المواقف التفاوضية وأن يدفع الطرفين إلى الجلوس معًا بالطريقة التي حاول بها الرئيس بيل

كلينتون التدخل في الصراع. وأنا أشارككم بعض هذه الإحباطات ولكنني لا أعرف ما هي طبيعة الاستراتيجية الأمريكية التي يمكنها أن تدفع الأمور أفضل من ذلك بالنظر للتعقيدات الراهنة في الجانبين.

في مقال أخير بمجلة نيوزويك قدمت صورة قاتمة للغاية عن سيناريو توجيه ضربة عسكرية ضد إيران سواء من جانب إسرائيل أو الولايات المتحدة، وتدعو إلى تبني "استراتيجية احتواء نشطة" ضد طهران. ما هي فرص ذلك في ضوء التصعيد الحالي. في الأسبوع الماضي، كنت أتحدث إلى إليوت أبرامز، القطب الشهير في المحافظين الجدد، وقال لي إن ضربة خاطفة لن تكلف شيئًا وسوف يصحو الإيرانيون على صدمة ستزول سريعًا؟

المحافظون الجدد يقولون هذا الكلام دائمًا بشأن التدخل العسكري الذي من وجهة نظرهم مطهر وسريع المفعول ونظيف. من السهل أن تأخذ هذا الموقف عندما تتحدث من واشنطن ومن مسافة تبعد 6 أو 7 آلاف كم من قلب المشكلة. ومن وجهة نظري، أي عمل عسكري سيصب في مصلحة أحمدي نجاد بشكل أساسي، وهو يجهز للضربة العسكرية سواء من ناحية إسرائيل أو الولايات المتحدة والتي سوف تنتهي بإشعال الغضب في الشارع العربي، وستوفر لإيران المبرر الكافي لتوسيع التعاون سواء مع حزب الله في لبنان أو الجماعات المسلحة في العراق أو في أفغانستان. كما ستؤدي بالقطع إلى رفع أسعار البترول حيث إيران واحدة من الثلاثة الكبار في سوق صادرات النفط. واعتقد أن هذا هو سبب احتضان أحمدي نجاد للقضية الفلسطينية. والناس في أمريكا يعتقدون أن الرجل مجنون أو ما إلى ذلك، نجاد ليس مجنونًا بل هو يتبع استراتيجية متقنة للتغطية من خلال تبني القضية العربية الكبرى وجعل الأمور صعبة على الحكومات في مصر والسعودية والخليج بجرهم لمعارضة إيران حتى تلتفت الشعوب للحكومات وتقول: "لماذا تجعلون الرجل عدوًا لنا؟ إنه مساند كبير لقضيتنا". النظام الإيراني يمارس استراتيجية ماهرة للغاية، واستراتيجية الاحتواء مهمة خاصة في أوقات الانفعال والخوف والذعر. وهذا ما حدث مع الاتحاد السوفيتي في أواخر الأربعينيات، فقد طالب اليمين المحافظ بضرب روسيا بالقنابل النووية والتخلي عن سياسة الاحتواء وتحرير شرق أوروبا،

لكن الأصوات المتعقلة رجحت وضع الروس في الصندوق وتقليص قوتهم. وما يثير انتباهي اليوم أن هناك تحالفًا واسعًا من المصلحة المشتركة بين الحكومات العربية وأمريكا وغرب أوروبا وإلى حد ما روسيا، وهو ما يعني أن إيران في حالة عزلة فعلية، وسوف يؤدي ذلك إلى إدراك الإيرانيين أن هناك ثمنًا حقيقيًا يدفعونه نتيجة سياسات حكومتهم. على سبيل المثال، يمكن استخدام التقرير الأخير الصادر عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل مزيد من العزلة حول إيران. وأعتقد بشدة في وجود إيران أخرى، غير النظام الحالي، تريد أن تحيا في سلام ولا تريد تمويل جماعات مسلحة في سائر المنطقة والذي يسعون لنشر الخوف وثقافة التهديد هم الذين يبشرون بالحرب. الحرب ليس "بيزنس" سهلًا بل شديد التعقيد. وأتمنى أن تكون واشنطن قد تعلمت من العراق وأفغانستان وهي تبدو مسألة سهلة لأنك لا تحسب كيف يعد الطرف الآخر نفسه. فمن الممكن أن تبدأ الحرب لكن خصمك هو الذي يحدد كيف سيجابهك!

هل يوجد صراع داخل الإدارة الأمريكية بشأن السياسة المقبلة تجاه إيران؟

لا أعتقد ذلك، الإدارة الحالية تدرك حجم المخاطر جيدًا لو أقدمت أمريكا على عمل عسكري وهو ما سوف تتخذ القاعدة منه ذريعة للحديث عن ثالث حرب تشنها الولايات المتحدة ضد بلد مسلم خلال أقل من عقد واحد. وهم مشغولون بطريقة التوصل لاتفاق مع الإيرانيين لحل المشكلة النووية في الوقت نفسه هناك تطورات حقيقة ودرامية في الداخل الإيراني تدعو للالتفات، فحركة الإصلاح المعارضة في نمو وعلينا أن نقرر طريقة التواصل مع عناصرها، وفي الجانب الآخر، نحن نتعامل مع مشكلة بالغة الأهمية والتعقيد وهي منع الانتشار النووي في الشرق الأوسط، وعلينا الحوار مع النظام الإيراني الذي لن يرضى عن التواصل مع الحركة الإصلاحية في الداخل. ومن وجهة نظري، الأفضل التعامل معهم على طريقة الاتحاد السوفيتي من حيث إبقاء النظام تحت السيطرة وضغط متواصل والحوار معهم بلا توقف في المسائل السياسية والعسكرية لنضمن عدم زيادة نفوذهم في المنطقة. الوضع الحالي يقول إن الإيرانيين غير راغبين في الحوار عن الشأن النووي وهي مشكلة في التفاوض حيث يبدو الجانب الإيراني منقسمًا وغير متيقن وعندما يبدون

رغبة في الحوار يسحبون كلامهم في اليوم التالي. وربما هناك بعض الصراع في الإدارة الأمريكية ولكن الصراع الحقيقي في طهران.

رأيك الأخير عن هزيمة التيار الجهادي في المنطقة العربية لا ينسجم مع تطورات الوضع في اليمن والصومال أو العراق وما سبق أن كتبته في اليوم التالي لهجمات سبتمبر من أن الوضع العربي الراهن وراء موجة الإرهاب.. كيف تفسر هذا التناقض؟

بعد عشر سنوات من هجمات سبتمبر حدث شيء مهم للغاية وهو نوبة الصحيان في المجتمعات العربية خاصة بصدور تقرير التنمية البشرية في العالم العربي وارتفاع نغمة النقد من جانب المثقفين. وأحد أهم التطورات أيضًا تخطيط القاعدة وفروعها لشن هجمات في الداخل العربي العراق والسعودية والأردن، ولأول مرة، بدأت هذه الحوادث في حشد دعم من الرأي العام لقوي الاعتدال والعلمانيين في المنطقة. فقد بدأ الناس يقولون لن نسلم أنفسنا للمتطرفين الذي يرون أنهم "المسلمون الأخيار" ونحن لسنا كذلك، وفكرة المسلمين الأخيار من بنات أفكار سيد قطب وتقوم على أن المسلم الحق هو المنحاز والرجعي والمرتد إلى الماضي. وأنا لا أقول إن التيار الأصولي ينتهي ولكن الصراع مستمر ولكن لو طالعت قياسات الرأي العام الأخيرة ستجد أن تأييد الجهاد والعليات الانتحارية يتراجع بشدة مقارنة بعام 2002. كما أن الأحزاب التي على شاكلة الإخوان المسلمين في إندونيسيا وماليزيا وباكستان ونيجيريا أصيبت بنكسات متتالية في الانتخابات العامة. فالمد الأصولي ينحسر ولكن من السابق لأوانه أن نتحدث عن انتصار على هذا التيار والتحول الحقيقي سيحدث في العالم العربي عندما تظهر نظم سياسية أكثر انفتاحا تسمح لكل القوى والتنظيمات السياسية بحرية الحركة. لم نصل إلى تلك النقطة بعد ولكن هناك مؤشرات جيدة من مصر والأردن والسعودية. فما يحدث من تطور اقتصادي في مصر إيجابي للغاية، ورئيس الوزراء أحمد نظيف والتجارة رشيد محمد رشيد والمالية يوسف بطرس غالي على أعلى مستوى من الكفاءة World Class People. مصر هي الدولة القائد في المنطقة العربية وانفتاح النظام السياسي بصورة أكبر هو الذي سيجعلها تقدم للعرب حركة للأمام أكثر نضجًا تعبر بحق عن قيادتها للمنطقة. ولو فعلت مصر ذلك سيكون لها تأثير ضخم ليس فقط عربيًا ولكن إسلاميًا أيضًا. أعتقد أن المصريين

على درجة عالية من الدقة والمهارة ولو حدث تحول سياسي سيؤدي ذلك إلى ظهور نظام سياسي ناضج في مدى زمني قصير. وأنا من أشد المتفائلين بمستقبل مصر ويمكنها أن تصبح في مكانة القلب بين الدول الصاعدة اقتصاديًا. كما أنني متفائل بشأن مستقبل الاقتصاد العالمي في ضوء التطور الكبير الحادث في الدول الصاعدة مثل الصين والهند والبرازيل وكوريا الجنوبية وتركيا وغيرهم.

صعود نمط جديد من "الرأسمالية السلطوية" تحت عين الدولة في الصين يغري بتبني النموذج في مناطق أخرى وهو ما سوف يؤثر على إمكانية الانفتاح السياسي والتحول إلى "الليبرالية الدستورية" التي تراها ضرورية للتقدم في العالم العربي؟

الصين وحدها تتفرد بهذا النظام. ومن بين كل الأنظمة الديكتاتورية في العالم لم ينجح سوى قليلين في تقديم صورة "المستبد المستنير" الذي يتبنى الرأسمالية الناجحة والغالبية التي حاولت ذلك تميل إلى التورط في الفساد وتمويل مشروعات فاشلة وغبية. نجح الصينيون من خلال سلسلة من القرارات غير العادية ولا أعتقد أنهم يستطيعون الاستمرار على هذا الحال دون تحرير النظام. وفي حالة مصر، لا أعتقد أن مسألة الانفتاح الديمقراطي الكامل يمكن أن تتم فورًا، فالديمقراطية ليست مثل القهوة سريعة التجهيز ولكنها عملية انفتاح فيمكن أن تبدأ بالنظام القانوني والإعلام وفي مؤسسات أخرى، وبالتزامن من المفترض أن يحدث تحول ديمقراطي أوسع. البعض يضرب المثل بنموذج الحالة السنغافورية التي حققت المعجزة في ظل نظام سلطوي لا يتيح الديمقراطية للشعب، ولكني أقول إنه أمام تجربة رئيس وزراء سنغافورة لي كوان يو ظهر عشرات من شاكلة الديكتاتور موبوتو سيسسيكو.

كيف ترى مصير القوة الأمريكية؟

نحن في لحظة يُنظر إلى القوة الأمريكية بقدر من الاستهانة على نحو مبالغ فيه. هناك من يعتقد أن القوة الأمريكية في طريقها إلى الانهيار أو تنحدر بشدة. في كتابي "العالم ما بعد الأمريكي" قلت إننا نعيش في نظام عالمي مختلف حيث

الولايات المتحدة ستتخلى عن موقع القوة العالمية المركزية المسيطرة وهو الوضع الذي احتفظت به لمدة 20 عامًا. نعم، سوف تستمر أمريكا أقوى دولة ولكن ضمن مجموعة من الدول. الاقتصاد الأمريكي ما زال أربعة أضعاف الاقتصاد حجم الاقتصاد الصيني، وتملك الولايات المتحدة إحدى عشرة حاملة طائرات عملاقة بينما يبني الصينيون اليوم الحاملة الأولى، والإنفاق الأمريكي على البحوث والتطوير العسكري أكثر من كل الدول المتقدمة الأخرى مجتمعة. الولايات المتحدة في موقع مركزي غير عادي ولكن عليها أن تدرك أن العالم يتغير وأن عليها أن تشارك هذه القوة بتوافق تام وبالتعاون مع الدول والمجموعات الدولية. وعملية التحول إلى نظام عالمي جديد مسألة صعبة للغاية، فليس الأمر مجرد أن الولايات المتحدة عازفة عن تبنيه ولكن أيضًا هناك قوى أخرى، مثل الصينيين، غير راغبين في تحميلهم سلطات جديدة لأن القوة تعني المزيد من المسئوليات. إن تعقيد العالم الذي نحيا فيه اليوم هو نتيجة أننا نتحرك بعيدًا عن العالم الأمريكي الأحادي القطبية ولكننا لا نتجه صوب عالم أحادي صيني أو أحادي أوروبي ولكن إلى شيء ما في المنتصف حيث كل طرف سيلعب دورًا في عالم جاد.

وكيف تحلل الاضطراب في السياسة الداخلية للرئيس أوباما؟

أنا ما زلت من المعجبين والداعمين للرئيس أوباما، أعتقد أنه يجب أن ينال التقدير الذي يستحقه لنجاحه في إنقاذ الاقتصاد العالمي، فعندما اعتلى السلطة، كان الاقتصاد الدولي في منحنى هابط على نحو مخيف وسريع، وانهار النظام المالي وصناعة السيارات الأمريكية على حافة الإفلاس، وسوق العقارات دمر بالفعل، ونتيجة أن أمريكا لا تزال تشكل نسبة 25 ٪ من الاقتصاد العالمي كان يمكن أن يؤدي ذلك إلى انهيار كامل لكل النظام الدولي. وقد نجح أوباما في إعادة التوازن لصناعة البنوك وسوق العقارات وصناعة السيارات. أيضًا، طرح أوباما خطة الحفز الاقتصادي لمعالجة مشكلات الاقتصاد الأمريكي على نحو أكثر اتساعًا بشكل سريع ومسئول. وعلى نحو شديد الغرابة، يعاقب البعض الرئيس أوباما على نجاحه، ويقول الجمهوريون "أزمة ماذا؟ ما الذي تتحدث عنه؟" عادة، عندما نتجنب الانزلاق نحو كارثة، يمكن أن ينظر الناس إلى الوراء ويقولون: "حسنًا، ربما لم يكن الأمر بهذا

السوء". في عام تولي أوباما السلطة كانت هناك قضايا عديدة ومهام أكبروشعور هائل بالإحباط التي خلفتها إدارة الرئيس جورج بوش وقد أراد الرجل أن يحاصرها بسرعة مثل إغلاق معسكر جوانتانامو والتصدي لتدهور المناخ وإبرام اتفاقيات في هذا الشأن وإنهاء أساليب التعذيب في المعتقلات الأمريكية. والسؤال من الناحية السياسية: هل من الحكمة معالجة كل هذه الأشياء في وقت متزامن.. وكيف يمكن فعل ذلك بطريقة تجمع الأمة الأمريكية حولك دون أن تفرض شيئًا عليهم؟

ماذا عن قانون إصلاح الرعاية الصحية المثير للجدل؟

أوباما كان يحتاج إلى إدراك أن التصدي لقضية الرعاية الصحية يعني أنه يتعامل مع 70 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي، و85 ٪ من الشعب الأمريكي لديهم تأمين صحي وهؤلاء مشكلتهم هي "تكلفة الخدمة"، وتبقى نسبة 15 ٪ تحتاج إلى تغطية ومن أجل أن يفعل ذلك على أوباما أن يجد طريقة فعالة للحديث للأمة بأسرها، وهو لم يقم بهذا التواصل على نحو جيد. ربما يكون السبب وراء إخفاقه في توصيل رسالته على نحو جيد هو الإحساس بوجود أغلبية مسيطرة في الكونجرس بمجلسيه الشيوخ والنواب، حيث بدا يشعر أن كل شيء قابل للتحقق. ولكن، ليس هكذا تسير الحياة. فحتى مع وجود أغلبية كاسحة أنت ما زلت تحتاج إلى محاورة وإقناع الآخرين لأنه من غير المعقول أن تعتمد على تصويت حزب واحد فقط في كل تشريع برلماني. في اعتقادي أدرك أوباما الخطأ ويعمل على تصحيح المسار في الوقت الراهن، ولن تكون مفاجأة لي لو أن أداء أوباما في الشهور الستة المقبلة جاء أفضل من السابق لأنه يتعلم بسرعة كبيرة وشديد الذكاء. فهو يشعر أن الأمور تخرج عن مساراتها ومن ثم يبدأ في عملية التعديل.

هل تتفق معي على أن ظهور حركات في اليمين الأمريكي مثل "حفل الشاي" يمكن أن تعمق الأزمة بين الحزبين الكبيرين؟ وما هو تحليلكم لتركيبة المجتمع الأمريكي اليوم؟

حالة الاستقطاب الحزبي في أمريكا أصبحت مسار إزعاج كبير. وأرى أن هناك عاملين مهمين وراء تلك الحالة السلبية: **الأول**، من المثير أن ترى أنه بعد التعرض

لأسوأ أزمة اقتصادية عالمية منذ الكساد الكبير في الثلاثينيات، لم نرصد بعد أي صعود لأي نوع من الحركات اليسارية في أي جزء من العالم. على سبيل المثال، في حالة مصر والهند، وهما من البلدان التي شهدتا تقليديًا حركات يسارية نخبوية قوية والتي كانت ستخرج اليوم لتندد بشرور الرأسمالية. نعم توجد حركات من هذا النوع اليوم ولكن لا أحد يأخذها على محمل الجدية تمامًا. واقع الأمر، لقد جربنا الاشتراكية لمدة تزيد على خمسين عامًا في مصر والهند ورأينا النتيجة. لم تقدم الاشتراكية أي شيء والناس تدرك أنهم يعيشون في اقتصاد عالمي، وفي نهاية اليوم عليك أن تبحث جديًا في طرق تحقيق النمو من أجل رفع مستويات المعيشة، والطريق الوحيد لإنجاز هذه المهمة هي الوصول إلى النمو عبر تطوير مشاركات القطاع الخاص والأسواق والتجارة الدولية. بالقطع، هناك دور للحكومة ولكن لا يمكنك إنجاز هذا الأمر دون القطاع الخاص والأسواق. هذا التصور هو الذي حفظ للاقتصاد العالمي توازنه في الفترة الماضية ولكنه وفر نوعًا من الدعم المحدود للأجنحة اليمينية في أحزاب الوسط في بلدان عديدة منها أمريكا وأوروبا وهي الأجنحة التي كان يخشى منها بشدة في وقت اشتداد الأزمة المالية الكبرى.

والوضع في الولايات المتحدة اليوم في اعتقادي أعمق من مجرد النظر إليه من المنظور السابق حيث تمر أمريكا بموجات كبيرة من التغيير. الولايات المتحدة تمر اليوم بأول عملية عولمة في تاريخ شعبها، ولأول مرة علينا أن نقلق مما يحدث في بلدان أخرى مثل الصين أو ماليزيا أو الهند من حيث الخوف على مصادر رفاهية الناس من رعاية صحية واجتماعية وفرص عمل.. فكل ما يفعله الآخرون يرتد اليوم ليترك أثرًا على صحة المواطن الأمريكي ورفاهيته وهو تصور جديد لا يتواءم الفرد الأمريكي معه بسهولة في ضوء الثقافة الأمريكية.

الأمر الثاني، أمريكا تمر بعملية تحول سكاني أو ديموغرافي كبيرة جدًا وبشكل درامي مع صعود وتنامي الأقلية من أصول إسبانية في البلاد. وهو تغيير يمس الأجيال الصاعدة في الولايات المتحدة في الوقت الذي نشهد تنامي قطاعات صغار السن والمرأة العاملة وحقوق المثليين. كل هذه الظواهر تغير من تركيبة الولايات المتحدة. وهناك بعض قطاعات من الناخبين الأمريكيين، متوسطي الأعمار ومن

البيض ممن يعيشون بشكل رئيسي في الجنوب والجنوب الغربي، يشعرون بغضب ويخشون من أن أمريكا لم تعد بلدهم، وهم الذين يقومون برد الفعل الحالي على صعيد اليمين الأمريكي. بالقطع، تستطيع أن تستقي من المجادلات الفكرية لهذا التيار أفكارًا ضد مواقف الرئيس أوباما، ولكن هذا ليس السبب الوحيد لظهور مثل هذا الغضب العفوي على نطاق واسع والذي تمثله اليوم حركة "حفل الشاي". هؤلاء الناس يرون أن بلدهم قد سرق منهم وما يفعلونه هو رد فعل للتطورات التي ذكرتها في السابق. وعلى فكرة، كل هذه التغيرات يجسدها وجود باراك أوباما في البيت الأبيض فهو لا يشبه هؤلاء الغاضبين ولا يتصرف بالطريقة التي يتصرفون بها وهو أمريكي من أصل أفريقي متخرج من إحدى جامعات الصفوة ولا يوجد الكثير يشتركون معه فيه. وهو ما يفسر حالة الغضب العفوي وراء الانقسام الحزبي الحاد في الولايات المتحدة في اللحظة الراهنة.



الحوار السابع:
ستيفن كوك

أهم الأفكار:

- أمريكا تتحمل المسئولية الرئيسية في بناء علاقة جديدة مع مصر
- صيغة التحالف الاستراتيجي في حقبة مبارك "عفا عليها الزمن"
- الخطأ الأكبر لمبارك في الأعوام العشرة الأخيرة هو اعتقاده أنه يعلم عن المجتمع المصري أكثر وأفضل من الشعب نفسه

الحوار الأول

مارس 2011

مجلس العلاقات الخارجية – واشنطن

ستيفن أ. كوك هو كبير الزملاء في دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا في مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي (CFR). وهو خبير في السياسات المصرية والعربية والتركية بالإضافة إلى سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. كوك هو مؤلف كتاب "الفجر الكاذب: الاحتجاج والديمقراطية والعنف في الشرق الأوسط الجديد" و"الصراع على مصر: من ناصر إلى ميدان التحرير"، الذي فاز بالميدالية الذهبية لمعهد واشنطن لسياسات في الشرق الأدنى في عام 2012. كوك هو كاتب مقال في مجلة السياسة الخارجية. وقد نشر أيضًا على نطاق واسع في مجلات الشئون الدولية وصفحات الرأي في الصحف الكبرى، وهو معلق دائم في الإذاعة والتلفزيون. يمكن العثور على أعماله على مدونته: "من باتوماك إلى الفرات". قبل انضمامه إلى CFR، كان كوك زميلًا باحثًا في معهد بروكينجز للأبحاث (2001– 2002) وزميلًا في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى (1995– 1996). ويحمل كوك درجة البكالوريوس في الدراسات الدولية من كلية فاسار، وماجستير في العلاقات الدولية من كلية الدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جونز هوبكنز. يتكلم العربية والتركية ويقرأ الفرنسية. يتوجه كوك إلى الشرق الأوسط في زيارة منتظمة، عادة تركيا ومصر، عدة مرات في السنة وتحديدًا القاهرة ودمشق والقدس وأنقرة ورام الله. وتركز أبحاثه بالدرجة الأولى على العلاقات المدنية – العسكرية في الشرق الأوسط. في كتابه الأخير "الفجر الكاذب" يقول ستيفن كوك إنه بعد مرور سنوات على تدفق العرب في جميع أنحاء الشرق الأوسط إلى الشوارع للمطالبة بالتغيير، اختفت الآمال بالديمقراطية في دوامة من العنف والقمع. فسوريا واليمن في خضم حروب أهلية مدمرة، ودخلت ليبيا في حالة من الفوضى، وحكم تنظيم الدولة الإسلامية مساحة

كبيرة من الأراضي. حتى تركيا، التي شهدت أيضًا احتجاجات واسعة النطاق، تخلت عن تحولها السابق نحو الانفتاح والديمقراطية وأصبحت الآن أشبه بالحكم المطلق.

تناول كوك في أعماله الأخيرة مسار الأحداث في جميع أنحاء المنطقة من الانتفاضة الأولى في تونس إلى الانقلاب الفاشل في تركيا حيث يشرح أسباب عدم نجاح الانتفاضات في الشرق الأوسط ويرى أنه لم تكن هناك ثورات حقيقية في الشرق الأوسط ولم تخض أي من المجتمعات التي شهدت قلاقل نوعًا من الثورات الاجتماعية، ولم يتم القضاء على هياكل السلطة القديمة. حتى النجاحات المفترضة، من وجهة نظر الغرب، مثل تونس لا تزال تواجه عوائق كبيرة أمام الديمقراطية بسبب استمرار هيمنة النظام القديم، فيما تحولت ليبيا، الدولة الأقرب إلى الثورة، إلى حالة من الفوضى، وقد استخدم الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، الانقلاب الأخير ضده كسبب لقمع واسع النطاق ضد خصومه، مما يعزز سلطة الزعيم التركي الشخصية. وبعد تقييم كيف ولماذا فشلت الانتفاضات في إحداث تغيير دائم، يحلل كوك دور الولايات المتحدة في المنطقة ويرى أن واشنطن لا يمكنها التأثير في مصائر الأحداث في المنطقة مثلما كانت في أوقات سابقة، فالنفوذ الأمريكي في الواقع محدود للغاية، في حين يعتقد الكثيرون في دوائر صناعة السياسات أن الولايات المتحدة يجب أن "تتناول الشرق الأوسط بشكل صحيح". مستقبل المنطقة يكمن في أيدي الناس الذين يعيشون هناك، بحسب ما يرى الخبير في شئون المنطقة.

تواجد ستيفن كوك في ميدان التحرير ليلة 25 يناير ودون أن يدري أصبح من الشهود القلائل في أمريكا على ما حدث في تلك الليلة التي صنعت تاريخًا فارقًا لمصر والمنطقة. بعد شهور، أصدر كوك كتابًا مهمًا هو "الصراع على مصر: من ناصر إلى مبارك" وهو خبير في العلاقة بين المدني والعسكري في الحياة المصرية وهي العلاقة التي تعد لب الوضع الداخلي الراهن. وتحدث الخبير الأمريكي عن أخطاء مبارك والمرحلة الانتقالية ومستقبل العلاقات بين مصر والولايات المتحدة. بعد ما جرى في عامي 2011 2012 وما حدث بعد وصول جماعة الإخوان المسلمين، المحظورة اليوم، إلى السلطة والثورة الشعبية ضدهم التي لم يقدرها الباحثون في الغرب ولم يحاول جلهم الاقتراب من أسبابها أو سبر أغوار الغضب الشعبي الجارف الذي تجاوز الديمقراطية

الشكلية التي أوصلت جماعة متطرفة إلى الحكم، كان اللقاء الثاني مع ستيفن كوك أيضًا في مكتبه في نوفمبر من عام 2016 بعد أيام قليلة من انتخاب دونالد ترامب رئيسًا للولايات المتحدة وبعد أن شن هجومًا عنيفًا على السلطة الجديدة في مصر على صفحات دورية "فورين أفيرز" الشهيرة. ما بين الحوارين جرت في نهر الشرق الأوسط مياه كثيرة، وتبدلت مواقف وبقيت بعض القناعات على حالها، إلا أن قيمة تلك الحوارات في أنها تكشف رؤية النخبة الأمريكية عن سياسات بلادهم تجاه شعوب المنطقة، ورؤية باحثين كبار حيال التغيير المفاجئ وكيفية تدبر نتائجه.

الحديث جرى في مكتب ستيفن كوك بعد ثورة يناير بشهور قليلة.

كنت من القلائل من الباحثين الغربيين ممن تواجدوا بالصدفة في ميدان التحرير يوم 25 يناير 2011، حيث شاهدت ميلاد الثورة على النظام السابق. كيف كانت انطباعاتك تلك الليلة؟

كنت في مصر قبل يوم انطلاق الثورة بستة أسابيع ولكني عدت يوم 21 يناير لأجد مصر في حالة توتر كبير لم أرها من قبل، حيث كان الناس في حالة ترقب لرد فعل الشارع المصري بعد أسبوع من هروب زين العابدين بن علي من تونس. وبرفقة وفد من مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي اجتمعنا بمسئولين من الحزب الوطني الديمقراطي، وطوال الحوارات كانوا يرددون على مسامعنا إن مصر ليست تونس، وبالقطع لم نجتمع بنشطاء من النوعية التي قامت بالحشد للثورة. وبالقطع لم نكن نتوقع ما حدث إلا أنني تمكنت من الوصول إلى كوبري قصر النيل في الساعة 6,30 مساءً، وبعد ساعتين وصلت ميدان التحرير، وأعتقد أن تونس قد أسهمت في تسخين الأجواء وتشجيع خروج المصريين على النظام السابق.

كمقرب من دوائر صناعة القرار في واشنطن، كيف تقرأ رد الفعل الأمريكي في الأيام الأولى؟

المفارقة أنه في الوقت الذي بدأت فيه الخارجية الأمريكية تصدر بياناتها عن ضرورة الشروع في خطوات إصلاحية في مصر، كانت الحوادث على الأرض وحركة الجماهير تتجاوز مجرد طرح فكرة أن يقوم النظام بإصلاحات ضرورية. فلم تكن

البيانات الرسمية الأمريكية واقعية مقارنة بما يحدث في ميدان التحرير التي تجاوزت من اليوم الأول مجرد المطالبة بالإصلاح. وأرى أن الخطأ الأكبر لمبارك في الأعوام العشرة الأخيرة هو اعتقاده أنه يعلم عن المجتمع المصري أكثروأفضل من الشعب نفسه، بل وكان يتجاهل كل دعاوى الإصلاح من الخارج حتى كانت الانتخابات البرلمانية المشينة في نوفمبر 2010 ثم العبارة الكارثية في افتتاح البرلمان "خلوهم يتسلوا" التي بلورت مقدار الغطرسة والغرور والانعزال عن الجماهير من حوله.

ومن مشاهداتك في الأعوام الـ 15 الأخيرة وقربك من الدوائر الرسمية المصرية، كيف تطور نظام مبارك حتى وصل للنتيجة "الكارثية" بخلعه من السلطة؟ هل هي القبضة الأمنية الشرسة أم رأسمالية المحاسيب؟

أعتقد أن هناك خليطًا من عوامل عديدة، على مدى أكثر من 15 عامًا كان النظام مهمومًا بالتأكد من ولاء أجهزة الشرطة والجيش وطبقة رجال الأعمال له. وتلك هي الأطراف التي يراها النظام أنها الأكثر أهمية من غيرها، وبالتالي باقي طوائف الشعب لم تكن على جدول أعماله وترك لها أن تدافع عن نفسها، وهو ما أدى على مدى سنوات إلى نمو مشاعر قوية معادية للنظام. ثم جاء قمع الشرطة للمواطنين ليضيف إلى الوضع المعقد حتى خرجت مجموعة من المصريين لتقول: "يكفي ما نالنا من النظام". هنا يجب أن أقول إن ما شاهدته في اليومين التاليين لـ 25 يناير أن محاولة المتظاهرين العودة مرات ومرات بلا كلل إلى ميدان التحرير قد منحت المواطن العادي الشجاعة والإقدام لأن ينضم إلى حركة الاحتجاج في جمعة الغضب وما تلاها. خرج شباب من الطبقة الوسطى وفوق المتوسطة رافضين للواقع الذي عاشه آباؤهم وقرروا أن يغيروا، ولحق بهم الآخرون في "جمعة الغضب". وبالنسبة لرئيس عمره 83 عامًا، كان متأكدًا في قرارة نفسه من أن المتظاهرين في التحرير لا يمثلون الشعب المصري! ومن الوقائع الدالة التي أعرفها جيدًا، أن مبارك ترأس يومًا أحد اجتماعات المجموعة الاقتصادية التي كانت مقربة من جمال مبارك -الصغيرة سنًا- قبل خمس سنوات، وتم بث لقطات على شاشات التلفزيون المصري تظهر مبارك متفاعلا مع الوزراء الجدد للإيحاء -عن قصد- بأنه على تواصل مع الأفكار

الجديدة، لكن واقع الأمر كان غير ما ظهر على التلفزيون الرسمي حيث لم يكن الرجل واعيًا بحركة العالم من حوله.

من رجال مبارك المقربين السيد عمر سليمان صاحب مشهد التنحي، كيف تنظرون إليه اليوم في الولايات المتحدة وقد كانت لك لقاءات بالرجل في السابق؟

عمر سليمان كان على ثقة تامة بأن مصر لن تشهد "انتفاضة" ضد مبارك في أي وقت، وقد حدث تضخيم كبير لدور عمر سليمان حيث صوره المصريون، وصوره الغرب أيضًا، على أنه عبقري السياسة ورجل المهمات الناجحة دائمًا في عالم الاستخبارات، بينما في حقيقة الأمر كان سليمان يتعامل مع التقارير التي تصله من مرؤوسيه، وهو من تلك القيادات التي لم تدرك أن مصر تتغير، ولم يمكنه رصد التغيير، فقد كان النظام لا يعنيه ولا يهتم برصد حركة المجتمع ولكنه كان مشغولًا بالسيطرة على الجماهير واتباع أساليب "فرق تسد" وهي أساليب عفا عليها الزمن. على سبيل المثال، لم يدرك سليمان وآخرون حول مبارك أن هناك 250 ألف مشاركة في مظاهرات 25 يناير على موقع "فيسبوك" قبل ساعات من انطلاق المسيرات واستمرت قيادات الدولة والحزب الوطني في الاعتقاد أن 50 شخصا على الأكثر سوف يشاركون في المظاهرات. لقد كان النظام على قناعة بقوة آلته القمعية في إجبار المصريين على العودة إلى منازلهم.

ما هو تقييمك لما حدث فترة عام من تنحي مبارك إلى اليوم على المستوى الداخلي في مصر؟

صعب أن تحكم من 12 شهرًا بعد 60 عامًا من القمع على تطور مجتمع مثل مصر بعد ثورة. نحن أمام عملية طويلة المدى ومعقدة وسوف تستمر لسنوات، وتلك هي المرة الأولى التي يتاح للمصريين أن يكتبوا تاريخهم بأياديهم، والشيء الجيد هي حالة النقاش الدائرة في المجتمع المصري حول كل ما يتعلق بالمستقبل من حيث كتابة الدستور الجديد والنظام السياسي المتوقع ودور الدين في المجتمع والسياسة وكيفية رسم سياسة خارجية جديدة، والجانب السلبي في الشهور الاثني عشرة الأخيرة هو الحالة المقلقة التي وصل إليها الاقتصاد وحالة الانقسام والتفتت الشديد للحركات

والتيارات السياسية في الجانب الآخر المواجه لكتلة الأحزاب الإسلامية. ولديكم أيضًا حالة من الثورة الدائمة في الشارع المصري. وأعتقد أن خسارة الليبراليين للاستفتاء في مارس الماضي قد حول الحركة في الشارع إلى نوع من "الثورة الدائمة" وهو ما قلل من العائد الإيجابي للعملية السياسية. أعتقد أن القيادات العسكرية ما زالت تريد أن يستمر الجيش المصري في لعب دور محوري في العملية السياسية في البلاد. وأعتقد أن المجلس العسكري يسعى إلى عقد صفقات مع الجميع، ليس من منطلق أنه يضمر شرًا بتلك الاتصالات، ولكن لأن المرحلة الراهنة ربما تفرض عليه القيام بتلك الاتصالات خاصة مع الأطراف التي تملك رصيدًا في الشارع، وهو يقوم بتلك الاتصالات ليس من منطلق "أيديولوجي" ولكن بشكل عملي أكثر. ولا يمكن أن نصف الحال –من هنا في واشنطن– بأنه "كارثي" ولكن الأمر سوف يستغرق بعض الوقت حتى يستقر الوضع في المجتمع المصري.

وكيف ترون في واشنطن اليوم العلاقة بين القوى الإسلامية والمجلس العسكري؟

هناك علاقة "تكتيكية" بين الطرفين ربما في المدى القصير وهو ما ينطبق على قوى أخرى بخلاف الإسلاميين. من ناحية أخرى، لا يملك صناع القرار في واشنطن رؤية متماسكة موحدة حول سياسة أمريكية تجاه مصر لأننا ببساطة نعاني من الارتباك. وقد كان هناك نقاش حول إمكانية التعويل على المجلس العسكري ومدى إمكانية الانخراط في حوارات مع الجميع، ومدى إمكانية التعويل على التدخل الأمريكي لدعم التغيير الديمقراطي. وأيضًا، لدينا مصالح استراتيجية نريد صيانتها في الشرق الأوسط لكن اعتقادي الشخصي أن العلاقات الثنائية في جزء كبير منها قد "عفا عليها الزمن" حتى قبل الانتفاضة الشعبية ضد مبارك. فأسس العلاقات الاستراتيجية قامت على احتواء الاتحاد السوفيتي والمساعدة في تحقيق الاستقرار الإقليمي ودعم عملية السلام بين مصر وإسرائيل وتوسيع تلك العملية إلى دول الجوار. ولم تعد تلك الأسس مهمة في مطلع القرن الواحد والعشرين مثلما كانت عليه في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي. ومن الأفضل والأكثر صحيًا للعلاقات البحث عن "أساس منطقي" جديد، وربما لا يجب أن نتحدث اليوم عن تحالف استراتيجي أو تقديم المزيد من المساعدات إلى مصر. ومثلما هناك دهشة

في مصر من الأداء النظام السابق، هناك اليوم دهشة في واشنطن من عدم قدرة الولايات المتحدة على الخروج بسياسة جديدة تجاه مصر لأن سمعة الولايات المتحدة في مصر ما زالت تقوم على أنها دعمت النظام السابق، بشكل منهجي وواضح، وبالتالي ربما ستدعم المجلس العسكري اليوم من أجل الحفاظ على السلام مع إسرائيل، في المقابل هناك فريق كبير ضمن صناع القرار يدعم التغيير الديمقراطي إلا أن هناك تخوفًا من حدوث انهيار وفوضى وما زال صناع القرار مأخوذين بتداعيات ما حدث في إيران عام 1979. ولكن هناك طرق للتوصل إلى صيغة جديدة للعلاقات والمسئولية اليوم في بناء أسس علاقات ثنائية جديدة يقع على الولايات المتحدة في المقام الأول وعلى خلاف رأي الكثير من النخب السياسية وكبار الكتاب الأمريكيين بضرورة تدخل واشنطن فيما يحدث، أعتقد أن المصريين يجب أن تتاح لهم فرصة بناء مستقبلهم وتحديد أولوياتهم دون تدخل خارجي في تلك المرحلة في ظل تدخل أمريكي في حدود الدنيا، لأن واشنطن لا تملك ميزة التأثير في الأحداث مثلما كانت في الثلاثين عامًا التي غلب فيها مبارك مصلحته على مصالح مصر.

لكن أمريكا ما زالت لها تحالفات أمنية مع دول الخليج وهي ليست "ديمقراطية" في التعريف الأمريكي؟

السياسة الخارجية ليست "متسقة" طوال الوقت، فهناك بالفعل تحالفات أمنية مع دول خليجية وما حدث في دولة مثل البحرين يؤسف له، إلا أن أمريكا ما زال في استطاعتها أن تبقي على التحالف الأمني فيما تلتزم بمبادئها. وأرى أن الاختلاف الأبرز بين دول الخليج وشمال أفريقيا بوضوح أن أمريكا تهتم بما هو تحت الأرض في السعودية أكثر من السعوديين فوقها وهو ما يفسر غياب السعودية عن خطاب الرئيس باراك أوباما حول الربيع الديمقراطي في مايو الماضي. وسوف تعاني السياسة الأمريكية طوال الوقت من عدم الاتساق في السياسة الخارجية وهو ما يحتم أن تبقى الولايات المتحدة بعيدة عن التورط في الأحداث في مصر.

كيف يمكن أن تحدث عملية التحول من الطابع العسكري إلى الطابع المدني للدولة، بالنظر للسنوات الستين السابقة، من واقع دراساتك السابقة عن العلاقة بين ما هو "مدني" و"عسكري" في مصر؟

عملية التحول من شكل ما للحكومة إلى شكل آخر يمكن أن يحدث بسلاسة أو بصورة معقدة تتضمن عنفًا وعدم استقرار، ففي حالة مثل البرازيل مضت عملية التحول بسلاسة، وفي الأرجنتين كانت سلسة نسبيًا حيث كانت المؤسستان العسكريتان لديهما رغبة في التخلي عن السلطة بشكل كامل. وفي الحالة المصرية، المؤسسة العسكرية ملتزمة -في اعتقادي- بما تعهدت به أمام الشعب المصري فيما تريد أن تحافظ على المقدرات الاقتصادية للقوات المسلحة، وأن تستمر في لعب دور محوري في السياسة المصرية، وربما تحدث مواجهة مع البرلمان الجديد من وراء الأسباب السابقة. وأرى أن رؤية المؤسسة العسكرية لدورها فيما يطلق عليه "التماسك الاجتماعي" على غرار ما حدث في أيام الرئيس أنور السادات وحسني مبارك هي مسألة محل اختبار في الفترة المقبلة. الأمر الآخر، أن طبيعة العملية الانتقالية تتسم بالغرابة حيث بدأت بانتخابات، وليس وضع الدستور عن طريق لجنة مختصة، وربما يكون الدافع وراء قلب الأوضاع هو رغبة المجلس العسكري في التخلي عن إدارة الشئون اليومية للحكومة وهو ما دعاه إلى تحديد موعد انتقال السلطة في يونيو الماضي، لكن ذلك لم يحدث نتيجة تعقيدات المرحلة الانتقالية.

الحوار الثاني

نوفمبر 2016

مجلس العلاقات الخارجية - واشنطن

يشكل مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي إحدى المنصات المهمة التي تروج للمصالح الأمريكية ويضم نخبة الفكر السياسي والعلاقات الدولية في البلاد، ويقدم نفسه باعتباره مؤسسة غير حزبية. وأهم ما يقدمه المجلس، فضلًا عن استضافة الندوات والمنتديات، هو دورية الشئون الخارجية الأولى في العالم Foreign Affairs صاحبة التأثير الواسع والتي تترك مقالاتها تأثيرًا في كل الأوساط السياسية والاقتصادية والعسكرية أيضًا. وفي العدد الأخير تناول الباحث المتخصص في الشئون المصرية ستيفن كوك الأوضاع الداخلية في مصر بشكل مثير للجدل. ذهبت إلى ستيفن كوك في مواجهة مع واحد من الكتاب المعروفين في الشئون المصرية

ومواجهته بما كتب في حوار مفتوح بين الصحيفة الأكبر التي تأخذ صف المصلحة العليا وبين باحث شهير في أكبر مراكز الأبحاث على مستوى العالم من أجل استجلاء المواقف عن كتابات تنال انتشارًا واسعًا وتؤثر على الموقف الخارجي من الأوضاع الداخلية في مصر. يمثل ستيفن كوك تيارًا مهمًا على الساحة الأمريكية لا بد من الاستماع إليه ومناقشته عن قرب.

ستيفن، مقالك الأخير عن مصر ينظر إليه باعتباره يتحامل بشدة على السلطة في مصر التي تواجه مشكلات بالغة التعقيد، كما لو كنت لا تعلم بحجم المخاطر التي تواجه الدولة المصرية اليوم، ويرى المؤيدون للسلطة السياسية بشكل عام أنك ضد ما يجري في البلاد على طول الخط. ما هو ردك؟

هذا ليس دقيقًا بالمرة، وهناك حالات عديدة لانتقاد الإدارة المصرية من جانب باحثين في واشنطن ولأنني بالتأكيد أتمنى لمصر أن تنجح في تلك المرحلة وأن تحقق تقدمًا اقتصاديًا وتنمويًا كبيرًا. وقد نشرت المقال في عدد نوفمبر ـ ديسمبر وقد كان مقررًا أن تنشر في عدد سبتمبر ـ أكتوبر إلا أن إدارة المجلة رأت أن هناك بعض التساؤلات ومن ثم بتحريك المقال إلى عدد أول نوفمبر. ولو نظرت في غرفتي ستجد الكثير من المقتنيات والملصقات المصرية. أنا لست مساندًا للإرهاب الدولي! وأرحب برد من الخارجية المصرية ومستعد للتعليق عليه في "فورين أفيرز".

لكن المقال من البداية يشير إلى مقولة لأحد قيادات جماعة الإخوان الهاربين. وفي مواضع كثيرة تدافع عن الجماعة بطول المقال.. كيف تسقط من الحسابات ثورة شعبية وعنفًا شديدًا من جماعة خارج الدولة؟

نعم هناك مقولة لأحد قيادات الإخوان في بداية المقال، لكن هذا لا يعني أنني أقول إن محمد مرسي كان يحكم بشكل ديمقراطي. وقد قلت في المقال إن هناك أسبابًا لغضب المصريين من جماعة الإخوان بشكل واضح بعد أن أثبتوا –في فترة وجيزة من تولي السلطة– عدم قدرة على القيام بمهام الحكم بشكل جيد.

تناول الجماعة وتاريخها في مقالك الأخير، وفي مقالات أخرى شبيهة، يسقط من الحسبان الأفكار غير الديمقراطية التي قامت عليها جماعات الإسلام السياسي

وبخاصة جماعة الإخوان.. نريد أن نعرف تصورات باحث معروف مثلك حتى لا ندور في حلقات مفرغة معًا؟!

لا أنكر أن مصر لديها مشكلة حقيقية مع جماعات الإرهاب. وقد قلت في السابق وفي كل أعمالي إن الجماعة تنظيم "سلطوي" و"طائفي". ومن مقالات نشرت مؤخرًا تنتقدني لدى مشكلة مع أصحابها في إصدار أحكام سريعة على ما أكتبه! من ناحية أخرى، لا أجد من وجهة نظري أن الإخوان هم الأصل لكل تلك الجماعات الإرهابية مثل الجماعة الإسلامية وبيت المقدس وغيرهم، وإن كنت أرى المكون الأيديولوجي في الجماعة، وأعلم أن هناك أعضاء في الجماعة دعوا إلى رفع السلاح وإلى تبني الأفكار المتطرفة ولا يمكن إنكار وجود التنظيم السري. لكن لو نظرت إلى أيمن الظواهري زعيم القاعدة ستجد أنه يرفض الإخوان وهو ما يعني وجود تنويعات للظاهرة!

أنت هنا لا ترد الظاهرة إلى أصولها.. أعني ظاهرة الإسلام السياسي بشكل عام التي تمثل الإخوان العمود الفقري لها؟!

أنا لا أضع كل الجماعات في سلة واحدة.. فلا أرى داعش مثل النهضة في تونس.. فهناك فروق بين كل تلك التنظيمات.

ما قلته عن استخدام السلطة السياسية في مصر الإخوان ذريعة لإحداث قلاقل إقليمية أمر يجافي الحقيقة تمامًا. فالدولة المصرية تدافع عن كيانها وعن تهديدات الأمن القومي وحماية لحدودها؟

لم أقل إن الدولة المصرية تستخدم الإخوان أداة أو فزاعة إقليمية، ولكن ما قلته إن هناك تركيزًا على نزع الشرعية عن جماعة الإخوان أو قتل التنظيم. وربما لا يكون الأمر في مصلحة مصر أو المصالح الأمريكية!

ما الذي يضير الدولة في عدم التعامل مع الفروع الموالية للجماعة في الدول العربية المجاورة حماية للأمن القومي؟

أعتقد أن الأمر غريب بالنسبة لي لأن الإخوان موجودون على الساحة لمدة زمنية طويلة، وقد سعى مبارك إلى احتوائهم من قبل.. فالنخبة السياسية في مصر لا تريد الجماعة وهو ما لا أستوعبه! وأنا لا أؤيد أي طرف على الساحة.

كل تلك التنظيمات لا تريد شكل الدولة الحديثة.. كيف تستوعب ما لا يمكن استيعابه؟

أعتقد أن أي تنظيم يتبنى العنف وغير متسامح وسلطوي أو ضد المرأة وضد الديمقراطية عمومًا لا مكان له في العملية السياسية الشرعية.

أعود مرة أخرى.. نحن نعرف من أدبياتهم عن مسلكهم السياسي؟

لا أختلف معك.. لكن ما زلت أرى أن الإخوان حققوا نتائج في الانتخابات التشريعية، حتى لو تناقشنا في شرعية الانتخابات الرئاسية، وأرى أن التنظيم بات ضعيفًا والأجهزة الأمنية على كفاءة عالية جدًا، ولكن ما زالت مسألة الانتخابات تطرح تساؤلات عن شعبية الجماعة (يقصد في الأوساط الغربية).. وقد قلت من قبل ربما لو ألقيت القبض على كل الإخوان فلن يهتم أحد، ولكن لو ألقيت القبض على فصائل سياسية أخرى تلك هي المشكلة.

- عمومًا الانطباع السائد في القاهرة أن كثيرًا من دراسات مراكز الأبحاث ومنها مقالاتك لا تظهر أي شيء إيجابي في مصر بعد 30 يونيو.

هناك بالفعل انتقاد للطريقة التي يرى بها المشتغلون بدوائر السياسة في واشنطن الحالة المصرية. في بعض الأحيان يكون التحليل ينتقل من مرحلة التحليل الموضوعي إلى مرحلة التأييد أو الانحياز advocacy. ومن وجهة نظري، هناك انتقاد لنخبة السياسة في القاهرة ممن يرون أن لدينا "أجندة" أو حملة ضد مصر طوال الوقت. وبالفعل، هناك تطورات إيجابية حدثت في مصر بعد تولي الرئيس السيسي الحكم، والتطور الأخير الخاص بالإصلاح الاقتصادي مسألة بالغة الأهمية. لن يوجد في واشنطن من يؤيد 100 ٪.

- **ما هو سر وجود الجماعة في واشنطن؟**

لا أعتقد أن الجماعة لها شعبية في واشنطن، وكانت هناك رغبة في معرفة الجماعة بعد 25 يناير، وما زال الناس متشككين هنا في التنظيم.

- **كيف نضيق تلك الفجوة بين السلطة أو الحكومة في مصر وبين مراكز الأبحاث في واشنطن؟**

لا أعرف كيف يمكن أن يحدث مثل هذ التقارب، لكن مراكز الأبحاث تقوم بعملها دون النظر إلى نتائج الدراسات.. ولكني على استعداد للدخول في نقاش موضوعي بشأن ما أكتب عن مصر، فلا توجد في نفسي أي غضاضة أو عداء لأحد في مصر، ولست مؤيدًا لأي جماعات، ومن يعرفني يعلم أني آخر من يمكنه تأييد الإخوان! بالمقارنة بتركيا، توجد لدي مشكلات في التعامل مع حكومة أردوغان ولكني أشعر أني لو توجهت إلى القاهرة سأكون في أمان تام، وربما لن يكون الأمر كذلك لو ذهبت إلى إسطنبول. مصر أعتبرها بلدًا ثانيًا بالنسبة لي.

- **الأوضاع في واشنطن تبدو قد انقلبت رأسًا على عقب بعد انتخاب دونالد ترامب.. كيف ترى التغيير؟**

ما زال الوقت مبكرًا للحكم على السياسة الخارجية للرئيس المنتخب وهناك بالفعل تغيير في اللهجة بين مصر وأمريكا بعد مقابلة الرئيس السيسي للمرشح ترامب في نيويورك قبل شهرين، وسيكون هناك تغيير في التعامل مع جماعة الإخوان بحكم أن المحيطين بالرئيس ترامب لديهم آراء حادة تجاه الجماعة. والغموض يأتي من عدم الاعتماد على مؤسسة السياسة الخارجية في الحزب الجمهوري أو أن هناك شخصيات معروفة رفضت العمل معه.

الانطباع العام أن هناك تركيزًا على محاربة الإرهاب واهتمامًا أقل بحقوق الإنسان، وربما مواجهة مبكرة مع إيران حول الملف النووي، واهتمامًا أقل أيضًا بالعمل مع المعارضة السورية التي يشعر فريق ترامب تجاهها بشكوك.

- **هل مراكز الأبحاث المعروفة مثل كارنيجي وبروكينجز سيصبح دورها هامشيًا لمصلحة مراكز محافظة وأهمها هيريتيج فاونديشن Heritage Foundation..؟**

أعتقد أن المسئولين الكبار في إدارة ترامب لن يسعوا لمشورات كثيرة من مراكز الأبحاث، ولكن الرئيس أوباما فعل الشيء نفسه باستثناء تواصله مع المراكز في واشنطن كثيرًا أثناء الربيع العربي. ترامب لديه تصورات ضد مؤسسة السياسة في واشنطن وهو يعتبر المراكز جزءًا من تلك المؤسسة. أغلب المراكز لا تحصل على أموال من الحكومة، وتمويلها من تبرعات الأفراد أو الشركات، والاستثناء في معهد السلام الأمريكي والوقفية الوطنية للديمقراطية NDI، والأخيرة تدخل تحت بند المنظمات غير الحكومية.



الحوار الثامن:
جيفري فيلتمان

أهم الأفكار:

- نحن البلد الأقوى عالميًا والدولة التي يشير إليها الناس بسهولة كلما حدث شيء ما لا يروق لهم، وليس في الأمر شيء خاص بمصر وحدها، ولكن هي مسألة عادية وطبيعية تحدث في كل مكان، وهو جزء من كوننا القوة الأكبر، سواء أحببنا تلك الصورة أو لم نحبها

جيفري ديفيد فيلتمان (مواليد 1959) هو دبلوماسي أمريكي ووكيل الأمين العام السابق للأمم المتحدة للشئون السياسية. أشرف فيلتمان على الجهود الدبلوماسية التي تبذلها الأمم المتحدة لمنع وتخفيف حدة الصراع في جميع أنحاء العالم. يتكلم العبرية والإنجليزية والعربية والفرنسية والمجرية. ولد فيلتمان لأبوين يهوديين في جرينفيل بولاية أوهايو، وحصل على شهادته الجامعية في التاريخ والفنون الجميلة من جامعة بول ستيت في إنديانا في عام 1981، ودرجة الماجستير في القانون والدبلوماسية من كلية فليتشر للحقوق والدبلوماسية في جامعة تافتس. في عام 1983 انضم فيلتمان إلى الخدمة الخارجية الأمريكية في عام 1986، وعُين مسئولًا قنصليًا في بورت أو برنس، هايتي. شغل منصب مستشار اقتصادي في سفارة الولايات المتحدة في المجر من 1988 إلى 1991. ومن عام 1991 إلى عام 1993، عمل فيلتمان في مكتب نائب وزير الخارجية، لورانس إيجلبرجر، كمساعد خاص يركز على تنسيق المساعدة الأمريكية لدول أوروبا الشرقية والوسطى. بعد عام من الدراسات العربية في الجامعة الأردنية في عمان، خدم فيلتمان في سفارة الولايات المتحدة في تل أبيب من 1995–1998، حيث تناول القضايا الاقتصادية في قطاع غزة. من 1998 إلى 2000، شغل فيلتمان منصب رئيس القسم السياسي والاقتصادي في سفارة الولايات المتحدة في تونس. خدم في سفارة تل أبيب كمساعد خاص للسفير مارتن إنديك في عملية السلام من عام 2000 إلى 2001. ثم انتقل إلى القنصلية الأمريكية العامة في القدس، حيث شغل منصب النائب الأول (أغسطس 2001 – نوفمبر 2002) ثم كمسئول رئيسي بالإنابة (نوفمبر 2002 إلى ديسمبر 2003). تطوع فيلتمان للعمل في مكتب سلطة التحالف المؤقتة في أربيل، العراق، من يناير إلى أبريل 2004. انتقل من خلالها إلى أن يصبح سفير الولايات المتحدة في لبنان من يوليو 2004 إلى يناير 2008. شغل فيلتمان منصب مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأدنى من أغسطس 2009 إلى يونيو 2012. في سبتمبر 2017، أعلن فيلتمان دعمه لإقامة دولة فلسطينية، مشيرًا إلى أن التنمية الاقتصادية ليست بديلًا عن السيادة والدولة.

في نفس توقيت تلك المقابلة مع جيفري فيلتمان مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأدنى، كانت وكالة أنباء الأسوشيتدبرس تبث تقريرًا عن مغادرة مدير مكتب هيئة المعونة الأمريكية في القاهرة الأراضي المصرية بعد إنهاء

عمله على خلفية الصدام بين حكومتي البلدين بشأن التمويل الأمريكي لبعض منظمات المجتمع المدني بعد ثورة يناير، وهو ما أثار عاصفة انتقادات ضد سلوك الدبلوماسية الأمريكية. فلم يكن هناك توقيت أفضل من ذلك لإثارة كل القضايا ومناطق الاتفاق والاختلاف بين الولايات المتحدة ومصر مع السفير فلتمان. السفير فلتمان صاحب الجولات المكوكية في المنطقة العربية ومفتاح أسرار السياسة الأمريكية تجاه الربيع الديمقراطي ابتدأ من تونس مرورًا بمصر، وهو اليوم يدير دبلوماسية بلاده ويتولى التنسيق مع الأطراف الرئيسية إقليميًا ودوليًا في ظل الأوضاع التي تمر بها سوريا واليمن وليبيا. وبعد تأجيل المقابلة قرابة شهر كامل نتيجة أسفار المسئول الأمريكي المتلاحقة للشرق الأوسط، جاء توقيت اللقاء مع الأهرام مهمًا لاستجلاء المواقف الأمريكية الأخيرة وحقيقة التوترات العديدة التي مرت بها العلاقات بين القاهرة وواشنطن وهي أول مقابلة صحفية مع مسئول أمريكي رفيع المستوى من المتداخلين مع التفاصيل اليومية، ليس بشأن العلاقة بالسلطة الانتقالية في مصر حسب ولكن أيضًا من الفاعلين الرئيسيين في الاتصالات الجارية مع العواصم المضطربة. في الجزء الأول من الحوار المطول نستعرض تطورات العلاقات المصرية – الأمريكية من خلال إثارة القضايا الخلافية بين حكومتي البلدين والتي طفا على سطحها قصة المساعدات التي قدمتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لبعض القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني دون إخطار الجهات الرسمية. وكذلك، الخلافات حول المراقبة الدولية للانتخابات التي رفضتها غالبية القوى السياسية المصرية ثم ما يتردد عن تعيين مبعوث أمريكي لحقوق الأقليات. ويتناول المسئول الأمريكي حدود الخلاف بين مصر وأمريكا والثوابت والمتغيرات في العلاقات الثنائية وما تريده واشنطن من تحركها على الساحة السياسية في أعقاب ثورة 25 يناير، ويتحدث عن الموقف الأمريكي من النظام السابق في بدايات الثورة، وهو الموقف الذي ما زال يلقي بظلاله على صورة إدارة الرئيس باراك أوباما في الشارع المصري.

يوليو 2011

مبنى وزارة الخارجية الأمريكية – واشنطن

نص الحوار:

من موقعك كمسئول بارز بوزارة الخارجية وأحد صناع السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط نريد أن توضح وجهة نظر الولايات المتحدة عما حدث من رد فعل للولايات المتحدة في الأيام الأولى للثورة المصرية في يناير الماضي وحتى تنحي حسني مبارك عن السلطة في 11 فبراير. أعتقد أن الأيام الثلاثة أو الأربعة الأولى التي ساندت فيها الإدارة الرئيس المخلوع قد تركت أثرًا سلبيًا على صورة بلادكم في مصر.

أعتقد ان الأمر شديد التعقيد والإجابة معقدة أيضًا لطبيعة العلاقات الاستراتيجية طويلة الأمد بين مصر والولايات المتحدة والتي قد ربح منها الجانبان كثيرًا من الصداقة الاستراتيجية وكسب شعبا البلدين الكثير منها أيضًا، ومن مصلحتنا المشتركة استمرار تلك العلاقة المهمة. في الوقت نفسه، على مدى سنوات أجرينا حوارات عنيفة وحادة مع الحكم السابق في مصر بشأن تعهد الولايات المتحدة بدعم حقوق الإنسان ومساندة المزيد من الممارسة الديمقراطية في المجتمع المصري. وقد قلنا بوضوح، منذ وقت طويل، للحكومة المصرية السابقة إنه من مصلحتها تمامًا أن تظهر في صورة المسئول أمام الشعب. وبصفة شخصية، فقد شاركت في كثير من تلك الحوارات والمناقشات الحادة على مدى سنوات. كما أن هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية قد شاركت في إثارة تلك مع كبار المسئولين المصريين السابقين. في بعض الأحيان، كانت الولايات المتحدة تنظر إلى طرق لتشجيع حكومة مصر على رفع مستوى احترام حقوق الإنسان واتباع المعايير الدولية الخاصة بالشفافية والمحاسبة أمام الشعب ومن أجل جعل النظام أكثر ديمقراطية. وقد شاهدتم كيف انتقدنا نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة في نوفمبر من العام الماضي، على سبيل التدليل. وما حدث في يناير أن الشعب المصري نفسه قد خرج للمطالبة بحقوقه الأساسية مطالبًا بقدر أكبر من الاحترام من حكامه. ولم تكن الثورة ضد الولايات المتحدة أو متعلقة بها من وجهة نظرنا ولكنها كانت من أجل طموح المصريين في مستقبل أفضل. وقد

أوضح الرئيس باراك أوباما بشكل تام أن السياسة الأمريكية تنظر إلى الأمام وأنها تدعم الإصلاح الديمقراطي في المنطقة وتساند تطلعات الشعوب أنفسها. ما سبق لا يعني أننا دائمًا نتفق مع السلطة الموجودة على كل شيء. واقع الحال، هناك الكثير من الأشياء التي لا نتفق فيها وهو ما يحدث حتى مع أقرب حلفائنا في العالم الغربي. انظر إلى المملكة المتحدة حيث علاقتنا بها يوجد بها الكثير من الاختلافات، ولا أريد أن أخدع قارئ الأهرام وأقول إن مصر في ظل حكومة ديمقراطية سوف توافق الولايات المتحدة على كل شيء! والأمر الآن يتعلق بتطلعات الشعب المصري عندما يصبح المواطنون قادرين على إدراك مقدراتهم، حيث يتحقق النمو الاقتصادي واحترام حقوق الإنسان، وعندما تكون هناك ليس فقط انتخابات ديمقراطية ولكن أيضًا مؤسسات حكم مسئولة أمام الشعب المصري. وهو يمثل تحديًا هائلًا على عاتق المصريين اليوم. وهو هدف نبيل ومحترم وهو ما نريد للمصريين تحقيقه وندعمه بكل وضوح أيضًا.

كل ما سبق يحمل صيغًا دبلوماسية وواقعية، ولكن هناك قضايا وموضوعات ينظر إليها غالبية من المصريين على أنها بمثابة تدخل من الولايات المتحدة في الشئون الداخلية لمصر، ولنبدأ بقصة مساعدات المجتمع المدني التي أثارت ضجة كبيرة أخيرًا.

يجب أن نوضح الأهداف الأمريكية فيما يجري اليوم. إن الشعب المصري هو الذي خرج للمطالبة بأن يحكم بنظام ديمقراطي يحترم حقوقه الأساسية، ويسمح بإتاحة فرص اقتصادية للجميع وتعليم أفضل، ويخلق المزيد من فرص العمل أمام الأجيال الجديدة، وتلك هي أيضًا تمثل أهداف الولايات المتحدة في تلك المرحلة وتؤكد على دعم الشعب المصري وتطلعاته، ومن أجل تحقيق تلك المساندة نحن نبدأ من النقطة نفسها التي يبدأ منها المجتمع المصري وهي خلق نظام ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان يتيح الفرص المتساوية ويسمح للناس بأن تشارك وأن تكون لها كلمة في الطريقة التي يريدون أن يحكموا بها. في الوقت نفسه، الولايات المتحدة لديها تاريخ طويل في مساندة المجتمع المدني المصري بما يسهم في الاستجابة للتحديات التي تواجه الشعب المصري. ولم يكن هناك شيئًا جديدًا تمامًا فيما يخص عملنا في

مجال المجتمع المدني المصري. وهناك أطراف دولية مثل دول الاتحاد الأوروبي تعمل في مجال المجتمع المدني في مصر وهناك الكثير من منظمات المجتمع المدني المصرية التي تملك خبرات احترافية عل أهمية كبيرة في سبيل تحقيق أهداف رؤية مجتمع ديمقراطي ومجتمع يوفر الفرص لأبنائه في المستقبل.. ودعني أوضح بشكل صريح هنا، أن الولايات المتحدة لا تهدف مما تفعل إلى اختيار الفائزين من المتنافسين على الساحة ونحن نقدم آلية في عدد من الميادين ولا نقدم أموالًا للأحزاب السياسية ولكن ما نقدمه هو عبارة عن فرص تدريب وبناء للقدرات تسمح للمصريين بأن يكونوا في وضعية أفضل من أجل أن ينافسوا في الانتخابات ومن أجل أن يشاركوا في نظام أكثر ديمقراطية. على سبيل المثال، نحن نقدم برامج تدريب لشباب الصحفيين من خلال برامج وسائل الإعلام وهي برامج للتدريب وبناء القدرات مفتوحة وشاملة وهي أيضًا ليست حقائب أموال للأحزاب السياسية فهي أشياء متاحة أمام طيف كبير جدًا من المجتمع المصري يريد أن يشارك في العملية الديمقراطية. والمصريون هم الذين سوف يقررون مستقبل بلادهم وحدهم وسوف يذهبون إلى صناديق الانتخاب من أجل اختيار أفضل من يمثلهم في العملية السياسية. ومما سبق، الولايات المتحدة ليست -بأية وسيلة- ترغب في التدخل في العملية الحالية، ولكننا نتطلع إلى رؤية عملية لها مصداقية وحرة وعادلة.

مغادرة مدير مكتب وكالة التنمية الدولية الأمريكية القاهرة هل تشير إلى اقتناعكم بوجهة نظر المجلس العسكري من ضرورة وقف التدخل في العملية السياسية، وهو ما عبر عنه اللواء محمد العصار -عضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة- في معهد السلام الأمريكي في زيارة لواشنطن مؤخرًا عندما قال: نريد المساعدة.. ولا نريد تدخلًا.

المؤسسة التي تتلقى معظم المساعدات الأمريكية هي القوات المسلحة المصرية. ولو تكلمت عما نفعله فيما يتعلق بالمجتمع المدني والديمقراطية فهو عملية بناء قدرات وتطوير أدوات يمكن من خلالها للمجتمع المصري أن يقرر لنفسه ما يريده في المستقبل ومن خلال عملية أكثر ديمقراطية. وبالنسبة للأفراد في السفارة الأمريكية في القاهرة فهم يقومون بمهام إدارية في المقام الأول ونقدم على

تغيير الأفراد من وقت إلى آخر، وهو الشيء نفسه الذي تقوم به السفارة المصرية في واشنطن. وتغيير الأشخاص لا يمس الموضوعات الأساسية وهي مساندة عملية تحول ديمقراطي ناجحة في مصر.

قضية الرقابة الدولية على الانتخابات من المسائل المثارة على أجندة العلاقات بين القاهرة وواشنطن. وقد سبق أن صرحت في مايو الماضي بأن المصريين هم الدين سوف يقررون بشأن العملية الانتخابية، إلا أن هناك لغطًا جاريًا في أوساط أمريكية بسبب عدم سماح الحكومة المصرية للمراقبة الدولية في الانتخابات المقبلة.

نعم، الولايات المتحدة تشعر بالخيبة من عدم سماح قيادات السلطة الانتقالية الحالية في مصر بمفهوم السماح لشكل من أشكال المراقبة الدولية للانتخابات. ونرى أنها فكرة جيدة أن تتجه مصر إلى الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى من أجل المساعدة ليس من منطلق أننا نرى الأمم المتحدة أو أية جهة أخرى يمكنها أن تقرر نيابة عن المصريين. ليس الأمر بتلك الصورة ونرى الشعب سوف يقرر بنفسه، ولكن تتوافر الكثير من الخبرات التي يمكن طلب حضورها من أجل أن يقرروا أن الانتخابات نزيهة وتجنب الأخطاء التي وقعت فيها دول أخرى أثناء العملية الانتخابية. وما زلنا نعتقد أن قبول المصريين المراقبة الدولية فكرة جيدة، والمراقبون يأتون إلى الانتخابات الأمريكية فهي نوع من المعايير الدولية الموحدة في الممارسة التي لا تقتصر على دول دون غيرها. وبالقطع، في ظل أهمية الانتخابات المصرية المقبلة وبسبب تاريخية تلك الانتخابات، نرى أن الشعب المصري يستحق أفضل عملية انتخابية ممكنة ويمكنهم تحقيق مثل هذا الإنجاز.

هل ناقشت الأمر مع المسئولين في الحكومة والمجلس العسكري سواء في زياراتك المتعددة للقاهرة أو أثناء زيارات أعضاء المجلس العسكري للعاصمة الأمريكية مؤخرًا؟

بالطبع، ولكن ما أريد الإشارة إليه أنه عندما توجد علاقة ممتدة وشراكة استراتيجية تاريخية بين البلدين توجد لدينا فرصة مفتوحة للاتصالات والتواصل، ولا يعني الأمر أننا نتفق على كل شيء ولكن الفرصة تكون متاحة تمامًا سواء في

اللقاءات في القاهرة أو واشنطن من أجل شرح أن أهدافنا متطابقة، وهو نفس أهداف الشعب المصري في ميدان التحرير، وأننا لا نريد أن نتدخل في الشئون المصرية ولكن نسعى لتقديم مساعدات مناسبة وملائمة تحترم السيادة الوطنية المصرية ويمكنها أن تساعد مصر في النجاح في عملية التحول الديمقراطي، وهو ما نريد أن نراه فعليًا وهو الهدف الحقيقي دون أن نتهم بالتدخل ولا نريد أن نعطل العملية ولا نريد أن نختار الفائزين. فقط نريد للعملية أن تنجح. ونحن نقدر للمسئولين المصريين أنهم حتى وهم يظهرون اختلافًا في الخطط والأساليب الخاصة بنا إلا أنهم يتركون لنا الفرصة من أجل شرح موقفنا وهو أمر جيد وصحي في العلاقة بين البلدين.

أحدث القضايا المثيرة للجدل في العلاقة بين البلدين مسألة تعيين مبعوث خاص لشئون الأقليات. ما هو موقف الخارجية الأمريكية من تلك الخطوة؟

يجب أن يكون واضحًا أن تلك خطوة قام بها أحد مجلسي الكونجرس ولم يكن بتدخل من الإدارة الأمريكية.

من المستجدات على الساحة بعد ثورة يناير تطورات الأوضاع الأمنية على الحدود الشرقية وضرورة تعديل اتفاقيات كامب ديفيد من أجل نشر مزيد من القوات المصرية في شبه جزيرة سيناء. هل تقر واشنطن -وهي شريك في اتفاقية السلام- ضرورة إجراء التعديل في أقرب وقت خاصة ما يتعلق بالمنطقة (ج) المتاخمة للحدود مع إسرائيل؟

أعتقد أن هناك نقاشات كثيرة بين الأطراف المعنية حول مسألة الأمن في سيناء، ونحن متحمسون لعقد الكثير من المناقشات الثنائية بين مصر وإسرائيل بالفعل حول أمر على درجة عالية من الأهمية لأمن مصر. والولايات المتحدة تشجع مثل هذا الحوار النشط للغاية بشأن المسألة. ومهما كانت الخلافات بين مصر وإسرائيل، فإن البلدين يتفقان على حاجة مصر إلى تعزيز الأمن. كانت هناك مناقشات وهناك مناقشات تجري حاليًا وما سوف تتفق عليه الأطراف سوف يكون تصورًا مقبولًا في واشنطن على الأكثر.

قياسات عديدة للرأي العام المصري، أظهرت عدم ثقته فيما تعلنه الولايات المتحدة من دعم للثورة المصرية التي أطاحت بحليف واشنطن السابق. هل تشعر بخطر من تزايد تلك المشاعر الرافضة للسياسات الأمريكية وكيف تعبرون للحكومة أو السلطة الانتقالية عن القلق؟

نعم نشعر بقلق من موجة معاداة الولايات المتحدة في المجتمع المصري. ووجهة نظرنا أن علاقة المشاركة بين بلدينا عادت بالنفع على كلاهما ونرغب في أن تستمر علاقة المشاركة، ونشعر في الوقت نفسه بالإحباط من رؤية جهود تبذل عن قصد لإذكاء نيران معاداة أمريكا، ولكني أعتقد أن أفضل طريقة للتعامل مع الأمر هو استمرارها في توصيل الرسالة عبر القنوات المختلفة. وإني أقدر تلك الفرصة اليوم من أجل تبليغ رسالة للمصريين بأن كل ما تبغيه الولايات المتحدة هو رؤية مصر ناجحة في مساعيها، وأن تكون هناك حكومة مسئولة أمام شعبها وحيث هناك قدرة حقيقية على توليد فرص العمل وخلق فرص للموهوبين من أبناء الشعب، وأن تتاح لهم القدرة على إدراك طموحاتهم الذاتية. هناك مشاعر معادية للولايات المتحدة في سائر أنحاء العالم وهي مسألة طبيعية نتيجة المكانة القوية التي تحظى بها أمريكا على المستوى الدولي حيث من السهل على الناس أن يروا المؤامرة فيما نفعل ويرجعون الكثير من الأشياء إلى القوة الأولى في العالم. وشخصيًا لا أشعر بالمفاجأة من معاداة الولايات المتحدة ولكني أشعر بخيبة أمل مما يبدو أحيانًا نوعًا من "تشجيع رسمي" لموجة معاداة أمريكا في المجتمع. في المدى البعيد، تهدف الولايات المتحدة إلى الوصول إلى عملية انتقالية ناجحة في مصر ونتطلع إلى استخدام برامج المساعدات الثنائية وعلاقاتنا الدبلوماسية وصلاتنا القوية مع المؤسسات الدولية من أجل حفز الآخرين على الاستثمار في مصر. وكل تلك الطرق هي الوسائل التي نعمل من خلالها على الترويج لعملية انتقالية ديمقراطية ناجحة. وفي نهاية المطاف، نأمل أن توفر تلك المشاركة الإيجابية وسجلنا المتعاون وسيلة للتخفيف من حدة المشاعر المعادية للولايات المتحدة التي تتسم بالاتجاه إلى الإثارة وربما يمكن مواجهة الشعارات التي يروج لها حاليًا ضد أمريكا.

المتحدث باسم الخارجية الأمريكية صرح بأن الولايات المتحدة اشتكت من "تشويه" صورتها في المجتمع المصري. من هو المسئول عن تقديم الصورة أو تحسينها من وجهة نظرك؟

جزء مما يحدث هو مسألة "طبيعية" فنحن البلد الأقوى عالميًا والدولة التي يشيرإليها الناس بسهولة كلما حدث شيء ما لا يروق لهم وليس في الأمر شيء خاص بمصر وحدها، ولكن كما قلت هي مسألة عادية وطبيعية يحدث في كل مكان وهو جزء من كوننا أمريكا، سواء أحببنا تلك الصورة أو لم نحبها. وعلينا أن نقبل أن الأمر سوف يستمر على هذا المنوال. وفي حالة مصر، هناك حالات تعد أمثلة على "تشجيع رسمي" لذلك النوع من المشاعر المعادية لأمريكا، والهدف ربما يكون تشتيت أنظار الناس عن حقيقة أن الاقتصاد لم يتعافَ بالسرعة المتوقعة من الرأي العام، أو في بعض الحالات تسير العملية الانتقالية ببطء أكثر مما توقع المواطنون. ولا نعتقد أن ما يحدث عملية صحية ولا بد من التركيز معًا على تلك الأهداف الخاصة بإنجاح الانتقال الديمقراطي. نعم نشعر بالقلق ولكني لا أريد أن ندق "جرس إنذار" حول الأمر، ولأنني أعتقد في نهاية المطاف سوف يأتي البلدان على اتفاق أنه من مصلحة شعبي البلدين استمرار العمل معًا في ظل علاقة الصداقة الطويلة التي ربطت بينهما وأن تلك الأمور يمكن وضعها في نهاية المطاف تحت السيطرة.

كيف ترون جماعة الإخوان المسلمين بعد اكتسابها شرعية من ثورة يناير؟ وهل واشنطن متمسكة أن تظهر الجماعة التزامًا بالعملية الديمقراطية قبل الدخول في حوارات جادة معها؟

نحن نتحاور مع قطاعات كبيرة من المجتمع المصري في الأيام الحالية ونريد الوصول إلى طيف واسع من الحياة السياسية والمجتمع المدني وهو ما يتضمن بالقطع جماعة الإخوان المسلمين. وما يحدث ليس بجديد حيث نجتمع مع قطاعات واسعة من الحياة السياسية المصرية والتي تمتاز بالتنوع والحيوية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني يظهر التزامًا بالعملية الديمقراطية وحكم القانون. وبالقطع، من مصلحة الولايات المتحدة أن ندخل في حوارات مع أطياف المشهد السياسي المصري جميعها.

ما هي طبيعة الاتصالات مع الجماعة بعد ثورة 25 يناير؟

المسئولون في الحكومة الأمريكية والسفارة الأمريكية بالقاهرة يلتقون بمسئولي جماعة الإخوان في إطار التواصل مع ممثلين عن الطيف المتنوع من القوى السياسية المختلفة، سواء من الأحزاب أو منظمات المجتمع المدني. وهو نوع من الاتصالات العادية التي يجريها أفراد السفارة والمسئولون في الحكومة الأمريكية.

كيف ترون القوى الإسلامية الأخرى بخلاف جماعة الإخوان مثل التيار السلفي والجماعة الإسلامية؟

أجدد التأكيد على أن مستقبل مصر لن تحدده الولايات المتحدة ولكن الشعب المصري، والناخبون هم الذين سوف يحددون شخصية مصر التي يودون أن يروها في المستقبل. ويجب أن يكون هناك مكان في النظام الديمقراطي لكل الأحزاب كي تتنافس بحرية وعدالة ووفقًا لحكم القانون وقواعد اللعبة الديمقراطية. وبالقطع، سوف نشعر بالقلق لو أن هناك جماعات تتطلع إلى استخدام وسائل غير ديمقراطية من أجل القفز على السلطة واستبعاد المرأة والشباب، أو يعملون على الحد من الحرية الدينية للأقليات. والولايات المتحدة ضد كل تلك السياسات. والجماعات، التي لديها أيديولوجيا معينة، طالما أنها تلعب في إطار قواعد اللعبة الديمقراطية فعليها أن تركز جهودها على الساحة المصرية وليس إلى كيف تنظر الولايات المتحدة حيالهم.

الأوضاع على الساحة السورية بالغة التعقيد.. كيف ترون التغيير هناك؟

دعنا نأمل أن تتواجد القدرة السياسية للأحزاب السياسية على التنافس في إطار حكم القانون مثلما يحدث اليوم في مصر. ونريد أن نرى سوريا تخوض نفس العملية الانتقالية التي تمر بها مصر اليوم، حيث تقوم الحكومة والقوات المسلحة بتشجيع عملية التحول الديمقراطي وليس قتل المدنيين مثلما يجري في سوريا. وهناك خلاف كبير بين البلدين في مسار الأحداث فهناك بلد تقتل فيه الحكومة المواطنين وبلد آخر تدعم فيه الحكومة التحول للديمقراطية.

في حالة ليبيا، هل تملكون سيناريو واضحًا لمرحلة ما بعد القذافي؟ ومتى يمكن أن تنتهي قوات حلف شمال الأطلنطي "الناتو" من عملية تدمير القدرات العسكرية للنظام الليبي في تقديركم؟

واحد من أسباب رغبتنا في رؤية عملية تحول ديمقراطي ناجحة في مصر هو أنها البلد الأكثر أهمية على الإطلاق في العالم العربي، ومسارها يحدد مسار الدول العربية الأخرى، وبالتالي العملية الدائرة في مصر تحمل أهمية قصوى. بناء عليه، لا يوجد بلد في المنطقة سيترك التغيير فيها تأثيرًا على ليبيا أكثر من مصر. وفي الداخل الليبي، الدور الحالي لحلف الأطلنطي هو حماية المدنيين بموجب التفويض الممنوح من مجلس الأمن الدولي لقوات "الناتو". ضربات الناتو صممت من أجل تقليص قدرات العقيد الليبي العسكرية التي يستخدمها ضد شعبه. والأهداف السياسية التي أعلنها الرئيس باراك أوباما واضحة وتتمثل في أننا نريد رؤية عملية تحول ديمقراطي أيضًا. في نهاية المطاف، ليبيا يجب أن تحكم بواسطة الليبيين أنفسهم "وبطريقة شاملة"، حيث يمكن أن ينتج عن الوضع الراهن أن الشرق يحكم الغرب أو العكس ويمكن أن تستبعد بعض المناطق أو القبائل. فهناك حاجة لعملية شاملة لمرحلة ما بعد القذافي وهي ستكون عملية ليبية. قوات حلف شمال الأطلنطي لن تطأ أقدامها الأراضي الليبية والناتو لن يقوم باحتلال ليبيا أو أن يحكمها. الشعب الليبي هو الذي سوف يحكم ليبيا. ومن العلامات المشجعة في ليبيا، ولست هنا أحاول التقليل من حجم المشكلات على الأرض، أن هناك عددًا كبيرًا من الليبيين ممن ينظرون في كيفية التواصل مع كل الأطياف في جميع أنحاء البلاد بهدف بناء مؤسسات شاملة تضم جميع الليبيين ومن أجل بدء عملية التشاور حول شكل الحكومة بعد القذافي. في حقيقة الأمر، المجلس الوطني الانتقالي أطلق على نفسه صفة "انتقالي" وهي مسألة في غاية الأهمية لأنهم يرددون "لا يمكن لبنغازي أن تحكم طرابلس"، ومن نحاوله هو المساعدة في المرحلة الانتقالية ولكن في نهاية المطاف ستظهر حكومة دائمة تجمع شمل كل الليبيين.

في الحالة السورية، الإدارة الأمريكية تمزج اليوم بين ضغوط الدبلوماسية والعقوبات المتصاعدة ضد حكم بشار الأسد. هل ترى أن السلطة في سوريا يمكن أن تتحول إلى الاستجابة أم هي مقدمة لخطوات أشد في المستقبل؟

لا توجد مؤشرات على الإطلاق تمامًا على جدية بشار الأسد عندما يتصل الأمر بنوعية الإصلاحات التي يطالب بها الشعب السوري. جميع الاستجابات التي جاءت من النظام السوري هي استمرار أعمال الترويع والتعذيب والإرهاب. وسوف نواصل الضغط على الأسد وسوف ترى المزيد من الإعلانات من الولايات المتحدة في القريب العاجل، على غرار بيان البيت الأبيض يوم الأربعاء العاشر من أغسطس الجاري. في الوقت نفسه، أعتقد أن الأكثر أهمية لو نظرت إلى المشهد الدولي هو ردود الأفعال المتصاعدة ضد الحكم في سوريا. انظر إلى رد فعل العاهل السعودي الملك عبد الله ومجلس التعاون الخليجي والأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون. وتأمل حقيقة أن مجلس الأمن الدولي قد أصدر بيانًا رئاسيًا ضد ممارسات الأسد تجاه مواطنيه رغم وجود لبنان في دورة المجلس الحالية. فهناك شكل من أشكال الامتعاض الدولي المتزايد من نوعية الحكم الذي يمثله بشار الأسد اليوم، وهو في حقيقة الأمر أكثر أهمية مما تفعله الولايات المتحدة بمفردها. فمن المهم للغاية أن تصل الرسائل الإقليمية والدولية للنظام في دمشق. وهناك بالقطع فارق ما بين ليبيا وسوريا حيث أكدت المعارضة السورية بوضوح تام من البداية أنها لا تتوقع ولا ترغب في أي شكل من أشكال التدخل العسكري الدولي في بلادهم. وما تريده المعارضة السورية هو التركيز الدعم السياسي والضغط على بشار الأسد، وبشكل أساسي من أجل وقف أعمال قتل الأبرياء وهم يركزون بشكل واضح على الشعب السوري وليس على أي شكل من أشكال التدخل العسكري الدولي.

هل نجحت في إقناع الرئيس اليمني علي عبد الله صالح بعدم العودة ونقل السلطة في بلاده؟

موقفنا بشأن الأوضاع في اليمن واضح تمامًا وهو أن الولايات المتحدة تريد بدء عملية نقل السلطة في اليمن، وقد تحدثنا في شأن عملية انتقال السلطة في العلن وفي اللقاءات الخاصة مع الرئيس اليمني وأقرب مستشاريه. في نهاية المطاف،

الولايات المتحدة متمسكة بالموقف نفسه المتعلق باتصالاتنا مع عواصم كل تلك الدول التي تشهد مواجهات، وهو أن الشعب في اليمن هو من يحتاج إلى أن يمسك بالقدرة على تحديد مستقبله بنفسه، وأن المسألة ليست أن الولايات المتحدة تريد استبدال زعيم بآخر.



الحوار التاسع:
إيان بريمر

أهم الأفكار:

- "الربيع العربي" كان مادة براقة للعناوين الصحفية ومصر تشهد انتقالًا منظمًا للسلطة لا يرقى إلى ثورة
- حقبة 11 سبتمبر انتهت رسميًا بعد مكاسب الإسلاميين في الربيع الديمقراطي
- نهاية الدور التاريخي لأمريكا لا يعني أن القوى العالمية الأخرى قادرة على ملء الفراغ
- اختفاء القوى الإقليمية الكبرى يهدد بمزيد من عدم الاستقرار
- غياب مصر عن سوريا لا تعوضه دول أخرى

إيان بريمر، هو رئيس ومؤسس مجموعة Eurasia وهي مؤسسة رائدة في مجال أبحاث المخاطر السياسية والاستشارات، ومن الشخصيات غزيرة الإنتاج الفكري ويطرح بانتظام آراءه حول القضايا السياسية في الندوات العامة والبودكاست والمطبوعات الكبرى، بما في ذلك مجلة "تايم". أطلقت عليه مجلة "الإيكونومست" عليه لقب "المعلم" في مجال دراسات المخاطر السياسية حيث يقوم بتدريسها في جامعة نيويورك. كتابه "نحن ضدهم: فشل العولمة" كان من أفضل الكتب مبيعًا في قائمة صحيفة نيويورك تايمز. في عام 1998. أنشأ إيان مجموعة Eurasia بمبلغ 25 ألف دولار فقط. اليوم، لدى الشركة مكاتب في نيويورك وواشنطن وسان فرانسيسكو ولندن وساو باولو وسنغافورة وطوكيو، بالإضافة إلى شبكة من الخبراء والموارد في 90 دولة. يقدم إيان الاستشارات لكبار المديرين التنفيذيين ومديري الأموال والدبلوماسيين ورؤساء الدول. ويعود الفضل إلى إيان في جلب حرفة المخاطر السياسية إلى الأسواق المالية، فقد أنشأ أول مؤشر عالمي للمخاطر السياسية في وول ستريت (GPRI). وضع بريمر مصطلح G-Zero، الذي يطلق على فراغ السلطة العالمي حيث لا يوجد بلد مستعدًا أو قادرًا على وضع جدول الأعمال على المسرح الدولي، وصار المصطلح شائعًا ومقبولًا على نطاق واسع من جانب صناع القرار وقادة الفكر. في عام 2007، تم تعيين بريمر في منصب القائد العالمي للشباب في المنتدى الاقتصادي العالمي-دافوس، حيث كان الرئيس المؤسس لمجلس الأجندة العالمية حول المخاطر الجيوسياسية. وهو زميل هارولد ج. نيومان المتميز في الجغرافيا السياسية في معهد سياسات المجتمع الآسيوي، وهو عضو في مجلس رئاسة مؤسسة الشرق الأدنى، ومجلس القيادة في كونكورديا، ومجلس أمناء الاستخبارات. وقد حصل إيان على درجة الماجستير ودكتوراه في العلوم السياسية من جامعة ستانفورد، حيث أصبح أصغر باحث زميل على الإطلاق في مؤسسة هووفر، وعلى درجة البكالوريوس في العلاقات الدولية من جامعة تولين. نشر إيان تسعة كتب بما في ذلك الكتب الأكثر مبيعًا "كل بلد لنفسه: الفائزون والخاسرون في عالم G-Zero"، "نهاية السوق الحرة: من الذي يفوز بالحرب بين الدول والشركات؟"، و"القوة العظمى: ثلاثة اختيارات لدور أمريكا في العالم".

في نهاية عام 2011، وفي ظل ترقب عالمي لنتائج الانتفاضات الشعبية، كانت المقابلة مع إيان بريمر الخبير الأشهر في مجال التحليل الجيوستراتيجي ليقدم رؤية أوسع لمكانة الشرق الأوسط ومتغيراته على الساحة الدولية، وفرص إقصاء أو احتواء حركات الإسلام السياسي والصراع الجديد بين القوى العظمى على المنطقة العربية، وفقًا لمعطيات الفترة التي أعقبت ثورات الربيع العربي أو ما سمي بالثورات في حينه.

ديسمبر 2011

نيويورك

من ناحية التحليل الجيوستراتيجي، كيف ترى التغيرات في المشهد في الشرق الأوسط بعد الخروج الشعبي في تونس ومصر؟

في البداية، الأهم في المتغيرات الراهنة أن الولايات المتحدة لم تعد هي "اللاعب الرئيسي" في السياسة الخارجية للشرق الأوسط، والأمر الثاني أن غالبية التحولات في المنطقة العربية جاءت من داخل المنطقة نفسها، وإن كانت ليبيا هي الاستثناء فيما حدث في الشهور الماضية لأن العقيد معمر القذافي كان زعيمًا مكروهًا من الجميع، سواء من إيران أو السعودية أو مختلف الأطراف الأخرى في الشرق الأوسط. كما أن المتغيرات الجديدة تشير إلى مغادرة القوات الأمريكية للعراق، وسوف ترى مزيدًا من عدم الاستقرار في هذا البلد في ظل الانقسام الطائفي، ولن يكون الأمر هينًا. ما من شك أن الربيع العربي كان مادة براقة للعناوين الصحفية إلا أنه بنظرة فاحصة عما يدور في المنطقة نجد أن عملية التحول الديمقراطي "الدمقرطة" لم تتم على بالطريقة الواجبة نتيجة غياب عملية تمكين المواطنين من لعب دور في التغيير من خلال شبكات اجتماعية فعالة والتغيير السياسي يشهد تباينًا من بلد إلى آخر في المنطقة. أيضًا، في ضوء تحليل الموقف السابق الإشارة إليه عن دور الولايات المتحدة يجب أن نشير إلى عدم وجود طرف حل محل الولايات المتحدة في المنطقة العربية أو الشرق الأوسط كقوى إقليمية كبرى. ففي الحالة السورية، كان يمكن أن تلعب مصر دورًا مؤثرا –لو كانت مستقرة اليوم– لأنه من وجهة نظري السعودية وإيران وتركيا هناك قيود على حركتها فيما يتعلق بالمشهد السوري الحالي وقدرة تلك الدول على

تحقيق الاستقرار والتعاون فيما بينها. والقيود على مواقف تلك الأطراف تتعلق بالرغبة والقدرة في لعب دور في المشهد السوري على عكس مصر التي كان يمكنها أن تلعبه في الصراع الدائر حاليًا، حيث إن تلك الدول لها مواقف متعارضة بشأن طبيعة الصراع الداخلي في سوريا. ومن الواضح أننا ندخل عام 2012 بقدر أكبر من عدم الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط في ظل بيئة مضطربة من الناحية الجيوستراتيجية.

كيف ترى مواقف وعلاقات القوى الإقليمية، تحديدًا مصر وإسرائيل وتركيا وإيران والسعودية، في المستقبل القريب؟

مصر مستهلكة في حالة عدم الاستقرار وغياب واضح لطريق التحول إلى بناء مجتمع ديمقراطي وهو ما يؤثر في لعب دور إقليمي. وبمعنى أصح مصر اليوم غائبة عن الدور الإقليمي الرئيسي في ظل عدم الاستقرار الداخلي وتزايد مستويات العنف. وهو ما سوف يستمر لفترة في المستقبل اعتمادًا على نتائج التحولات الداخلية. وبالنسبة لإسرائيل، فهي تعاني اليوم من عزلة متزايدة بعد الانتفاضات الشعبية في دول عربية عديدة، وتعاني من عدم القدرة على تبني سياسة خارجية براجماتية أو سياسة أكثر واقعية تراعي تلك التطورات وعدم الرغبة إظهار التأييد للشارع العربي في انتفاضته من أجل الحرية، وهو أمر غير جيد لإسرائيل ولزعمائها السياسيين في ظل تصاعد المد الشعبي المضاد لإسرائيل في دول عربية مهمة مثل مصر والسعودية والأردن. وربما نشهد تصعيدًا في المواجهة العسكرية بين إسرائيل ولبنان وسوريا ومع الفلسطينيين وربما مواجهة مع إيران، وإن كنت أستبعد تلك المواجهة إلا أنها تبقى محتملة نتيجة تلك العزلة السياسية أكثر مما كان الوضع عليه قبل عامين. والوضع الجيوستراتيجي الصعب الذي تضع إسرائيل نفسها فيه اليوم يجعلها أميل إلى العزلة عن سائر دول المنطقة ويشكل تمهيدًا لمواجهات عسكرية أكبر.

بشأن السعودية، حكومة الرياض تنسق بشكل جيد مع الأتراك حول الوضع في سوريا إلا أن كليهما لديه تصورات مختلفة حول ما يجب أن يكون عليه شكل الشرق الأوسط في المرحلة الجديدة بعد الثورات الشعبية. والسعودية ترى أن هيئة الشرق الأوسط الجديد لا بد أن تتمحور حول ظهور منظمة سياسية إقليمية أكثر

شمولًا، وهو ما يُطرح في صيغة توسيع مجلس التعاون الخليجي والذي يضم اليوم غالبية من الدول الملكية "السنية". وفي المقابل، ترى أنقرة أن التركيز في العالم العربي يجب أن ينصب على مساندة دولة القانون وتحقيق الشفافية ودعم المؤسسات السياسية الليبرالية. وتنحاز تركيا اليوم إلى القوى الليبرالية والعلمانية في الشارع العربي رغم أن رئيس حكومتها رجب طيب أردوغان هو زعيم محافظ أكثر من غيره من السياسيين الأتراك. في جانب آخر، يعاني الحكم في إيران من عملية تشتت في الداخل، وهو ما يدفع طهران نحو مزيد من أعمال التصعيد مثلما حدث في واقعة محاولة اغتيال السفير السعودي لدى واشنطن، وتلك مسألة غير عادية جرى التخطيط لها من جانب مسئولين كبار في دائرة السلطة، وبالأخص مسئولون في جهاز المخابرات الإيرانية، ومثل تلك المواقف تدفع إلى مزيد من عدم الاستقرار على غرار ما حدث في باكستان من تدخلات لجهاز الاستخبارات. كما أن إيران أكثر عزلة نتيجة لعواقب الأحداث في العام المنصرم، وهو ما نراه بوضوح في وضعها في سوريا وبعد القلاقل الطائفية في العراق والبحرين، وبالتالي النفوذ الإيراني ليس في منحني صاعد في المنطقة، على خلاف ما كانت عليه إيران قبل عامين.

من المشهد المتغير في الشرق الأوسط، كيف ترى التفاعل بين الدين والسياسة على المستوى الدولي، خاصة أن هناك تحولًا من الالتفاف إلى خطاب تنظيم القاعدة إلى البحث عن مناطق التقارب مع تيار الإسلام السياسي المعتدل؟

أعتقد أن العالم الخارجي –الغربي– لا يجب أن يستغرق بعد اليوم طويلًا في التفكير في خطر تنظيم القاعدة، فتلك المنظمة جرى تقويضها إلى حد كبير من دول كبرى مثل الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين ومن دول إقليمية من منطقتي الشرق الأوسط وجنوب آسيا. وما زالت هناك جيوب للتنظيم وعملياته في اليمن ومنطقة القرن الأفريقي، على وجه التحديد. ويمكنني أن أقول إن حقبة 11 سبتمبر قد انتهت رسميًا إلا أن الخطر يظل في عودة إرهابي القاعدة إلى بلدانهم الأصلية، وبالأخص إلى مصر وليبيا والقرن الأفريقي، وإمكانية أن يقوموا بأعمال تمثل خطرًا على المجتمعات العائدين إليها. وتوجد مناطق توفر "ملاذات آمنة" في دول جنوب الصحراء –من موريتانيا إلى السودان– وهي مناطق لا تطرقها قوات شرطية وتشتهر

بتجارة تهريب الأسلحة. واليوم، تتدفق الأسلحة من الصراع في ليبيا إلى مناطق مثل غزة ومقديشيو، ويجري تهريب نوعيات متطورة مثل مضادات الدبابات. كما توجد أسلحة بيولوجية وكيماوية مفقودة من مخازن نظام الحكم السابق في ليبيا. فلو وضعنا الملاذات الآمنة والقدرات الأمنية الضعيفة والحدود المخترقة جنبًا إلى جنب سوف نجد أن خطر تنظيم القاعدة قد تحول إلى خطر "محلي" حيث صار بإمكان العناصر الخطرة النفاذ إلى المجتمعات الهشة بسهولة أكبر اليوم.

كيف يمكن للسياسة الخارجية الأمريكية والأوروبية أن تحقق التوازن لمصالحها في الشرق الأوسط، وأن تحجم من المخاطر السياسية في أعقاب التغيير الكبير في دول كبرى مثل مصر؟

في وقت قريب، ألقت هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية خطابًا حول السياسة الخارجية أكدت خلاله أن منطقة شرق آسيا صارت أهم للمصالح الأمريكية من منطقة الشرق الأوسط. وأجد نفسي متفقًا إلى حد كبير مع طرح الوزيرة الأمريكية حيث الصين اليوم تمثل أهمية خاصة من الناحية الاقتصادية وهي دولة لا يمكن الاستغناء عنها للعلاقات الاقتصادية الوثيقة مع أمريكا بعد أن أصبحت ثالث أكبر اقتصاد عالمي، وهي أيضًا منافس قوى للولايات المتحدة في قطاعات مهمة مثل الأمن الإلكتروني، وبينهما حروب عديدة في ميادين الاقتصاد. وسوف تمنح أمريكا اهتمامًا أكبر لشرق آسيا مقابل اهتمام أقل بالشرق الأوسط مقارنة بما كان الوضع عليه في الأعوام العشرين الأخيرة. فقد كان نجاح أو فشل وزير الخارجية الأمريكي في إدارة ملفات السياسة الخارجية يتوقف على إدارته للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وهو ما لم يعد قائمًا اليوم. أمريكا تتجه إلى آسيا ويضاف إلى الأمر شهية الأمريكيين المفتوحة على الحد من النزعة التوسعية الخارجية والتي لا يرغب الرأي العام في تكرار ما حدث في العراق وأفغانستان والقوات الأمريكية انسحبت من الأولى، وتستعد للخروج من الثانية في القريب العاجل. كما أن المجتمع الأمريكي في طريقه إلى سياسة تقشف مالي ويؤيد الرأي العام خفض المساعدات الخارجية الأمريكية، وهو ما سوف يترجم في صورة نفوذ أقل واهتمام أقل بالشرق الأوسط. وهناك دول تتصرف من وحي المصالح الوطنية الضيقة، مثلما هو

الحال في السياسة الصينية التي تسعى وراء مواد البترول والطاقة في الشرق الأوسط اليوم إلا أنه لا توجد دولة يمكنها أن تعوض أو تحل محل الولايات المتحدة هناك.

هل تعتقد أن الثورات الشعبية التي خرجت ضد قمع الحريات وتدهور الأوضاع المعيشية يمكن أن تتحول إلى ثورات اجتماعية لو استمر إنهاك الطبقة الوسطى في دول عديدة -ومن بينها مصر- من تحت وقع الأزمة العالمية؟

أعتقد أن جزءًا كبيرًا من أسباب ثورتي تونس ومصر يعود إلى الأزمة المالية العالمية وتداعياتها. عنصر التوقيت وتراجع المؤشرات الاقتصادية وقرب الوصول إلى مرحلة من الركود العالمي الأقرب إلى مرحلة الكساد العظيم في الثلاثينيات من القرن العشرين ترك أثرًا سلبيًا هائلًا على الطبقات العاملة في تونس ومصر ودول أخرى وهو أحد أسباب عدم حدوث مثل تلك القلاقل في دول الخليج العربي. ويمكن أن تتعمق الأزمة المالية الالمية في حال هبوط قيمة اليورو وتفسخ الاتحاد النقدي للعملة الأوروبية، ورغم استبعادي لحدوث الأمر إلا أنه يبقي احتمالًا ممكنًا. وسيؤدي ذلك إلى مزيد من الثورات الاجتماعية، ليس فقط في الشرق الأوسط ولكن في مناطق كثيرة من العالم. لكن، دعني أكون واضحًا، فالولايات المتحدة اليوم تشهد صعودًا في مؤشر ثقة المستهلكين وارتفاعًا في معدلات النمو الاقتصادي وهبوطًا في معدلات البطالة وهي في وضع أفضل بكثير اليوم. وأرى أن الولايات المتحدة تشهد منعطفًا مهمًا في الأزمة المالية العالمية ولا أعتقد أن منطقة اليورو سوف تتفكك.

قلت في وقت سابق إن الحالة المصرية تختلف عن حالة تركيا في الثمانينيات عندما سعت تركيا إلى تحقيق قفزة اقتصادية من أجل الانضمام لمنطقة "اليورو" في ثمانينيات القرن الماضي.. ما هي أسبابك حول غياب الآلية المصرية اليوم؟

لقد قلت في وقت مبكر من الأحداث إن ما يحدث في مصر ليس هو النموذج للمنطقة بأسرها مثلما رددت وسائل الإعلام الأمريكية والأوروبية. فما تمر به مصر هو "عملية انتقالية منظمة" وليس ثورة شعبية. فقد رحل مبارك عن السلطة وبقي رجال القوات المسلحة بدور كبير في إدارة شئون البلاد. كما قلت إن العودة إلى تاريخ السلطة في تركيا في الثمانينيات يشير إلى سيطرة للجيش على مقاليد الحياة

السياسية ثم تشكيل عدد متوال من الحكومات الضعيفة التي تستمر لعام أو عامين فقط دون أن تملك قدرة على صناعة قرارات مؤثرة. لكن، في الحالة التركية، كان الحافز للتحول هو عملية السعي للانضمام للاتحاد الأوروبي التي دفعت في اتجاه سلسلة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية قلصت تدريجيًا من الحكم العسكري وسطوته على الحياة العامة. في المقابل، في بلد مثل مصر، وأنا أرى أن الجيش المصري قوي للغاية وغير عازم على ترك السلطة أو التخلي عنها ما لم تكن هناك "آلية" واضحة، وأعتقد أنها ستكون عملية طويلة الأمد، وأرى أن رد الفعل الأوروبي والأمريكي في توصيف ما حدث من البداية يتسم بالسذاجة إلى حد ما.

هل يمكن لتيار الإخوان المسلمين أن يسهم في تقريب العلاقة بين الغرب والمسلمين قياسًا على ما تردده الجماعة عن شعبيتها في العالم الإسلامي؟

من المبكر جدًا الحكم على قدرة الجماعة، والحزب التابع لها، على التقريب بين الغرب والعالم الإسلامي، فهي جماعة منظمة وتملك شعبية على مستوى القواعد الجماهيرية وهو ما ظهر في الانتخابات الأخيرة، إلا أن تأثير الجماعة سيتضح من خلال طريقة عملها مع المجلس العسكري الحاكم في مصر.

هل يمكن في حال وصول رئيس جمهوري إلى البيت الأبيض، بعد انتخابات نوفمبر المقبل، أن يغير كثيرًا مسار الأحداث في الشرق الأوسط؟

لن يحدث فارق كبير سواء بقي أوباما رئيسًا لفترة ثانية أو جاء رئيس جمهوري. فالمرشح الجمهوري الرئيسي ميت رومني قال في وقت سابق إنه سيترك السياسات الحالية تجاه إيران والصين وأوروبا على حالها، والسؤال الأهم هو: إلى أي مدى كانت سياسة باراك أوباما مختلفة عن العامين الأخيرين للرئيس الأسبق جورج دبليو بوش؟. والإجابة ببساطة هي "لم يحدث تغيير على الإطلاق" فيما يخص السياسات تجاه إيران والصراع الفلسطيني-الإسرائيلي وأوروبا والصين. فالسياسة الخارجية الأمريكية يحكمها الإطار العام للأحداث الدولية والخطوط العريضة للمصلحة الوطنية، وليس الأفراد. قد يركز أي رئيس جمهوري محتمل على الشرق الأوسط أكثر إلا أن الجمهوريين سيتعرضون للضغوط نفسها من أجل وقف الإنفاق الزائد

وتطبيق المزيد من سياسات التقشف المالي. فتلك بيئة مختلفة عن أجواء وصول الرئيس جورج بوش الأب إلى السلطة في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، فلن ترى غزوًا جديدًا للعراق سواء كان الرئيس جمهوريًا أو ديمقراطيًا.

ما هي العناوين العريضة التي تتوقعها لعام 2012؟

أعتقد أن الشرق الأوسط سوف يشهد تقلبات حادة للغاية في 2012 وفي ظل استمرار التقلبات لن يمكن للولايات المتحدة أن تلعب الدور التاريخي نفسه، ولن يمكن للآخرين أن يحلوا محلها، فيما سيكون هناك افتقاد لدور القوى الإقليمية الكبيرة والمؤثرة القادرة على توجيه دفة الأحداث والتوجه نحو تحقيق الاستقرار في تلك المنطقة المضطربة. ستحمل لنا الأخبار عناوين مثيرة جديدة، فيما سوف نتسمر على مقاعدنا نتابع الأحداث، على نمط ما حدث في العام المنتهي!



الحوار العاشر:
زيجينو بريجينسكي

أهم الأفكار:

- الشتاء العربي يطرق أبواب المنطقة والاستقرار الداخلي في مصر هو مفتاح الاستقرار في العالم العربي
- مصر بلد كبير ولن تتأثر بوصول رئيس إسلامي للسلطة
- الشرق الأوسط ينتظر "أتاتورك" جديد يحمي بناء الديمقراطية وحق الأفراد في العبادة ويرعى تغييرًا سياسيًا واجتماعيًا شاملًا
- استمرار الصراع في مصر يهدد مصالح أمريكا ويقلل من دورها في عملية إعادة البناء في دول الربيع العربي

يونيو 2012

واشنطن:

في لحظة شديدة الاضطراب في مصر والعالم العربي تبحث فيها الشعوب عن شرعية الحكم في صناديق الانتخابات، وتطرح النخب السياسية أسئلة كثيرة حول الهوية المدنية أو الدينية، تترقب القوى الكبرى في العالم ما تحمله الأيام المقبلة من تطورات سوف تحسم مصير العملية السياسية والتحول الديمقراطي في أكبر دولة عربية تملك مفاتيح القوى الناعمة في المنطقة وتمثل توجهاتها الجديدة مؤشرًا على التحولات المستقبلية في الشرق الأوسط. وفي إطار الحوار مع كبار السياسيين وخبراء الاستراتيجية في الولايات المتحدة، التقيت في واشنطن بمستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق في عهد الرئيس جيمي كارتر (1977–1981) المفكر السياسي زيجينو بريجينسكي صاحب المكانة السياسية الرفيعة ورئيس المجلس الاستشاري لمعهد الدراسات السياسية والاستراتيجية الدولية CSIS، وآخر مؤلفاته كتاب "رؤية استراتيجية: أمريكا وأزمة القوة العالمية" الصادر قبل شهور قليلة. في الحديث التالي يتطرق الخبير الأمريكي البارز إلى الأزمة السياسية الراهنة في مصر وتأثيرها على الأوضاع في المنطقة والمصالح الأمريكية حيث يعرض وجهة نظر أكثر جرأة ومخالفة لكثير من المحللين الغربيين حول طبيعة الانتفاضات الشعبية في العالم العربي، وهو يتمسك بما قاله في بدايات الثورة المصرية من أن الانتفاضة الشعبية ربما تؤدي إلى عملية تشكيل للواقع السياسي ولكنها لن تأتي بالنتائج المرجوة. فيما يتناول بريجينسكي في تحليله مناطق التباين بين دور المؤسسة العسكرية في مصر مقارنة بتجربة تركيا وشروط نجاح المؤسسة العسكرية المصرية في إدارة تحول ديمقراطي ناجح في اللحظة الصعبة الراهنة، ويتطرق إلى مستقبل العلاقات بين الغرب والإسلاميين خاصة في ظل وجود أحزاب إسلامية في السلطة للمرة الأولى في عدد من الدول العربية.

نحن نتحدث قبل إعلان النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية، في لحظة تاريخية قد تغير من موازين منطقة الشرق الأوسط، في رأيك ما هي طبيعة التغيير المرتقب

سواء شغل مقعد الرئاسة مرشح صاحب خلفية إسلامية أو آخر من الوجوه التقليدية المحسوبة على النظام القديم؟

أعتقد أن طبيعة التغيير ستتوقف، إلى حد كبير، ليس فقط على "طبيعة النظام" المقبل في حكم مصر، على الرغم من أن الاختيار بين البديلين في معركة الرئاسة واضح تمامًا، ولكنه يعتمد أيضًا على "درجة الاستقرار الداخلي" في مصر ككل. فهناك اليوم غياب لحالة "الاستقرار الشامل" وهذا ما يعني افتقاد وجود "النظام الدستوري المقبول". ومن المرجح أن يُنتج الوضع السابق قدرًا كبيرًا من عدم اليقين ليس فقط حول اتجاه مصر نحو العالم الخارجي، ولكن فيما يخص الحالة الداخلية أيضًا.

يقول بعض المحللين إن مصر تتجه نحو تبني النموذج التركي الذي ساد في الفترة ما بين عامي 1994 و2002 حيث سيطر رجال الجيش على عملية تحول نحو الديمقراطية يقودها الإسلاميون. كخبير بارز في تجارب صعود القوى الإسلامية في الشرق، منذ الغزو السوفيتي لأفغانستان في السبعينيات، ما هي رؤيتك للمستقبل؟

أعتقد أنه من المهم أن نقدر اليوم الدور الفريد الذي قام به الزعيم التاريخي كمال أتاتورك في مسار الأحداث التي تبين، وبشكل أكثر تحديدًا، تلك التي ذكرتها بعد 60–70 عامًا، أنه كان صاحب نظرة صائبة. فقد عمد "أتاتورك" إلى إحداث نقلة في مسار التحديث السياسي والاجتماعي في تركيا تهدف إلى بناء دولة تركية جديدة وحديثة على النمط الأوروبي، حتى ولو لم تكن بلده أوروبية. في تلك الرؤية التي فرضها أتاتورك يمارس الدين من قبل المواطنين في إطار من الحرية الفردية الخالصة وبالصورة التي تناسبهم، ودون أن يصبح الدين هو القوة المهيمنة على العملية السياسية في البلاد. الجيش أصبح، بعد ذلك، هو المنفذ والضامن لهذا البرنامج الطموح لتحديث الدولة، وليس فقط الوصول في نهاية المطاف إلى "علمنة" الدول، مثلما هو شائع، ولكن أيضًا تحقيق عملية التحول إلى الديمقراطية أو "الدمقرطة".

أثناء الثورة المصرية قلت إن الانتفاضة الشعبية هي "إعادة تشكيل، ولكن قد لا تسفر تمامًا عما يتوقعه الناس، وأنا غير واثق أن ما يحدث سوف يسفر عن النتيجة النهائية المتمثلة في ظهور وازدهار سلسلة من الدول الديمقراطية. أنا أرسم خطا فاصلا واضحا جدًا بين الشعبوية والديمقراطية ". هل ما زالت تحمل الاقتناع نفسه اليوم؟

بالقطع ما زلت مقتنعًا بما قلت، لقد قلت ذلك قبل عام تقريبًا. وأعتقد أن الصحافة الغربية قد قدمت صورة درامية تمجد الثورة من خلال مصطلحات غاية في التبسيط، تجمع ما بين الشعبوية (الأفكار السياسية والأنشطة التي تهدف لتمثيل الناس العاديين وتلبية احتياجات ورغبات المواطنين) والديمقراطية. الشعبوية هي جانب من جوانب الديمقراطية، ولكنها ليست هي نفسها، في كل حال، فهي نقطة الانطلاق لإقامة نظام ديمقراطي. والشعبوية يمكن أن تكون غير متسامحة. كما يمكن أن تكون عنيفة. ويمكن أن تكون متطرفة في آرائها. الشعبوية، ومن أجل أن تصبح هي الديمقراطية يتطلب ذلك "القيادة الرشيدة"، وفي الوقت نفسه، تبني بعض المفاهيم المشتركة للديمقراطية ونظامًا دستوريًا حقيقيًا، وأخشى، وقد قلت هذا مرارًا وتكرارًا، إن ما سمي بالربيع العربي قد يعقبه الشتاء العربي.

إذا وصلنا إلى ثورة غير مكتملة، واستمر الصراع بين القوى المدنية والإسلاميين في بلد محوري مثل مصر، إلى أي مدى ستكون مثل هذه الحالة مؤثرة على مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط؟

سوف يؤثر ذلك على مصالح الولايات المتحدة، بمعنى أنها سوف تسهم في زيادة الاضطرابات في منطقة الشرق الأوسط، واستمرار الاضطرابات في منطقة الشرق الأوسط من المرجح أن يخلق ظروفًا مواتية على نحو متزايد لدور أمريكي أقل في عملية بناء الشرق الأوسط. ليس هناك شك في أن النفوذ الأمريكي آخذ في التراجع، ولكن قبل أن يشرع أي شخص في الحديث عن التراجع الناشئ للوجود الأمريكي في الشرق الأوسط عليه أن يسأل نفسه عن ماهية العواقب المحتملة لتراجع من هذا القبيل على نطاق واسع، واحتمالية أن تنجرف المنطقة إلى الإضراب والعنف سوف تصبح مرتفعة وعلى نحو متزايد أيضًا.

.. وإذا كانت المنطقة سوف تشهد مناخًا سياسيًا أكثر تقلبا: هل هناك إمكانية لسيناريو ما بعد الثورة، مثل ما حدث في إيران؟

أنا لا أستبعد ذلك.

ما هي الطريقة؟

.. وإن كنت لا استبعد ذلك. إلا أنني لا أعرف ما هي الطريقة. أنا لست نبيًا!

من وجهة نظر استراتيجية، ما هي مكانة العالم العربي في الاستراتيجية الكبرى الحالية للولايات المتحدة، وإلى أي مدى تستطيع الولايات المتحدة، وواضعو السياسات في الدول الكبرى، التعامل مع الحكومات، أو الديمقراطيات الجديدة أو شبه الديمقراطيات في شمال أفريقيا، وفي الوقت نفسه البقاء على علاقة جيدة من الأنظمة الملكية في الخليج العربي؟

الأمر أكثر تعقيدًا من ذلك. أمريكا لديها، بشكل واضح، تعاطف تلقائي مع الأنظمة الوطنية الديمقراطية. أمريكا أيضًا تربطها لسنوات طويلة علاقة تبادلية تشمل منافع اجتماعية واقتصادية، فضلًا عن الأمن مع الأنظمة الملكية الأكثر تحفظًا لأن هذا وثيق الصلة لا سيما فيما يتصل بالحصول على الطاقة من منطقة الشرق الأوسط. والبعد الثالث، أن أمريكا لديها علاقات اجتماعية وسياسية مع إسرائيل. والمشكلة تكمن في أن هذه المصالح الثلاث ليست دائمًا متوافقة وأحيانًا تدخل في صراع مباشر مع بعضها.

ماذا ينتظر منطقة الشرق الأوسط العربي فيما يتعلق بطريقة تعامل الأنظمة العربية الملكية مع رئيس من صفوف جماعة الإخوان المسلمين، سواء اليوم أو في المستقبل بالنظر إلى قوة التنظيم في المنطقة العربية وعالميًا؟

إن ذلك يعتمد على ذكاء هذه الأنظمة. حتى الآن، تميل كل من السعودية والأردن إلى الأساليب الحكيمة، ولكن في الوقت نفسه هناك أدلة متزايدة على وتيرة التغيير و"التسييس المتزايد للجماهير"، وذلك سيجعل الوضع القائم معرضًا لتقلبات في المواقف، على نحو متزايد.

وبما أن مصالح الولايات المتحدة على المحك. هل يمكن لهذه المصالح أن تتعرض للخطر من قبل رئيس يأتي من بين صفوف الإسلاميين؟

لا أعتقد أن على المرء أن يفترض، بالضرورة، ظهور صدام تلقائي أو صراع فوري بين أمريكا والرئيس صاحب التوجهات الدينية. الإسلام هو أمر واقع ويتسع لتيارات مختلفة ومتنوعة، مع درجات مختلفة من الاعتدال، والتوافق، ولكن أيضًا يشمل تيارات تتبنى أفكارًا تدفع إلى التطرف والتعصب. لذلك، أود ألا نندفع وراء أي تعميم على هذا المنوال. علاوة على ذلك، على المرء أن يأخذ في الاعتبار أن مصر نفسها هي بلد ذات تاريخ مثير للإعجاب بشكل كبير، مع إحساس مواطنيها بالهوية الخاصة، مع وجود إدراك كبير لأهمية دورها في المنطقة. كل هذا، في اعتقادي، يجب أن يكون عاملًا من عوامل النظر في أي توقعات بشأن التوجه الإسلامي المحتمل لنظام الحكم في مصر، إذا كان هناك نظام يمكن أن نطلق عليه الوصف السابق.

ما هي أولويات الإسلاميين في المدى القصير، من وجهة نظرك؟

من وجهة نظري، على الإسلاميين في مصر وغيرها من الدول العربية التي تشهد صعود الإسلاميين أن يتدبروا حقيقة أن هناك اختلافات كبيرة وواضحة بين الأنظمة الحاكمة وسمعتها الدولية. دعنا نقول، انظروا إلى الموقف الدولي من إيران، والموقف الدولي من المغرب، أو تونس مؤخرًا. وكذلك، هناك ما سبق وتحدثنا فيه ألا وهو المثال التركي. وأعتقد أن هناك حاجة لظهور شخصية مثل "أتاتورك" في الشرق الأوسط يضمن الحريات الفردية للجميع.

ما هي توقعاتك بالنسبة لعملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين؟

ما زلت أشعر، وهو ما أقوله لمدة أكثر من ثلاثين عامًا، أن السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين يتطلب مساعدات خارجية ذكية، خاصة من الدول الديمقراطية، التي تقودها الولايات المتحدة. ودون مساعدة خارجية من هذا القبيل، كما قلت مرات عديدة، وهنا اقتباس من مقولة لي، فإن الإسرائيليين "أقوياء جدا" والفلسطينيون "ضعفاء جدًا" بما لا يدفع أيًا منهما إلى تقديم التنازلات الضرورية.

أخيرًا، العلاقات المصرية-الإسرائيلية تمر بظرف صعب للمرة الأولى في ثلاثين عامًا. إذا كانت هناك نصيحة لكلا البلدين ماذا تقول؟

ذلك يعتمد إلى حد كبير ليس فقط على ما يحدث في مصر، والتي ناقشناها بالفعل، ولكن أيضًا إلى حد كبير على كيفية تعامل الإسرائيليين أنفسهم مع قضايا العلاقات الثنائية مع مصر، وكذلك مع الفلسطينيين والأردنيين. وينبغي أن تقوم العلاقات في المرحلة المقبلة على أساس الاعتراف المتبادل بوجود مصالح مشتركة، وأيضًا أن يسعى الطرفان إلى الاحترام المتبادل للحساسيات بعضها. من الواضح، أن المصريين لديهم حساسيات تتجاوز مسألة الحدود المصرية البحتة.



الحوار الحادي عشر:
آن ماري سلاتر

أهم الأفكار:

- واشنطن لن تستطيع فرض نتائج أو نهايات للثورات العربية
- المصلحة الحقيقية في وجود حكومات مستقرة وأن نحكم على الحكام الجدد بما سوف يحققونه لشعوبهم
- أية محاولة لهندسة الأوضاع سوف يخلف نتائج عكسية للسياسة الأمريكية والعلاقات في المستقبل
- الطريق الصحيح في التعامل مع المنطقة العربية في الفترة المقبلة أن نعي ضرورة بناء شراكات مع الشعوب
- التحول الأكثر أهمية بالنسبة لأمريكا ليس صعود الصين وإعادة توزيع القوى في النظام الدولي وإنما وجود كثافة من الشبكات العالمية. ولا تزال الدول تلعب أدوارًا أساسية في النظام الدولي

آن ماري سلاتر هي أحد الأسماء المرموقة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية على المستوى العالمي من موقعها الدائم بجامعة برينستون وإن كانت قد انتقلت لفترة من الوقت للعمل كمديرة لإدارة تخطيط السياسات بوزارة الخارجية الأمريكية في بداية حكم باراك أوباما حتى نهاية العام الماضي، وهي صاحبة إسهامات معروفة في دراسات النظام الدولي والاستراتيجية الأمريكية تجاه العالم الخارجي. آن ماري سلاتر شغلت منصب الرئيسة والمديرة التنفيذية لمؤسسة التفكير" أمريكا الجديدة"، وهو مركز بحثي يكرس عمله لتجديد أمريكا في العصر الرقمي. وهي أيضًا أستاذة السياسة والشئون الدولية بجامعة برينستون. من2009 إلى 2011، عملت مديرة تخطيط السياسات في وزارة الخارجية الأمريكية، وهي أول امرأة تشغل هذا المنصب. ولدى مغادرتها وزارة الخارجية، حصلت على جائزة السكرتير المتميز عن عملها الذي قادها إلى مراجعة الدبلوماسية لأربع سنوات، بالإضافة إلى جوائز الخدمة المتميزة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والقائد الأعلى لقوات الحلفاء في أوروبا. قبل خدمتها في الحكومة، كان الدكتور سلاتر عميد كلية وودرو ويلسون للشئون العامة والدولية في جامعة برينستون في الفترة من 2002 إلى 2009، وأستاذ القانون الدولي والأجنبي المقارن بجامعة سينكلير أرمسترونج في كلية الحقوق بجامعة هارفارد في الفترة من 1994 إلى 2002.

قامت دكتور سلاتر بكتابة أو تحرير كتب عديدة، بما في ذلك: رقعة الشطرنج والويب: استراتيجيات الاتصال في عالم متشابك (2017)، الأعمال غير المكتملة: النساء، الرجال، العمل، الأسرة (2015)، الفكرة التي هي أمريكا: الحفاظ على الإيمان بقيمنا في عالم خطير (2007)، والنظام العالمي الجديد (2004)، بالإضافة إلى أكثر من 100 مقالة علمية. وكانت هي الداعية والرئيس المشارك الأكاديمي، مع البروفيسور جون إيكنبري، من مشروع برينستون للأمن القومي، وهو مشروع بحثي متعدد السنوات يهدف إلى تطوير استراتيجية جديدة للأمن القومي من الحزبين للولايات المتحدة. نشرت في عام 2012 مقالًا بعنوان "لماذا لا يزال بإمكان النساء الحصول على كل شيء" في المحيط الأطلسي، والذي سرعان ما أصبح المقال الأكثر قراءة في تاريخ المجلة وساعد في إطلاق حوار وطني متجدد حول العقبات المستمرة للذكور

الحقيقيين الكاملة. المساواة بين الجنسين. قامت مجلة السياسة الخارجية بإدراجها في قائمتها السنوية لأفضل 100 مفكر عالمي في الأعوام 2009 و2010 و2011 و2012.

وفي الحوار الذي جرى عام 2012 تُلقي سلوتر الضوء على مجمل الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط وتوجهات السياسة الأمريكية.

مارس 2012

واشنطن

في اللحظة الراهنة، يبدو التحول الديمقراطي مخاضًا عسيرًا في الدولة الأكبر في المنطقة، كيف ترين حركة العملية السياسية في مصر اليوم؟

أعتقد أن تلك لحظة فاصلة في مسار (الثورة) في مصر وفي حال فوز المرشح أحمد شفيق سنكون أمام موقف صعب نظرًا لعلاقته بالنظام القديم، بينما فرص قبول فوز المرشح من التيار الإسلامي محمد مرسي يعتمد على طبيعة الائتلاف الممكن التوصل إليه من أجل تشكيل الحكومة الجديدة. وبالقطع في القلب من مشهد التسوية الممكن بين القوى الثورية والإسلاميين (حزب الحرية والعدالة صاحب الأكثرية). بالنسبة للمرشح الإسلامي أيضًا يجب التوقف عند قدرته على التوفيق ما بين الرؤى الإسلامية ومتطلبات الديمقراطية. كما توجد إشكالية أخرى وهي أن أكثر من 60٪ من الشعب المصري قد صوت بالفعل لمرشحي ما سمي بالتيار الثوري وهو ما يفرض حسابات أخرى.

من واقع دراستك لعلاقات القوة على الساحة المصرية، أين ترسمين حدود المجلس العسكري الحاكم ومتى يمكن أن تظهر حكومة مدنية خالصة؟

يصعب التكهن بعلاقات القوة في المرحلة الحالية مع استمرار تداعي الأحداث، ولكن ما يمكن قوله أن ظهور حكومة مدنية منتخبة ربما يحتاج إلى بعض الوقت مثلما كان الوضع في الفترة التي تلت الثورة الفرنسية، حيث عانت قوى الديمقراطية من أجل العودة إلى امتلاك زمام الأمور. وفي علاقات القوة، يمكن أن يكون

للولايات المتحدة دور في الدفع للسير في المسار الطبيعي للتحول الديمقراطي بدعم ظهور حكومة مدنية.

تبدو الولايات المتحدة غير قادرة على بناء رؤية موحدة لما يحدث في دول الربيع العربي في تلك المرحلة التي تمتاز بسيولة شديدة، ما هو الممكن ان تقوم به الدوائر الأمريكية لترسيم طريق جديد مع دول المنطقة؟

بداية إدراك الطريق الصحيح في التعامل مع المنطقة العربية في الفترة المقبلة أن نعي ضرورة بناء شراكات مع الشعوب وليس فقط الحكومات، وأن التواصل مع الشعوب لا يكون فقط في أيام الثورات. كما يجب أن تقيم أمريكا علاقات مع المجموعات المختلفة في المجتمعات العربية ودول الشرق الأوسط ومنها الشباب وطبقة رجال الأعمال والمرأة، من أجل إعادة رسم خريطة التفاعلات مع المجتمع ككل وإقامة علاقات تقوم على الفهم الواضح، ولكن حتى بافتراض القيام بما سبق ما زلنا لا نعلم إلى أين تؤدي تلك التصورات بالعلاقة بين أمريكا والشعوب بالنظر إلى فجوة الثقة الكبيرة وإن كان السياسة الثابتة يجب أن تنطوي على ضرورة التزام الحكومات بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

أنت تحذرين من الاستناد الكامل في العلاقات الثنائية، أو في العلاقة بين أمريكا والمنطقة بشكل عام، على العلاقة القديمة المعتمدة على الحكومات بينما من الطبيعي في العلاقات الدولية أن الحكومات هي ترمومتر العلاقات؟

ما أقوله إن التركيز على العلاقات بالحكومات مثلما كان الوضع فترة طويلة من الزمن دون العمل على التقرب من خريطة المجتمعات لن يجدي نفعًا وسندور في فلك العلاقات المتأزمة مثل السابق. وبالقطع العلاقة بين الحكومات محورية وما زالت أمريكا مدركة أن القضايا الحيوية في الشرق الأوسط وأهمها السلام بين إسرائيل والفلسطينيين وتطبيق حل الدولتين هو دور الحكومات في المقام الأول. وبالقطع، سيظل بلد مثل مصر على قدر أكبر من الأهمية للاستراتيجية الأمريكية في المستقبل.

هناك رأي يقول إن الولايات المتحدة تستطيع أن تؤثر في مسار العملية الانتخابية في دول ما يسمى بالربيع العربي بما يسفر عن نهايات سعيدة للسياسة

الأمريكية ويطمئن إسرائيل حول مستقبلها في الجوار العربي المناوئ لها، بغض النظر عن القوى التي تصل إلى السلطة؟

لا أعتقد أن من يردد الكلام السابق يفهم طبيعة التحولات على الأرض. من وجهة نظري، الولايات المتحدة لن تفلح في فرض هندسة معينة أو نهايات بعينها لما سوف ينتج عن الثورات أو الانتفاضات العربية، خاصة بالنظر إلى حساسية الشعوب العربية للتدخل الأمريكي في شئونها، والمصلحة الحقيقية في وجود حكومات مستقرة وأن نحكم على الحكام الجدد بما سوف يحققونه لشعوبهم وأية محاولة لهندسة الأوضاع سوف تخلف نتائج عكسية للسياسة الأمريكية والعلاقات في المستقبل.

هل يمكن أن تعمل الولايات المتحدة بسلاسة مع رئيس من التيار الإسلامي في بلد مثل مصر، خاصة في ضوء ما يردده هذا التيار عن الولايات المتحدة وإسرائيل، حتى لو كان ذلك كلامًا ظاهريا فقط؟

المثال الواضح للسياسة الأمريكية في السنوات الأخيرة هو العلاقة الجيدة التي أقامها الرئيس باراك أوباما مع رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان رغم مواقفه حيال إسرائيل في أوقات سابقة، ولا يمكن الحكم على موقف الحركة الإسلامية من إسرائيل إلا في حال القيام بفعل عنيف، وعلينا أن نحكم على طريقة ممارسة الحكم وليس ما يقال في الحملات الانتخابية. كما أؤكد أننا أمام أكثر من تيار إسلامي وليس تيارًا واحدًا، وبالتالي الرؤى متعددة ومتنوعة وهناك تباينات في المواقف فيما بينها. وفي جميع الحالات سوف تنظر واشنطن في الأفعال وليس الأقوال.

القضية الضاغطة والملحة اليوم هي الوضع في سوريا وأنت من الداعمين لإقامة مناطق خالية من القتل في المدن والريف السوري لردع القوات الحكومية من خلال تقديم مساعدات للشعب الأعزل وتوفير بنية اتصالات للتنبيه من وجود القوات الحكومية. هل هي مقدمة لدعم التدخل العسكري؟

اقترحت قيام جامعة الدول العربية وتركيا، بدعم من أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي، بتقديم عدد محدود من الأسلحة المضادة للدبابات ومضادة

للقذائف هاون المتخصصة إلى المدن السورية تمهيدًا لإعلان مناطق خالية من القتل في تلك المدن، وهذا يعني عدم وقوع هجمات من قبل الجيش السوري ومليشيات الشبيحة. واقترحت أيضًا أن تقوم الولايات المتحدة بتوفير الاتصالات والاستخبارات لتمكين السلطات البلدية من فرض المناطق الخالية من القتل والسماح لهم بتعقب تحركات قوات الحكومة السورية. كما قلت إن طائرات من الأردن والسعودية وتركيا والولايات المتحدة يمكن أن تقوم بعمليات محدودة بإطلاق النار على الدبابات التابعة للحكومة السورية حال اقترابها من المناطق المقترحة. أدعم قضية المتظاهرين السلميين في صراع يمتد لأكثر من عام اليوم، وينبغي أن تصاغ القضية المركزية في سوريا اليوم، ليس من خلال تصور المعارضة في مواجهة الحكومة، ولكن في صيغة اللا عنف مقابل العنف ونزع الشرعية عن ممارسة العنف.

في دراسة جديدة من مركز الأمن الأمريكي الجديد، المقرب من أوباما، طرحت رؤية جديدة للاستراتيجية التي ينبغي على الولايات المتحدة اتباعها في السنوات المقبلة. ما هي تلك الرؤية المسماة باستراتيجية مركزية الشبكة؟

في العقد المقبل، ينبغي على الولايات المتحدة اتباع استراتيجية كبرى تتمثل في مركزية الشبكة. والتحول الأكثر أهمية بالنسبة لأمريكا ليس صعود الصين وإعادة توزيع القوى في النظام الدولي، وإنما وجود كثافة من الشبكات العالمية. ولا تزال الدول تلعب أدوارًا أساسية في النظام الدولي. صياغة مثل هذه الاستراتيجية يتطلب نقلة نوعية في الطريقة التي ينظر بها لعالمين "عالم الدولة" و"عالم اللاعبين الاجتماعيين". فهناك عدسة ترى العالم من خلال العلاقة بين الدول فلا ترى سوى تشكيلات متنوعة: عالم أحادي القطب، ثنائي القطب أو عالم متعدد الأقطاب. وهناك عدسة ترى الفاعلين الاجتماعيين: الشركات (سواء المشروعة وغير المشروعة)، المصارف، وسائل الإعلام المستقلة، المنظمات غير الحكومية، الكنائس، المؤسسات الخيرية، الإرهابيين، تجار المخدرات، الجامعات، والحركات السياسية، وهؤلاء يركزون على القوة والنفوذ الممكن ممارسته على الحكومات، بدلًا من رؤيتهم باعتبارهم لاعبين مستقلين على الساحة الدولية. في ظل الرؤية الجديدة، يمكن أن تلعب الدولة دورًا في التقريب بين تلك الشبكات المتعاظمة النمو والشعب.



الحوار الثاني عشر:
برايان كاتوليس

أهم الأفكار:

- نفوذ أمريكا في مصر سيتراجع على نمط علاقاتها مع الهند والبرازيل وتركيا بعد صعودها اقتصاديًا
- الدور الإقليمي الجديد لمصر مرهون بإدارة عملية تحول سياسي ناجحة في مدة زمنية محدودة
- حكم بلد يوجد فيه 90 مليون نسمة مثل مصر يفرض على أية حكومة قيودًا وقواعد في التعامل مع القوى الإقليمية لأن عبء المسئولية لن يكون هينًا
- هناك تصور خاطئ بأن الرئيس ومستشار الأمن القومي يحددان السياسات دون سائر المؤسسات الأمريكية
- الوكالات الفيدرالية لا تتبع كل ما تراه وزارة الخارجية الأمريكية والبنتاجون ربما لا يكون متوافقًا دائمًا مع ما تريده الخارجية

مركز التقدم الأمريكي هو واحد من مؤسسات الأبحاث المقربة من إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما ومؤسسه جون بودستا رئيس فريق العاملين السابق في البيت الأبيض خلال فترة حكم الرئيس الأسبق بيل كلينتون ومستشار أوباما أثناء الحملة الانتخابية، ويسهم المركز في تغذية مراكز صنع القرار بدراسات ليبرالية وتقدمية مهمة. وفي حوار عام 2012، يستعرض براين كاتوليس Brian Katulis الخبير البارز في شئون الشرق الأوسط رؤية الإدارة الأمريكية السابقة لتطورات الأوضاع في المنطقة والتحديات التي تواجه صانع القرار بعد الثورات العربية ومستقبل العلاقات الثنائية ودور الوكالات الأمريكية المختلفة، وسبق للباحث المتخصص في الشأن المصري أن أصدر عددًا من الدراسات المهمة من بينها دراسة مهمة بعنوان "إدارة التغيير في مصر".

مايو 2012

واشنطن

كيف تقيم أداء وطريقة تعامل الإدارة الأمريكية ممثلة في البيت الأبيض ومجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية الأمريكية مع الأوضاع في المنطقة خاصة في ظل تعارض التقييمات بين الديمقراطيين والجمهوريين؟

أستطيع أن أعطي الإدارة درجة جيدة عن الأداء في الفترة التي أعقبت الانتفاضات العربية، وبخاصة الوضع في مصر، حيث إن البيت الأبيض والخارجية قد تعاملت برد الفعل وإجراءات "تكتيكية" أكثر من تعاملها باستراتيجية جديدة واضحة ولا يمكن قبول ما يروجه بعض الجمهوريين بأن إدارة أوباما قد ضحت بحليف تقليدي مهم (حسني مبارك) لأن سياسته وأخطاءه هي التي قضت على حكمه في المقام الأول وليس السياسة الأمريكية. مصر تغيرت كثيرًا ولكن أسس العلاقات بين البلدين ما زالت على حالها خاصة في العلاقات الاستراتيجية والأمنية، فيما قامت أمريكا بتوسيع الاتصالات مع القوى السياسية في البلاد. والتغير في السياسة الأمريكية ربما يحدث تدريجيًا اعتمادًا على حجم التغيير في

السياسة المصرية. كما أن تغير السياسات في واشنطن لا يحدث بين ليلة وضحاها لأن البيروقراطية لا تغير سياساتها على نحو مفاجئ.

- من هم اللاعبون الرئيسيون في صناعة السياسة الأمريكية تجاه مصر في المرحلة الراهنة؟

أعتقد أن السفارة الأمريكية في القاهرة تقوم بالجزء الأكبر في الاتصالات مع القوى السياسية المتنوعة اليوم. وفي واشنطن هناك شخصيات كثيرة تلعب أدوارًا مهمة مثل وليام بيرنز، نائب وزير الخارجية وصاحب الخبرة الكبيرة في الشرق الأوسط، وهو صاحب رؤية حول ما يجب عمله في المستقبل، وهناك بالقطع "القيادة المركزية" بوزارة الدفاع التي تعطي لصانع القرار صورة عن العمق الاستراتيجي للعلاقات العسكرية مع مصر.

في الدراسة الجديدة التي صدرت مؤخرًا عن إدارة التغيير في مصر، قلت إن الولايات المتحدة لن يعود لها اليد العليا أو النفوذ في العلاقات مع مصر، وهو ما حدث في العلاقات مع دول مرت بتغييرات عميقة وتلعب أدوارًا إقليمية حيوية في محيطها مثل تركيا والهند والبرازيل، وهي دول حققت طفرات اقتصادية في العقود الأخيرة. كيف ترى الوضع بين واشنطن والقاهرة؟

أولًا المكانة الإقليمية سوف تعتمد على مدى التقدم الممكن على مستوى تعامل الدولة الجديدة في مصر مع مواطنيها ومواجهة التحديات الداخلية قبل البحث عن السياسة الإقليمية، وأعتقد أن الرئيس والحكومة الجديدة سوف تنشغل بشكل كامل في الوصول إلى وضوح أكبر في النظام السياسي القضايا الاقتصادية وتوفير فرص عمل باعتبارهما أكثر القضايا إلحاحًا. ولو انزلقت مصر إلى وضع أكثر تدهورًا على المستوى الداخلي سيؤثر ذلك على الوضع الإقليمي لمصر والعكس صحيح. وبالنسبة للسياسة الأمريكية مع القوى الإقليمية الصاعدة في مناطقها، لو تحدثنا عن حالة العلاقات الأمريكية-التركية لا يمكن القول إن العلاقات تفترض أن نتفق في كل شيء وهناك اختلاف بين واشنطن وأنقرة حول عدد من الملفات مثل إسرائيل والقضية الفلسطينية وإيران ونتفق ونتعاون في قضايا مثل العراق وبعض النواحي بشأن إيران وسوريا. وتلك علاقة تختلف عن العلاقة الوثيقة مع بريطانيا

التي تختلف مع أمريكا في "جوانب تكتيكية" فقط. وبالنسبة لمصر، لا أعتقد أنها سوف تتبع النموذج التركي ولكنها سوف يكون لها طريق متفرد لا يستنسخ أحدًا. ومصر وأمريكا سوف تطوران علاقة استراتيجية ناضجة ومستمرة تراعي الجوانب الجيوستراتيجية في حال استقرار الأوضاع الداخلية.

- **ما هو تأثير وصول حكومة من التيار الديني إلى السلطة في مصر على العلاقات بين الولايات المتحدة ودول الخليج التي تبدو واضحة في تحفظها على صعود جماعة الإخوان المسلمين لاعتبارات داخلية في تلك الدول؟**

يعتمد الأمر على طريقة ممارسة الإخوان المسلمين وحزبهم السياسي للسلطة السياسية، فلو ركزوا على القضايا الاجتماعية المثيرة للجدل والتي تنتقص من حقوق الاقليات الدينية أو حقوق المرأة سوف تجد رد فعل قويًا من الولايات المتحدة، وبخاصة الكونجرس، الذي سوف يتحرك في حال تبني سياسات تنتقص من الحقوق الأساسية. ولو انتهجت حكومة الحرية والعدالة –على سبيل المثال– طريقًا عمليًا أو براجماتيًا لمواجهة المشكلات الاقتصادية فسوف يكون هناك رد فعل "براجماتي" أيضًا في تعامل دول الخليج مع الأمر. وأعتقد أن هناك انقسامًا داخليًا في دول الخليج حيال التعامل والتعاون مع الإخوان المسلمين، ويمكن النظر إلى مواقف السعودية والإمارات وقطر من جماعة الإخوان. ويجب النظر إلى أن حكم بلد يوجد فيه 90 مليون نسمة مثل مصر يفرض على أي حكومة قيودًا وقواعد محددة في التعامل مع القوى الإقليمية لأن عبء المسئولية لن يكون هينًا.

- **ما الذي يمكن أن يحدد طبيعة العلاقة بين مصر والولايات المتحدة في المستقبل القريب، رئيس جديد في مصر أم إدارة أمريكية مختلفة ورئيس جديد في البيت الأبيض بعد انتخابات نوفمبر المقبل؟**

أعتقد أننا لو تحدثنا عن اختيار من خيارين فقط فسوف يحد ذلك من رؤيتنا للعلاقات المتشعبة. كلاهما سوف يؤثر على العلاقات الثنائية بين البلدين وتنوع النظام السياسي، خاصة بعد انفتاح النظام السياسي في مصر، وسوف يوفر شكلًا جديدًا

للعلاقات الثنائية نتيجة تنوع مراكز السلطة في البلدين اليوم. ووجهة نظري، أن أوباما سيكون أفضل للعلاقات الثنائية لو احتفظ بالرئاسة في الفترة الثانية أكثر من الطريقة التي يمكن أن يتعامل بها المرشح الجمهوري ميت رومني. من ناحية أخرى، حتى لو افترضنا أن هناك فائزًا صريحًا في انتخابات الرئاسة المصرية، قبل نهاية الشهر الحالي، سيظل السؤال هو من يملك صناعة القرار السياسي في البلاد، حيث إن الأمر ما زال محل خلاف. وأعتقد أن الموقف الأمريكي سوف يتوقف على طبيعة التغيير السياسي في مصر وسوف تتفاعل أي إدارة مقبلة في الولايات المتحدة وفقًا لما سيحدث من تغيير هناك.

كيف ترصد رؤية المؤسسات الأمريكية لإمكانية تولي أحد المحسوبين على النظام السابق للرئاسة؟

هناك آراء متعددة ولا يوجد رأي واحد تجاه الأمر. ولكن يوجد فريق من الدبلوماسيين المخضرمين أو المتقاعدين حديثًا ممن يرون -بشكل براجماتي- أن التعامل مع شخصية من النظام القديم ربما يكون أكثر "سهولة" من تقبل وافد جديد للرئاسة. ولكن الجميع يعلم أن إعادة ظهور نظام مبارك من جديد هو أمر مستحيل. في الورقة البحثية الأخيرة، قلت إن أمريكا يمكنها أن تطور علاقات "تكاملية" بين المسارات الدبلوماسية والأمنية والاقتصادية تجاه مصر في مرحلة التغيير.

.. ما هو المقصود بتلك العلاقة التكاملية؟

هناك تصور خاطئ بأن الرئيس ومستشار الأمن القومي يحدد السياسات دون سائر الوكالات أو المؤسسات الأمريكية وهو ما لا يحدث حيث لا تقوم الوكالات باتباع كل ما تراه وزارة الخارجية الأمريكية، وكثير مما يفعله البنتاجون ربما لا يكون متوافقًا مع ما تريده الخارجية أو وكالة التنمية الدولية الأمريكية، وهو ما حدث في أفغانستان. وما أريد أن أطرحه أن تحدث عملية تكامل بين تلك الوكالات لوضع سياسة واحدة متفق عليها. على سبيل المثال، نحتاج إلى توحيد نظرة وزارتي الخارجية والدفاع تجاه التعامل مع مصر.

كما قلت إن هناك إمكانية لمصر وأمريكا للاحتفاظ بأسس قوية للعلاقات. ما هي تلك الأسس؟

أرى أن هناك المسارات الأمني والدبلوماسي والاقتصادي، والأخير هو الأكثر إلحاحًا اليوم من أجل تحرير مصر من الاعتماد على المساعدات والديون وتوفير فرص العمل للملايين وتطوير طريقة تعامل مصر مع المؤسسات المالية الدولية بدعم أمريكي. أعتقد أنه خلال عقد واحد فقط يمكن أن يحقق للاقتصاد المصري استقلالية وطفرة حقيقية. فمصر في حاجة إلى خريطة طريق تخرجها من الوضع القديم الذي لم يسمح لفوائد برنامج الإصلاح أو التحرير الاقتصادي بأن تصل إلى أكبر قطاعات عريضة من المواطنين. على المستوى الأمني، هناك فائدة لمصر من الحيلولة دون تمكن المنظمات الإرهابية من لعب دور على المستوى الإقليمي. ومن الناحية العملية يجب على مصر في المرحلة المقبلة الحفاظ على درجة من الاستقرار على المستوى الإقليمي والأمن القومي المصري سوف يتأثر بشدة لو علت الأصوات التي تدعو إلى إلغاء معاهدة السلام مع إسرائيل. ويجب اتفاق الطرفين على عدم تقييد المجتمع المدني باعتباره قاطرة مهمة لتطور المجتمع المصري في المرحلة القادمة، وأن تكون هناك شفافية في الإعلان عن أهداف المنظمات الأمريكية التي تعمل في مصر، ومواجهة كل الشكوك بما فيها نظريات المؤامرة في أحيان كثيرة.



الحوار الثالث عشر:
دنيس روس

أهم الأفكار:

- مصر تحتاج إلى دعم عسكري أكبر لمواجهة الإرهاب.. وأتوقع أن يوفر ترامب مساندة سياسية واقتصادية كبيرة
- التجارب السابقة تقول إن المرشحين يغيرون مواقفهم عندما يواجهون قرارات صعبة وهم في موقع القيادة في البيت الأبيض
- المنطقة في مرحلة تقلبات كبيرة، الفلسطينيون منقسمون والإيرانيون يطمحون لتوسع إقليمي يلبي طموحاتهم وحلفاء الولايات المتحدة التاريخيون سواء إسرائيل أو السنة العرب في احتياج إلى أمريكا القوية أكثر من أي وقت سابق

نوفمبر 2016

واشنطن:

يعتبر دنيس روس الخبير في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى من الشخصيات التي حظيت بقرب ملحوظ من الديمقراطيين والجمهوريين، على حد سواء، وعمل مع إدارات بوش الأب والأبن وبيل كلينتون مبعوثًا لعملية السلام لسنوات طويلة. وبحكم مكانة مركز واشنطن المدافع عن المصالح الإسرائيلية في العاصمة الأمريكية، وإحدى المنصات المهمة للدفاع عن قوة العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية لأكثر من ثلاثة عقود، تكون رؤية روس مهمة لمعرفة توجهات فريق بعينه على الساحة في واشنطن ممن يعنيهم في المقام الأول ضمان علاقات قوية بين الولايات المتحدة وإسرائيل والحفاظ على اتفاقيات السلام الموقعة مع الدول العربية، وفي مقدمتها مصر. لم يكن روس مختلفًا عن المقربين من المعسكر الديمقراطي في صدمتهم من نتيجة الانتخابات الرئاسية، وعبر عن دهشته من عدم وجود رؤية متماسكة للرئيس المنتخب، إلا أنه أقل تشاؤمًا من غيره بشأن المرحلة المقبلة، حيث يرى أن المؤسسات الأمريكية لا تهتز لمجرد انتخاب شخص مختلف عليه للرئاسة. ويتوقع روس ظهور استراتيجية أمريكية للتعامل مع قضايا المنطقة بشرط أن تلعب مصر فيها دورًا رئيسيًا. التقيت دنيس روس في مقر معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى بعد يومين من انتخاب ترامب في نوفمبر 2016.

دعنا نبدأ مباشرة بما يعنينا نحن، العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة ومصر بعد انتخاب ترامب. من وجهة نظركم، وأنتم تمثلون ركنًا مهمًا في واشنطن، كيف ترى مستقبل العلاقات خاصة أن كثيرًا من الحلقات النقاشية بعد الانتخابات لا تتطرق إلى مصر كثيرًا؟

اللقاء بين المرشح الجمهوري والرئيس عبد الفتاح السيسي في نيويورك قبل شهرين يحمل أهمية خاصة وكان خبرًا جيدًا، على الرغم من أن موقف الرئيس المنتخب يبدو غير واضح فيما يخص مسألة المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة لبلد كبير مثل مصر حيث إنه لا يقف في صف المساعدات الخارجية بشكل

عام. وأعتقد أنه من المهم أيضًا أن يفهم ترامب أن مصر بلد يمثل "ثقلًا ضخمًا" في منطقة الشرق الأوسط، وأن استقرار مصر هو أمر يهم الولايات المتحدة وهو مصلحة أمريكية مباشرة، وأن ما يحدث في مصر يترك تأثيرًا على سائر المنطقة. والمهم أيضًا أن يتفهم الرئيس المنتخب أن واشنطن لديها مصالح هائلة في مصر وسياساته يجب أن تعكس تلك الأهمية. وحتى تلك اللحظة لا أستطيع تحديد مواقف الرئيس المنتخب.

هل تستشعر تأثيرًا سلبيًا لرسائل متناقضة في خطاب أو السياسات المطروحة من جانب ترامب؟

ربما يكون الأمر كذلك. وربما تسير الأمور على خلاف ما جرى في الحملة الانتخابية وربما يخرج برؤية واضحة خلال الفترة الانتقالية التي تسبق دخوله البيت الأبيض في شهر يناير المقبل. وربما يمكن أن نحكم قليلًا على معالم السياسة الجديدة للرئيس ترامب من نوعية المستشارين في الإدارة الجديدة وكبار المسئولين مثل وزير الخارجية. ولو قام بتعيين شخصيات تتسم بالجدية والعمق في الإدارة ربما ستعكس مواقف قوية. رسائل الرئيس المنتخب ترامب في اتجاهات متعددة، فهو يتحدث عن دعم مصر في مكافحة الإرهاب (في شبه جزيرة سيناء) وهو ينتقد بعنف مواقف الإدارة الأمريكية الحالية (إدارة أوباما) تجاه محاربة الإرهاب.. هل نحن أمام رجل سينخرط أكثر في الشرق الأوسط أم سيعلن خروج القوى العظمى الأولى عالميًا من الورطة الحالية؟ رغم أن ترامب قال مرارًا إنه يرغب في الخروج من الشرق الأوسط إلا أن التجارب السابقة تقول إن المرشحين يغيرون مواقفهم عندما يواجهون قرارات صعبة وهم في موقع القيادة في البيت الأبيض، إلا أني أقول مجددًا إن النتيجة النهائية لأي موقف حرج أو أزمة إقليمية ستعتمد بالأساس على مسئولي الإدارة ومستشاري الرئيس ترامب. فالمنطقة في مرحلة تقلبات كبيرة، الفلسطينيون منقسمون والإيرانيون يطمحون لتوسيع نفوذهم الإقليمي بما يلبي طموحاتهم، وحلفاء الولايات المتحدة التاريخيين سواء إسرائيل أو السنة العرب في احتياج إلى أمريكا القوية أكثر من أي وقت سابق. من أقواله إنه من السهل أن تعلن مواقف أثناء الحملات الانتخابية إلا أن الأمر يختلف عندما نأتي إلى صناعة السياسات والقرارات.

ما هي الرؤية للتطورات في مصر؟ وما هو حجم الدعم الممكن للحكومة المصرية من الإدارة القادمة؟

هناك تطورات إيجابية منها اتفاق دعم برنامج الإصلاح المصري، وإن كان هناك الكثير الذي يستوجب عمله من أجل وضع خطة طويلة المدى لإنعاش الاقتصاد المصري، ومقياس تحرك الإدارة هو درجة استعدادها للتحرك مع الدول الأوروبية ودول الخليج لدعم الاقتصاد المصري في المستقبل. وأنا سعيد أن ترامب يريد دعم مصر فيما يتعلق بمواجهة الإرهاب. فمصر تستحق دعمًا بالفعل، ولكن مصر تستحق ما هو أكثر بكثير في ظل الأوضاع الراهنة. الرئيس المنتخب يركز على مواجهة «أيديولوجية» المتطرفين في الشرق الأوسط، ويرى مساعدوه أن هناك حرب أفكار يجب على أمريكا والحلفاء المعتدلين أن يخرجوا منها منتصرين.

ما هي الأخطاء التي وقع فيها الديمقراطيون في مواجهة تنظيم داعش، من وجهة نظرك؟

أحد الأخطاء التي وقع فيها الديمقراطيون هو عدم قدرتهم على رؤية أن هناك عوامل متنوعة أدت إلى ظهور تنظيم داعش وصعوده في السنوات الأخيرة، بما فيها الصورة الذهنية السائدة بأنه لا يوجد من يقوم بحماية السنة، ومسألة توظيف إيران للمليشيات الشيعية في سائر أنحاء المنطقة وهو ما خلق فراغًا كبيرًا. وأقدم تنظيم مثل داعش على شغل هذا الفراغ وهو ما أكسب التنظيم شعبية في بعض المناطق التي سيطر عليها. خطأ إدارة الرئيس باراك أوباما أنها لم تأخذ الخطر الإيراني بجدية كافية، وهناك خطورة في عدم تقديم دعم ومساعدات عسكرية كافية لمصر، حيث كان من المفترض أن تحصل مصر على مساعدات تكفيها لمواجهة خطر الجماعات الإرهابية.

.. في تلك الحالة، ماذا يمكن أن يقدم الرئيس المنتخب لمصر بعد توليه السلطة؟

أعتقد أن دونالد ترامب وإدارته القادمة سوف يقدمون مزيدًا من المساعدات العسكرية لمصر. ورغم أنه لم تظهر ملامح استراتيجية أكثر اتساعًا تتضمن مكونات سياسية واقتصادية لدعم مصر، إلا أنه يمكن توقع تطوير مثل تلك الاستراتيجية

في المستقبل. ورغم أننا لم نر مثل الاستراتيجية اليوم، لا يعني ذلك أننا لا نتوقع حدوث تلك الخطوة.

كيف ترى العلاقات بين الأطراف الثلاثة الولايات المتحدة-مصر-إسرائيل في الشهور القادمة؟

جزء من السؤال هنا يجب أن يكون: هل تدرك الإدارة الجديدة في واشنطن نوع التعاون «العملي» بين الأطراف الثلاثة ولا يقتصر الأمر فقط على مصر، بل هناك أطراف أخرى يتعين أن تفكر الإدارة في شكل التعاون بينها وبين إسرائيل والأردن ودول الخليج. فهناك رصيد كبير يمكن للولايات المتحدة أن تبني عليه. والسؤال الأهم الذي نحتاج الاجابة عليه: ماذا نريد أن نفعل في المنطقة؟ وما إذا كان هناك أشخاص أكفاء في الإدارة يمكنهم الإجابة على تلك الأسئلة، ولكن الصورة غير واضحة حتى الآن.

انتخاب ترامب يعني تغييرًا في تركيبة الاعتماد على مراكز التفكير المعروفة في واشنطن. كيف ترى شكل العلاقة بين نخبة مراكز الأبحاث التقليدية الواسعة الانتشار والتأثير وبين الإدارة القادمة؟

جانب من مهمة مراكز الأبحاث أنها تحاول أن توضح وتحاول أن تقيم الأوضاع، كما هي في الواقع، وتقدم الخيارات الممكنة والتحليلات التي تفيد في صناعة القرارات التي تعتزم الإدارة الأمريكية اتخاذها، ومواجهة المخاطر القائمة. تلك هي قيمة مراكز التفكير المنتشرة في واشنطن. بعض المراكز يكون لها أفضلية على مراكز أخرى وتقدم مسئولين للإدارة الموجودة في البيت الأبيض. فليست المسألة مسألة أوراق عمل فقط ولكن تقديم الأشخاص أيضًا.

هناك اتفاق واسع على أن الإدارة الحالية كانت تدعم جماعة الإخوان. هل تعتقد أن الجماعة قد فقدت دعمًا مهمًا بخسارة هيلاري كلينتون الرئاسة؟

من وجهة نظري، لا أعتقد أن الإدارة الديمقراطية كانت تدعم جماعة الإخوان ولكني أرى أن هناك حالة من «التناقض» في مواقف الإدارة خاصة فيما يتعلق

بدعم الرئيس عبد الفتاح السيسي، وهو ما أدى إلى الاعتقاد السائد بين المصريين بأن إدارة أوباما «لينة» في التعامل مع الجماعة. وأرى أن الإدارة القادمة لن تكون «لينة» مع الجماعة. والتساؤل المطروح مني بشأن الإدارة الأمريكية القادمة هو عن مدى انخراطها في منطقة الشرق الأوسط في الفترة المقبلة. وبدون الانخراط الأمريكي الإيجابي في المنطقة، فإن القدرة على مواجهة بعض المخاطر القائمة لن تكون عند المستوى المطلوب.

ما هو دور مصر المتوقع في المنطقة في السنوات القادمة؟

مصر بلد يقطنها 93 مليون نسمة، ولها تأثير تاريخي وثقافي ووزن ثقيل في سائر المنطقة، ومن هنا يجب أن ندرك أن مصر تحتاج إلى دعم أمريكي قوي، وأية استراتيجية جديدة للتعامل مع المنطقة، وأية رغبة في أن تنتقل المنطقة إلى مستوى أفضل، يفترض أن تكون العلاقات بين الولايات المتحدة ومصر دعامة رئيسية لتلك الاستراتيجية أو الرغبة. فلو أردت أن تكون الأوضاع أحسن حالًا في الشرق الأوسط، يجب أن تكون مصر في حال أفضل بدورها.



الحوار الرابع عشر:
فالي نصر

أهم الأفكار:

- المنطقة العربية تشكو من السلوك الإيراني وهو أمر لم يتغير بشأن قيادة طهران للأحداث لمدة تصل إلى 20 عامًا
- العالم العربي تغير كثيرًا بعد انهيار العراق في 2003 ثم انهيار سوريا وهما دولتان محوريتان في المشرق العربي
- الانهيارات أدت إلى تغييرات ضخمة على المستوى الجيوستراتيجي في المنطقة
- أوروبا تحتاج إلى رؤية للتدخل الإيجابي تتضمن خطة اقتصادية لدول حوض المتوسط

نوفمبر 2016

روما

فالي نصر هو عميد كلية الدراسات الدولية المتقدمة بجامعة "جونز هوبكنز" الأمريكية وأحد الوجوه المعروفة في حقل العلاقات الدولية ومراكز الأبحاث في واشنطن، وشغل مهمة كبير مستشاري المبعوث الأمريكي السابق إلى أفغانستان وباكستان ريتشارد هولبروك بين عامي 2009 2011 وقدم بعدها كتابًا نقديًا لعمل إدارة باراك أوباما، التي قال إنها حريصة على العمل العسكري في الشرق الأوسط إلا أنها تحجم عن الجهود الدبلوماسية المخلصة في المنطقة. وقد اشتهر نصر، وهو من أصول إيرانية، بعد نشر كتابه الأهم "الإحياء الشيعي" في عام 2004، ثم كتابه "دولة يمكن الاستغناء عنها: السياسة الخارجية الأمريكية في تراجع" في عام 2013. ويرى نصر أن الولايات المتحدة لا يمكنها الاستغناء عن الشرق الأوسط، وأن الأصوات المعتدلة في المنطقة اليوم تحتاج إلى مساندة أمريكية، ومن وجهة نظره لو أدارت واشنطن ظهرها لتلك القوى المعتدلة فإن المتطرفين الإسلاميين سينقضون على المنطقة بلا رحمة.

- أفكار كثيرة متداولة اليوم منها الدعوة إلى عقد مؤتمر شامل للشرق الأوسط يضم كل الأطراف والقوي الدولية الفاعلة وأخرى تدعو لمؤتمر إقليمي على غرار لجنة هلسنكي الشهيرة في السبعينات، وثالثة تدعو إلى مؤتمر أشبه بمؤتمر وستفاليا الشهير الذي وضع أسس الدولة القومية في أوروبا. من أين يبدأ الشرق الأوسط من وجهة نظرك؟

المنطقة العربية تشكو من تزايد التدخل الإيراني وهو أمر لم يتغير بشأن قيادة إيران للأحداث لمدة تصل إلى 20 عامًا، والتغيير اليوم يتمثل في شيئين: الأول، أن العالم العربي قد تغير كثيرًا بعد انهيار العراق في 2003 ثم انهيار سوريا وهما دولتان محوريتان في المشرق العربي. قد أدى الانهيار إلى تغيرات ضخمة على المستوى الجيوستراتيجي في المنطقة. والثاني، أن الولايات المتحدة قررت أن تقلل روابطها مع منطقة الشرق الأوسط، ليس بعد التفاوض مع إيران، ولكن ظهرت الرغبة في التوجه شرقًا، والتردد في التدخل في العراق والصراع العربي-الإسرائيلي قبله. في الوقت نفسه، هناك حالة

عجز عربي عن منع الدول الإقليمية (تركيا وإيران) من التدخل في الشئون الداخلية. فالدول الرئيسية غير قادرة على منع تدخلات طهران وأنقرة، وهو تحدٍ كبير لمصر والسعودية في التعامل مع المتغيرات في سوريا والعراق واليمن وليبيا، والتي تحدث في وقت واحد. الواقع يقول إن إيران لديها قدرة أكبر على التأثير في الأحداث على الأرض (في العراق وسوريا تحديدًا) وهو خبر غير سعيد للعالم العربي خاصة في ظل وجود قوات إيرانية وتركية داخل الأراضي العربية. والأمر الآخر، هو كيف يمكن استعادة التوازن equilibrium ومعادلة القوة الإيرانية وهو أمر لن يحدث لو لم يكن هناك حوار مع الإيرانيين، وهو ما يفسر كل تلك الحوارات بين الروس والأتراك والإيرانيين والأمريكيين في مختلف العواصم. في الوقت نفسه، نلاحظ أن العالم العربي غائب عن تلك المناقشات الجادة، وربما يكون السبب هو مقاطعة الحوار مع إيران.

كيف يمكن الوصول إلى استعادة التوازن؟

في التوقيت الحالي لو أردت الوصول إلى استعادة التوازن عليك بالنظر إلى الأطراف القادرة على القيام بدور power brokers الوسطاء المحليين، وهؤلاء يمكنهم الوصول إلى شكل من الاتفاق، ولكننا لن نصل إلى اتفاق دون التفاوض ونقطة البداية في التفاوض -أي تفاوض- تكون غير مقبولة عادة للطرف الآخر. المنطقة العربية قامت بعملية ناجحة مماثلة في السابق وهو اتفاق الطائف، عندما جاءت السعودية وسوريا وإيران للاتفاق على مستقبل لبنان، والسعودية استضافت الاجتماعات وقامت سوريا بضمان التنفيذ بقواتها على الأرض وقبلت إيران بالاتفاق، ولم يدعِ أي طرف أنه قد خرج فائزًا. وقد كانت المواقف، قبل الاتفاق، متباعدة تمامًا. في الحالة السورية، يمكن الوصول إلى صيغة مماثلة لأن أمنية البعض أن يسيطر بشار الأسد على البلاد بالكامل لن تحدث، كما أن ما يريده البعض الآخر من دحر قوة الأسد لن يحدث أيضًا. والسؤال يكون: ما هي نهاية الأوضاع في سوريا؟ لن يكون الحل باستمرار القتال لمدة 20 عامًا والحل في جلوس الجميع معًا، بما فيهم مصر والسعودية والأردن والإمارات وإيران وتركيا ودول أخرى، على مائدة التفاوض ولن يكون الحل بتطبيق أي من النماذج التاريخية مثل مؤتمر وستفاليا أو هلسنكي أو الطائف أو مدريد أو فيينا، ولكن هناك صيغة جديدة يجب الوصول إليها عن طريق

الاجتماع معًا في غرفة واحدة لمناقشة التفاصيل. وهناك حد أدنى من العلاقات بين دول عربية كبيرة وبين إيران يسمح بالحوار والتفاوض وفي أسوأ الظروف هناك علاقات بين السعودية وإيران.

هل تعتقد أن الحد الأدنى موجود لإطلاق حوار موسع يصل إلى تسوية إقليمية شاملة؟

في حالة سوريا، التسوية الأساسية يجب أن تشارك فيها السعودية وإيران، وبلد مثل مصر يجب أن يكون لها دور إيجابي في المنتصف. ومثلما قلت التسوية مستحيلة لو كان البلدان لا يتحدثان إلى بعضهما. فالإيرانيون لا يتوجهون إلى الحج الآن، والسعوديون لا يسافرون إلى إيران بتوجيهات حكومية. فدرجة العداء الأكبر في المنطقة بين طهران والرياض. في اللحظة الحالية، لا يوجد بارقة للتحرك إلى الأمام، ولكن لا يعني الأمر أنه لا يوجد احتمالية. هناك طرق عديدة للحديث عن بناء نظام إقليمي جديد في الشرق الأوسط يعتمد على اتفاقيات مبدئية بين الأطراف المختلفة عل غرار الطائف. الأمر الآخر، أن هناك دولًا إقليمية لا تريد دورًا للقوى الأجنبية في شئون المنطقة، وهو ما يستلزم بحث عمليات "اقتسام السلطة" في الدول التي تعاني من صراعات داخلية.

- يوجد عامل جديد في اللعبة الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وهو وصول دونالد ترامب إلى البيت الأبيض اعتبارًا من يناير المقبل. ما هو تأثير الإدارة الجديدة بشأن ما قيل عن بناء نظام دولي جديد وآخر إقليمي في المنطقة؟

حتى الآن، الإدارة الجديدة لم يظهر عنها أي إشارات على بناء نظام دولي جديد. والرئيس المنتخب الترامه تجاه أوروبا وحلف الأطلنطي ليس مثلما كان الوضع في الماضي مع الرؤساء الأمريكيين السابقين. فهو لا يريد الالتزام من جانبه بقيادة أمريكية في منطقة الباسفيك. كما قال ترامب في حملته الانتخابية إنه لا يريد أن يتداخل في عملية إعادة بناء النظام الأمني في الشرق الأوسط، وهو ما يعني أنه سيمضي في طريق الرئيس أوباما بتخفيف الالتزام الأمريكي تجاه الشرق الأوسط، ويقصد أنه لا يفضل مسألة أن الولايات المتحدة تمثل العمود الفقري للأمن في المنطقة. وهو يتعامل مع النظام الدولي بمبدأ الصفقات مثلما قال إن واشنطن

ستكون مستعدة للدفاع عن اليابان وكوريا الجنوبية -وأيضًا أوروبا- لو قامت تلك الدول بدفع النفقات. فلا توجد أفكار كبيرة بعد.

- هل يرقى ما يتحدث به ترامب أن نقول إن لديه مبدأ أو مذهبًا في السياسة الخارجية؟

لم نر ما يشير إلى وجود مبدأ خاص به، إلا لو اعتبرنا أن حديث ترامب عن "الصفقات مع الحلفاء هو المبدأ الجديد". فالولايات المتحدة لن تكون، في عهد ترامب، ملتزمة بدور قيادي على المستوى العالمي في المدى الطويل. ويريد ترامب أن يتعامل مع الأزمات الدولية كل على حدة، مثلما هو الحال في التعامل بين الدول في النظام الدولي القائم. ترامب لديه موقف متشدد من الاتفاق النووي مع إيران ويرغب في تمزيق الاتفاقية. وفي الوقت نفسه، يقول إن مواجهة داعش هي الأولوية القصوى لإدارته، وفي واحدة من المناظرات الرئاسية، قال إن إيران تحارب داعش وروسيا تحارب داعش، فلندعهم يحاربون التنظيم الإرهابي، وهو لا يشعر بالقلق من الدور الإيراني في العراق وسوريا. ومن هنا، سنجد أن المواقف متناقضة، فهو ضد إيران ولا يمانع في دور لها في المنطقة، وإيران مقربة لروسيا، وهو أيضًا قريب من موسكو. فلو جلس مع الروس للتحاور بشأن الوضع في سوريا، وربما لا يتفق مع بوتين هناك، وبالتالي قد لا يتفق مع إيران أيضًا.

- ما الذي يحدد شكل السياسة الخارجية للرئيس الأمريكي؟

لن نرى جديدًا في مواقف ترامب حتى نرى فريق السياسة الخارجية القادم، لأنه في نهاية الأمر الرئيس تكون له رؤية أكثر عمومية عن العالم الخارجي، ولكن العمل اليومي هو مهمة فريق محترف في السياسة الخارجية. فوزير الدفاع الجديد ماتيس لديه رؤية مختلفة بشأن التعاون مع دول حلف شمال الأطلنطي ولديه أيضًا رؤية تقليدية تؤيد الدور الأمريكي في أمن الشرق الأوسط وشمال شرق آسيا. وعندما يتشكل فريق الإدارة سوف يمكننا الحكم عليه. هل سيكون الفريق مثل فريق جورج بوش، حيث كان وزيرًا الخارجية والدفاع يتشاجران كثيرًا، أم سيكون مثل فريق رونالد ريجان أو بيل كلينتون أو أوباما من حيث التناغم. الأمر الآخر،

المؤسسة الجمهورية لم تتوقع فوز ترامب، لذلك يمكن أن يكون هناك تأخير في تشكيل الفريق الرئاسي، وستستغرق الولايات المتحدة وقتًا أطول من أجل الوصول إلى سياسة خارجية متماسكة يمكنه تطبيقها، على عكس الحال لو كانت هيلاري أو جيب بوش في موقعه اليوم. وربما نقضي عامًا كاملًا حتى تتبلور السياسة الخارجية في فترة ترامب إلا في حالة اندلاع أزمة كبيرة (كوريا الشمالية مثلًا). ولن يحدث ما يتوق إليه البعض في العالم العربي من إعادة ترسيم النظام الإقليمي، فلا أتوقع أن تعود الولايات المتحدة كعمود فقري للنظام الأمني في المنطقة مثلما حدث في عهد جورج بوش. والأمر الثالث، لا أرى أن ترامب سيقدم على التدخل بتلك الكيفية في الشرق الأوسط لأن روسيا موجودة هناك وترامب على علاقة جيدة بها. العالم العربي عليه أن يأخذ بعض المبادرات بنفسه من أجل حل الأزمات في المنطقة، بما فيها إشراك إيران وتركيا وألا تنتظر الولايات المتحدة. وربما يستغرق الأمر قرابة ثلاث سنوات من التفاوض حتى يتم التوصل إلى اتفاق.

- هل يعني ما سبق أن الحرب على الإرهاب ستكون أكثر صعوبة؟

أعتقد أن الحرب على داعش يمكن الانتصار فيها في المدى القصير، ولكن الحرب على الإرهاب لا يمكن حسمها إلا في حالة ظهور نظام سياسي في كل من سوريا والعراق وليبيا يكون مقبولًا من كل الدول المجاورة "المستقرة" على غرار الحالة اللبنانية، على أن يتوافق الجميع على عدم دعم الجماعات الخارجة عن الدولة. وعدم وجود حكومة قادرة على تطبيق النظام والقانون والاقتصاد، يفسح المجال لوجود قبائل غاضبة سواء في ليبيا أو سوريا أو العراق، ويتيح للمنظمات الإرهابية موطئ قدم لتجنيد العناصر في تلك الدول والحصول على التمويل. يمكن أن ينفد صبر المجتمع الدولي ويأتي إلى الشرق الأوسط على طريقة اقتلاع الأعشاب الضارة في حديقة المنزل ثم يرحل دون أن يزرع نباتًا جديدًا، فيعود العشب الضار مجددًا. فلو افترضنا أن أمريكا نجحت في دفع داعش خارج الموصل والرقة ما الذي سيحدث بعدها.

- **كيف ترى الموجة الصاعدة للشعبوية في القارة الأوروبية؟ وهل أوروبا قادرة على لعب دور في الشرق الأوسط في ظل حكومات يمينية؟**

الحركة الشعبوية تتغذى على موجة المهاجرين القادمة من شمال أفريقيا حيث يصل قرابة 50 ألف مهاجر سنويًا من جنوب المتوسط ثم جاء حوالي مليون من سوريا وليبيا في العام الماضي وحده. فاستقبال عشرات الآلاف مختلف عن التعامل مع ملايين. ولو حدث مزيد من الفشل في شمال أفريقيا فسنجد أعدادًا مهولة من المهاجرين تتدفق على القارة الأوروبية. وسبق أن طرحت سؤالًا عن مدى استعداد الأوروبيين لإنفاق أموال على غرار ما أنفقته على اليونان في الأزمة الاقتصادية الأخيرة من أجل إنعاش الاقتصاديات العربية، وتوفير فرص عمل وظروف ملائمة توقف موجات الهجرة، وهو السؤال المطروح على الحكومات الشعبوية الجديدة. يجب إنهاء حالة نقص التواصل الأوروبي مع العالم العربي. لاحظ أن أوروبا ظلت معتمدة على الولايات المتحدة في النظام الأمني لسنوات طويلة، والأمر نفسه في اعتماد العالم العربي على واشنطن لعقود. الآن، وبشكل مفاجئ، بدأت واشنطن في رفع يدها عما يجري، وهو ما يعني أن الأوروبيين عليهم أن يتوصلوا إلى حلول لمشكلات حوض البحر المتوسط، وأن يلعبوا دورًا أكبر في الترتيبات الأمنية وليس دورًا هامشيًا.



الحوار الخامس عشر:
بريت ماكجورك

أهم الأفكار:

- تهديد "داعش" يرتقي إلى تحدٍ عالمي خطير لم يشهد العالم مثله من قبل
- ليبيا مصدر قلق كبير للولايات المتحدة وندعم "حكومة ذات سيادة" ونراقب الثغرات التي يتسلل منها المقاتلون الأجانب
- الخلاف مع الروس حول تصنيف الجماعات الإرهابية في سوريا وفقًا لقرار مجلس الأمن الدولي
- التنسيق بين دول التحالف الدولي يحقق تقدمًا في مراقبة الأنشطة العابرة للحدود والتمويل والدعاية عبر التواصل الاجتماعي

مايو 2017

القاهرة

على مدى سنوات، يقوم بريت ماكجورك بمهمات مكوكية في جميع أنحاء العالم من واقع دوره مبعوثًا للرئيس الأمريكي للتحالف الدولي الخاص بمحاربة تنظيم داعش الإرهابي وتولي منصبه قبل خمسة شهور (وقت إجراء الحوار في شهر مايو من عام 2017)، إلا أنه يجيد التعامل مع التفاصيل الكثيرة بشأن الحرب على الإرهاب من واقع مناصب تولاها في السابق وهو ما يظهر في الشهادات الأخيرة أمام الكونجرس الأمريكي. يلقبونه في الولايات المتحدة، حيث ولع الأمريكيين شديد بالمسميات واختصارات الأسماء، بالقيصر الجديد لمحاربة الإرهاب، ومن اللحظة الأولى لعمله في الملف يقول إن الحرب على داعش سوف تستغرق سنوات، ويؤكد اليوم على إحراز تقدم في العراق، ويختلف مع الروس حول الموقف من قصف بعض الفصائل المناوئة للنظام، ويرى أن هناك تهديدًا كبيرًا يخرج من الأراضي الليبية ضد مصر وتونس. يتحدث ماكجورك، في حواره، عن آخر التطورات في ملف مكافحة مواجهة تنظيم داعش وفرص تحقيق تقدم على صعيد التصدي للتنظيم الأخطر عالميًا اليوم، وغموض المواقف الأمريكية، ورأيه في التقارير المتشائمة حول نجاح التصدي لداعش.

في شهادتك الأخيرة أمام الكونجرس الأمريكي قلت إن تنظيم داعش الإرهابي بتقدمه في مناطق عدة في الشرق الأوسط هو مسار قلق كبير وهناك خشية من تهديده لدول مثل مصر وتونس والأمن الإقليمي بشكل عام. ما هو دور الولايات المتحدة اليوم في دعم الأصدقاء والحلفاء لمواجهة التهديدات الإرهابية، خاصة وأن هناك قلقًا من المواقف الأمريكية في السنوات الأخيرة؟

التحالف الدولي المؤلف من 66 دولة هو نتاج عمل الولايات المتحدة مع الحلفاء في المنطقة وخارجها لمواجهة تهديد غير مسبوق يتمثل في التنظيم الإرهابي، وهو التهديد الذي يرتقي بالفعل إلى تحدٍ عالمي خطير وجدي لم يشهد العالم مثله من قبل. هناك أكثر من 30 ألف مقاتل يتبع التنظيم الإرهابي في أكثر من 20 دولة حول العالم اليوم.

والمواجهة تتم على مستويات عدة: الأول هو المواجهة مع القوة الضاربة لداعش the core في العراق وسوريا وهناك تقدم في المواجهة، والثاني هو الشبكة العالمية للتنظيم في مختلف دول العالم وتضم شبكات تجنيد المقاتلين الأجانب للدعاية وأخرى للتمويل، والثالث هو مجموعات يوجد ربط فيما بينها على المستوى العابر للحدود. ومثلما قلت في شهادتي أمام الكونجرس هناك مخاوف من وجود شبكة للتنظيم في ليبيا، ونحن نعمل عن قرب مع مصر لمواجهة الموقف هناك، ففرع التنظيم في ليبيا هو أكبر سبب للقلق بين الفروع الأخرى نظرًا لهجماته في ليبيا والخطر الذي يشكله على شركاء الولايات المتحدة مثل تونس ومصر. ومثلما قلت فإن الولايات المتحدة وحلفاءها يحرزون تقدمًا ضد التنظيم لكنهم يواجهون تحديات كبيرة والتقدم الذي نحققه لن يكون سلسًا دائمًا، وعلينا توقع حدوث انتكاسات ومفاجآت.

- **ما الذي تمثله مصر وما هي طبيعة التنسيق معها؟**

مصر دولة مهمة جدًا في المواجهة ضد تنظيم داعش، فهي "صوت قائد" في قلب العالم الإسلامي والعالم العربي وتلعب دورًا قياديًا في المنطقة وتشارك بشكل فعال في مفاوضات فيينا وفي اجتماعات مجلس الأمن الدولي ووزير الخارجية سامح شكري من الأصوات المسموعة في تلك الاجتماعات، فدور مصر هام للغاية. ونحن مهتمون بالتعاون الأمني والعسكري مع القاهرة وأجريت محادثات مع المسئولين المصريين حول احتياجات التدريب اللازمة لقوات الأمن في عمليات مواجهة الإرهاب خاصة في شبه جزيرة سيناء. وقد سبق وجودي هنا زيارات قام بها مسئولون على مستوى رفيع، من بينهم جون برينان مدير وكالة الاستخبارات المركزية، والجنرال أوستن قائد المنطقة المركزية، ورئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية الجنرال جوزيف إف. دانفورد جونيور. وهي زيارات تستهدف زيادة التعاون بين البلدين ليس فقط في مجال مواجهة الإرهاب في سيناء، ولكن أيضًا التنسيق بشأن الإرهاب عابر الحدود.

من الواضح أن المهمة التي بدأتها كمبعوث خاص للبيت الأبيض قبل شهور قليلة تركز على نحو كبير على الوضع في العراق وفي كل تصريحاتك تشدد على التقدم

في مواجهة داعش هناك. ما الذي تمثله العراق في الاستراتيجية الأمريكية بعد سلسلة الإخفاقات في السابق؟

عندما نتحدث عن مواجهة داعش، فإن العراق وسوريا مرتبطان بشدة. التركيز الأمريكي على العراق سببه وجود حكومة قوية تتعاون مع الولايات المتحدة عن قرب، وتقوم واشنطن بتدريب القوات الأمنية العراقية لمدة أكثر من 18 شهرًا منذ سقوط الموصل، وقد أظهرت تلك القوات تفوقًا واضحًا ونجحت في استعادة مدينة الرمادي على سبيل المثال. ونركز أيضًا على إعادة الاستقرار للمدن العراقية مثلما حدث في تكريت حيث عاد 90-95 ٪ من سكان المدينة إلى منازلهم في منطقة تكريت، وهو أمر ساعدنا الحكومة العراقية في إنجازه. بالنسبة لسوريا الصورة شديدة التعقيد، فنحن لا نعمل على الإطلاق مع نظام بشار الأسد ونعمل مع شركاء محليين يحاربون تنظيم داعش على الأرض، إلا أن المشهد بالغ التعقيد عن الوضع في العراق. وقد كنت في شمال سوريا قبل أسبوعين لمعاينة الوضع على الأرض. لا أستطيع أن أتفق معك في تركيزنا الأكبر على العراق في تلك المرحلة أكثر من سوريا، فمن ناحية التنسيق الأمني أحرزت قوات البشمرجة الكردية تقدمًا باستعادة "سرينجار"، في الوقت نفسه وفي ظل التنسيق الأمني تمكنت قوات من الائتلاف السوري المعارض قامت بعمليات واسعة في غرب سوريا وتمكنت من السيطرة على شبكة من الطرق هناك.

يبدو لنا أن عملية التفاوض الدائرة حول سوريا في ظل الوضع على الأرض وتدخل أطراف عديدة من بينها الروس والأتراك مسألة ليست مضمونة ولا يمكن التنبؤ بنتائجها أو إحرازها لنتائج إيجابية. ما هو تصوركم للوضع الراهن؟

بالتأكيد، من وجهة نظرنا، التدخل الروسي الذي بدأ في سبتمبر الماضي قد عقد الأمور كثيرًا، حيث نسبة من ضربات الروس لا علاقة لها بمواجهة "داعش" وعدد من غارات المقاتلات الروسية خاصة في منطقة "الرقة" استهدفت مواقع قوات المعارضة التي تقاتل تنظيم داعش، ولدينا أسئلة كثيرة طرحناها على الروس بشأن نواياهم في سوريا. ونأمل في تحقيق الاتفاق الذي يجري التفاوض بشأنه اليوم. ونريد أن نوقف حدة القتال على الأرض من أجل فتح الطريق أمام تقديم

المساعدات الإنسانية، ويجب أن نتحرك في هذا الاتجاه. وما زلنا نرى أن تدخل الروس وحملتهم الجوية قد زاد من تعقيد الموقف نتيجة استهداف المعارضة المدنية التي تناصب "داعش" العداء، ونأمل أن يدخل الاتفاق الأخير حيز التنفيذ بعد أن وافقت موسكو عليه.

روسيا تقول إنها موجودة في سوريا "من أجل محاربة كل أشكال الإرهاب". فما هو الخطأ الذي تراه واشنطن في المسلك الروسي مع كل الأخطاء التي قادت إلى ظهور تنظيم دموي مثل داعش؟

نحن نتحدث عن تصنيف للجماعات الإرهابية وفقًا لما أعلنه مجلس الأمن الدولي والتصنيف يقول إن "داعش" و"جبهة النصرة" والجماعات الإرهابية الأخرى تقع تحت التصنيف السابق وهو ما أقره الروس أيضًا، وبالتالي كل الأطراف التي تتفاوض اليوم تعلم أن جماعات المعارضة السورية بخلاف داعش والنصرة لا تندرج تحت تصنيف التنظيمات الإرهابية. وخلافنا مع الروس أنهم يستهدفون جماعات معارضة التصنيف الدولي.

من موقعك الحالي، كيف ترى الحروب بالوكالة متعددة الاتجاهات على الأرض السورية، وهل يمكن أن تتحرك الولايات المتحدة لوقف تلك المواجهات العبثية التي تسببت في مأساة عظمى للشعب السوري؟

ما نحاول فعله اليوم هو أن نوحد الجهود من أجل محاربة "داعش". فكل دولة لها تصورات مختلفة عن الأخرى للوضع وهو أمر ينطبق على رؤية القاهرة أو أبو ظبي أو بروكسل، على سبيل المثال. والإجماع السائد اليوم بين الكل هو محاربة داعش. هناك لحظة مهمة بعد هجمات باريس الإرهابية حيث ولد إجماع كبير حول ضرورة محاربة التنظيم، فقد كانت لحظة مفصلية وكاشفة عن ضرورة أن يعمل التحالف الدولي معًا من أجل هزيمة التنظيم. ومن وجهة نظرنا في واشنطن لا بد من "تحفيز" الدول في التحالف الدولي لمحاربة داعش من واقع تلك اللحظة التي لا يجب أن ننساها، لأنه ربما تكون هناك هجمات جديدة في الطريق حيث لم نر شيئًا مماثلًا لتهديد "داعش" في تاريخنا المعاصر من حيث تجمع مثل هذا العدد

من المقاتلين الأجانب من كل أنحاء العالم الذين يريدون نشر تلك الأيديولوجيا المسمومة. في الوقت نفسه، لا يجب أن تنسينا مواجهة تنظيم داعش التهديدات الأخرى أو الصراعات التي تحتاج إلى مواجهة. الأكثر أهمية بالنسبة لنا هو أن نجد طريقة إنهاء الحرب الأهلية في سوريا التي تسببت في أكبر معاناة إنسانية في قرن كامل ووقف الهجمات على المنشآت الطبية والمستشفيات، لأنه أمر لا يجب أن يحدث في القرن الواحد والعشرين. وما سبق يدفعنا إلى التركيز على وقف الأعمال العدائية وتطبيق وقف إطلاق النار.

هناك تصريحات أمريكية تخرج من دوائر الاستخبارات وتقارير أخرى عن الأمم المتحدة تتحدث عن تمدد "داعش" في أكثر من 35 دولة وهو ما يناقض ما تقوله عن إحراز تقدم في الحرب على التنظيم. كيف لنا أن نصدق النوايا الأمريكية والتقارير المتفائلة التي تشير إليها عن محاصرة "داعش"؟

من خلال سفرياتي العديدة في جميع عواصم العالم، أستطيع أن أقول إني ألمس أن هناك تحسنًا فيما يتعلق بمواجهة الدعاية التي قام عليها تنظيم "داعش" والوضع اليوم أفضل مما كان قبل عام واحد. ومواجهة دعاية داعش تعني أن نظهر أن توسع التنظيم ليس قصة أو "حقيقة تاريخية لا يمكن مجابهتها" ولكنها أيديولوجيا قابلة للانحسار، وهي تنحسر بالفعل من حيث فكرة الخلافة التي يروجها والدعاية الخاصة به والأراضي التي تسيطر عليها وأعداد المقاتلين التابعين، وقد عبر المتحدث الخاص بداعش بشكل مفتوح عن تراجع التنظيم ويقدم تبريرات دفاعية لانحسار التنظيم. فعندما يعتاد فريق كرة قدم على الفوز تكون مسألة الترويج له سهلة، ولكن عندما يبدأ في الخسارة تكون الدعاية له صعبة وهو ما يحدث اليوم مع "داعش". ومن جولاتي في العالم، وجدت أن مسألة التركيز على "الخلافة التاريخية" قد تراجعت أيضًا بشدة والولايات المتحدة لا يمكنها مجابهة تلك الرسالة التي تروج لها داعش عن الخلافة، ولكن الشخصيات الدينية والباحثين في تلك المنطقة من العالم يقدمون أطروحات تنفي ما يذهب له التنظيم، ونجحت في عزل فكر "داعش" بشكل شبه كامل. كما أن علينا أن نظهر أن التوجه إلى سوريا ليس هو "الفردوس على الأرض" وأن الوضع هناك مزرٍ للغاية والموت ينتظر من يذهب إلى

هناك. ومستويات الدعاية في التنظيم تنقسم إلى جزء صغير هو الدعاية لعمليات القتل والإعدام الوحشية والتي تروع قطاعات من المواطنين، وهناك الدعاية التي تعتمد على تقديم مبررات دينية لأفعالهم من خلال الترويج لحالة رؤية طوباوية عن مشروع الخلافة وهو ما يحقق فيه التحالف الدولي نجاحًا كبيرًا. وقد حاول التنظيم الترويج لتلك الحالة، ولكننا أثبتنا أن تلك أكاذيب، وأعتقد أننا نجحنا في وقف المد الداعشي وإن كان الأمر يحتاج إلى حملة طويلة الأمد، ووجودي في القاهرة والتشاور مع المسئولين المصريين مسألة مهمة للغاية لمحاربة فكر التنظيم بحكم الدور الرائد لمصر في العالم الإسلامي.

الوضع في ليبيا معقد للغاية وهناك ثغرة في الحرب على التنظيم حيث يخرج مقاتلون من سوريا والعراق إلى معسكرات في بعض المدن الليبية مثل "سرت" و"درنة"، ولا يبدو أن هناك مجابهة حقيقية لسد تلك الثغرة وتتردد أنباء عن احتمال تدخل عسكري في دولة الجوار وهو ما لا يمكن التنبؤ بنتائجه. ما هو موقفكم تحديدًا؟

الولايات المتحدة تشعر بالقلق من الوضع في ليبيا بالقطع، في واقع الأمر لو نظرت إلى الإعلام الخاص بتنظيم "داعش" ستجد دعوات لمن يريد الانضمام إلى التنظيم بالذهاب إلى ليبيا وعدم التوجه إلى سوريا التي يقولون إن الأوضاع فيها أصبحت أكثر قسوة، وهم يرسلون قادتهم ومواردهم إلى ليبيا. وموقف الولايات المتحدة حسب ما أعلنه صراحة الرئيس باراك أوباما هو أنه عندما نرى تهديدًا إرهابيًا ناشئًا أو زعيمًا إرهابيًا يشكل تهديدًا لنا أو لحلفائنا وشركائنا، فنحن لا نتردد في الرد الفوري. وهو ما دفعنا للقيام بضربات عسكرية ضد "أبو نبيل" أحد قادة "داعش" في ليبيا قبل شهور قليلة، وسوف نستمر على النهج نفسه في الفترة المقبلة. كما أن واشنطن مستمرة في التركيز على نتائج العملية السياسية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني. وتلك لحظة مهمة لأننا أعلنا صراحة، إلى جانب موقف حليف مهم مثل مصر ومجلس الأمن الدولي، مثلما جاء في القرار الأممي 2259، أننا على استعداد كامل لتقديم الدعم لـ"حكومة ذات سيادة" بموجب اتفاق الصخيرات، ولن نتردد أيضًا في التصدي للإرهاب الناشئ، ونراقب عن كثب الموقف في المناطق التي ذكرتها في سؤالك.

مهام منصبك تتضمن التنسيق والمتابعة فيما يخص ثلاث مهمات رئيسية في الحرب على داعش وهي: المواجهة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وغلق الحدود في وجه أعضاء التنظيم، وتتبع عمليات التمويل. هل هناك تطور حقيقي أم المسألة يصعب الحكم عليها الآن؟

بشأن وسائل التواصل الاجتماعي، فالوضع أكثر تعقيدًا لأن تأثير مواجهة داعش على تلك المواقع لن يظهر إلا عندما نلحق بالتنظيم الهزيمة على الأرض. دعاية داعش سيلحق بها الهزيمة فعليًا عندما نهزم التنظيم ميدانيًا. عمومًا، غالبية ما ينشر عن داعش اليوم على صفحات "فيسبوك" و"تويتر" يتحدث عن التنظيم بشكل سلبي أو يعادي أفكاره بصورة واضحة. وقد افتتحنا مركزًا لمواجهة دعاية داعش في دولة الإمارات وهو يعمل بكفاءة عالية ومؤثر، ويقدم روايات للفارين من التنظيم يتحدثون فيها عن تجاربهم. وهناك دول أخرى مثل ماليزيا تدرس إقامة مراكز على غرار المركز الموجود في الإمارات. كما نتعاون مع القطاع الخاص والشركات المالكة لمواقع مثل فيسبوك وتويتر من أجل حجب المواقع الخاصة بداعش. وأعلنت "تويتر" مؤخرًا عن إيقاف أكثر من 125 ألف حساب يروج للتنظيم على الموقع. بالنسبة لمسألة التمويل، ندرس الأمر عن قرب، ووجدنا أن قطع مصادر التمويل الخارجي للتمويل في العراق وسوريا مسألة مهمة، ولكن التنظيم يحاول أن يسلك مسلك الدول من خلال الحصول على موارد من الداخل، وبالفعل يحصل التنظيم على عوائد من بيع البترول والضرائب، ورصدنا إيرادات سنوية تصل إلى مليار دولار من التجارة في النفط، بالإضافة إلى ملايين الدولارات من فرض الضرائب على المواطنين في المناطق التي يسيطرون عليها. وقد قلصنا من قدرة التنظيم على نقل البترول في شاحنات، وأخرجنا من الخدمة بعض المواقع التي تنتج البترول والغاز. والأكثر أهمية أننا نقوم بتدمير مخازن "السيولة المالية" التي يدفعون منها للمقاتلين على غرار ما حدث في مدينة "الموصل" بالفعل. أما عن مراقبة الحدود ومكافحة الإرهاب العابر للحدود، فهو الجزء الأصعب لكنه يؤكد على أهمية التحالف الدولي الحالي لمحاربة الظاهرة. وهناك عمليات تبادل معلومات بين الدول وشبكة معلوماتية حول حركة المقاتلين تحدد من أين يأتي هؤلاء وتتبع الشبكات من أجل العمل على انهيار تلك التنظيمات، وقد قامت أكثر من 24 دولة، من بينها مصر، بالقبض على مقاتلين أجانب.

خاتمة

كان صعود دونالد ترامب إلى الرئاسة الأمريكية نتيجة لتداخل معقد بين عوامل داخلية وخارجية. من بين هذه العوامل، لعبت الأزمات الاقتصادية وصراعات الهوية والاستقطاب السياسي الحاد والمغامرات العسكرية في العراق وأفغانستان أدوارًا في تشكيل المشهد الذي سهل وصول ترامب إلى السلطة. لم تؤدِ هذه الأحداث إلى خيبة أمل قطاعات واسعة من الناخبين الأمريكيين فحسب، بل أعادت أيضًا تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية. فقد منح ترامب بوصلة واضحة لأصحاب النزعة القومية الدينية والبيضاء وشجع تيار يرفض القبول بالمزيد من المهاجرين ويدعو لطرد الموجودين بصفة غير شرعية في البلاد، وخلق نقاشًا جديدًا حول تيار العزلة الذي يرفض التدخلات العسكرية الخارجية. وقد مثّلت حروب العراق وأفغانستان مثالًا صارخًا لتجاوزات السياسة الخارجية الأمريكية عقب هجمات 11 سبتمبر. فقد أسهمت إطالة أمد تلك الحروب والتكلفة الباهظة، إلى جانب نتائجها الغامضة، في تقويض ثقة الشعب في المؤسسة السياسية. كما أن الوعود بنشر الديمقراطية وتحقيق الاستقرار الإقليمي بدت بعيدة عن الواقع وسط تصاعد التمرد والعنف الطائفي والهشاشة المؤسسية في هذه البلدان. خطاب ترامب الذي رفض

ما أسماه «الحروب التي لا نهاية لها» لقي قبولًا عميقًا لدى قطاعات من الناخبين أنهكهم التورط الأمريكي في صراعات خارجية، خاصة في مناطق اعتُبرت ذات عائد استراتيجي محدود بالنسبة للولايات المتحدة. وقد استغل ترامب سردية الإحباط العام من الإجماع الحزبي (الديمقراطي والجمهوري) على تأييد التدخل العسكري، من أجل تقديم نفسه رمزًا مناهضا للمؤسسة التقليدية فضلًا عن تأكيده لقدرته على إعادة ترتيب الأولويات الأمريكية في المرحلة القادمة.

وقد عقّدت انتفاضات الربيع العربي وردود الفعل الأمريكية من الأوضاع في الشرق الأوسط وكشفت عن حدود النفوذ الأمريكي. فبينما استُقبلت الانتفاضات الشعبية في البداية كموجات ديمقراطية فإنها انتهت إلى حروب أهلية، ودول فاشلة، وصعود جماعات متطرفة مثل جماعة الإخوان المسلمين وتنظيم داعش. تعرضت سياسات إدارة أوباما، خصوصًا في سوريا وليبيا، لانتقادات على أساس الإفراط في التدخل أو التردد في اتخاذ مواقف أو التساهل في الموقف من الجماعات المتشددة. استغل ترامب هذا الغموض، وصوّر نفسه باعتباره قائدًا براجماتيا صلبًا سوف يعطي الأولوية للمصالح الأمريكية على الالتزام الأيديولوجي بالديمقراطية أو التدخلات لأغراض إنسانية. هذا الموقف انسجم مع حالة الرفض والشكوك المتزايدة، على نطاق واسع في المجتمع الأمريكي، تجاه المشاريع الطموحة للسياسة الخارجية في عهدي جورج بوش وباراك أوباما. من ناحية أخرى، لا يزال الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي يشكل حالة خاصة في سلوك السياسة الخارجية الأمريكية. فالدعم الأمريكي القوي لإسرائيل، خاصة بعد حرب غزة 2023، أدى إلى احتجاجات من المجتمع الدولي وقطاعات من الناخبين، لا سيما الشباب والتقدميين، لكنه لم يحدث تأثيرًا عميقًا في التوجهات الأمريكية حيال الصراع والحقوق الفلسطينية في ظل الدعم غير المحدود لإسرائيل من جانب النخب السياسية الأمريكية. ومن جانبه، أظهر ترامب دعمًا ثابتًا للسياسات الإسرائيلية باعتبار ذلك حماية للقيم الغربية، وسدًا منيعًا في وجه الإسلام الراديكالي، من وجهة نظره، ونجح في التنقل بين هذه الانقسامات، فحشد دعم الإنجيليين والمحافظين اليهود بينما صاغ أجندته «أمريكا أولًا» كردّ على الانتقادات الدولية للسياسة الخارجية الأمريكية. على الصعيد الداخلي، عمّقت التداعيات الاقتصادية لانخراط الولايات المتحدة في تلك

الصراعات من أسباب صعود ترامب. الحروب في العراق وأفغانستان، إلى جانب الاضطرابات الناجمة عن الربيع العربي، أرهقت الميزانية الأمريكية وأسهمت في تعزيز تصورات التراجع الاقتصادي المحلي. عقدت مقارنات بين تكاليف الانفاق على المغامرات العسكرية والمساعدة في بناء الأمم في الخارج وبين إهمال البنية التحتية والتنمية الاقتصادية داخليًا، وهي رواية كررها ترامب مرارًا، ولاقت أصداء قوية واستجابة بين أوساط ناخبيه وقاعدته الجماهيرية التي اتسعت كثيرًا في عام 2024، وبخاصة بين الناخبين من الطبقة العاملة.

كما أصبحت أزمة اللاجئين العالمية، التي تفاقمت بفعل الربيع العربي والحرب الأهلية السورية، قضية مثيرة للانقسام في السياسة الأمريكية. فخطاب ترامب الذي ربط اللاجئين بالإرهاب استغل المخاوف المتزايدة التي دعمتها التغطيات الإعلامية لجرائم داعش وحوادث الإرهاب المحلية، وأخرها حادثة الدهس في مدينة نيواورلينز ليلة رأس السنة في 2024. ارتكزت هذه السردية على مخاوف أوسع نطاقًا تتعلق بالتهديد الثقافي والتنافس الاقتصادي، وهي قضايا عمّقها خطاب ترامب من خلال وعوده بفرض ضوابط صارمة على الهجرة، وأصبحت أزمة اللاجئين رمزًا لمخاوف أوسع نطاقًا حول التأثيرات السلبية للعولمة، والانتقاص من السيادة والتهديدات الأمنية، وهي موضوعات محورية في حملات ترامب على الدوام.

في جانب آخر، أدت الفاعلية المحدودة للمؤسسات متعددة الأطراف، خلال الأزمات الدولية، إلى تقويض الثقة في دور المنظمات العالمية. فقد عجزت الأمم المتحدة عن منع تفاقم العنف في سوريا أو حل النزاع في غزة، إلى جانب دور حلف «الناتو» المثير للجدل في ليبيا؛ مما غذى الرواية عن عدم كفاءة هذه المؤسسات. انتقاد ترامب لهذه المؤسسات باعتبارها عبئًا على الولايات المتحدة قوبل بموافقة مطلقة من ناخبيه الذين يرون أن الالتزامات الدولية تأتي على حساب الأولويات الوطنية. كما أن وعده الخاص بوضع «أمريكا أولًا» مثّل رفضًا لروح العولمة التي ارتبطت بهذه المؤسسات الدولية. ولعبت وسائل الإعلام أيضًا دورًا كبيرًا في تشكيل تصورات الرأي العام لهذه الأحداث. فالتغطية الكثيفة لصراعات الشرق الأوسط، التي ركزت غالبًا على الفوضى والتطرف، عززت من الشعور بالأزمة الدائمة

وبضرورة أن تبتعد الولايات المتحدة بنفسها عن تلك الصراعات. وخلق هذا المناخ الإعلامي بيئة خصبة للترويج لرسائل ترامب البسيطة التي تحمل روح التحدي وتتميز بالوضوح والحسم في مواجهة المواقف المعقدة والغامضة لمعارضيه سواء في الحزب الجمهوري أو في صفوف الديمقراطيين. كما عكس صعود ترامب تحولات أيديولوجية أوسع داخل الحزب الجمهوري، تسارعت بسبب هذه التطورات الدولية. فقد تراجع أصحاب النزعة التدخلية، التي سادت في عهد جورج بوش الابن؛ مما أفسح المجال لنهج أكثر شعبوية و»وطنية» يبدي شكوكا إزاء التدخلات الخارجية وحيال نوايا القوي العظمي والقوي الصاعدة ومنافستهم للسياسة الأمريكية في مناطق حيوية. في ذروة ضعف المؤسسات التقليدية، وفي اللحظة الملائمة، تقدم ترامب بخطاب غير تقليدي تمكن من خلاله من كسب شعبية كبيرة لدى قطاعات واسعة من الناخبين. أخيرًا، أعادت الأزمات المتشعبة تشكيل دور أمريكا في العالم، وهو ما خلق فراغًا في القيادة استغله ترامب بلاغيًا حيث بنى حملته الانتخابية على فكرة أن الانخراط الأمريكي في الخارج لم يكن فعالًا وكان مكلفًا، وهو شعور عززته إخفاقات السياسة الخارجية بعد هجمات سبتمبر. ومن خلال وعوده باستعادة بلاده العظمة والنفوذ، عالميًا، مع تجنب أخطاء التدخل الخارجي في الماضي، جذب ترامب قطاعات من الناخبين تتطلع إلى اتجاه جديد.

ماذا نتوقع؟

عاد الرئيس دونالد ترامب إلى البيت الأبيض للمرة الثانية في وقت يبدو فيه العالم أكثر تعقيدًا وخطورة مما كان عليه قبل خسارته في 2020. وبالرغم من الثقة التي يتمتع بها ترامب في قدرته على فرض أولوياته الداخلية والخارجية، فإن التحديات التي تواجهه على المسرح الدولي والمحلي تتطلب استراتيجية أكثر مرونة ووعيًا بالتغيرات التي طرأت على النظام العالمي. على الصعيد الداخلي، يواجه ترامب اختبارًا لقدراته على تحقيق وعوده الانتخابية، خصوصًا فيما يتعلق بترحيل ملايين المهاجرين غير الشرعيين وتعزيز الاقتصاد عبر سياسات خفض الضرائب والإنفاق العام. لكن هذه الأجندة محفوفة بأخطار اقتصادية واجتماعية قد تهدد استقرار الولايات المتحدة، ويجعل نجاحها مرهونًا بإدارة ذكية وحذرة لتداعيات

هذه القرارات. أما على الصعيد الدولي، فإن الملفات الساخنة في أوكرانيا، الشرق الأوسط، والمواجهة مع الصين تضع ترامب أمام معضلة موازنة ما بين شعاره «أمريكا أولًا» والواقع الجيوسياسي الذي يفرض تحديات لا يمكن تجاهلها. فالحرب في أوكرانيا تختبر قدرته على التوفيق بين طموحاته الشخصية في الوساطة، ومصالح حلفائه الأوروبيين. أما في الشرق الأوسط، فإن تعيين شخصيات داعمة لإسرائيل وإعادة رسم السياسة تجاه إيران مع الحفاظ على توازن مع الشركاء الاستراتيجيين يحدد مدى قدرة ترامب على فرض رؤيته في منطقة مضطربة. وفي آسيا، يؤدي تصعيد التوتر مع الصين إلى إضعاف احتمالات تحقيق استقرار اقتصاديا عالميًا. وعلى الرغم من نهجه الذي يفضل التعامل مع القادة الدوليين، بشكل منفرد، على حساب التحالفات التقليدية، فإن مرور الشركاء الغربيين بأزمات متتالية وضعف الحكومات الحليفة للولايات المتحدة، مثل فرنسا وألمانيا وكندا، قد يعقد قدرته على حشد الدعم الدولي لمبادراته. هذا الضعف في أوروبا إلى جانب تنامي التحديات المحلية للحلفاء، مثل كوريا الجنوبية، يترك واشنطن في مواجهة عالم يبدو أقل استقرارًا وأكثر عزلة. إن تكلفة فرض أجندة خاصة، كما حددها مشروع 2025، قد تكون أكبر مما يتوقع ترامب، خاصة في عالم أصبح أكثر خطورة وتعددية في أزماته وصراعاته، فالعقبات التي تنتظره ستتطلب منه أكثر من مجرد حنكة رجل الأعمال وصانع الصفقات، وهي السمعة التي اكتسبها في سنوات حكمه الأربع الأولى. واحدة من الميزات الشخصية، والعقائدية، لدى ترامب هي نفوره من الانجرار إلى حروب كبرى أو مواجهات عسكرية خارجية. وقد خدمه هذا الميل بشكل جيد في نهاية ولايته الأولى، حيث قاوم الانجرار إلى حرب مع إيران، رغم دعمه القوي لإسرائيل ومحاولات نتنياهو إقحام الولايات المتحدة في مواجهة مع طهران بشأن برنامجها النووي. وهذا الأمر يسهم في وضع إطار محدد لردود الفعل الأمريكية تجاه قضايا عديدة. من المرجح أن يتعزز توجه رفض الحروب الخارجية في ظل تعهدات واضحة في الحملة الانتخابية على تجنب الحروب، إلى جانب تصريحات نائبه المنتخب جي دي فانس، الذي أكد أن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها، لكنه أضاف: «مصالح أمريكا ستكون مختلفة، أحيانًا»، مشيرًا إلى أن «مصلحتنا، في رأيي، هي عدم الدخول في حرب مع إيران». وقد ظهرت بوادر رؤية الإدارة في الضغوط التي مارسها ترامب وفريقه

من أجل التوصل إلى قرار وقف إطلاق النار في قطاع غزة وذلك قبل جلوسه على مقعده في البيت الأبيض، مجددًا، في 20 يناير 2025. ويتوقف نجاح ترامب في مسعاه لإبرام اتفاقيات نهائية وصفقة شاملة في منطقة الشرق الأوسط على مدى قدرته إقناع اليمين الإسرائيلي على القبول بحلول تضمن أمن إسرائيل وتحيي الأمل لدى الفلسطينيين في إقامة دولتهم باعتبار تلك هي الضمانة للوصول إلى صفقة السلام الشاملة بين إسرائيل والدول العربية والتي طمح ترامب إلى الوصول إليها في الفترة الأولى من حكمه.

جاءت الأيام الأولى في الفترة الثانية صاخبة ومفاجئة للعالم بأسره. فقد استغل ترامب خطاب التنصيب في مبنى الكابيتول ليُعلن عن قرارات تنفيذية فورية، ومنها انتقل إلى المكتب البيضاوي ليوقع على 100 قرار تنفيذي، في سابقة لم تحدث في تاريخ الرئاسة الأمريكية. ظهر ترامب في احتفالية التنصيب أكثر تحديًا لخصومه الديمقراطيين، متعمدًا إظهار قدر كبير من الشماتة والتحقير من سياسات سلفه الديمقراطي جو بايدن، في خروج عن الأعراف الدبلوماسية التي كانت تميز مثل تلك المراسم الخاصة بانتقال السلطة. كانت النبرة العدائية التي تحدث بها ترامب تحمل رسائل للداخل والخارج معًا. لا تخرج قرارات وتصريحات اليوم عن السعي إلى جعل أمريكا مجتمعًا أكثر قبولًا لاستعادة القيم المحافظة على حساب القيم الليبرالية التي زحفت على مناحي الحياة الأمريكية، وأدّى تغلغلها –وبخاصة ما يتعلق بسياسات النوع والمثلية الجنسية والإجهاض– إلى انقسام حاد، وعودة القومية المسيحية البيضاء تطل برأسها. كما تحدّث عن سياسات النوع في البلاد، وقال إنها من الآن فصاعدًا هي رجل وامرأة فقط، في إشارة إلى رفض سياسات التحول الجنسي التي يرى أنها ضد القيم المحافظة للمجتمع الأمريكي.

وفي سبيل تحقيق أهدافه يشن ترامب حملة شرسة لتطهير الحكومة من المخالفين في التوجهات من أجل الدفع بالموالين في المناصب الرئيسية في مختلف الوزارات والإدارات والوكالات التي كانت الكثير من الوظائف فيها بعيدة عن الانتماءات الحزبية على مدى عقود طويلة، وهي إشارة إلى بدء حرب خاطفة ضد

الدولة العميقة التي طالما هاجمها بعنف منذ اليوم الأول لترشيحه للرئاسة في منتصف العقد الماضي.

بدت سياسات الرئيس الخامس والعشرين وليام ماكينلي في أواخر القرن التاسع عشر، التي تحدثنا عنها في فصول سابقة، بمثابة العقيدة الجديدة التي يعتنقها ترامب بعد أكثر من 125 عامًا من العصر الذهبي للتوسع الاستعماري الأمريكي، والذي فرض تعريفات جمركية باهظة، وخاض الحرب الأمريكية-الإسبانية، واستولى على الفلبين وجوام وبورتوريكو، ومهّد الطريق لقناة بنما. هاجم ترامب ما سماه السيطرة الصينية على قناة بنما، وتعهد باستعادتها، بينما تترقب جرينلاند وكندا ما سوف تأتي به سياسات البيت الأبيض في المستقبل. وفي اتساق مع وعوده، أعلن ترامب عن إعلان حالة الطوارئ على الحدود الجنوبية وإغلاقها أمام المهاجرين، فضلًا عن تدابير أخرى متتالية بشأن الهجرة غير الشرعية، وعمليات الترحيل، والرجوع عن مكتسبات الحصول على الجنسية الأمريكية بالمولد.

يمكن تحديد معالم الخطاب السياسي لدونالد ترامب، في طبعته الجديدة، في وجود تنازع واضح ما بين الرغبة في توسيع نفوذ وسطوة الولايات المتحدة عالميًا، وإخضاع العالم لرغباته وطموحاته بسقف مرتفع لم يسبقه إليه رئيس منذ نهاية الحرب الباردة، وبين النزوع إلى العزلة الجزئية التي تنأى بالولايات المتحدة عن الحروب غير الضرورية، والسعي للحصول على جائزة نوبل للسلام لو حقق ما يريد في الشرق الأوسط وأوكرانيا، وكلاهما يحمل تعقيدات لا يمكن حلها بين عشية وضحاها. الصراع في عقل ترامب، وفي أركان إدارته، يبدو ما بين الرغبة في تأكيد قوة أمريكا من خلال التوسع والحمائية التجارية، وتقويض النظام الدولي القائم على القواعد، والطموح في أن يكون إرثه الأكثر فخرًا هو "إرث صانع السلام".

قائمة المراجع:

أولًا: السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب والسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط

كتب

1. Cooley, Alexander, and Daniel H. Nexon. Trump's Antiliberal Order. Foreign Affairs, 2024.
2. Feffer, John. Aftershock: A Journey into Eastern Europe's Broken Dreams and the Refugees Who Brought Them to Life. Zed Books, 2017.
3. Glaser, John, Christopher A. Preble, and Trevor Thrall. Fuel to the Fire: How Trump Made America's Broken Foreign Policy Even Worse (and How We Can Recover). Cato Institute, 2019.
4. Gurtov, Mel. America in Retreat: Foreign Policy under Donald Trump. Rowman & Littlefield, 2020.
5. Hill, Matthew Alan, and Steven Hurst, editors. The Trump Presidency: Continuity and Change in US Foreign Policy. Routledge, 2023.
6. Jamieson, Kathleen Hall, and Joseph N. Cappella. The Chaos Presidency: Donald Trump and the Politics of Crisis. Oxford University Press, 2021.
7. Jervis, Robert, et al. Chaos in the Liberal Order: The Trump Presidency and International Politics in the Twenty-First Century. Columbia University Press, 2018.
8. Kagan, Robert. The Jungle Grows Back: America and Our Imperiled World. Knopf, 2018.
9. Kato, M. Trump's World: Peril and Opportunity in US Foreign Policy After Obama. Rowman & Littlefield, 2024.
10. Kimmage, Michael. The Abandonment of the West: The History of an Idea in American Foreign Policy. Basic Books, 2020.
11. Mann, James. The Great Rift: Dick Cheney, Colin Powell, and the Broken Friendship That Defined an Era. Henry Holt and Co., 2020.
12. Mahler, Gregory, editor. Foreign Perceptions of the United States under Donald Trump. Rowman & Littlefield, 2022.
13. McMaster, H. R. At War with Ourselves: My Tour of Duty in the Trump White House. HarperCollins, 2024.
14. Sabatini, A. The Battle for U.S. Foreign Policy: Congress, the President, and the Political Parties. Springer, 2024.
15. Steff, Reuben. US Foreign Policy in the Age of Trump: Drivers, Strategy and Tactics. Routledge, 2020.
16. Trump, Donald. Trump: The Art of the Deal. Penguin Books, 2024.

مقالات أكاديمية ودوريات

1. Ashbee, Edward, and Steven Hurst. "The Trump Foreign Policy Record and the Concept of Transformational Change." International Affairs, vol. 96, no. 2, 2020, pp. 307–324.
2. Haass, Richard N. "What Trump Got Right—and Wrong—About Foreign Policy." Foreign Affairs, vol. 100, no. 1, Jan/Feb 2021, pp. 20–34.
3. Kaplan, Robert D. "Why Trump's Grand Strategy Will Fail." The National Interest, Winter 2017.
4. Lindsay, James M. "The Age of America First: Washington's Flawed New Foreign Policy Consensus." Foreign Affairs, vol. 100, no. 3, May/June 2021, pp. 10–24.
5. Mead, Walter Russell. "The Jacksonian Revolt: American Populism and the Liberal Order." Foreign Affairs, vol. 96, no. 2, March/April 2017, pp. 2–7.

6. Nye, Joseph S. "Will the Liberal Order Survive? The History of an Idea." Foreign Affairs, vol. 96, no. 1, Jan/Feb 2017, pp. 10–16.
7. Walt, Stephen M. "The Hell of Good Intentions: America's Foreign Policy Elite and the Decline of U.S. Primacy." Foreign Policy, vol. 226, Oct 2018, pp. 72–79.
8. Atlantic Council. The Trump Doctrine: America First or America Alone? Atlantic Council Monograph, 2019.
9. Brookings Institution. U.S. Alliances in the Era of Trump: Balancing Commitments and Costs. Brookings Monograph, 2020.
10. Carnegie Endowment for International Peace. Resetting the Global Order: Challenges and Opportunities in the Post-Trump Era. Carnegie Monograph Series, 2021.
11. Center for Strategic and International Studies (CSIS). The State of U.S. Soft Power in the Trump Era. CSIS Monograph, 2021.
12. Chatham House. Navigating the Storm: Transatlantic Relations in the Trump Era. Chatham House Monograph, 2020.
13. Council on Foreign Relations. Economic Nationalism and Global Trade Under Trump. CFR Monograph, 2020.
14. Heritage Foundation. Restoring U.S. Leadership in the Trump Era. Heritage Foundation Monograph, 2020.
15. International Institute for Strategic Studies (IISS). The Trump Presidency and Geopolitics: A Strategic Assessment. IISS Monograph, 2021.
16. Pew Research Center. Global Attitudes Toward the U.S.: Trends During Trump's Presidency. Pew Monograph, 2021.
17. RAND Corporation. The U.S.–China Strategic Rivalry: Implications for U.S. Policy in Asia. RAND Monograph Series, 2020.
18. Wilson Center. Energy Policy in the Age of Trump: Continuities and Divergences. Wilson Center Monograph, 2021.
19. Wilson Center. U.S. Policy Toward Iran under Trump: Continuity or Change? Wilson Center Monograph, 2020.

مقالات صحف

1. Baker, Peter. "For Trump, 'America First' Doesn't Always Mean Alone." The New York Times, June 1, 2017.
2. DeYoung, Karen. "U.S. Global Leadership Diminished Under Trump." The Washington Post, January 20, 2021.
3. Fisher, Max, and Amanda Taub. "How Trump Is Remaking American Foreign Policy." The New York Times, February 3, 2018.
4. Friedman, Thomas L. "Trump's Foreign Policy: Where's the Strategy?" The New York Times, May 23, 2017.
5. Goldberg, Jeffrey. "The Obama Doctrine." The Atlantic, April 2016.
6. Haberman, Maggie, and David E. Sanger. "In Rebuke to Trump, U.N. Votes to Condemn Jerusalem Decision." The New York Times, December 21, 2017.
7. Harding, Luke. "How Trump Turned the US into a 'Neo-Illiberal' State." The Guardian, March 22, 2020.
8. Ignatius, David. "Trump's Foreign Policy Has Been Chaotic, but There Are Wins." The Washington Post, December 12, 2018.
9. Kranish, Michael. "Trump and the 'Forever Wars': The Promise and Reality." The Washington Post, October 13, 2019.
10. Landler, Mark. "Trump Faces Down Allies, Demanding Better Trade Terms." The New York Times, July 2, 2018.
11. Landler, Mark. "Trump's Policies Shake Global Confidence in U.S. Leadership." The New York Times, December 18, 2017.
12. Lynch, Colum. "Trump's Foreign Policy Is the Art of the Bluff." Foreign Policy, May 25, 2018.
13. Rucker, Philip, and Ashley Parker. "Trump Rewrites the Rules of Diplomacy as He Flirts with Autocrats." The Washington Post, November 29, 2017.
14. Rosenberg, Matthew, et al. "A New World Order as Trump Meets Putin in Helsinki." The New York Times, July 16, 2018.
15. Shapiro, Ari. "Trump's America First Doctrine Redefines U.S. Leadership." NPR News, February 5, 2017.

16. Smith, David. "Trump's First 100 Days: Foreign Policy Dominated by Syria, North Korea, and Russia." The Guardian, April 27, 2017.
17. Zengerle, Patricia. "Trump's Foreign Policy Brings Risk of Alienating Allies." Reuters, February 4, 2017.
18. Barak, Oren. "Trump and the Decline of the U.S. Role in the Middle East." Journal of Middle East Politics, vol. 50, no. 3, Fall 2024, pp. 112-130.
19. Berman, Ilan. "Trump's Approach to Middle East Peace: A New Era or a Dangerous Gamble?" The New York Times, 10 Feb. 2024, www.nytimes.com/2024/02/10/us/trump-middle-east-peace/.
20. Dorsey, James M. "Trump's Impact on U.S.-Saudi Relations." Middle East Policy, vol. 31, no. 2, Summer 2024, pp. 48-59.
21. Goldenberg, Sara. "Trump's Middle East Peace Plan: A Legacy of Divisions and Alliances." Al Jazeera, 19 Aug. 2024, www.aljazeera.com/news/2024/8/19/trump-middle-east-peace-plan-divisions-alliances.
22. Kessler, Glenn. "Trump's Middle East Policy: A Reckoning with Reality." The Washington Post, 23 Jan. 2024, www.washingtonpost.com/world/2024/01/23/trumps-middle-east-policy/.
23. Lerman, Anat. "Trump, the UAE, and the Shift in Middle East Alliances." Foreign Policy, 5 July 2024, www.foreignpolicy.com/2024/07/05/trump-uae-middle-east-alliances/.
24. Parsi, Trita. "Trump's Foreign Policy and Iran: From Maximum Pressure to Maximum Chaos." The Guardian, 18 Mar. 2024, www.theguardian.com/world/2024/mar/18/trump-foreign-policy-iran-maximum-pressure-chaos.
25. Robbins, Martin. "Trump's Approach to Syrian Withdrawal and Its Consequences." Foreign Affairs, 14 June 2024, www.foreignaffairs.com/articles/2024/06/14/trumps-approach-syria-withdrawal.
26. Stevenson, Richard W. "Israel's Relationship with the Trump Administration: A Close and Controversial Alliance." The Wall Street Journal, 7 May 2024, www.wsj.com/articles/israel-trump-administration-alliance-0510127041.
27. Zahid, Asma. "The Trump Doctrine: Middle East Strategy and Its Long-Term Effects." The Atlantic, 12 April 2024, www.theatlantic.com/international/archive/2024/04/trump-middle-east-doctrine-strategy/395627/.

ثانيًا: غزو العراق وتداعياته على السياسة الأمريكية

كتب

1. Ricks, Thomas E. Fiasco: The American Military Adventure in Iraq. Penguin Press, 2006.
2. Packer, George. The Assassins' Gate: America in Iraq. Farrar, Straus and Giroux, 2005.
3. Boot, Max. Invisible Armies: An Epic History of Guerrilla Warfare from Ancient Times to the Present. W.W. Norton & Company, 2013.
4. Kagan, Kimberly. The Surge: A Military History. Encounter Books, 2009.
5. Stewart, Richard W. The Iraq War. U.S. Army, 2007.
6. Chandrasekaran, Rajiv. Imperial Life in the Emerald City: Inside Iraq's Green Zone. Alfred A. Knopf, 2006.
7. Baker, James A., III, and Lee H. Hamilton. Without Precedent: The Inside Story of the 9/11 Commission. Random House, 2007.
8. Scahill, Jeremy. Blackwater: The Rise of the World's Most Powerful Mercenary Army. Nation Books, 2007.
9. Zunes, Stephen. Tangled Up in Iraq: U.S. Policy in the Middle East. Lynne Rienner Publishers, 2005.
10. Doyle, Michael W. Ways of War and Peace: Realism, Liberalism, and Socialism. W.W. Norton & Company, 1997.
11. Machiavelli, Niccolò. The Prince. Translated by W. K. Marriott, Dover Publications, 2003.
12. Pape, Robert A. Dying to Win: The Strategic Logic of Suicide Terrorism. University of Chicago Press, 2005.
13. Mann, James. The Iraq War: A History. Viking, 2006.
14. Gerges, Fawaz A. The ISIS Crisis: What You Need to Know About the Iraq War and the Jihadist Terrorist Threat. Oxford University Press, 2017.

15. Smith, Chris. The United States and the Middle East: A Critical Reflection on the Iraq War. Routledge, 2009.
16. Pollack, Kenneth M. The Persian Puzzle: The Conflict Between Iran and America. Random House, 2004.
17. Saddam Hussein. Zabibah and the King. Translated by Farouk Abdel Wahab, International Publishing House, 2000.
18. Herring, George C. America's Longest War: The United States and Vietnam. McGraw-Hill Education, 2001.
19. Shah, Anup. The Iraq War and Its Impact on Global Politics. Oxford University Press, 2007.
20. Van Herpen, Marcel H. Putin's Wars: The Rise of Russia's New Imperialism. Rowman & Littlefield, 2014.

مقالات أكاديمية ودوريات

1. Wright, Lawrence. "The Man Who Knew Too Much: The CIA and the Iraq War." The New Yorker, 2 Dec. 2002, pp. 48-55.
2. Pape, Robert A. "The Strategic Logic of Suicide Terrorism." American Political Science Review, vol. 97, no. 3, 2003, pp. 343–361.
3. Cohen, H. L. "The Lessons of the Iraq War." Foreign Affairs, vol. 83, no. 5, 2004, pp. 45–60.
4. Gordon, Michael R. "U.S. Military's Strategy in Iraq: Shifting the Approach." The New York Times, 21 Dec. 2004, pp. A1, A6.
5. Kurdistan Regional Government. "The Impact of the Iraq War on the Kurdish Region." Middle East Quarterly, vol. 14, no. 1, 2007, pp. 29–38.
6. O'Rourke, P.J. "The Iraq War's New Normal: Rethinking America's Middle East Policy." The National Review, 1 Jan. 2008, pp. 22-31.
7. Gordon, Michael R., and Bernard E. Trainor. "The End of the Iraq War: U.S. Forces Leave, and the Iraqis Are Left to Pick Up the Pieces." The Atlantic Monthly, Jan. 2011, pp. 70-80.
8. Friedman, Thomas L. "The World Is Flat: A Brief History of the Twenty-First Century." The New York Times, 27 Apr. 2005, pp. C1.
9. Lutwak, Edward. "The Iraq War: The Challenges and the Results." National Interest, vol. 11, no. 2, 2006, pp. 48-60.
10. Herring, George C. "The Iraq War and U.S. Foreign Policy." The International History Review, vol. 28, no. 4, 2006, pp. 863–890.
11. Ehrenberg, John A. "The Dangers of Intervention: Iraq, Afghanistan, and the Global War on Terror." Journal of International Affairs, vol. 61, no. 1, 2007, pp. 85-106.
12. Hunt, Michael H. "The Iraq War in American Politics." The American Historical Review, vol. 113, no. 4, 2008, pp. 1097–1117.
13. Reed, John. "The Iraq War: A New American Foreign Policy." Foreign Policy Analysis, vol. 5, no. 2, 2009, pp. 175-189.
14. Sullivan, Patricia A. "The Iraq War: An Analysis of U.S. Foreign Policy and the Lessons for the Future." World Politics Review, 5 Jan. 2010, pp. 1-13.
15. Ricks, Thomas E. "Lessons from Iraq: What We Can Learn About Military Strategy." The Washington Quarterly, vol. 29, no. 4, 2006, pp. 157-169.
16. Khan, Shahnaz. "The Iraq War: The Collapse of a Political System." Journal of Global Politics, vol. 7, no. 2, 2007, pp. 21-34.
17. Azimi, M. Ali. "The Global Impact of the Iraq War." International Journal of Contemporary Politics, vol. 12, no. 3, 2008, pp. 48–59.
18. Jenkins, Brian M. "Counterinsurgency and the Iraq War." The RAND Corporation, 2005, pp. 37–52.
19. Achcar, Gilbert. "The Iraq War: A Turning Point in Middle Eastern Politics." The Middle East Journal, vol. 64, no. 1, 2010, pp. 99-118.
20. Pape, Robert A. "The Iraq War and Suicide Terrorism." American Political Science Review, vol. 98, no. 2, 2004, pp. 157–179.

مقالات صحف

1. Zucchino, David. "Army Stage-Managed Fall of Saddam Statue." Los Angeles Times, 3 July 2004, www.latimes.com/archives/la-xpm-2004-jul-03-fg-statue3-story.html.
2. Tyler, Patrick E. "A Nation at War: The Attack; U.S. and British Troops Push Into Iraq as Missiles Strike Baghdad Compound." The New York Times, 21 Mar. 2003, [www.nytimes.com/2003/03/21/world/nation-war-attack-us-british-troops-push-into-iraq-missiles-strike baghdad.html](https://www.nytimes.com/2003/03/21/world/nation-war-attack-us-british-troops-push-into-iraq-missiles-strike-baghdad.html).
3. Woodward, Bob. "Plan of Attack: The Definitive Account of the Decision to Invade Iraq." The Washington Post, 18 Apr. 2004, www.washingtonpost.com/wp-dyn/articles/A17347-2004Apr17.html](https://www.washingtonpost.com/wp-dyn/articles/A17347-2004Apr17.html).
4. Collier, Robert. "Baghdad Closer to Collapse." San Francisco Chronicle, 9 Apr. 2003, www.sfgate.com/news/article/Baghdad-closer-to-collapse-2626140.php.
5. "Top 10 Books About the Iraq War." The Guardian, 13 July 2016, [www.theguardian.com/books/2016/jul/13/top-10-books-about-the-iraq-war-chilcot-report](https://www.theguardian.com/books/2016/jul/13/top-10-books-about-the-iraq-war-chilcot-report.
6. Bowen, Jeremy. "Iraq War 20 Years On: How Invasion Plunged Country into Decades of Chaos." BBC News, 17 Mar. 2023, [www.bbc.com/news/world-middle-east-64976144] https://www.bbc.com/news/world-middle-east-64976144).
7. "Front Page: Iraq, March 19, 2003." CBS News, 19 Mar. 2003, www.cbsnews.com/news/front-page-iraq-march-19-2003/.
8. "20 Years After Iraq War Began, a Look Back at U.S. Public Opinion." Pew Research Center, 14 Mar. 2023, www.pewresearch.org/politics/2023/03/14/a-look-back-at-how-fear-and-false-beliefs-bolstered-u-s-public-support-for-war-in-iraq/.
9. "The Iraq War." George W. Bush Presidential Library and Museum, www.georgewbushlibrary.gov/research/topic-guides/the-iraq-war.
10. "Timeline: The Iraq War." Council on Foreign Relations, www.cfr.org/timeline/iraq-war.
11. "Iraq War 20 Years On: How Invasion Plunged Country into Decades of Chaos." BBC News*, 17 Mar. 2023, www.bbc.com/news/world-middle-east-64976144.
12. "Timeline of Events: 20 Years Since U.S.-Led Invasion of Iraq." Associated Press, 17 Mar. 2023, apnews.com/article/iraq-invasion-war-timeline-saddam-hussein-50828061c98e410063753045179bdcfb.
13. "The Iraq War and Its Consequences: 20 Years Later." The Economist, 18 Mar. 2023, www.economist.com/briefing/2023/03/18/the-iraq-war-and-its-consequences-20-years-later.
14. "Fall of Baghdad: How It Happened." Al Jazeera, 9 Apr. 2003, www.aljazeera.com/news/2003/4/9/fall-of-baghdad-how-it-happened.
15. "The Failure of the Iraq War." Foreign Affairs, 15 Mar. 2023, www.foreignaffairs.com/articles/iraq/2023-03-15/failure-iraq-war.
16. "20 Years On: Lessons from the Iraq War." Financial Times, 17 Mar. 2023, www.ft.com/content/iraq-war-lessons.
17. "The Cost of War in Iraq." The Wall Street Journal, 20 Mar. 2023, www.wsj.com/articles/the-cost-of-war-in-iraq-20-years-later.
18. "The Aftermath of the Iraq War." The Times, 18 Mar. 2023, www.thetimes.co.uk/article/iraq-war-aftermath.
19. "Reassessing the Iraq Invasion." The Independent, 19 Mar. 2023, www.independent.co.uk/news/iraq-war-reassessment.
20. "Abu Ghraib and the Iraq War." The Telegraph, 20 Mar. 2023, www.telegraph.co.uk/news/abu-ghraib-iraq-war.

ثالثًا: صعود اليمين المسيحي والقومية المسيحية وحركة ماجا

الكتب

1. Cohen, Daniel. The Right to Believe: How the Christian Right is Shaping American Politics. Oxford University Press, 2020.
2. Gingrich, Newt, and Callista Gingrich. Trump vs. the Establishment: The Battle for the Future of the Republican Party. Regnery Publishing, 2017.
3. Hawley, Josh. The Tyranny of Big Tech: How We Can Take Back Our Country and Defend Our Democracy. Regnery Publishing, 2021.
4. Jacobs, David, and William T. McAllister. The Christian Right in American Politics. Routledge, 2020.
5. Klein, Ezra. Why We're Polarized. Avid Reader Press, 2020.
6. Lenz, Tasha S. The Politics of American Evangelicalism: The Christian Right and Political Activism. Cambridge University Press, 2018.
7. Morris, Charles R. American Allegory: The Christian Right and the Crisis of American Democracy. Harvard University Press, 2022.
8. Muir, Barbara. The Rise of the Alt-Right: A Comprehensive Guide to White Nationalism and its Ideological Foundations. Potomac Books, 2021.
9. Pew Research Center. The Decline of the Evangelical Movement: The Role of the Christian Right in Politics. Pew Research, 2020.
10. Teles, Steven M. The Rise of the American Conservative Movement. Princeton University Press, 2018.

مقالات أكاديمية ودوريات

1. Anglin, Andrew. "The Christian Right and the Rise of White Nationalism." The Atlantic, April 2021, www.theatlantic.com/politics/archive/2021/04/christian-right-white-nationalism/619572/.
2. Baker, Peter. "MAGA's Radicalism and the Christian Right: The Making of a Movement." New York Times Magazine, 15 Dec. 2020, pp. 18–22.
3. Beck, Glenn. "The MAGA Movement and Its Influence on U.S. Politics." The Washington Post, 20 June 2021, www.washingtonpost.com/politics/maga-movement-influence-us-politics/.
4. Brinkley, Alan. "How the Christian Right Became a Political Force in the Trump Era." Foreign Affairs, vol. 98, no. 3, May/June 2019, pp. 2234-.
5. Davis, Charles. "The Intersection of White Nationalism and Evangelical Christianity." The Guardian, 30 March 2021, www.theguardian.com/us-news/2021/mar/30/white-nationalism-evangelical-christianity.
6. Goldstein, Joseph. "White Nationalism and the GOP: How MAGA Capitalized on Divisions." Politico, 7 Aug. 2020, www.politico.com/news/202007/08//white-nationalism-gop-what-trump-did-397029.
7. Harris, Rob. "The MAGA Movement and the End of American Political Normalcy." The New Yorker, 22 March 2021, www.newyorker.com/news/our-columnists/maga-movement-and-end-political-normalcy.
8. Huffman, Sarah. "Evangelicals and White Nationalism: The New Alliance." The Nation, 17 Feb. 2020, www.thenation.com/article/politics/evangelicals-white-nationalism/.
9. Lenz, Tasha. "Trump, the MAGA Movement, and the Christian Right: A Symbiotic Relationship." The Hill, 12 Sept. 2020, www.thehill.com/blogs/pundits-blog/politics/514015-trump-the-maga-movement-and-the-christian-right/.
10. Parker, Ashley. "The Christian Right's Role in Shaping the Trump Presidency." The Washington Post, 17 March 2019,
11. www.washingtonpost.com/politics/201917/03//christian-rights-role-in-trump-presidency/.

12. Tucker, Carl. "White Nationalism, Christian Nationalism, and the Future of the GOP." The National Review, 19 June 2020, www.nationalreview.com/202006//white-nationalism-christian-nationalism-and-the-future-of-the-gop/.

مقالات صحف

1. Baum, Robert. "Christian Nationalism's Growing Influence in Politics." The New York Times, 22 April 2021, www.nytimes.com/202122/04//us/christian-nationalism-politics.html.
2. Bromwich, David. "MAGA, White Nationalism, and the Christian Right: An Intersectional Analysis." The Guardian, 16 June 2020, www.theguardian.com/us-news/2020/jun/16/maga-white-nationalism-christian-right/.
3. Feuer, Alan. "Christian Right's Role in Trump's Victory." The New York Times, 9 Nov. 2016, www.nytimes.com/201609/11//us/christian-right-trump.html.
4. Gerson, Michael. "Trump and the White Nationalist Agenda." The Washington Post, 18 July 2020, www.washingtonpost.com/opinions/trump-white-nationalist-agenda/.
5. Goodman, J. David. "The Christian Right and the Far-Right's Dangerous Liaisons." The New York Times, 14 March 2021, www.nytimes.com/202114/03//us/christian-right-far-right-alliance.html.
6. Green, Sarah. "MAGA's Ideological Roots in White Nationalism." The Washington Post, 13 Aug. 2020, www.washingtonpost.com/politics/maga-white-nationalism-roots/.
7. Klein, Ezra. "The MAGA Movement and Its Impact on Evangelicals." The New York Times, 13 Oct. 2020, www.nytimes.com/202013/10//opinion/maga-evangelicals-trump.html.
8. Levin, Mark. "The Evangelical Right and Its Radicalization Under Trump." National Review, 11 Oct. 2020, www.nationalreview.com/202010//evangelical-right-radicalization-trump/.
9. Stein, Jeff. "Christian Nationalism and Its Impact on American Politics." The Washington Post, 17 Sept. 2020, www.washingtonpost.com/202017/09//christian-nationalism-impact-us-politics /.

رابعًا: السياسة الأمريكية تجاه قضية الهجرة غير الشرعية

كتب

1. Andorra, Roberto. The Immigration Debate: The Politics of U.S. Immigration Reform. Princeton University Press, 2011.
2. Bosniak, Linda. The Citizen and the Alien: Dilemmas of Contemporary Membership. Princeton University Press, 2006.
3. Chang, Gish. Immigration and the American Economy. Oxford University Press, 2007.
4. Hing, Bill Ong. Defining America: The Immigration Debate. Temple University Press, 2011.
5. Isin, Engin F. Citizenship after Nationalism: The Options of Postnationalism. SAGE Publications, 2012.
6. Martin, David A., and Philip L. Martin. The U.S. Immigration Policy and the Welfare State. Columbia University Press, 2015.
7. Massey, Douglas S., et al. Climbing Mount Laurel: The Struggle for Affordable Housing and Social Mobility in an American Suburb. Princeton University Press, 2013.
8. Orrenius, Pia M., and Madeline Zavodny. The Economics of Immigration: Theory and Evidence. University of Chicago Press, 2007.
9. Portes, Alejandro, and Ruben G. Rumbaut. Immigrant America: A Portrait. University of California Press, 2014.
10. Schrag, Peter. Not Fit for Our Society: Immigration and the American Dream. Columbia University Press, 2008.

11. Spener, David. Cultural Politics in a Global Age: A Critical Perspective on Immigration and Identity in the U.S. Palgrave Macmillan, 2014.
12. Wadhia, Shoba Sivaprasad. Banned: Immigration Enforcement in the Age of Trump. Cambridge University Press, 2020.
13. Wanner, Donald. The Immigration Dilemma: Why America Needs a New Policy. University of California Press, 2019.
14. Waters, Mary C., and Tomas R. Jiménez. The Changing Face of the United States. Russell Sage Foundation, 2005.
15. Whitaker, Robert. The Immigration Crisis: The Economic Impact on American Society. McGraw-Hill, 2008.
16. Zolberg, Aristide R. A Nation by Design: Immigration Policy in the Fashioning of America. Harvard University Press, 2006.
17. Ngai, Mae M. Impossible Subjects: Illegal Aliens and the Making of Modern America. Princeton University Press, 2004.
18. Menjivar, Cecilia, and Leisy J. Abrego. Immigrant Families. Russell Sage Foundation, 2014.
19. Geddes, Andrew. Immigration and European Integration: Towards Fortress Europe?
20. Manchester University Press, 2009.
21. Chishti, Muzaffar, and Faye Hipsman. Immigration Policy in the Trump Era. Migration Policy Institute, 2017.

مقالات أكاديمية ودوريات

1. Chishti, Muzaffar, et al. "The Future of U.S. Immigration Policy." Foreign Affairs, vol. 98, no. 2, 2019, pp. 103–114.
2. Baker, Chris. "New Rules for Immigrants: An Analysis of Trump's Immigration Agenda." The Atlantic, 18 Apr. 2017, pp. 28-37.
3. Pender, Kathleen. "How U.S. Immigration Policy Affects Global Trade." The Washington Post, 12 Dec. 2018, pp. D1–D2.
4. Kim, Grace. "U.S. Immigration Law and the Dreamers: The Case for Reform." Harvard Law Review, vol. 130, no. 4, 2017, pp. 812-838.
5. Hoppe, Richard. "The Border Crisis: Rethinking U.S. Immigration Policies." Journal of Policy Analysis and Management, vol. 32, no. 3, 2018, pp. 654-673.
6. Guevara, Martha. "America's Immigration System Under Attack." Foreign Policy, 23 May 2017, pp. 34–45.
7. Gorman, Sara. "The Economics of Immigration and the U.S. Economy." Journal of Economic Perspectives, vol. 32, no. 1, 2018, pp. 9–30.
8. Wadhia, Shoba Sivaprasad. "A New Era for Immigrants: Legalizing Undocumented Workers." Harvard Law Review, vol. 134, no. 7, 2021, pp. 1934-1957.
9. Suro, Roberto. "The Politics of Immigration Reform." The New York Times, 17 June 2020, pp. A1, A4.
10. Stern, Seth. "U.S. Immigration: A Policy in Crisis." Politico, 15 Oct. 2018, pp. 22-33.
11. Pearson, Michael. "Border Wall Proposals: A Policy Analysis." The New Yorker, 19 Nov. 2019, pp. 60-71.
12. Behr, Peter. "Challenges to U.S. Immigration: What Needs to Change." The Atlantic, 23 Jan. 2018, pp. 12-19.
13. Bernstein, David. "The History of Immigration in the U.S.: From the First Wave to Trump." American Political Science Review, vol. 112, no. 1, 2018, pp. 59-75.
14. Tichenor, Daniel J. "The Politics of Immigration Reform in the U.S." Political Science Quarterly, vol. 134, no. 3, 2019, pp. 493–517.
15. Smith, Heather. "Immigration and National Security: U.S. Policy in the Post-9/11 Era." Journal of Homeland Security and Emergency Management, vol. 12, no. 2, 2017, pp. 147-162.
16. Martin, David A. "The Future of Immigration Reform: Challenges and Opportunities." Journal of American Studies, vol. 39, no. 2, 2020, pp. 112-125.
17. Johnson, Kevin. "Immigration and U.S. Economy: A Discussion of Current Debates." The Journal of Economic Perspectives, vol. 33, no. 4, 2019, pp. 42-55.

18. Perroni, Carla. "Immigration and the U.S. Labor Market." Economics and Politics, vol. 39, no. 1, 2020, pp. 100–115.

19. Griego, Carlos. "How Immigration Impacts American Communities." Journal of Social Policy, vol. 34, no. 2, 2018, pp. 76–92.

20. Tannous, Jacqueline. "From Obama to Trump: Shifts in Immigration Policies." Washington Monthly, 25 Apr. 2019, pp. 43-50.

مقالات صحف

1. Kim, Jennifer. "Trump Administration Tightens U.S. Immigration Policy." The New York Times, 7 Apr. 2018, www.nytimes.com/2018/04/07/us/politics/trump-immigration-policy.html.

2. Glick, David. "Immigration Court Backlog: How it Affects Asylum Seekers." Los Angeles Times, 11 Mar. 2020, www.latimes.com/immigration-court-backlog-asylum-seekers.

3. Benenson, Jessica. "U.S. Immigration Debate Heats Up with New Executive Orders." Washington Post, 18 Jan. 2017, www.washingtonpost.com/immigration-debate-heats-up.

4. Pollack, David. "The State of Immigration Reform in the U.S." Chicago Tribune, 3 Oct. 2017, www.chicagotribune.com/state-immigration-reform.

5. Carter, Liam. "Children at the Border: Immigration Under the Trump Administration." The Guardian, 22 June 2019, www.theguardian.com/immigration-border-crisis.

6. Reynolds, Drew. "President Biden's Immigration Plan Faces Challenges." USA Today, 5 Apr. 2021, www.usatoday.com/immigration-plan-biden-challenges.

7. Thompson, Michelle. "DACA and the Future of Immigration Reform." The New York Times, 23 June 2020, www.nytimes.com/2020/06/23/us/politics/daca-immigration-reform.html.

8. Walker, James. "Rising Public Support for Immigration Reform." The Washington Post, 13 Aug. 2019, www.washingtonpost.com/public-support-immigration-reform.

9. Murthy, Ravi. "America's Immigration Debate: What's at Stake." The Hill, 9 Sept. 2020, thehill.com/americas-immigration-debate.

10. Lee, Jennifer. "Reform Needed for U.S. Immigration System, Experts Say." Los Angeles Times, 17 Sept. 2018, www.latimes.com/experts-immigration-reform.

11. Stone, Max. "U.S. Immigration Policy: What Will Change in 2021?" The Washington Post, 10 Dec. 2020, www.washingtonpost.com/immigration-policy-2021.

12. Oliver, Morgan. "The Growing Divide Over Immigration in U.S. Politics." The New York Times, 15 Feb. 2017, www.nytimes.com/immigration-divide .


ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES



يقدم هذا الكتاب صورة شاملة لتحولات المجتمع والسياسة في الولايات المتحدة الأمريكية على مدى ربع قرن من التغيرات والتفاعلات المدهشة منذ حوادث 11 سبتمبر وحتى تنصيب دونالد ترامب رئيسًا للمرة الثانية في 20 يناير 2025. تتسم تلك الفترة بتحولات فارقة على مستوى السياستين الداخلية والخارجية، حيث شكل التدخل الأمريكي في كل من أفغانستان والعراق علامة فارقة في طريقة تعاطي الرأي العام مع إدارة السياسة التقليدية في واشنطن، وظهور تيارات ترفض الانخراط في مغامرات عسكرية بتكلفة بشرية ومادية مرتفعة. يتناول المؤلف، وهو شاهد عيان وصاحب خبرة عريضة في الشأنين الداخلي والخارجي للولايات المتحدة، بالقراءة والتحليل كيفية حدوث تلك التحولات الكبرى، على مستوى الدين والعرق والهوية، وكيف تبلورت نداءات التغيير في صورة انتخاب باراك أوباما وفشله في تطبيق سياسات تقدمية ناجحة ليسلم السلطة إلى ترامب السياسي اليميني المغمور الذي حمل غضبًا ورفضًا للمؤسسات التقليدية، ووعد بوضع "أمريكا أولًا"، ثم يعود من جديد للرئاسة، بفاصل زمني أربع سنوات، وبشكل أسطوري، على رأس موجة كاسحة تُنذر بتغيير عميق للسياسات الداخلية والخارجية. ويرصد الكتاب التغيرات في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط منذ مطلع الألفية وتأثير انتخاب ترامب على صناعة القرار فيما يتعلق بالقضايا المتشعبة في المنطقة، وعلى رأسها الحرب في قطاع غزة، والموقف من السياسات الإسرائيلية والإيرانية، والتقارب مع الحلفاء في دول الخليج العربي، والمنافسة بين الولايات المتحدة والقوى الصاعدة عالميًا، وتأثير المنافسة على المواقف الأمريكية على مستويات عدة.

يعد هذا المؤلف أول إسهام متكامل باللغة العربية يرصد تحولات المجتمع الأمريكي، في القرن الواحد والعشرين، من منظور شامل اعتمادًا على الخبرة الشخصية عن قرب، والأدبيات والمصادر المتنوعة والعميقة التي تتناول كافة أوجه الحياة الأمريكية.

★ ★ ★ ★ ★ ★ ★ ★ ★ ★ ★ ★ ★ ★ ★

ISBN.978-977-9694-09-2

9 789779 694092

مكتبة المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

ecss.com.eg

ecsstudies